

الدرر الحفيدة

من المخطوطات المصنفة

تأليف

إمامنا الميرزا محمد باقر المجلسي

مكتبة المخطوطات

الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ

المجلد الثاني

مكتبة المخطوطات
بمطبعة دار الكتب
بمطبعة دار الكتب
بمطبعة دار الكتب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدرر النجفيه من الملتقطات اليوسفيه

نويسنده:

يوسف بن احمد بن ابراهيم بحراني آل عصفور

ناشر چاپی:

دار المصطفى صلى الله عليه و آله لإحياء التراث

ناشر دیجيتالی:

مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

فهرست

فهرست	۵
الدرر النجفیه من الملتقطات الیوسفیه المجلد ۳	۸
اشاره	۸
اشاره	۸
اشاره	۱۲
۴۲ دژه نجفیه فی رساله الیهادی علیه السلام إلی أهل الأهواز حول الجبر و التفویض	۱۴
اشاره	۱۴
تفسیر صحه الخلقه	۲۷
تفسیر تخلیه السرب	۲۸
تفسیر المهله فی الوقت	۲۹
تفسیر الزاد و الراحله	۲۹
تفسیر السبب المہتج	۳۰
۴۳ دژه نجفیه فی أن ولد الولد ولد علی الحقیقه أو علی المجاز	۳۴
۴۴ دژه نجفیه الصوارم القاصمه لظهور الجامعین بین ولد فاطمه علیها السلام	۵۶
اشاره	۵۶
تحقیق مقام و کلام علی کلام بعض الأعلام	۷۳
مناقشه المصنّف رحمه الله لهذا القائل بالکراهه	۷۵
تتمه مهمه فی أن حرمة الجمع تقتضی البطلان أم ترتّب الإثم	۹۰
۴۵ دژه نجفیه فی مشروعیه الإجاره فی الصلاه و الصوم	۱۰۰
۴۶ دژه نجفیه فی الجمع بین حدیثی: زدنی فیک معرفه، ما ازددت یقینا	۱۱۲
۴۷ دژه نجفیه فی معنی قوله صلی الله علیه و آله: نته المؤمن خیر من عمله	۱۲۰
۴۸ دژه نجفیه فی إیمان ولد الزنا	۱۳۰
۴۹ دژه نجفیه فی شرح حدیث الرفع	۱۴۶

- ۱۴۶ اشاره
- ۱۴۷ و نحن نتكلم في الخبر على كل من هذه التسعه
- ۱۴۷ اشاره
- ۱۴۷ الأول و الثاني: الخطأ و النسيان
- ۱۴۷ الثالث: الإكراه
- ۱۴۷ اشاره
- ۱۴۸ و أجيب:
- ۱۵۳ الرابع: ما لا يعلم
- ۱۵۴ الخامس: ما لا يطاق
- ۱۵۴ السادس: ما اضطر إليه
- ۱۵۵ السابع: الحسد
- ۱۵۷ الثامن: الطيره
- ۱۵۹ التاسع: التفكير في الوسوسة في الخلق
- ۱۶۲ ۵۰ دژه نجفيه في مشروعيه نقل الموتى إلى المشاهد المشرفه
- ۱۷۸ ۵۱ دژه نجفيه في قاعده التسامح في أدله السنن
- ۱۸۶ ۵۲ دژه نجفيه في موضع الوقف من آيه الرَّاسُخُونَ فِي الْعِلْمِ
- ۱۹۸ ۵۳ دژه نجفيه في معنى قوله عليه السلام: إن أصحاب الكهف كانوا صيارفه
- ۲۱۲ ۵۴ دژه نجفيه في عقد الولي بالصغير أو الصغيره
- ۲۲۸ ۵۵ دژه نجفيه في اشتراط الدخول في تحريم أم المعقود عليها على العاقد
- ۲۴۴ ۵۶ دژه نجفيه في المعاد الجسماني
- ۲۶۰ ۵۷ دژه نجفيه في حكم منجزات المريض أنها هل تخرج من الأصل أو الثلث؟ و كذا إقراره
- ۲۸۸ ۵۸ دژه نجفيه في حكم استبراء المرأة إن مات ولد لها من غير زوجها
- ۲۹۴ ۵۹ دژه نجفيه في الفرق بين المجتهدين و الأخباريين
- ۳۱۰ ۶۰ دژه نجفيه في بيان حديث أن للصلاه أربعة آلاف حدّ أو باب

- ۶۱ درّه نجفیه فی حکم المتطهّر من الحدث و علی بدنه نجاسه ۳۱۸
- ۶۲ درّه نجفیه فی الطهاره بالماء النجس عمدا ۳۳۰
- ۶۳ درّه نجفیه فیما ورد فی إمامه الاثنی عشر من طرق أهل السنه ۳۴۲
- ۶۴ درّه نجفیه فی خطبه فاطمه علیهما السلام فی مطالبتها بفدک و عند الموت ۳۶۲
- خطبتها علیها السلام لما منعت میراثها ۳۶۲
- بیان ما لعله یحتاج إلی البیان فی هذه الخطبه العلیّه الشان ۳۷۰
- فی خطبتها علیها السلام عند موتها ۳۸۰
- ۶۵ درّه نجفیه فی عیسی و یحیی علیهما السلام و تقدم أحدهما علی الآخر ۳۸۷
- ۶۶ درّه نجفیه فی وضع الأحادیث زمن معاویه ۳۹۷
- اشاره ۳۹۷
- روایات الخاصه فی وضع الأحادیث ۴۰۴
- درباره مرکز ۴۱۳

الدرر النجفیه من الملتقطات الیوسفیه المجلد ۳

اشاره

نام کتاب: الدرر النجفیه من الملتقطات الیوسفیه موضوع: فقه استدلالی نویسنده: بحرانی، آل عصفور، یوسف بن احمد بن ابراهیم
تاریخ وفات مؤلف: ۱۱۸۶ هـ ق زبان: عربی قطع: وزیری تعداد جلد: ۴ ناشر: دار المصطفی لإحياء التراث تاریخ نشر: ۱۴۲۳ هـ ق نوبت
چاپ: اول مکان چاپ: بیروت - لبنان محقق / مصحح: گروه پژوهش دار المصطفی لإحياء التراث

ص: ۱

اشاره

ص: ۵

اشاره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ص: ۶

جميع الحقوق محفوظة لشركة دار المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم لإحياء التراث

٤٢ درّه نجفیه فی رساله الهادی علیه السّلام إلى أهل الأهواز حول الجبر و التفویض

اشاره

رساله مولانا علی بن محمد الهادی علیهما السّلام إلى أهل الأهواز فی الجبر و التفویض و الأمر بین الأمرین، رواها الحسن بن علی بن شعبه من أصحابنا- رضوان الله علیهم- فی کتاب (تحف العقول) أحببت إیرادها فی هذا الكتاب، حیث إنها قلیله الدوران فی کتب الأصحاب، مع ما فیها من الفوائد التي لا تخفی علی ذوی الألباب. إلّا إن النسخه المنتسخ منها لا تخلو من الغلط، و هی هذه: «من علی بن محمد، سلام علی من اتّبع الهدی و رحمه الله و برکاته، فإنّه ورد علی کتابکم، و فهمت ما ذکرتم من اختلافکم فی دینکم و خوضکم فی القدر، و مقاله من یقول منکم بالجبر و من یقول بالتفویض، و تفرّقکم فی ذلك و تقاطعکم، و ما ظهر من العداوه بینکم، ثم سألتمونی عنه و بیانه لکم، و فهمت ذلك کله. أعلموا- رحمکم الله- أنا نظرنا فی الآثار و کثره ما جاءت به الأخبار، فوجدناها (١) عند جمیع من ینتحل الإسلام ممن یعقل عن الله عزّ و جلّ، لا تخلوا عن معنین: إمّا حق فیتبع، و إمّا باطل فیجتنب.

و قد اجتمعت الامّه قاطبه أن القرآن حق لا ریب فیہ عند جمیع أهل الفرق، و فی حال اجتماعهم مقرّون بتصدیق الكتاب و تحقیقه، مصیون مهتدون، و ذلك بقول رسول الله: لا- تجتمع أمّتی علی ضلاله، فأخبر أن جمیع ما اجتمعت علیه الامه کلّها حق. هذا إذا لم یخالف بعضها بعضا.

ص: ٨

و القرآن حق لا- اختلاف بينهم في تنزيله و تصديقه، فإذا شهد القرآن بتصديق خبر و تحقيقه و أنكر الخبر طائفه من الامه، لزمهم الإقرار به ضروره، حيث اجتمعت في الأصل على تصديق الكتاب، فإن هي جحدت و أنكر لزمها الخروج عن المله.

فأول خبر يعرف تحقيقه من الكتاب و تصديقه و التماس شهادته عليه، خبر ورد عن رسول الله وجد بموافقه الكتاب و تصديقه، بحيث لا تخالفه أقاويلهم حيث قال: إني مخلف فيكم الثقلين: كتاب الله و عترتي أهل بيتي لن تضلوا ما تمسكتم بهما و إنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض (١). فلما وجدنا شواهد هذا الحديث في كتاب الله نصاباً، مثل قوله عز و جل إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ. وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ (٢). و روت العامه في ذلك أخباراً لأمر المؤمنين عليه السلام أنه تصدق بخاتمه و هو راع فشكل الله ذلك له و أنزل الآية فيه (٣). فوجدنا رسول الله قد أتى بقوله: من كنت مولاه فعلي مولاه (٤)، و بقوله: أنت مني بمنزله هارون من موسى إلا إنه لا نبي بعدى (٥)، و وجدناه يقول: على يقضى ديني و ينجز موعدى، و هو خليفتي عليكم من بعدى (٦).

فالخبر الأول استنبط منه هذه الأخبار، و هو خبر صحيح مجمع عليه لا اختلاف فيه عندهم، و هو أيضاً موافق للكتاب. فلما شهد الكتاب بتصديق الخبر و هذه الشواهد الاخر، لزم الامه الإقرار بها ضروره؛ إذ كانت هذه الأخبار شواهداً من القرآن ناطقه

١- كشف اليقين: ٢٤١، سنن الترمذى ٥: ٦٦٢ / ٣٧٨٨، مناقب على بن أبى طالب: ٢٣٤ / ٢٨١.

٢- المائدة: ٥٥-٥٦.

٣- الدر المنثور ٢: ٥١٩-٥٢٠.

٤- المستدرک على الصحيحين ٣: ١١٩ / ٤٥٧٨، الدر المنثور ٢: ٥١٩.

٥- المستدرک على الصحيحين ٣: ١١٧ / ٤٥٧٥، تاريخ مدينه دمشق ٤٢: ٥٣.

٦- تاريخ مدينه دمشق ٤٢: ٤٨-٥٠.

و وافقها القرآن و وافقت القرآن.

ثم وردت حقائق الأخبار عن رسول الله عن الصادقين عليهم السلام نقلها قوم ثقات معروفون، فصار الاقتداء بهم بهذه الأخبار فرضا واجبا على كل مؤمن و مؤمنة لا يتعداه إلى أهل العناد؛ و ذلك أن أقاويل آل الرسول صلى الله عليه و آله متصله بقول الله و (١) ذلك مثل قوله في محكم كتابه إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ وَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً (٢).

و وجدنا نظير هذه الآية قول رسول الله صلى الله عليه و آله: من آذى عليا فقد آذاني، و من آذاني فقد آذى الله و من آذى الله (٣) يوشك أن ينتقم منه (٤) و كذلك قوله صلى الله عليه و آله: من أحب عليا فقد أحبني و من أحبني فقد أحب الله (٥). و مثل قوله لبنى وليعه: لأبعثن غدا عليهم رجلا كنفسى يحب الله و رسوله و يحبه الله و رسوله، قم يا على، فسر إليهم (٦). و قوله: يوم خير: لأبعثن إليهم غدا رجلا يحب الله و رسوله و يحبه الله و رسوله، كرارا غير فرار، لا يرجع حتى يفتح الله عليه. فقضى رسول الله صلى الله عليه و آله بالفتح (٧) قبل التوجيه، فاستشرف لكلامه أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله، فلما كان من الغد دعا عليا عليه السلام فبعثه إليهم (٨)، فاصطفاه بهذه المنقبه، و سماه كرارا غير فرار، و سماه محبا لله و لرسوله، و أخبر أن الله و رسوله يحبانه.

و إنما قدمنا هذا الشرح و البيان دليلا على ما أردناه و قوه لما نحن مبيّنوه من أمر

١- في «ح» بعدها: في.

٢- الأحزاب: ٥٧.

٣- و من آذى الله، سقط في «ح».

٤- مناقب آل أبي طالب ٣: ٢٤٥، الاستيعاب ٣: ٢٠٤، المناقب (الخوارزمي): ٣٢٨٠ / ٣٤٤.

٥- المعجم الكبير ٢٣: ٩٠١ / ٣٨٠، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٢٧١.

٦- شرح نهج البلاغه (ابن أبي الحديد) ٩: ١٦٧.

٧- من «ح» و المصدر.

٨- مسند أحمد بن حنبل ١: ٩٩، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ١١٥.

ص: ١٠

الجبر و التفويض و المنزل بين المنزلتين، و بالله العون و القوه، و عليه نتوكل في جميع امورنا، فإننا نبدأ من ذلك بقول الصادق عليه السلام: لا- جبر و لا- تفويض و لكن منزله بين المنزلتين، و هي: صحه الخلقه، و تخليه السرب، و المهله في الوقت، و مثل الزاد و الراحله، و السبب المهيح للفاعل على فعله. فهذه خمسه أشياء جمع بها الصادق عليه السلام جوامع الفضل، فإذا نقص العبد منها خلّه كان العمل عنه مطروحا بحسبه، فأخبر الصادق عليه السلام بأصل ما يجب على الناس من طلب معرفته و نطق الكتاب بتصديقه، فشهد بذلك محكمات آيات رسوله؛ لأن الرسول صلى الله عليه و آله [و آله عليهم السلام لا يعدون] (١) شىء من قوله و أقاويلهم حدود القرآن، فإذا وردت حقائق الأخبار و التمسست شواهدا من التنزيل، فوجد لها موافقا و عليها دليلا كان الاقتداء بها فرضا لا يتعداه إلّا أهل العناد كما ذكرنا في أول الكتاب.

و لما التمسنا تحقيق ما قاله الصادق عليه السلام من المنزل بين المنزلتين و إنكاره (٢) الجبر و التفويض، وجدنا الكتاب قد شهد له و صدّق مقالته في هذا. و خبر عنه أيضا موافق لهذا أن الصادق عليه السلام سئل: هل أجبر الله العباد على المعاصي؟ فقال الصادق عليه السلام: هو أعدل من ذلك. فقليل له: فهل (٣) فوّض إليهم؟ فقال: هو أعزّ و أقهر لهم من ذلك.

و روى عنه أنه قال: الناس في القدر على ثلاث أوجه:

رجل يزعم أن الأمر مفوض إليه، فقد وهن الله في سلطانه؛ فهو هالك.

و رجل يزعم أن الله جلّ و عزّ أجبر العباد على المعاصي و كلفهم ما لا يطيقون، فقد ظلم الله في حكمه؛ فهو هالك.

و رجل يزعم أن الله كلف العباد ما يطيقون و لم يكلفهم ما لا يطيقون، فإذا أحسن حمد الله و إذا أساء استغفر الله، فهذا مسلم بالغ.

١- من المصدر، و في النسختين: لم يعد.

٢- في «ح»: إنكار.

٣- في «ح»: فهو.

ص: ١١

فأخبر عليه السلام أن من تقلد الجبر و التفويض و دان بهما فهو على خلاف الحق. فقد شرحت الجبر الذي من دان به لزمه الخطأ، و أن الذي يتقلد التفويض يلزمه الباطل، فصارت المنزله بين المنزلتين بينهما.

ثم قال عليه السلام: «و أضرب لكل باب من هذه الأبواب مثلاً يقرب المعنى للطالب، و يسهل له البحث عن شرحه، يشهد به محكمات آيات الكتاب و تحقق تصديقه عند ذوى الألباب و بالله التوفيق و العصمه:

فأما الجبر الذي يلزم من دان به (١) الخطأ، فهو قول من زعم أن الله جلّ و عزّ أجبر العباد على المعاصي و عاقبهم عليها. و من قال بهذا القول فقد ظلم الله في حكمه و كذبه و ردّ عليه قوله و لا يظلم ربك أحداً (٢)، و قوله ذلك بما قدّمت يداك و أنّ الله ليس بظلام للعبيد (٣)، و قوله إنّ الله لا يظلم الناس شيئاً و لكنّ الناس أنفسهم يظلمون (٤) مع آي كثير في ذكر هذا.

و من زعم أن الله مجبر على المعاصي فقد أحال بذنبه على الله و قد ظلمه في عقوبته، و من ظلم الله فقد كذب كتابه، و من كذب كتابه فقد لزمه الكفر بإجماع الامه.

و مثل ذلك مثل رجل ملك عبدا مملوكا لا يملك نفسه و لا يملك عرضا من عرض الدنيا و يعلم مولاه ذلك منه، فأمره على علم منه بالمصير إلى السوق لحاجه يأتيه بها و لم يملكه ثمن ما يأتيه به من حاجته، و علم المالك أن على الحاجه رقيقا لا يطمع أحد في أخذها منه إلّا بما يرضى به من الثمن، و قد وصف مالك هذا العبد نفسه بالعدل و النصفه و إظهار الحكمه و نفى الجور، و أوعد عبده إن لم يأت به حاجته أن يعاقبه على علم منه بالرقب الذي على حاجته أن سيمنعه، و علمه أن المملوك لا يملك ثمنها و لم يملكه

١- في «ح»: الذي من دام فيه يلزمه، بدل: الذي يلزم من دان به.

٢- الكهف: ٤٩.

٣- الحج: ١٠.

٤- يونس: ٤٤.

ص: ١٢

ذلك. فلما صار العبد إلى السوق و جاء ليأخذ حاجته التي بعثه المولى إليها وجد عليها مانعا يمنع منها (١) إلا بشراء، و ليس يملك العبد ثمنها، فانصرف إلى مولاه خائبا بغير (٢) قضاء حاجته، فاغتاظ مولاه من ذلك و عاقبه. أ ليس يجب في عدله و حكمته ألا يعاقبه و هو يعلم أن عبده لا يملك عرضا من عروض الدنيا، و لم يملكه ثمن حاجته؟ فإن عاقبه عاقبه ظالما متعديا عليه مبطلا لما وصف من عدله و حكمته و نصفته، و إن لم يعاقبه كذب نفسه (٣) في وعيده إياه حين أوعدته [ب] الكذب و الظلم اللذين ينفيان العدل و الحكمه، تعالى الله (٤) عما يقولون علوا كبيرا.

فمن دان بالجبر أو بما يدعو إلى الجبر فقد ظلم الله و نسبه إلى الجور و العدوان؛ إذ أوجب على من أجبر العقوبه، و من زعم أن الله أجبر العباد فقد أوجب على قياس قوله أن الله يدفع عنهم العقوبه، و من زعم أن الله يدفع عن أهل المعاصي العذاب فقد كذب الله في وعيده حيث يقول بلى من كَسَبَ سَيِّئَةً و أَخْطَأَتْ بِهِ خَطِيئَتَهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (٥)، و قوله إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا و سَيَصْلُونَ سَعِيرًا (٦)، و قوله إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا (٧)، مع آي كثير في هذا الفن فيمن كذب وعيد الله، و يلزمه في تكذيبه آيه من كتاب الله الكفر، و هو ممن قال الله أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَ تَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ و مَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ (٨).

١- من «ح» و المصدر.

٢- في «ح»: يوم.

٣- من «ح» و المصدر.

٤- ليست في «ح».

٥- البقره: ٨١.

٦- النساء: ١٠.

٧- النساء: ٥٦.

٨- البقره: ٨٥.

ص: ۱۳

بل نقول: إن الله جلّ و عزّ يجازي العباد على أعمالهم و يعاقبهم على أفعالهم بالاستطاعه التي ملكهم إياها، فأمرهم و نهاهم، بذلك نطق كتابه مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (۱)، و قال جل ذكره يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ (۲)، و قال الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ (۳). فهذه آيات محكمات تنفي الجبر و من دان به. و مثلها في القرآن كثيرا اختصرنا ذلك لئلا يطول الكتاب و بالله التوفيق.

و أما التفويض الذي أبطله الصادق عليه السلام و أخطأ (۴) من دان به و تقلده فهو قول القائل:

إن الله جل ذكره فوّض إلى العباد اختيار أمره و نهيهم و أهملهم. و في هذا كلام دقيق لمن يذهب (۵) إلى تحريره و دقته. و إلى هذا ذهبت الأئمة المهتديه من عتره الرسول صلى الله عليه و آله؛ فإنهم قالوا: لو فوض إليهم على جهة الإهمال لكان لازما له رضا ما اختاروه و استوجبوا منه الثواب، و لم يكن عليهم فيما جنوه العقاب إذا كان الإهمال واقعا.

و تنصرف هذه المقالة على معنيين: إما أن يكون العباد (۶) تظاهروا عليه فالزموه قبول اختيارهم بآرائهم ضروره؛ كره ذلك أم أحب، فقد لزم الوهن، أو يكون جلّ و عزّ عجز عن (۷) تعبدهم بالأمر و النهي على إرادته؛ كرهوا أو أحبوا ففوّض أمره إليهم و أجراهما على محبتهم؛ إذ عجز عن تعبدهم بإرادته، فجعل الاختيار إليهم في الكفر و الإيمان.

۱- الأنعام: ۱۶۰.

۲- آل عمران: ۳۰.

۳- المؤمن: ۱۷.

۴- في هامش المصدر إشارة إلى أن في بعض نسخه: خطأ، و هو الأقرب. تحف العقول: ۴۶۳/ه: ۳.

۵- من «ح» و المصدر، و في «ق»: ذهب.

۶- من «ح» و المصدر، و في «ق»: العقاب.

۷- في «ح»: من، بدل: عجز عن.

ص: ١٤

و مثل ذلك مثل رجل ملك عبدا ابتاعه لخدمه و يعرف له فضل روايته، و يقف عند أمره و نهيه، و ادعى مالك العبد أنه قاهر عزيز حكيم، فأمر عبده و نهاه، و وعده على اتباع أمره عظيم الثواب، و أوعده على معصيته أليم العقاب، فخالف العبد إرادة مالكة، و لم يقف عند أمره و نهيه، فأى أمر أمره و أى نهى نهاه لم يأت على إرادة المولى، بل كان العبد يتبع إرادة نفسه و اتباع هواه، و لا يطيق المولى أن يردّه إلى اتباع أمره و نهيه و الوقوف على إرادته ففوّض اختيار أمره و نهيه إليه، و رضى منه بكل ما فعله على إرادة العبد لا على إرادة المالك، و بعثه فى بعض حوائجه و سمى له الحاجه، فخالف على مولاه، و قصد لإرادته نفسه، و اتبع هواه، [فلما] رجع إلى مولاه نظر إلى ما أتاه به فإذا هو خلاف ما أمره به، فقال له: لم أتيتنى بخلاف ما أمرتك؟ فقال العبد: أتكلت على تفويضك الأمر إلى فاتّبعته هواى و إرادتى، لأنّ المفوض إليه غير محظور عليه (١)؛ فاستحال التفويض.

أو ليس يجب على هذا السبب:

إما أن يكون المالك للعبد قادرا [يأمر] (٢) عبده اتباع أمره و نهيه على إرادته لا على إرادة العبد، و يملكه من الطاقه بقدر ما يأمره به و ينهيه عنه، فإذا أمره بأمر و نهاه عن نهى عرفه الثواب و العقاب عليهما. و حدّره و رغبه بصفه ثوابه و عقابه ليعرف العبد قدره مولاه بما ملكه من الطاعه لأمره و نهيه و ترغيبه و ترهيبه، فيكون عدله و إنصافه شاملا له و حجتة واضحة عليه للإعذار و الإنذار، فإذا اتبع العبد أمر مولاه جازاه، و إذا لم يزدجر عن نهيه عاقبه.

أو يكون عاجزا غير قادر، ففوّض إليه أمره؛ أحسن أم أساء، أطاع أم عصى، عاجزا عن عقوبته و ردّه إلى اتباع أمره، [و] فى [إثبات] (٣) العجز نفى القدره و التألّه، و إبطال

١- فى «ح»: إليه.

٢- من المصدر، و فى «ح»: بأمره، و فى «ق»: يأمره.

٣- من المصدر، و فى النسختين: ثبات.

ص: ١٥

الأمر والنهی، و الثواب و العقاب، و مخالفه الكتاب؛ إذ يقول و لَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَ إِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ (١)، و قوله عز و جل اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَ لَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (٢)، و قوله وَ مَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٣)، مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَ مَا أُرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ (٤)، و قوله وَ اعْبُدُوا اللَّهَ وَ لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا (٥)، و قوله أَطِيعُوا اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ لَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَ أَنْتُمْ تَسْمَعُونَ (٦)؟

فمن زعم أن الله تعالى فوض أمره و نهيه إلى عباده فقد أثبت عليه العجز، و أوجب عليه (٧) قبول كل ما عملوا من خير و شر، و أبطل أمر الله و نهيه، و وعده و وعيده؛ لعله ما زعم أن الله فوضها (٨) إليه لأن المفوض إليه يعمل بمشيئته، فإن شاء (٩) الكفر أو الإيمان كان غير مردود عليه و لا محذور. فمن دان بالتفويض على هذا المعنى فقد أبطل جميع ما ذكرنا من وعده و وعيده و أمره و نهيه و هو من أهل هذه الآيه أفتؤمنون بغيض الكتاب و تكفرون بغيض فلما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا و يوم القيامة يزدون إلى أشد العذاب و ما الله بغافل عما تعملون (١٠) تعالى الله عما يدين به أهل التفويض علوا كبيرا.

لكن نقول: إن الله جل و عز خلق الخلق بقدرته، و ملكهم استطاعه تعبدهم بها، فأمرهم و نهاهم بما أراد، فقبل منهم اتباع أمره، و رضى بذلك لهم، و نهاهم عن معصيته، و ذم من عصاه و عاقبه عليها، و لله الخيره في الأمر و النهي، يختار ما يريد و يأمر به و ينهى، عما يكره و يعاقب عليه بالاستطاعه التي ملكها عباده لاتباع أمره و اجتناب

١- الزمر: ٧.

٢- آل عمران: ١٠٢.

٣- الذاريات: ٥٦.

٤- الذاريات: ٥٧.

٥- النساء: ٣٦.

٦- الأنفال: ٢٠.

٧- العجز و أوجب عليه، سقط في «ح».

٨- في «ح»: فوضهما.

٩- شطب عنها في «ح».

١٠- البقرة: ٨٥.

ص: ١٦

معاصيه؛ لأنه ظاهر العدل و النصفه و الحكمه البالغه. بالغ الحجه بالإعذار و الإنذار، و إليه الصفوه يصطفى من عباده من يشاء لتبليغ رسالته و احتجاجه على عباده، اصطفى محمدا صلى الله عليه و آله و بعثه برسالاته إلى خلقه، فقال من قال من كفّار قومه حسدا و استكبارا:

لَوْ لَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ (١) يعني بذلك امّيه بن أبى الصلت، و أبا مسعود الثقفى، فأبطل الله اختيارهم و لم يجز لهم آراءهم حيث يقول:

أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ (٢).

و لذلك اختار من الامور ما أحب، و نهى عمّا كره، فمن أطاعه أثابه، و من عصاه عاقبه و لو فوض اختيار أمره إلى عباده لأجاز لقريش اختيار امّيه بن أبى الصلت و أبى مسعود الثقفى؛ إذ كانا عندهم أفضل من محمد صلى الله عليه و آله.

فلهذا أدب الله المؤمنين بقوله و مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ (٣)، فلم يجز لهم الاختيار بأهوائهم، و لم يقبل منهم إلّا اتباع أمره و اجتناب نهيه على يدى من اصطفاه، فمن أطاعه رشد و من عصاه ضلّ و غوى و لزمته الحجه بما ملكه من الاستطاعه لاتباع أمره و اجتناب نهيه؛ فمن أجل ذلك حرمه ثوابه و أنزل به عقابه.

و هذا القول بين القولين ليس بجبر و لا- تفويض، بذلك أخبر أمير المؤمنين عليه السّلام عبايه ابن ربيعى الأسدى حين سأله عن الاستطاعه التى بها يقوم و يقعد و يفعل، فقال له أمير المؤمنين: سألت عن الاستطاعه، تملكها من دون الله أو مع الله؟ فسكت عبايه فقال له

١- الزخرف: ٣١.

٢- الزخرف: ٣٢.

٣- الأحزاب: ٣٦.

ص: ١٧

أمير المؤمنين عليه السلام: قل يا عبايه. قال: و ما أقول؟ قال: إن قلت: إنك تملكها مع الله قتلتك، و إن قلت: تملكها من دون الله قتلتك. قال عبايه: فما أقول يا أمير المؤمنين؟

قال: تقول إنك تملكها بالله الذي يملكها من دونك، فإن يملكها إياك كان ذلك من عطائه، و إن يسلبكها كان ذلك من بلائه، هو المالك لما ملكك و القادر على ما (١) عليه أقدرك، أما سمعت الناس يسألون الحول و القوه حين يقولون: لا حول و لا قوه إلّا بالله؟

قال عبايه: و ما تأويلها يا أمير المؤمنين؟ قال: لا- حول عن معاصي الله إلّا بعصمه الله، و لا قوه لنا على طاعه الله إلّا بعون الله». قال: «فوثب عبايه فقتل يديه و رجله.

و روى عن أمير المؤمنين عليه السلام حين أتاه نجده يسأله عن معرفه الله قال: يا أمير المؤمنين بما ذا عرفت ربك (٢)؟ قال: بالتميز الذي حوّلى، و العقل الذي دلّى. قال:

أفمجبول أنت عليه؟ قال: لو كنت مجبولا- ما كنت محمودا على إحسان و لا مذموما على إساءه، و كان المحسن أولى باللائمه من المسىء، [فعلمت] (٣) أن الله قديم باق، و ما دونه حدث حائل [زائل]، و ليس القديم الباقي كالحدث الزائل. قال نجده: أجدك أصبحت حكيما يا أمير المؤمنين، قال: أصبحت مخيرا؛ فإن أتيت السيئه بمكان الحسنه فأنا المعاقب عليها.

و روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه (٤) قال لرجل سأله بعد انصرافه من الشام، فقال:

يا أمير المؤمنين أخبرنا عن خروجنا إلى الشام بقضاء و قدر (٥)؟ قال عليه السلام (٦): نعم يا شيخ؛ ما علوتم تلعه و لا (٧) هبطتم واديا (٨) إلّا بقضاء و قدر من الله (٩). فقال الشيخ: عند الله

١- قوله عليه السلام: على ما، من «ح» و المصدر، و في «ق»: لما.

٢- من «ح» و المصدر، و في «ق»: ربي.

٣- من المصدر، و في النسختين: فقلت.

٤- من «ح» و المصدر.

٥- في «ح» بعدها: من الله.

٦- في «ح»: فقال له أمير المؤمنين، بدل: قال.

٧- من «ح» و المصدر، و في «ق»: ما.

٨- في «ح»: بطن واد.

٩- في «ح»: من الله و قدر، بدل: و قدر من الله.

ص: ١٨

أحتسب عنائي يا أمير المؤمنين؟ فقال: مه يا شيخ، فإن الله قد عظم أجوركم في مسيركم و أنتم سائرون، و في مقامكم و أنتم مقيمون، و في انصرافكم و أنتم منصرفون، و لم تكونوا في شيء من أموركم مكرهين و لا إليه مضطرين، لعلك ظننت أنه قضاء حتم و قدر لازم، لو كان ذلك كذلك لبطل الثواب و العقاب و لسقط الوعد و الوعيد، و لما ألزمت الأشياء أهلها على الحقائق، ذلك مقال عبه الأوثان و أولياء الشيطان. إن الله عزّ و جلّ أمر تخيرا، و نهى تحذيرا، و لم يطع مكرها، و لم يعص مغلوبا، و لم يخلق السماوات و الأرض و ما بينهما باطلا، ذلك ظنّ الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار (١). فقام الشيخ فقبل رأس أمير المؤمنين عليه السلام و أنشأ يقول:

أنت الإمام الذي نرجو بطاعته يوم النجاه من الرحمن غفرانا

أوضحت من ديننا ما كان ملتبسا جزاك ربك عنا فيه رضوانا

فليس معذره في فعل فاحشه عندي لراكبها ظلما و عصيانا

فقد دلّ قول أمير المؤمنين عليه السلام على موافقه الكتاب و نفى الجبر و التفويض للذين يلزمان من دان بهما و تقلدهما الباطل و الكفر و تكذيب الكتاب، و نعوذ بالله من الضلاله و الكفر.

و لسنا ندين بجبر و لا تفويض لكننا نقول بمنزله بين المنزلتين، و هو الامتحان و الاختبار بالاستطاعه التي ملّكنا الله و تعبّدنا بهما على ما شهد به الكتاب و دان به الأئمة الأبرار من آل الرسول، صلوات الله عليهم.

و مثل الاختبار بالاستطاعه مثل رجل ملك عبدا و ملك مالا كثيرا أحب أن يختبر عبده على علم منه بما يؤول إليه، فملكه من ماله بعض ما أحب، و أوقفه على أمور عرّفها العبد فأمره أن يصرف ذلك المال فيها، و نهاه عن أشياء لم يحبّها، و تقدم إليه أن يجتنبها

ص: ١٩

و لا ینفق من ماله فیها، و المال ینصرف فی أى الوجهین، فصرف العبد أحدهما فی اتباع أمر المولى و رضاه، و الآخر صرفه فی اتباع نهیه و سخطه، و أسکنه دار اختبار أعلمه أنه غیر دائم له السکنی فی الدار، و أن له دارا غیرها، و هو مخرجه إليها فیها ثواب و عقاب دائمان، فإن أنفذ العبد المال الذى ملّكه مولاه فی الوجه الذى أمره به جعل له ذلك الثواب الدائم فی تلك الدار التى أعلمه أنه مخرجه إليها، و إن أنفق المال فی الوجه الذى نهاه عن إنفاقه فيه جعل له ذلك العقاب الدائم فی دار الخلود. و قد حد المولى فی ذلك حدًا معروفًا و هو المسکن الذى أسکنه فی الدار الاولى، فإذا بلغ الحد استبدل المولى بالمال و بالعبد، على أنه لم یزل مالکا للمال و العبد فی الأوقات کلّها إلّا إنه وعد ألا یسلبه ذلك المال ما کان فی تلك الدار الاولى إلى أن یستتم سکناه فیها، فوفی له لأن من صفات المولى العدل و الوفاء و النصفه و الحکمه.

أو لیس یجب إن کان ذلك العبد صرف ذلك المال فی الوجه المأمور به أن یفی له بما وعده من الثواب، و تفضل علیه بأن استعمله فی دار فانیه و أثابه على طاعته فیها نعیما دائما فی دار باقیه دائمه، و إن صرف العبد المال الذى ملّكه مولاه أيام سکناه تلك الدار الأولى فی الوجه المنهی عنه، و خالف أمر مولاه كذلك تجب علیه العقوبه الدائمه التى حدّره إياها غیر ظالم له؛ لما تقدم إليه، و أعلمه و عزّفه و أوجب له الوفاء بوعده و وعیده؟ بذلك یوصف القادر القاهر.

أما المولى، فهو الله جلّ و عزّ، و أما العبد فهو ابن آدم المخلوق، و المال قدره الله الواسعه، و محنته إظهار الحکمه و القدوه، و الدار الفانیه هی الدنیا، و بعض الذى ملّكه مولاه هو الاستطاعه التى ملک ابن آدم، و الامور التى أمر الله بصرف المال إليها هی الاستطاعه لاتباع الأنبياء و الإقرار بما أوردوه عن الله جلّ و عزّ، و اجتناب الأشياء التى نهى عنها [هى] طریق إبليس.

و أما وعده فالنعیم الدائم و هی الجنه، و أما الدار الاخری فهی الدار الباقيه و هی

ص: ۲۰

الدار (۱) الآخره. و القول بالجبر و التفويض هو الاختبار و الامتحان و البلوى بالاستطاعه التى ملك العبد و شرحها فى خمسہ الأمثال التى ذكرها الصادق عليه السلام أنها جمعت جوامع الفضل، و أنا مفسرها بشواهد من القرآن و البيان إن شاء الله تعالى.

تفسير صحه الخلقه

أما قول (۲) الصادق عليه السلام فَإِنَّ [معناه] (۳) كمال الخلق للإنسان [و] كمال الحواس و ثبات العقل و التمييز و إطلاق اللسان بالنطق، و ذلك قول الله تعالى وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَ حَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ وَ رَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَ فَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا (۴)، فقد أخبر عزَّ و جلَّ عن تفضيله بنى آدم على سائر خلقه من البهائم و السباع و دواب البحر و الطير و كل ذى حركة تدركه حواس بنى آدم بتميز العقل و النطق، و ذلك قوله لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ (۵)، و قوله يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ. الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ. فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ (۶)، [و] فى آيات كثيرة.

فأول نعمه الله على الإنسان صحه عقله و تفضيله على كثير من خلقه بكمال العقل و تمييز البيان، و ذلك أن كل ذى حركة على بسيط الأرض هو قائم بنفسه بحواسه مستكمل فى ذاته، ففضل ابن آدم بالنطق الذى ليس فى غيره من الخلق المدرك بالحواس، فمن أجل النطق ملك الله ابن آدم غيره من الخلق حتى صار آمرا ناهيا و غيره مسخرا له، كما قال الله كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ (۷)، و قال وَ هُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَ تَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبْلًا حَلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا (۸)، و قال:

۱- من «ح».

۲- أى قوله عليه السلام: «و هى صحه الخلقه، و تخليه السرب ..» الذى مر فى الصفحه: ۱۰.

۳- من المصدر، و فى النسختين: معنى.

۴- الإسراء: ۷۰.

۵- التين: ۴.

۶- الانفطار: ۶- ۸.

۷- الحج: ۳۷.

۸- النحل: ۱۴.

ص: ۲۱

وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دَفٌّ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ. وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ. وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغَيْهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ (۱).

فمن أجل ذلك دعا الله الإنسان إلى اتباع أمره و إلى طاعته بتفضيله إياه باستواء الخلق و كمال النطق و المعرفة بعد أن ملكهم استطاعه ما كان تعبدهم به بقوله فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمِعُوا وَأَطِيعُوا (۲)، و قوله لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا (۳)، و قوله لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا (۴) [و] في آيات كثيرة.

فإذا سلب العبد حاسه من حواسه رفع العمل عنه بحاسته كقوله لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ* (۵) - الآية - فقد رفع عن كل من كان بهذه الصفة الجهاد و الأعمال التي لا يقوم بها، و كذلك أوجب على ذي اليسار الحج و الزكاة لما ملكه من استطاعه ذلك، و لم يوجب على الفقير الزكاة و الحج بقوله وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا (۶)، و قوله فِي الظَّهَارِ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ إِلَى قوله فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا (۷)، كل ذلك دليل على أن الله تبارك و تعالى لم يكلف عباده إلا ما ملكهم استطاعته بقوه العمل به، و نهاهم عن مثل ذلك. فهذه صحة الخلقه.

تفسير تخليه السرب

و أما قوله: تخليه السرب، فهو الذي ليس عليه رقيب يحظر عليه و يمنع العمل بما أمر الله به و ذلك (۸) قوله فيمن استضعف و حظر عليه العمل فلم يجد حيله و لم يهتد

۱- النحل: ۵- ۷.

۲- التغابن: ۱۶.

۳- البقرة: ۲۸۶.

۴- الطلاق: ۷.

۵- النور: ۶۱.

۶- آل عمران: ۹۷.

۷- المجادلة: ۳- ۴.

۸- في النسختين بعدها: به و، و ما أثبتناه وفق المصدر.

ص: ٢٢

سَبِيلًا إِلَّا الْمُشْتَضَعَيْنِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا (١)، فأخبر أن المستضعف لم يخلّ سربه، و ليس عليه من القول شىء إذا كان مطمئن القلب بالإيمان.

تفسير المهله فى الوقت

و أما المهله فى الوقت، فهو العمر الذى يمنع الإنسان من حد ما تجب عليه معرفه إلى أجل الوقت، و ذلك من وقت تمييزه و بلوغ الحلم (٢) [إلى أن] يأتیه أجله، فمن مات على طلب الحق و لم يدرك كماله فهو على خير، و ذلك قوله تعالى وَ مَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَ رَسُولِهِ (٣) - الآية - و إن كان لم يعمل بكمال شرائعه لعله ما، لم يمهل فى الوقت إلى استتمام أمره. و قد حظر على البالغ ما لم يحظر على الطفل إذا لم يبلغ الحلم فى قوله وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ (٤) - الآية - فلم يجعل عليهن حرجا فى [إبداء] (٥) الزينه [للطفل و] (٦) كذلك لا تجوز عليه الأحكام.

تفسير الزاد و الراحله

و أما قوله: الزاد، فمعناه الجده (٧) و البلغه التى يستعين بها العبد على ما أمر الله به، و ذلك قوله مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ (٨) - الآية - ألا ترى أنه قبل عذر من لم يجد ما ينفق، و ألزم الحجه على كل من أمكنه البلغه و الراحه للحج و الجهاد و أشباه ذلك، [و] كذلك قبل عذر الفقراء و أوجب لهم حقا فى مال الأغنياء بقوله لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ (٩) - الآية - فأمر بإعفائهم و لم يكلفهم الإعداد لما لا يستطيعون و لا يملكون.

١- النساء: ٩٨.

٢- فى النسختين بعدها: و.

٣- النساء: ١٠٠.

٤- النور: ٣١.

٥- من المصدر، و فى النسختين: اثر.

٦- من المصدر، و فى النسختين الطفل.

٧- الجد: الحظ و الرزق. لسان العرب ٢: ١٩٨- جدد.

٨- التوبه: ٩١.

٩- البقره: ٢٧٣.

تفسير السبب المهيج

و أما قوله السبب المهيج، فهو النيه التي هي داعيه الإنسان إلى جميع الأفعال و حاستها القلب، فمن فعل فعلا و كان بدين لم يعقد قلبه على ذلك، لم يقبل الله منه عملا إلا بصدق النيه، كذلك أخبر عن المنافقين بقوله يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ (١)، ثم أنزل على نبيه صلى الله عليه و آله توبيخا للمؤمنين يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (٢) - الآية - فإذا قال الرجل قولاً و اعتقد في قوله دعتة النيه إلى تصديق القول بإظهار الفعل؛ و إذا لم يعتقد القول لم تتبين حقيقته، و قد أجاز الله صدق النيه و إن كان الفعل غير موافق لها لعله مانع يمنع إظهار الفعل في قوله إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ (٣)، و قوله لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ* (٤)، الآية.

فدل القرآن و إخبار الرسول أن القلب مالک لجميع الحواس يصحح أفعالها، و لا يبطل ما يصحح القلب شىء.

فهذا شرح جميع الخمسه الأمثال التي ذكرها الصادق عليه السلام أنها تجمع المنزله بين المنزلتين و هما الجبر و التفويض. فإذا اجتمع في الإنسان كمال هذه الخمسه الأمثال وجب عليه العمل كمالا- لما أمر الله به و رسوله، و إذا نقص العبد منها خله كان العمل عنه مطروحا بحسب ذلك.

و أما شواهد القرآن على الاختيار و البلوى بالاستطاعه التي تجمع القول بين القولين فكثيره، و من ذلك قوله وَ لَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَ الصَّابِرِينَ وَ نَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ (٥)، و قال سَنَشْتَدِرْ جُحُومَ مَنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ* (٦)، و قال

١- آل عمران: ١٦٧.

٢- الصف: ٢.

٣- النحل: ١٠٦.

٤- البقره: ٢٢٥، المائده: ٨٩.

٥- محمد: ٣١.

٦- الأعراف: ١٨٢، القلم: ٤٤.

ص: ۲۴

الم. أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ (۱). وقال في الفتن التي معناها الاختبار وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ (۲) - الآية - و قال في قصه قوم موسى فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ (۳) وقال موسى إِنَّ هِيَ إِلَّا فَتْنَتُكَ (۴) أى اختبارك، [فهذه] (۵) الآيات يقاس بعضها ببعض و يشهد بعضها لبعض.

و أما آيات (۶) البلوى [بمعنى] (۷) الاختبار، فقوله لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ * (۸)، وقوله ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ (۹)، وقوله إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ (۱۰)، وقوله خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا (۱۱)، وقوله:

وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ (۱۲)، وقوله وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَأُنْتَصِرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَا بَعْضَكُمْ بَعْضٌ (۱۳)، و كل ما في القرآن من بلوى هذه الآيات التي شرح أولها فهي اختبار، و أمثالها في القرآن كثيرة، فهي إثبات الاختبار و البلوى. إن الله جلّ و عزّ لم يخلق الخلق عبثا و لا أھملهم سدى و لا أظهر حكمته لعبا، بذلك اخبرنى قوله:

أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا (۱۴).

فإن قال قائل: فلم يعلم الله ما يكون من العباد حتى اختبرهم؟

قلنا: بلى، قد علم الله ما يكون منهم قبل كونه، و ذلك قوله وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ (۱۵)، و إنما اختبرهم ليعلمهم عدله و لا يعذبهم إلّا بحجه بعد الفعل، و قد أخبر

۱- العنكبوت: ۱- ۲.

۲- ص: ۳۴.

۳- طه: ۸۵.

۴- الأعراف: ۱۵۵.

۵- من المصدر، و فى «ح»: فمن، و فى «ق»: و اما عن.

۶- فى «ح»: الآيات.

۷- من المصدر، و فى النسختين: لبعض.

۸- المائدة: ۴۸، الأنعام: ۱۶۵.

۹- آل عمران: ۱۵۲.

۱۰- القلم: ۱۷.

۱۱- الملك: ۲.

۱۲- البقرة: ۱۲۴.

۱۳- محمد: ۴.

۱۴- المؤمنون: ۱۱۵.

۱۵- الأنعام: ۲۸.

ص: ۲۵

بقوله وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْ لَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا (۱)، وقوله وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا (۲)، وقوله رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ (۳). فالاختبار من الله بالاستطاعه التي ملكها عبده و هو قول بين الجبر و التفويض. بهذا نطق القرآن و جرت الأخبار عن الأئمة من آل الرسول صلى الله عليه و آله.

فإن قالوا: ما الحجه في قوله (۴) يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ* (۵)، و ما أشبهها (۶)؟

قيل: مجاز هذه الآية كلها على معنيين:

أما أحدهما، فإخبار عن قدرته، أى أنه قادر على هدايه من يشاء و ضلال من يشاء، و إذا أجبرهم بقدرته على أحدهما لم يجب لهم ثواب و لا عليهم عقاب [على] نحو ما شرحناه في الكتاب.

و المعنى الآخر أن الهدايه منه تعريفه كقوله وَأَمَّا تَمْوُدُ فَهَدَيْنَاهُمْ أَى عرفناهم فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى (۷). فلو جبرهم على الهدى لم يقدرُوا أن يضلوا، و ليس كلما وردت آيه مشتبّهه كانت الآية حجه على محكم الآيات اللواتى امرنا بالأخذ بها؛ من ذلك قوله مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ - الآية - و قال:

فَبَشِّرْ عِبَادِ. الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ (۸)، أى أحكمه و أشرحه، أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ (۹).

۱- طه: ۱۳۴.

۲- الإسراء: ۱۵.

۳- النساء: ۱۶۵.

۴- فى «ح»: قول الله.

۵- النحل: ۹۳، فاطر: ۸.

۶- البقره: ۲۶، النساء: ۸۸، الأعراف: ۱۵۵.

۷- فصلت: ۱۷.

۸- الزمر: ۱۷- ۱۸.

۹- آل عمران: ۷.

ص: ۲۶

وفقنا الله و إياكم [إلى] (۱) القول و العمل لما يحب و يرضى، و جَنَّبنا و إياكم المعاصي بمَنِّه و فضله، و الحمد لله كثيرا كما هو أهله، و صَلَّى الله على محمد و آله الطيبين، و حسَبنا الله و نعم الوكيل» (۲).

۱- من المصدر، و في النسختين: من.

۲- تحف العقول: ۴۵۸-۴۷۵.

ص: ۲۷

۴۳ درّه نجفیه فی أن ولد الولد ولد علی الحقیقه أو علی المجاز

اختلف الأصحاب- رضوان الله عليهم- فی المنتسب إلى هاشم رضى الله عنه جد النبى صلى الله عليه وآله بالام خاصة فى أن حكمه حكم المنتسب بالأب فتحرم عليه الزكاه المفروضه و يباح له أخذ الخمس أم لا، بل يجوز له أخذ الزكاه و يحرم عليه الخمس؟ قولان مبینان علی أن المنتسب بالام هل يكون ابنا حقیقه أو مجازا؟

ظاهر المشهور الثانى و إلى الأول ذهب جمع أولهم السيد المرتضى رضى الله عنه (۱)، و تبعه جملة من أفاضل متأخرى المتأخرين (۲)، و هو الحقیق بالاتباع (۳) و إن كان قليل الأتباع. و نقل (۴) أيضا عن ابن حمزه و ابن إدريس (۵)، و نقله فى (المسالك) فى بحث ميراث أولاد الأولاد (۶) عن المرتضى، و ابن إدريس و معین الدین المصرى، و نقله فى بحث الوقف على الأولاد (۷) عن جماعه منهم الشيخ المفید و القاضى،

۱- رسائل الشریف المرتضى (المجموعه الثالثه): ۲۶۲- ۲۶۵، المجموعه الرابعه: ۳۲۸ / ۵.

۲- شرح الكافى (المازندرانی) ۱۲: ۴۲۳، الأربعون حدیثا (الماحوزی): ۳۱۰ / شرح الحدیث: ۲۴.

۳- من «ح»، و فى «ق»: الاتباع.

۴- عنه فى الأربعون حدیثا (الماحوزی): ۳۱۰.

۵- السرائر ۳: ۲۳۸.

۶- مسالك الأفهام ۱۳: ۱۲۵.

۷- مسالك الأفهام ۵: ۳۹۳.

ص: ٢٨

و ابن إدريس، و نقل بعض أفاضل العجم (١) فی رساله له صَنَّفَهَا فی هذه المسأله و اختار فيها ما اخترناه هذا القول عن القطب الراوندى (٢) و الفضل بن شاذان، و نقله المقداد فی كتاب الميراث من كتابه (كنز العرفان) (٣) عن الراوندى، و الشيخ أحمد ابن المتوج البحرانى الذى كثيرا ما يعبر عنه بالمعاصر.

و نقله فی الرساله المشار إليها أيضا عن ابن أبى عقيل و أبى الصلاح و الشيخ الطوسى فى (الخلاص) (٤)، و ابن الجنيد و ابن زهره فى (الغنيه) (٥)، و نقل عن المَلّا أحمد الأردبیلی (٦) الميل إليه أيضا.

و يدل على المشهور قول الكاظم عليه السَّلام فى مرسله حماد بن عيسى: «و من كانت امه من بنى هاشم و أبوه من سائر قریش فَإِنَّ الصَّدَقَاتِ تَحِلُّ لَهُ، و ليس له من الخمس شىء؛ إِنْ الله تعالى يقول اذْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ (٧)» (٨)، و هى صريحه فى المدعى.

و احتجوا على ذلك أيضا بأن الولد حقيقه إنّما يقال على ابن الابن دون ابن الابنه، كما ورد عن العرب من قولهم:

١- قد وقفت فى إجازات بعض الأفاضل و هو الحاج الميرزا محمد باقر [...] (كلمه غير مقروءه). على روايه بطريق الإجازة عن الفاضل العالم المحدث محمد إبراهيم عن أبيه الفاضل [...] (كلمتان غير مقروءتين). محمد جعفر عن أبيه محمد باقر بن محمد الشريف السبزواری صاحب (الكفايه) و (الذخيره). و فيه تحقيق لما ذكرناه من أن صاحب الرساله المذكوره هو ابن المولى محمد باقر المشار إليه آنفا. منه رحمه الله، (هامش «ح»).

٢- فقه القرآن ٢: ٣٦٢-٣٦٣، و فيه: و نحن إذا قلنا بخلافه نقول: لو خيلنا و الظاهر لقلنا بذلك.

٣- كنز العرفان ٢: ٣٢٨.

٤- الخلاص ٤: ٥٠ / المسأله: ٥٧.

٥- غنيه النزوع ١: ٣٢٣.

٦- مجمع الفائده و البرهان ١١: ٣٥٩-٣٦٠.

٧- الأحزاب: ٥.

٨- الكافى ١: ٥٣٩-٥٤٠ / ٤، باب الفى ء و الأنفال و تفسير الخمس، وسائل الشيعه ٩: ٥١٣-٥١٤، أبواب قسمه الخمس، ب ١، ح ١٠.

ص: ۲۹

بنونا بنو أبنائنا و بناتنا. بنوهن أبناء الرجال الأبعاد (۱) احتج السيد المرتضى رضى الله عنه على ما نقل (۲) عنه بأن ولد البنت ولد حقيقه و ذلك أنه لا خلاف بين الامه فى أن بظاهر قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَ بَنَاتُكُمْ (۳) حرمت علينا بنات أولادنا، فلو لم يكن بنت البنت بنتا على الحقيقه لما دخلت تحت هذه الآية. قال: (و مما يدل على أن ولد البنت يطلق عليه اسم الولد على الحقيقه أنه لا خلاف فى تسميه (۴) الحسن و الحسين عليهما السلام ابني رسول الله صلى الله عليه و آله؛ و أنهما يفضلان بذلك و يمدحان، و لا أفضليه و لا مدح فى وصف مجازى مستعار. فثبت أنه حقيقه).

ثم قال: (و لا زالت العرب تنسب الولد إلى جدّه إما فى موضع مدح أو ذم و لا يتناكرون ذلك و لا يحتشمون منه. و لا خلاف بين الامه فى أن عيسى من بنى آدم و ولده، و إنما ينسب إليه بالامومه دون الأبوه).

ثم اعترض على نفسه فقال: (إن قيل: اسم الولد يجرى على ولد البنات مجازا و ليس كل شىء استعمال فى غيره يكون حقيقه). ثم أجاب فقال: (قلت: الظاهر من الاستعمال الحقيقه، و على من ادعى المجاز الدلاله) (۵) انتهى كلامه زيد مقامه.

و اعترض عليه فى (المدارك) ب (الاستعمال كما يوجد مع الحقيقه فكذا يوجد مع المجاز، فلا دلاله فيه على أحدهما بخصوصه. و قولهم: الأصل فى الاستعمال الحقيقه إنما هو إذا لم يستلزم الاشتراك، و إلّا فالمجاز خير منه كما قرر فى محله) (۶) انتهى.

۱- البيت من الطويل. شرح ابن عقيل ۱: ۲۳۳ / ۵۱، خزانه الأدب ۱: ۴۴۴ / ۷۳.

۲- عنه فى مختلف الشيعة ۳: ۲۰۴ / المسأله: ۱۰۹.

۳- النساء: ۲۳.

۴- فى «ح»: نسبه.

۵- رسائل الشريف المرتضى (المجموعه الثالثه): ۲۶۵، عنه فى مدارك الأحكام ۵: ۴۰۲.

۶- مدارك الأحكام ۵: ۴۰۲.

ص: ٣٠

و أجیب عنه بأن الاستعمال هنا علی سبیل الحقیقه لا یتلزم الاشتراک اللفظی الذی یتریح علیہ المجاز لجواز أن یکون استعمال الابن فی ولد الابن و البنت علی سبیل الاشتراک المعنوی.

أقول: و الحق کما قدمنا هو ما ذهب إلیه (١) السید رضی الله عنه و یدل علیہ وجوه:

الأول: الآیات القرآنیة الواردة فی باب النکاح و المیراث فإنها متفقہ فی صدق الولد شرعا علی ولد البنت و الابن و صدق الأب علی الجدّ منهما، و لذلك ترتب علیہ الأحکام الشرعیة فی الباین المذكورین، و الأحکام الشرعیة لا ترتب إلّا علی المعنی الحقیقی اللفظ دون المجازی المستعار الذی قد یثبت و قد لا یثبت.

و ها أنا أتلو علیک شطرا من تلك الآیات الواردة فی هذا المجال لتحیط خبرا بأن ما ذهبنا إلیه لا تعتریه غشاوه الإشکال، فمن ذلك قوله عزّ و جلّ و لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ (٢)؛ فإنه لا خلاف فی أنه بهذه الآیه یحرم علی ابن البنت زوجه جدّه من الأم لکونه أبا له بمقتضى الآیه. فهی تدلّ علی أن أب الأم أب حقیقه؛ إذ لو لا ذلك لما اقتضت الآیه تحريم زوجه جدّه علیہ، فیکون ولد البنت ولدا حقیقه؛ للتضایف.

و من ذلك قوله عزّ و جلّ فی تعداد المحرمات و حلائل آبائکم الذین من أصیلابکم (٣)، فإنه لا خلاف أن بهذه الآیه یحرم نکاح الرجل لزوجه ابن بنته؛ لصدق الابنیه علیہ فی الآیه المذكوره.

و من ذلك قوله تعالى فی تعداد المحرمات أيضا و بناتکم (٤)، فإنه بهذه حرمت بنت البنت علی جدّها.

و منه أيضا فی تعداد من یحلّ له النظر إلی الزینه قوله سبحانه:

١- سقط فی «ح».

٢- النساء: ٢٢.

٣- النساء: ٢٣.

٤- النساء: ٢٣.

ص: ۳۱

أَوْ أُبْنَاهُ (۱)، فَإِنَّهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ يَحِلُّ لِابْنِ الْبَنَتِ النَّظَرُ إِلَى زَيْنِهِ جَدَّتَهُ لِأُمِّهِ، بَلْ زَوْجُهُ جَدَّهُ بِقَوْلِهِ أَوْ أُبْنَاهُ بُعُولَتَهُنَّ (۲).

و منه فی المیراث فی باب حجب الزوجین عن السهم الأعلى، و حجب الأبوين عما زاد علی السدس قوله سبحانه فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ (۳)، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ (۴)، وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَ وَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ (۵) فَإِنَّ الْوَلَدَ فِي جَمِيعِ (۶) هَذِهِ الْمَوَاضِعِ شَامِلٌ بِإِطْلَاقِهِ لَوْلَدِ الْبَنَتِ، وَ الْأَحْكَامُ الْمَذْكُورَةُ مَرْتَبَةً عَلَيْهِ بِإِخْلَافٍ كَمَا تَرْتَبَتْ عَلَى وَلَدِ الصَّلْبِ بِإِخْلَافِهِ. وَ مِنَ الظَّاهِرِ الْبَيِّنِ أَنَّهُ لَوْ لَا صَدَقَ الْإِطْلَاقُ حَقِيقَةً لَمَا جَازَ تَرْتِبُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي جَمْلَةِ هَذِهِ الْآيَاتِ وَ نَحْوِهَا عَلَيْهِ.

و أما ما أجاب فی (المسالک) فی بحث الوقف علی الأولاد من (۷) دخول أولاد الأولاد بدليل من خارج لا من حيث الإطلاق، فهو مردود بأن الروایات قد فسرت الآيات المذكورة بذلك، و أنه قد ارید بها هذا المعنى، و منها الروایات الآتیه فی المقام حيث استدل الأئمة - صلوات الله عليهم - بالآيات علی هذا المطلب، لا أن (۸) هذا المعنى إنما استفيد من الأخبار خاصة فخص به إطلاق الآيات. فلو لا أن أولاد الأولاد مطلقا داخلون فی الإطلاق و مستفادون منه لما صحَّ هذا الاستدلال الذى أوردوه عليهم السلام.

و بالجمله فکلامه رحمه الله (۹) شعری لا (۱۰) يعتمد علیه.

۱- النور: ۳۱.

۲- النور: ۳۱.

۳- النساء: ۱۲.

۴- النساء: ۱۲.

۵- النساء: ۱۱.

۶- من «ح».

۷- فی «ح»: علی من أن، بدل: من.

۸- فی «ح»: لان، بدل: لا أن.

۹- فی «ح»: فکلامهم - رحمهم الله - کلام.

۱۰- من «ح»، و فی «ق»: بما.

ص: ۳۲

الثانی: الأخبار الظاهره المنار، الساطعه الأنوار و منها ما رواه ثقه الإسلام و علم الأعلام- نور الله تعالى مرقده- فی کتاب روضه (الكافی) بسنده عن أبي الجارود قال: قال لی أبو جعفر علیه السلام: «یا أبا الجارود، ما یقولون لکم فی الحسن و الحسین علیهما السلام؟». قلت: ینکرون علینا أنهما ابنا رسول الله صلی الله علیه و آله. قال: «فأی شیء احتججتهم علیهم؟». قلت: احتججنا علیهم بقول الله عزّ و جلّ فی عیسی بن مریم علیه السلام و مِنْ ذُرِّیَّتِهِ دَاوُدَ وَ سُلَیْمَانَ وَ یُوسُفَ وَ مُوسَى وَ هَارُونَ وَ کَذَلِکَ نَجْزِی الْمُحْسِنِینَ. وَ زَكَرِيَّا وَ یَحْيٰی وَ عِیْسٰی (۱) [فجعل] (۲) عیسی بن مریم من ذریه نوح علیه السلام. قال: «فأی شیء قالوا لکم؟». قلت: قالوا: قد یشکون ولد الابنه من الولد و لا یشکون من الصلب. قال (۳): «فأی شیء احتججتهم علیهم؟». قلت: احتججنا علیهم بقول الله تعالی لرسوله صلی الله علیه و آله فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَ أَبْنَاءَكُمْ وَ نِسَاءَنَا وَ نِسَاءَكُمْ (۴). قال: «فأی شیء قالوا؟». قلت: قالوا: قد یشکون فی کلام العرب أبناء رجل و آخر یقول: أبناؤنا.

قال: فقال [أبو] جعفر علیه السلام: «یا أبا الجارود، لأعطینکها من کتاب الله عزّ و جلّ أنهما من صلب رسول الله صلی الله علیه و آله لا یردها إلّا کافر». قلت: فأین ذلک جعلت فداک؟ قال:

«من حیث قال الله عزّ و جلّ حَرَّمْتُ عَلَیْکُمْ أُمَّهَاتُکُمْ وَ بَنَاتُکُمْ وَ أَخَوَاتُکُمْ- الآیه إلى أن انتهى إلى قوله تبارک و تعالی- وَ حَلَائِلُ أَبْنَائِکُمُ الذِّینَ مِنْ أَصْلَابِکُمْ (۵)، فسلهم یا أبا الجارود: هل کان لرسول الله صلی الله علیه و آله نکاح حلیلتهم؟ فإن قالوا: نعم کذبوا و فجروا، و إن قالوا: لا، فهما ابناه لصلبه» (۶) الحدیث.

و لا یخفی ما فیہ من الصراحه فی المطلوب و الظهور و التشیع الفطیع علی من

۱- الأنعام: ۸۴- ۸۵.

۲- من المصدر، و فی النسخین: بجعل.

۳- من «ح» و المصدر.

۴- آل عمران: ۶۱.

۵- النساء: ۲۳.

۶- الکافی ۸: ۲۶۳- ۲۶۴ / ۵۰۱.

ص: ٣٣

قال بالقول المشهور فى الخبر كما ترى دلالة واضحة على أن إطلاق الولد فى الآيات المتقدمه على ابن بنت على جهة الحقيقة و أنه ولد للصلب حقيقة و إن كانوا بواسطه لا فرق بينه و بين الابن للصلب كما هو متفق عليه بينهم.

و منها ما رواه فى (الكافى) أيضا فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام أنه قال: «لو لم يحرم على الناس أزواج النبى صّلّى الله عليه و آله لقول الله عزّ و جلّ:

وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أُيْدًا (١) حرم على الحسن و الحسين عليهما السّلام لقول الله تبارك و تعالى وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ (٢) و لا يصلح للرجل أن ينكح امرأه جدّه، و التقريب فيها ما تقدم عند ذكر الآيه المشار إليها.

و منها ما رواه الطبرسى قدس سرّه فى كتاب (الاحتجاج) فى حديث طويل عن الكاظم عليه السّلام يتضمن ذكر ما جرى بينه و بين الخليفه الرشيد العباسى لما ادخل عليه. و موضع الحاجه منه أنه قال له الرشيد: لم جوّزتم للعامه و الخاصه أن ينسبوكم إلى رسول الله صّلّى الله عليه و آله و يقولون: يا بن رسول الله، و أنتم من على و إنما ينسب المرء إلى أبيه، و فاطمه إنما هى وعاء، و النبى صّلّى الله عليه و آله جدكم من قبل امكم؟ فقال: «يا أمير المؤمنين، لو أن النبى صّلّى الله عليه و آله نشر فخطب إليك كريمتك، هل كنت تجيبه؟». فقال:

سبحان الله و لم لا اجيبه، بل أفخر على العرب و قريش بذلك. فقال: «لكنه لا يخطب إلّى (٣) و لا أزوجه». فقال: و لم؟ فقلت: «لأنه ولدنى و لم يلدك». فقال: أحسنت يا موسى (٤)، الحديث.

و مرجع الاستدلال بالخبر إلى الآيه التى قدمناها فى تحريم البنات من قوله سبحانه وَبَنَاتُكُمْ.

١- الأحزاب: ٥٣.

٢- النساء: ٢٢.

٣- سقط فى «ح».

٤- الاحتجاج ٢: ٣٣٨ / ٢٧١.

ص: ۳۴

و أنت خبیر بما فی هذه الروایات:

أولاً من الصراحه فی أن إطلاق الولد فی تلك الآیات علی ولد البنت حقیقه لا مجاز.

و ثانياً من حیث دلالتها علی أن نسبهم - صلوات الله علیهم - بالبنوة إلی الرسول صلی الله علیه و آله حقیقه لا مجازاً (۱) كما یّدعیه الخصم فی هذه المسأله.

ولا یمکن تخفی علیک أیضاً ما فی الروایه الآخره من الدلاله الصریحه علی خلاف ما تضمنته مرسله حمّاد المتقدّمه عن الكاظم علیه السّلام؛ فإنه علیه السّلام حکم فی تلك المرسله بأن المرء إنما ینسب إلی أبیه و استدللّ بالآیه ادّعوههم لأبائهم (۲)، و فی هذه الروایه لمّا أورد علیه الرشید ذلك، الموجب لعدم جواز نسبتهم بالبنوة إلی رسول الله صلی الله علیه و آله، احتجّ علیه بعدم جواز تزویج رسول الله صلی الله علیه و آله ابنته، الموجب لکونه ابناً له صلی الله علیه و آله بمقتضى الآیه المتقدّمه. و سیأتی إن شاء الله تعالیّ مزید تحقیق الجواب عن المرسله المذكوره.

و منها أیضاً ما رواه ثقه الإسلام قدّس سرّه فی (الكافی) (۳) و الصدوق فی (الفقیه) (۴) و الشیخ (۵) بطرق عدیده و متون متفاوته عن عابد (۶) الأحمسی قال: دخلت علی أبی عبد الله علیه السّلام و أنا ارید أن أسأله عن صلاه اللیل، فقلت: السلام علیک یا بن رسول الله صلی الله علیه و آله. فقال علیه السّلام: «و علیک السلام، إی و الله إنا لولده و ما نحن بذوی قرابته» الحدیث.

أقول: فانظر إلی صراحه كلامه علیه السّلام فی المطلوب و المراد، و قسمه علی ذلك

۱- ثانياً .. مجازاً، من «ح».

۲- الأحزاب: ۵.

۳- الکافی ۳: ۴۸۷، باب نوادر کتاب الصلاه.

۴- الفقیه ۱: ۱۳۲ / ۶۱۵.

۵- الأمالی: ۲۲۸ / ۴۰۱.

۶- فی المصدر: عائذ.

ص: ۳۵

بربّ العباد، و أنه ليس انتسابهم إليه صَلَّى الله عليه و آله بمجرد القرابه كما يدّعيه ذوو العناد و الفساد و إن تبعهم من حاد في هذه المسأله من أصحابنا عن طريق السداد؛ حيث حملوا لفظ الابتيه في حقهم - صلوات الله عليهم - على المجاز، و هي صريحه كما ترى في الابتيه الحقيقيه لا مسرح للعدول عنها و الجواز.

و منها ما رواه في (الكافي) في أبواب الزيارات بسنده عن بعض أصحابنا قال: حضرت أبا الحسن الأول عليه السلام و هارون الخليفه و عيسى بن جعفر و جعفر بن يحيى بالمدينه و قد جاءوا إلى قبر رسول الله صَلَّى الله عليه و آله فقال: هارون لأبي الحسن عليه السلام تقدم، فأبى، فتقدم هارون فسلم و قام ناحيه، و قال عيسى بن جعفر لأبي الحسن عليه السلام: تقدم. فأبى عليه السلام، فتقدم عيسى فسلم و وقف مع هارون، فقال جعفر لأبي الحسن عليه السلام: تقدم. فأبى، فتقدم جعفر و سلم، و وقف مع هارون، و تقدم أبو الحسن عليه السلام و قال: «السلام عليك يا أبه، أسأل الله الذي اصطفاك و اجتباك و هداك أن يصليّ عليك». فقال هارون لعيسى سمعت ما قال؟ قال: نعم. قال هارون: أشهد أنه أبوه حقا (۱). فانظر أيدك الله إلى شهادته هارون بابوته صَلَّى الله عليه و آله حقا، و أى مجال للحمل على المجاز كما لا يخفى على من لا حظ قرائن الحال (۲).

و بالجملة، فإن هذه الأخبار - كما ترى - صريحه في أن بنو تهّم بالنسبه إليه صَلَّى الله عليه و آله إنما هي بطريق الحقيقه التى لا ينكرها إلّا جاهل عادم الفهم و السليقه، أو من لم يقف على هذه الأخبار العاليه المنار، كجملة من قال بالقول المشهور من علمائنا الأبرار، فإنهم لم يعطوا النظر حقه في تتبع الأخبار كما لا يخفى على من راجع كلامهم في المقام بعين الاعتبار.

۱- الكافي ۴: ۵۵۳/ ۸، باب دخول المدينه ..

۲- و منها ما رواه في الكافي .. قرائن الحال، من «ح».

ص: ۳۶

و حینئذ، فمتی ثبت ذلك فی حقهم علیهم السلام ثبت فی حق (۱) غیرهم من أولاد الرسول صلی الله علیه و آله، المنتسین إلیه بالام بلا ریب و لا إشکال فی المقام، بل تثبت النبوه لكل من انتسب بالام فی سائر الأحکام كما لا یخفی علی ذوی الألباب و الأفهام.

الثالث: أن جملة الأخبار التي وقفت علیها بالنسبه إلی مستحقّی الخمس غیر مرسله حمّاد المتقدّمه إنما تضمنت التعبير عنهم بكونهم آل محمد صلی الله علیه و آله أو ذریّته أو عترته أو ذوی قرابته أو أهل بیته، و نحو ذلك من الألفاظ التي لا تناکر فی دخول المنتسب بالأم إلیه صلی الله علیه و آله فیها. فإن معنى الآل علی ما رواه الصدوق- طاب ثراه- فی کتاب (معانی الأخبار) عن الصادق علیه السلام: «من حرّم علی محمد صلی الله علیه و آله نکاحه» (۲).

و فی روایه اخرى فسره بالذریه (۳).

و لا ریب أيضا فی صدق الذریه علی من انتسب بالام؛ للآیه الداله علی كون عیسی من ذریه نوح، صلوات الله علیهما. و لما فی روایه الطبرسی المتقدم نقلها فی حدیث الرشید مع الكاظم علیه السلام حیث قال له الرشید أيضا بعد الکلام المتقدم آنفا: کیف قلت: إنا ذریه النبی صلی الله علیه و آله، و النبی صلی الله علیه و آله لم یعقب و إنما [العقب] (۴) للذكر لا للأُنثی، و أنتم ولد الابنه، و لا یكون لها عقب؟

ثم ساق الخبر إلی أن قال: «قلت: أعوذ بالله من الشیطان الرجیم، بسم الله الرحمن الرحیم و مِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَ سُليْمَانَ وَ أَيُّوبَ وَ يُوسُفَ وَ مُوسَى وَ هَارُونَ وَ كَذَلِكَ نَعْزِي الْمُحْسِنِينَ. وَ زَكَرِيَّا وَ يَحْيَى وَ عِيسَى (۵) من أبو عیسی یا أمیر المؤمنین؟». فقال: لیس لعیسی أب. فقلت: «إنما ألحقناه بذراری الأنبياء علیهم السلام من

۱- سقط فی «ح»، و فی «ق»: حقهم.

۲- معانی الأخبار: ۹۳- ۹۴ / ۱.

۳- معانی الأخبار: ۹۴ / ۳.

۴- من المصدر، و فی النسختين: الصلب.

۵- الأنعام: ۸۴- ۸۵.

ص: ۳۷

طریق مریم علیها السّلام، و كذلك الحقنا بذراری النبی صلی الله علیه و آله من قبل امّنا فاطمه الزهراء علیها السّلام (۱)» (۲) الحديث.

و حينئذ، فإذا كان التعبير عن مستحقّي الخمس فی الأخبار إنما وقع بأمثال هذه الألفاظ التي لا إشكال فی دخول المنتسب بالأمّ إليه- صلوات الله علیه و آله- فيها؛ فإنه لا مجال لتزاع القوم فی هذه المسأله باعتبار عدم صدق البنوّه علی من انتسب إلى هاشم بالأمّ؛ لأنّ عله النسبه إلى هاشم لم نقف علیه إلّا فی المرسله المتقدمه حيث قال فيها: «و هؤلاء الذين جعل الله لهم الخمس هم قرابه النبی الذين ذكرهم الله فقال وَ أُنْدِرُ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ (۳) و هم بنو عبد المطلب أنفسهم؛ الذكر منهم و الانثى».

إلى أن قال: «و من كانت امّه من بنی هاشم» إلى آخر ما تقدم، و كذا فی روايه زراره عن أبي عبد الله علیه السّلام قال: «لو كان عدل ما احتاج هاشمی و لا مطلبی إلى صدقه إن الله جعل لهم فی كتابه ما كان فيه سعتهم» (۴).

و الثاني منهما لا صراحه فيه فی المنع ممّا ندّعيه؛ لأن النسبه إلى هاشم تصدق بكونه من الذريه، و هي حاصله بالانتساب إليه بالأمّ كما عرفت. فلم تبق إلّا المرسله المتقدمه، و موضع المنافاه فيها- و هو الصريح فی المنافاه- إنما هو فی قوله: «و من كانت امّه من بنی هاشم و أبوه من سائر قريش فإن الصدقات تحل له» إلى آخره. و إلّا فتفسيرهم بالقرابه و أنهم بنو عبد المطلب لا صراحه فيه:

أما أولاً، فإن ظاهر قوله: القرابه «الذين ذكرهم الله بقوله وَ أُنْدِرُ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ

۱- ليست فی «ح».

۲- تهذيب الأحكام ۴: ۵۹ / ۱۵۹، الاستبصار ۲: ۳۶ / ۱۱۱، وسائل الشيعة ۹: ۲۷۶ - ۲۷۷، أبواب المستحقين للزكاة، ب ۳۳، ح ۱.

۳- الشعراء: ۲۱۴.

۴- تهذيب الأحكام ۴: ۵۹ / ۱۵۹، الاستبصار ۲: ۳۶ / ۱۱۱، وسائل الشيعة ۹: ۲۷۶ - ۲۷۷، أبواب المستحقين للزكاة، ب ۳۳، ح ۱.

ص: ٣٨

، إنما يتبادر من الموجودين يومئذ كما يؤكد قوله: «و هم بنو عبد المطلب أنفسهم».

و أما ثانياً، فإننا قد أثبتنا بالآيات و الروايات المتقدمه حصول البنوّه بالأمّ، و تعلق الخصم بعدم صدق الابنّيه الحقيقه. و الاستناد إلى ذلك الشعر المنقول في مقابله ما ذكرنا من المنقول غير معقول عند ذوى الألباب و العقول، بل هو أو هن من بيت العنكبوت و إنه لأوهن البيوت (١)؛ لما شرحناه من صراحه الآيات القرآنيه و الأحاديث المعصوميه.

و ما ذكره شيخنا الشهيد الثانى قدّس سرّه فى قرينه المجاز من صحه السلب فى قول القائل: (هذا ليس ابنى بل ابن بنتى، أو ابن ابنى) مردود:

أولاً بآئه غير مسلم على إطلاقه، فإننا لا نعلم سلب الولديه حقيقه؛ إذ حاصل المعنى بقرينه الإضراب أن مراد القائل المذكور: إنه ليس بولدى بلا واسطه، بل ولدى بالواسطه، فالمنفى حينئذ إنما هو كونه ولده من غير واسطه، و الولد الحقيقى عندنا أعمّ منهما. و لو قال ذلك القائل: ليس بولدى من غير الإتيان بالإضراب منعنا صحه السلب.

و بالجملة، فقد تلخّص ممّا ذكرناه و نتج ممّا حققناه أنه لم يبق هنا شىء ىنافى ما ذكرناه إلّا قوله فى المرسله المذكوره: «و من كانت أمه من بنى هاشم» (٢) إلى آخره. و لا ريب أن مقتضى القواعد المقرره عن أهل العصمه- صلوات الله عليهم- عرض الأخبار على (القرآن) و الأخذ بما يوافقه و طرح ما يخالفه، و كذا العرض على مذاهب العامه و الأخذ بما يخالفها و طرح ما وافقها.

١- إشاره إلى الآية: ٤١ من سوره العنكبوت.

٢- الكافى ١: ٥٣٩- ٤/٥٤٠، باب الفى ء و الأنفال و تفسير الخمس، وسائل الشيعه ٩: ٥١٣- ٥١٤، أبواب قسمه الخمس، ب ١، ح ١٠.

ص: ٣٩

و بمقتضى هاتين القاعدتين يجب طرح هذا الحكم الذى تضمنته هذه المرسله (١)؛ أما مخالفته ل (القرآن) مع الأخبار المتقدمه فقد عرفت؛ و أما موافقته للعامه فهو أظهر ظاهر ممّا عرفت من الأخبار المتقدمه و لا سيما روايه أبى الجارود، و كذا روايه الطبرسى، و ما وقع بين الكاظم عليه السلام و بين الرشيد فى ذلك، و روايه عابد الأحمسى.

و مما يؤكد ذلك أيضا ما نقله الفقيه محمد بن طلحه الشامى الشافعى فى كتابه (مطالب السؤل فى مناقب آل الرسول)، قال: (و قد نقل أن الشعبى كان يميل إلى آل الرسول صلى الله عليه و آله و كان لا يذكرهم إلّا و يقول: هم أبناء رسول الله صلى الله عليه و آله و ذريته. فنقل عنه ذلك إلى الحجاج بن يوسف، و تكرر ذلك منه و كثر نقله عنه، فأغضبه ذلك من الشعبى و نقم عليه، فاستدعاه الحجاج يوما و قد اجتمع لديه أعيان المصرين:

الكوفه و البصره و علماؤهما و قزّاءهما، فلما دخل الشعبى عليه و سلم لم ييش له و لا وفاه حقّه من الرد عليه، فلما جلس قال له: يا شعبى ما أمر يبلغنى عنك فيشهد عليك بجهلك؟ قال: ما هو يا أمير؟ قال: أ لم تعلم أن أبناء الرجل هل

١- أقول: و ممّا يؤكد ذلك أيضا أن هذه الروايه قد اشتملت على جمله من الأحكام المخالفه لاتفاق العلماء الأعلام، منها تصريحها بوجوب الزكاه فى حاصل الأرض الخراجيه و الحال أنها لجمله المسلمين تصرف فى مصالحهم، و الاتفاق قائم على أن الزكاه إنما تجب على المكلف البالغ العاقل مثل الصلاه. و أمّا الجهات العامه، فلا زكاه فيها. و منها تصريحها بأن الإمام بعد إخراج الزكاه من حاصل الأرض الخراجيه يقسمه على الأصناف الثمانيه على جهه البسط بما يغنيهم كلمه غير مقروءه، و ما أثبتناه وفق لسان المرسله. به فى السنه، و لا قائل به. و منها أنها صرحت بأن ما فضل عن مؤنه سنتهم فهو له، و ما أعوز و جب عليه الإتمام من ماله. و هذا الحكم إنما هو فى الخمس لا- فى الزكاه اتفاقا، إلى غير ذلك من المخالفات التى يقف عليك من تأمل الروايه هناك من «ع». بطولها حقّ التأمل. منه رحمه الله، هامش «ح» و «ع».

ص: ٤٠

ینسبون إلّا إلیه، و الأنساب لا تكون إلّا بالآباء؟ فما بالك تقول عن أبناء علی:

إنهم أبناء رسول الله صلّی الله علیه و آله و ذریّته؟ و هل لهم اتصال برسول الله صلّی الله علیه و آله إلّا بأمّهم فاطمه، و النسب لا يكون بالبنات و إنما يكون بالأبناء؟

فأطرق الشعبي ساعه حتى بالغ الحجاج فی الإنکار علیہ و قرع إنکاره مسامع الحاضرين، و الشعبي ساکت، فلما رأى الحجاج سكوته أطمعه ذلك فی زیاده تعنيفه، فرفع الشعبي رأسه فقال: يا أمير ما أراك إلّا متكلما بكلام من یجهل كلام الله تعالى و سنّه نبیه، أو من یعرض عنهما. فازداد الحجاج غضبا و قال: أ لمثلی تقول هذا یا ویلك؟ قال الشعبي: نعم، هؤلاء قراء المصرین حملہ (الكتاب) العزیز فكل منهم یعلم ما أقول، أ ليس قد قال الله تعالى حين خاطب عباده یا بَنی آدَمَ* (١)، و قال (٢) یا بَنی إِسْرَئِیلَ* (٣)، و قال عن إِبْرَاهِیمَ و مِنْ ذُرِّیَّتِهِ إلی أن قال وَ عِسی (٤)، فتری یا حجاج اتصال عیسی بآدم و إِسْرَئِیلَ نبی الله و إِبْرَاهِیمَ خلیل الله بأی آبائه كان؟ أو بأی أجداد أبیه؟ هل كان إلّا بأمّه مریم، و قد صح النقل عن رسول الله صلّی الله علیه و آله أنه قال: «ابنی هذا سید»؟ فلما سمع منه ذلك أطرق خجلا ثم عاد یتلطّف بالشعبي و اشتدّ حیّاؤه من الحاضرين (٥) انتهى.

الرابع: أن الظاهر أن معظم الشبهه عند من منع فی هذه المسأله من تسمیه المنتسب بالآم ولدا حقیقیا بالنسبه إلی جده من امّه هو أنّه (٦) إنما خلق من ماء الألب. و الامّ إنما هی ظرف و وعاء كما سمعته من كلام الرشید للإمام الكاظم علیه السّلام فی حدیث (الاحتجاج). و یومئ إلیه أيضا كلام الحجاج، و هذا فی البطلان أظهر

١- الأعراف: ٢٦، و غیرها.

٢- من «ح».

٣- البقره: ٤٠، و غیرها.

٤- الأنعام: ٨٤-٨٥.

٥- مطالب السّؤل: ٢٤.

٦- من «ح».

ص: ٤١

من أن يحتاج إلى بيان، لدلاله الآيات الشريفه و الأخبار المنيفه على أنه مخلوق من مائهما معا كقوله سبحانه و تعالى يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَ التَّرَائِبِ (١) أى صلب الرجل و ترائب المرأة، و قوله عزّ و جلّ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ (٢) أى مختلطه من ماء الرجل و ماء المرأة.

و دلاله جمله من الأخبار على مشابهه الولد امّه و قرابتها تاره، و لأبيه و قرابته اخرى باعتبار سبق نطفه كل منهما فإن سبقت نطفه المرأة أشبه الولد امّه و من يتقرب بها، و إن سبقت نطفه أبيه أشبه الأب و من يتقرب به (٣).

هذا، و مّمن وافقنا على هذه مقاله فاختار ما اخترناه و رجّح ما رجّحناه المحقق المدقق العماد مولانا المير محمد باقر الداماد، و قد وقفت له على رساله فى خصوص هذه المسأله قد أطل و أكثر من الاستدلال فيها على صحه هذا القول ورد القول المشهور.

و منهم الفاضل المدقق المّلا محمد صالح المازندراني قدّس سرّه فى شرحه على اصول (الكافى) حيث قال فى شرح حديث أبى الجارود المتقدم عند قوله:

(ينكرون علينا أنهما ابنا رسول الله صلّى الله عليه و آله) ما صورته: (أى أبنائوه حقيقه من صلبه؛ إذ لا نزاع فى إطلاق الابن و البنت و الولد و الذريه على ولد البنت، و إنّما النزاع فى أن هذا الإطلاق من باب الحقيقه أو المجاز، فذهب طائفه من أصحابنا و منهم السيد المرتضى رحمه الله إلى الأول، و ذهب طائفه منهم و منهم الشهيد الثانى و جمهور العامه إلى الثانى. و تظهر الفوائد فى كثير من المواضع كإطلاق السيد و إجراء أحكام السیاده و النذر لأولاد الأولاد و الوقف عليهم.

و الظاهر هو الأول؛ للآيات و الروایات، و أصاله الحقيقه. و ضعف هذه الروایه

١- الطارق: ٧.

٢- الدهر: ٢.

٣- علل الشرائع ١: ١١٧-١٢١، ب ٨٥.

ص: ٤٢

بأبي الجارود الزيدى الذى تنسب إليه الفرقه الجاروديه لا يضر؛ لأن المتمسك هو الآيه و دلالة الآيتين الاوليين على المطلوب ظاهره، و الثالثه صريحه، و احتمال التجوز غير قاذح لإجماع أهل الإسلام على أن ظاهر (القرآن) لا يترك إلّا بدليل لا يجمعه بوجه. و ما روى عن الكاظم عليه السلام- و هو مستند المشهور (١) على تقدير صحه سنده- حمله على التقيه ممكن، و استناده باستعمال اللغه غير تام؛ لأن اللغه لا تدلّ على مطلوبه. قال فى (القاموس): (ولذك من دمي عقيبك، أى من نفست به فهو ابنك) (٢) فليتأمل (٣) انتهى كلامه، علت فى الخلد اقدامه.

أقول: قد عرفت أن روايه حماد بن عيسى المشار إليها أيضا ضعيفه بالإرسال و لهذا أن شيخنا الشهيد الثانى لم يعتمد عليها فى الاستدلال، و إنما اعتمد على ما ادّعوه من حمل ذلك الاطلاق على المجاز كما عرفت آنفا. و قد عرفت ممّا قدمنا أن ما حكمنا به غير مقصور على هذه الروايه إن كانت باصطلاحهم قاصره، بل الآيات و الروايات به متظاهره متضافره.

و قال شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح (٤) البحرانى- نور الله مرقده، و قد سئل عن هذه المسأله فأجاب بما ملخصه، و من خطه قدّس سرّه نقلت إلّا إنه طويل قد كتبتّه على جهه الاستعجال و تشويش من البال فانتخبنا ملخصه قال:-

(إنه قد تحقق عندى و ثبت لدى بأدله قطعيه عليها المدار و المعتمد من (كتاب الله) و سنه نبيه صلى الله عليه و آله- و كفى بهما حجه- مع اعتضادهما بالدليل العقلى أن أولاد البنات أولاد لأبى البنت حقيقه لا مجازا؛ خلافا للأكثر من علمائنا وفاقا للسيد المرتضى و أتباعه، و هم جماعه من المتأخرين كما حققته فى (من لا يحضره النبيه فى شرح كتاب من لا يحضره الفقيه) مبسوطا منقحا بحيث لا يختلجنى فيه

١- فى المصدر: الشهيد.

٢- القاموس المحيط ١: ٦٥٠-الولد.

٣- شرح الكافى ١٢: ٤٢٣-٤٢٤.

٤- سقط فى «ح».

ص: ۴۳

الرين، و لا يتطرق إلى (۱) فيه المين، و لكن حيث طلبت بيان الدليل فلنشر الآن إلى شیء قليل).

ثم ذكر آیه عيسى عليه السلام و أنه من ذرية نوح عليه السلام، و ذكر آیه وَ حَلَّائِلُ أَبْنَائِكُمُ (۲) إلى أن قال: (و يدل عليه ما رواه الكليني في (الكافي) في صحيح محمد بن مسلم).

ثم ساق الروايه كما قدمناه، إلى أن قال: (فقد وضح من هذا أن الجد من الام أب حقيقه لا مجازا).

ثم ذكر آيتي يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَ التَّرَائِبِ (۳)، و قوله مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ (۴)، و عضدهما بالأخبار التي أشرنا إليها آنفا في مشابهه الولد لأمه و من يتقرب بها تاره، و لأبيه و من يكون من جهته اخرى، ثم أضاف إلى ذلك أنه لو اختص الولد بنطفه الرجل لم يكن العقر (۵) من جانب المرأة و إنما يكون من جانب الرجل خاصة مع أنه ليس كذلك ثم قال:

(و أما السنه فالأخبار فيها أكثر من أن تحصى، و منها ما (۶) سبق، و منها قول النبي صلى الله عليه و آله فيما تواتر عندنا للحسين عليهما السلام: «ابنای هذان إمامان قاما أو قعدا» (۷)، و قوله للحسين عليه السلام: «ابنای هذا إمام ابن إمام أخو إمام» (۸).

و بالجملة فتسميتهما- صلوات الله عليهما- ابنين، و كونهما و جميع أولادهما التسعه المعصومين يسمونه صلى الله عليه و آله أبا، و خطاب الامه إياهم بذلك من غير أن ينكر أمر متواتر لا شبهه فيه، و من أنكره فهو منكر للضروريات.

۱- ليست في «ح».

۲- النساء: ۲۳.

۳- الطارق: ۷.

۴- الدهر: ۲.

۵- في «ح»: القصر.

۶- من «ح».

۷- مناقب آل أبي طالب ۳: ۴۱۸، كشف الغمّة ۲: ۱۵۶.

۸- كفايه الأثر: ۲۸، و فيه: أنت الإمام ابن الإمام و أخو الإمام.

ص: ۴۴

و الأصل فی الإطلاق الحقیقه حتی إنه قد روى الكلینی فی (الكافی) (۱) و الصدوق فی (الفقیه) (۲) بإسنادهما الصحیح عن عائذ الأحمسی).

ثم ساق الروایه بزیاده (ثلاث مرات) بعد قوله: «و الله (۳) إنا لولده و ما نحن بذوی قرابته»، قال: (و لا وجه لتقریر السائل علی ما فعله، و قسمه علیه السّلام بالاسم الکریم و تکریره ذلك ثلاثا للتأکید- لأنه فی مقام الإنکار و نفيه انتسابهم إلیه صلّی الله علیه و آله من جهة القرابه، بل من جهة الولاده- دلیل واضح و برهان لائح علی أنهم أولاده حقیقه، و لیس كونهم أولاده إلّا من جهة امّهم لا من أبیهم. فما ادّعاہ الأكثر من علمائنا- من أن تسميته صلّی الله علیه و آله إیاهم أولادا و تسميتهم علیهم السّلام إیاه صلّی الله علیه و آله (۴) أبا مجازا- لا حقیقه له بعد ذلك.

و قولهم: إن الإطلاق أعمّ من الحقیقه و المجاز کلام شعری لا يلتفت إلیه و لا یعول علیه بعد ثبوت ذلك. و لو كان الأمر كما ذکره لما جاز لأئمتنا- صلوات الله علیهم- الرضا بذلك إذا خاطبهم من لا يعرف کون (۵) هذا الإطلاق حقیقه و لا مجازا؛ لأنّ فیہ إغراء بما لا یجوز، مع أنه لا یجوز لأحد أن ینتسب لغير نسبه أو یتبرأ من نسب و إن دقّ، فكیف بعد القسم و التأکید و دفع ما عساه (۶) یتوهم؟ و أما قول الشاعر (۷):

بنونا بنو أبنائنا و بناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد (۸)

۱- الکافی ۳: ۴۸۷، باب نوادر کتاب الصلاه.

۲- الفقیه ۱: ۱۳۲ / ۶۱۵.

۳- من «ح».

۴- إیاهم .. إیاه صلّی الله علیه و آله، من «ح».

۵- لیست فی «ح».

۶- فی «ح» بعدها: ان.

۷- قول الشاعر، من «ح»، و فی «ق»: قوله.

۸- البيت من الطویل. شرح ابن عقیل ۱: ۲۳۳ / ۵۱، خزانه الأدب ۱: ۴۴۴ / ۷۳.

ص: ۴۵

فقول بدوی (۱) لا یتّم حجه، و لا یوضح محجه، فلا یجوز الاستدلال به فی معارضه (القرآن) و الحدیث و الدلیل العقلی.

أما استدلال بعض فقهاءنا بصحه السلب فی قول أب الأم لولدها لمن سألہ:

هذا ابنک أم لا؟ فإنه یصح أن یقول: هذا لیس بابنی بل ابن بنتی، فکلام ساقط عن درجه الاعتبار و خارج عن الأدله الواضحه المنار؛ لأنه إن کان مراد السائل من کونه ابنه لصلبه بلا واسطه صح السلب و لا ضرر فيه، و إلا فهو عین المتنازع.

و نحن نقول: لا یصح سلبه لما أثبتناه من الأدله مع أنه بعینه جار فی ولد الولد الذی لا نزاع فيه. و الفرق بينهما لا یمکن إنکاره. و علی هذا فقد تبین لك الجواب، و أن من كانت أمّه علویّه، أو أمّ أبیه، أو أمّ أمّ أبیه فقط، أو أمّ أمّه، أو أمّ أمّ أمّه فصاعداً، و أبوه من سائر الناس؛ فإنه علوی حقیقه و فاطمی إن کان منسوباً إلى جدّه أو جدته أبا أو أمّا إلى فاطمه بغير شک و ترتب علیه کل ما (۲) یترتب علی السیاده من جواز الانتساب إلیهم - صلوات الله علیهم - و الافتخار بهم، بل لا یجوز إخفاؤه و التبری منه لما عرفت. و علی هذا فیجوز النسبه لهم فی اللباس و غیر ذلك.

نعم، عندی توقّف فی استحقاق الخمس لحديث رواه الكلینی فی الکافی (۳) و إن کان خبر واحد ضعیف الإسناد محتملاً للتقیه و أن الترجیح لعدم العمل به للأدله الصحیحه الصریحه المتواتره الموافقه ل (القرآن) المخالفه للعامه، إلا إن

۱- فی «ح» بعدها: جاهل.

۲- کل ما، من «ح»، و فی «ق»: کما.

۳- الکافی ۱: ۵۳۹ - ۵۴۰/۴، باب الفی ء و الأنفال، وسائل الشیعه ۹: ۵۱۳ - ۵۱۴، أبواب قسمه الخمس، ب ۱، ح ۸.

ص: ۴۶

التزّه عن أخذ الخمس أولى خصوصاً عند عدم الضروره، و العلم عند الله.

و كتب خادماً المحدثين، و تراب أقدام العلماء و المتعلمين، العبد الجاني عبد الله ابن صالح البحراني بضحوه يوم الاثنين من الثاني و العشرين من ربيع الثاني [ال] سنه الرابعه و الثلاثين بعد المائه و الألف، بالمشهد الحسيني - على مشرفه السلام - حامداً مصلياً مسلماً (۱) انتهى.

أقول: ما ذكره قدس سرّه جيد إلّا إن توقفه أخيراً في جواز أخذ الخمس للروايه المشار إليها التي هي مرسله حماد المتقدمه لا وجه له؛ و ذلك لأنه قد علل فيها عدم جواز أخذ الخمس بعدم صحه النسبه بالنبوه، كما ينادى به استدلاله بالآيه:

ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ (۲)، و هو قد صرح في صدر كلامه بأن ثبوت النبوه قد تحقق عنده و ثبت له بالأدله القطعيه، و اعترف أخيراً بأن هذه الروايه مخالفه ل (القرآن) و موافقه للعامه. و بذلك يتعين وجوب طرحها من غير إشكال و لا ريب من هذه الجبهه.

نعم، لو كانت الروايه قد منعت من الخمس بقول مجمل من غير ذكر هذه العله لأمكن احتمال ما ذكره، و لكن مع وجود العله و ظهور بطلانها يبطل ما رتب عليها البته.

على أن هذا الكلام منه خلاف المعهود من طريقتيه في غير مقام، بل طريق جملة العلماء الأعلام؛ فإنه متى ترجّح أحد الدليلين - و لا سيما بمثل هاتين القاعدتين المنصوصتين - فإنهم يرمون بالدليل المرجوح، و لا يلتفتون إليه بالكليه، بل قد يرجّحون بامور استحسانيه غير منصوصه، و يعملون على الراجح

۱- من «ح».

۲- الأحزاب: ۵.

ص: ۴۷

بذلك، و يرمون بالمرجوح، فكيف في مثل (١) هذا المقام؟

و بالجمله، فكلامه قدّس سرّه غير موجّه، و قد شاع عن شيخنا العلّامة الشيخ سليمان ابن عبد الله البحراني - نور الله مرقدّه - أنه كان يتوقف في دفع الخمس للمنتسب بالأمّ، و يحتاط بمنعه من الخمس و الزكاه، مع ترجيحه لمذهب السيد المرتضى.

و الظاهر أن شيخنا الصالح المشار إليه، جرى على ما جرى عليه استاذة المشار إليه. و ظاهر صاحب (المدارك) (٢) أيضا التوقف في أصل المسألة، و كذا ظاهر المولى الفاضل محمد باقر الخراسانى فى (الذخيره) (٣). و لعمري إن من سرح برید نظره فيما سطرناه لا يخفى عليه صحه ما اخترناه، و لا- رجحان ما رجحناه و أن خلاف من خالف فى هذه المسألة أو توقّف من توقف إنما نشأ عن قلّه إعطاء التأمل حقه فى أدله المسألة و التدبر فيها، و إلّا فالحكم أوضح و واضح و الصبح فاضح.

و ممن صرّح بهذه مقاله أيضا السيد المحدث السيد نعمه الله الجزائري- عطر الله مرقده- قال في شرح قوله صلى الله عليه وآله: «إِنَّ ابْنَ هَذَا سَيِّدٍ» (٤) من كتاب (عوالي اللآلي) ما صورته: (و في قوله: «إِنَّ ابْنَ هَذَا ..» نص على أن ولد البنت ابن على الحقيقة، و الأخبار به مستفيضه، و ذكر الرضا عليه السلام في مقام المفاخره مع المأمون أن ابنته عليه السلام تحرم على النبي صلى الله عليه وآله بآيه حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ (٥)، و إليه ذهب السيد المرتضى- طاب ثراه- و جماعه من أهل الحديث و هو الأرجح و الظاهر من الأخبار، فيكون من أمّه علوه سيدا يجرى عليه و إليه ما يكون للعلوين، و إن

١- من «ح».

٢- مدارك الأحكام ٥: ٤٠١-٤٠٢.

٣- ذخيره المعاد: ٤٨٦.

٤- عوالی، الآلے، ١: ٣٩٠ / ٢٤.

٥- النساء: ٢٣.

ص: ۴۸

وجد ما يعارض بالأخبار الدالّة على ما ذكرناه فسيبيله إمّا الحمل على التقيه أو التأويل كما فصلّنا الكلام فيه فى شرحنا على (التهذيب)،
و (الاستبصار) ..)

انتهى.

و ما نسبۛ للرضا عليه السّلام مع المأمون إمّا سهو من قلمه؛ فإنّ ذلك كما عرفت إنّما هو للكاظم عليه السّلام مع الرشيد، أو مضمون
خبر آخر أطلع عليه، والله العالم.

۴۴ درّه نجفیه الصّوارم القاصمه لظهور الجامعين بين ولد فاطمه عليها السّلام

اشاره

قد اتفق بعد توطئتنا فی العراق أن بعض الساده من أهل البحرين جمع فی نکاحه بين فاطميتين، فأنکرنا ذلك عليه، و منعناه من الجمع بينهما لما استقر عليه رأينا من التحريم فی المسأله المذكوره و إن كانت فی کتب الأصحاب- رضوان الله عليهم- غير مشهوره، و شاع الأمر عند علماء العراق فخالقوا فی ذلك کملا و منعه من الطلاق و أفتوه بالکراهه دون التحريم، و جَوَّزوا له المقام علی ذلك الأمر الذميم حيث إن المسأله لم تطرق أسماعهم قبل ذلك، و لم يقفوا عليها فی (المدارک)، و لا (المسالک) و لم یجر لها ذکر فی کلام المتقدمين و لا المتأخرين و إنما تفتن لها [شذاذ] (۱) من أفاضل متأخری المتأخرين.

فلذا خفی أمرها علی أكثر الناس و وقع الإشکال فيها و الالتباس، و قال كثير منهم بالصدّ عما ذکرناه و الاستکبار لما علیه جمله من الناس فی تلك الأوقات من الابتلاء بهذه المصيبه من غير تناکر و لا إنکار، و کثر فيها القيل و القال و البحث و السؤال، و کتب فيها بعض فضلاء الوقت شرحا شافيا بزعمه فی رد القول بالتحريم و تأویل الخبر الوارد فی المسأله بما يرجع إلى الکراهه الغير الموجه

ص: ٥٠

للذم والتأثيم، فألجأنا الحال إلى أن كتبنا في المسأله رساله شافيه بسطنا فيها الكلام بإبرام النقض و نقض الإبرام، و أحطنا بأطراف المقال بما لم يجد به الخصم مدخلا للنزاع في ذلك المجال. و نقلنا كلام ذلك الفاضل و بيّنا ما فيه، و كشفنا عن ضعف باطنه و خافيه، فرجع فضلاؤهم عن ذلك بعد الوقوف على ما قررناه و التأمل فيما سطرنا، و منهم الفاضل المشار إليه، و كتبوا خطوطهم على حواشى الرساله بالرجوع عما كانوا عليه و ها أنا ذاكر هنا صوره الرساله المذكوره و هى:

بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد حمد الله سبحانه على مزيد أفضاله، و الصلاه على محمد و آله، فيقول الفقير إلى جود ربّه الكريم يوسف بن أحمد بن إبراهيم - وفقه الله للعمل فى يومه لغده، قبل أن يخرج الأمر من يده -: هذه كلمات رشيقه و تحقيقات أنيقه، قد رقتها فى مسأله قد كثر الكلام فيها فى هذه الأيام بين جملة من الأعلام، فأخطأ من أخطأ، و أصاب من أصاب بتوفيق من الملك العلّام، و هى مسأله الجمع بين اثنتين من ولد فاطمه - عليها الصلاه و السلام - و قد وسمتها ب (الصّوارم القاصمه لظهور الجامعين بين ولد فاطمه).

فأقول - و به سبحانه الاستعانه لإدراك كلّ مأمول -: لا يخفى أن هذه المسأله لم يجر لها ذكر فى كلام أحد من علمائنا المتقدّمين و لا المتأخّرين، و لم يتعرّضوا للبحث عنها فى الكتب الفروعيه، و لا ذكروا حكمها فى الكتب الاستدلاليه، و لم أقف على قائل بمضمونها سوى شيخنا الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملى قدّس سرّه؛ فإنّه جزم بالتحريم فى هذه المسأله (١)، عملا بالخبر الآتى ذكره إن شاء الله تعالى.

ص: ٥١

و كذلك شيخنا الشيخ جعفر بن كمال الدين البحراني، على ما وجدته بخط والدي قدس سرّه، نقلا عنه، حيث قال- بعد نقل الحديث الآتي بروايه الصدوق- رضوان الله عليه- في كتاب (العلل و الأحكام) (١)- ما صورته: (قد نقل هذا الحديث بهذا السند الفقيه النبيه الشيخ جعفر بن كمال الدين البحراني قال قدس سرّه عقيب ذكره ما صورته: (يقول كاتب هذه الأحرف جعفر بن كمال الدين البحراني: هذا الحديث صحيح، و لا معارض له، فيجوز أن يخصّص به عموم (القرآن)، و يكون الجمع بين الشريفتين من ولد الحسن و الحسين بالنكاح حراما، و الله أعلم) انتهى كلامه قدس سرّه.

و هذا الحديث ذكره الشيخ في (التهذيب) (٢) أيضا، إلّا إن سنده فيه غير صحيح، و هذا الشيخ كما ترى قد نقله بهذا السند الصحيح على الظاهر، و لا نعلم من أين أخذه- قدس الله روحه- و لكن كفى به ناقلا. و كتب الفقير أحمد بن إبراهيم) انتهى كلام والدي، طيب الله ثراه، و جعل الجنّه مثواه.

و أقول: إنّه (٣) قد أخذه من كتاب (العلل)، و لكنّ الوالد لم يطلع عليه، و ليته كان حيّا فاهديه إليه، و المفهوم كما ترى من كلام الشيخ جعفر المذكور القول بمضمون الخبر.

و أمّا شيخنا علّامه الزمان و نادره الأوان، الشيخ سليمان- عطر الله مرقده- فقد اختلف النقل عنه في هذه المسأله، فإنّي وجدت بخط بعض الفضلاء الموثوق بهم نقلا- عن خطّه- طاب ثراه- بعد نقل الخبر الوارد في المسأله ما صورته: (و مال إلى العمل به بعض مشايخنا. و هو متّجه بجواز تخصيص عمومات الكتاب بالخبر الواحد الصحيح و إن توقّفنا في المسأله الاصوليه. و لا

١- علل الشرائع ٢: ٣١٥/ب ٣٨٥، ح ٣٨.

٢- تهذيب الأحكام ٧: ٤٦٣/١٨٥٥.

٣- في «ح»: أقول، بدل: و أقول إنّه.

ص: ٥٢

كلام فى شَدَّه المرجوحِيَّه، و شَدَّه الكَراهِه) انتهى.

و نقل شيخنا المَحَدِّث الصالح الشَّيخ عبد الله بن صالح البَحرانى - نَوَّرَ اللهُ تَعَالى مَرَقَدَه - فى كِتاب (مَنِه الممارِسين فى أَجوبه الشَّيخ ياسين) عَنه التَّوَقُّف، حيث قال - بَعْد ذِكر المسأَلَه المذكَورَه -: (و كان شَیْخنا عَلامَه الزَّمان يَتَوَقَّف فى هَذه المسأَلَه و يَأمر بِالاحتِياط فيها، حَتَّى إِنى سَمِعْتُ من ثِقَه من أَصحابنا أَنه أَمَرَه بِطَلاق واحِدَه من نِساءه؛ لِأَنه كان تَحْتَه فَاطِمَتان، و نَقَلَ عَنه أَنه يَرى التَّحريم، إلَّا إِنّى لَم أَعرِف مِنه غَير التَّوَقُّف) (١).

ثم قال قَدَّس سِرَّه بَعْد كلام فى البَين: (إِلّا إِنّى بَعْد، عَندى نَوع حَيرَه و اضطراب و دَغْدَغَه و اَرْتِباب، فَأَنا فى المسأَلَه مَتَوَقَّف، و الاحتِياط فيها عَندى لَازِم. و قد سألنى بَعض الإِخوان المَتَوَرِّعين عَن هَذه المسأَلَه سابِقا و كان مَبْتلى بِها، حيث إِنَّه جامِع بَين فَاطِمَتَين، فَكُتِبَ لَه جَوابا يَشعُر بِالتَّوَقُّف و الأَمَر بِالاحتِياط، فَامْتَثَلَ ما كُتِبَ، و طَلَّقَ واحِدَه. و لا شَكَّ أَن فى هَذا الطَّرِيق السَّلامَه و السَّلوَك فى مَسالِكِ الاستِقامَه. نَسألُ اللهَ الوَقوفَ عَند الشَّبهات و التَّثَبُّتَ عَند الزَّلات) (٢). انتهى كلامه، عَلى فى الخَلَد أَقْدامَه.

أقول: أَمّا ما نَقَلَه عَن شَیْخه العَلَمامَه مِنَ التَّوَقُّف، فَإِنَّه لا يَنافى النَقْلَ عَنه بِالجَزم، كما نَقَلْنا، و نَقَلَه هُوَ عَن ذَلكَ الرَجُل المذكَور؛ إِذ يَجوزُ أَن يَكونَ مَذْهَبُه صارَ إِلى التَّحريم بَعْد التَّوَقُّف أَوَّلا فلا مَنافاه.

و ما ذَهَبَ إِليه هُوَ قَدَّس سِرَّه مِنَ التَّوَقُّف فَإِنَّمّا أَرادَ بِهِ التَّوَقُّف فى الفُتوى بِالتَّحريم و إِن كان يَقول بِالتَّحريم مِنَ حيثِ الاحتِياط، كما صَرَّحَ بِهِ فى قولَه: (و الاحتِياط عَندى فيها لَازِم)؛ و ذَلكَ أَنَّ الأحكامَ عَند أَصحابنا الأَخبارِيين ثَلاثَه: حَلالٌ بَين،

١- مَنِه الممارِسين: ٥٥٥.

٢- مَنِه الممارِسين: ٥٦٩.

ص: ٥٣

و حرام بيّن، و شبهات بين ذلك، و الحكم عندهم فى موضوع الشبهه و جوب الاحتياط. فليس الفرق بينه و بين من قال بالتحريم- ممّن قدّمنا ذكره- إلّا من حيث المستند، و إلّا فالجميع متفقون على التحريم فى المسأله. و العجب من شيخنا المحدث الصالح المشار إليه مع تبخره فى الأخبار لم يطلع على حديث (العلل)، كما يدلّ عليه كلامه فى الكتاب المتقدم ذكره، و لعلّه لذلك حصل له التوقف.

ثم أقول: و القول بالتحريم أيضا ظاهر شيخنا الصدوق- عطر الله مرقده- فى كتاب (العلل) و ها أنا اوضح لك المقام بما ترتاحه الأفهام (١)، و لا يخفى على المنصف من الأنام؛ و ذلك فإنّه لا ريب فى أن إيراد الصدوق للخبر المذكور إنّما هو من حيث اشتماله على تعليل عدم الحلّيه فى الخبر بالمشقه، فإن كتابه موضوع لبيان العلل الوارده فى الأخبار كما ينبئ عنه اسمه.

و لا يخفى على العارف بطريقه الصدوق قدّس سرّه فى جملة كتبه و مصنّفاته أنّه لا يذكر من الأخبار إلّا ما يعتمده و يحكم بصحّته متنا و سنداً و يفتى به، و إذا أورد خبرا بخلاف ذلك ذيلّه بما يشعر بالطعن فى سنده أو دلّاته و تبّه على عدم قوله بمضمونه، هذه طريقته المألوفه و سجيّته المعروفه. و هذا المعنى و إن كان لم يصرّح به إلّا فى صدر كتابه (من لا يحضره الفقيه) (٢) إلّا إن المتتبع لكلامه فى كتبه، و الواقف على طريقته، لا يخفى عليه صحّه ما ذكرناه.

و حيث إن هذا الكلام ممّا يكبر فى صدور بعض الناظرين القاصرين، فيقابله بالإنكار و الصدّ و الاستكبار؛ لقصور تتبعه فى ذلك المضمار، فلا بأس لو أرخينا زمام القلم فى الجرى فى هذا الميدان، و أملينا له فى الجرى ساعه من الزمان و إن

١- فى «ح»: توجه بالأفهام.

٢- الفقيه ١: ٣.

طال به (١)؛ فإنه من أهم المهام في جملة من الأحكام، فنقول: من المواضع التي تدلّ على ما ادّعيناها ما صرح به في كتاب (العلل و الأحكام) في جملة من المواضع؛ منها في باب العله التي من أجلها حرّم على الرجل جاريه ابنه و أحلّ له جاريه ابنته، فإنه أورد خبراً يطابق هذا المضمون، و يدلّ على جواز نكاح جاريه الابنه؛ لأن الابنه لا تنكح، ثم قال عقيبها: (قال مؤلف هذا الكتاب).

و ساق الكلام إلى أن قال: (و الذي افتي به أن جاريه الابنه لا يجوز للأب (٢) أن يدخل بها) (٣).

و منها في باب عله تحصين الأمه الحرّ، فإنه أورد خبراً يدلّ على أن الأمه يحصل بها الإحصان، ثم قال بعده: (قال محمّد بن علي رضي الله عنه مصنّف هذا الكتاب:

جاء هذا الحديث هكذا، فأوردته كما جاء في هذا الموضع؛ لما فيه من ذكر العله.

و الذي افتي به و أعتمد عليه ما حدّثني به محمّد بن الحسن (٤) ثم ساق جملة من الأخبار داله على أن الحرّ لا تحصنه المملوكه.

و منها في باب عله شرب الخمر في حال الاضطرار، فإنه أورد خبراً يدلّ على أن المضطر لا يجوز له أن يشرب الخمر، و قال بعده: (قال محمّد بن علي بن الحسين مصنّف هذا الكتاب: جاء هذا الحديث هكذا كما أوردته، و شرب الخمر في حال الاضطرار مباح) (٥)، إلى آخر كلامه.

و منها في باب العله التي من أجلها جعلت أيام منى ثلاثه أيام، فإنه أورد حديثاً يدلّ على أن من أدرك شيئاً من أيام منى، فقد أدرك الحجّ، ثم قال بعده:

(قال محمّد بن علي مصنّف هذا الكتاب: جاء هذا الحديث هكذا، فأوردته في

١- من «ح»، و في «ق»: به.

٢- في «ع»: للرحل للأب، و ما أثبتناه وفق «ح».

٣- علل الشرائع ٢: ٢٤٢/ ب ٣٠٣، ح ١.

٤- علل الشرائع ٢: ٢٢٦/ ب ٢٨٥، ح ١.

٥- علل الشرائع ٢: ١٩٠/ ب ٢٢٧، ح ١.

ص: ٥٥

هذا الموضوع؛ لما فيه من ذكر العله، والذي اُفتي به و اعتمده في هذا المعنى ما حدّثنا به شيخنا محمّد بن الحسن (١)، ثم ساق الخبر بما يدلّ على تخصيص إدراك الحجّ بإدراك المشعر قبل الزوال، و [إدراك المتعه بإدراك] عرفه قبل الزوال.

و منها في باب العله التي من أجلها تجزى البدنه عن نفس واحده، و تجزى البقره عن خمسّه، فإنّه أورد خبرا بهذا المضمون، و قال بعده: (قال مصنّف هذا الكتاب: جاء هذا الحديث هكذا، فأوردته. كما جاء؛ لما (٢) فيه من ذكر العله.

و الذي اُفتي به و اعتمد عليه أن البدنه و البقره تجزيان عن سبعة نفر) (٣) إلى آخره.

و منها في حديث ورد فيه: أن «من برّ الولد ألّا يصوم تطوّعا و لا- يحجّ تطوّعا و لا- يصلّي تطوّعا إلّا بإذن أبويه .. و إلّا كان قاطعا للرحم»، ثم قال بعده: (قال محمّد بن علي مؤلّف هذا الكتاب: جاء هذا الخبر هكذا، و لكن ليس للوالدين على الولد طاعه في ترك الحجّ تطوّعا كان أو فريضه، و لا في ترك الصلاه، و لا في ترك الصوم تطوّعا كان أو فريضه) (٤) إلى آخره.

و نحو ذلك في باب العله التي من أجلها لا يجوز السجود إلّا على الأرض، أو ما أنبتت (٥)، و في باب العله (٦) التي من أجلها قال هارون لموسى يَا بَنَ أُمِّ لَّا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي (٧).

إلى غير ذلك من المواضع التي يقف عليها المتتبع لكتبه. فكلّامه ذيل هذه الأخبار أدلّ دليل على أنه متى ذكر خبرا و لم يتعرّض لرده و لا القدح في دلّالته،

١- علل الشرائع ٢: ١٥٨-١٥٩/ ب ٢٠٤، ح ١.

٢- من المصدر، و في النسختين: لما جاء.

٣- علل الشرائع ٢: ١٤٧-١٤٨/ ب ١٨٤، ح ١.

٤- علل الشرائع ٢: ٨٦-٨٧/ ب ١١٥، ح ٤.

٥- علل الشرائع ٢: ٣٧-٣٨/ ب ٤٢.

٦- علل الشرائع ١: ٨٧-٨٨/ ب ٥٨.

٧- طه: ٩٤.

بل تعدی عنه إلى غیره، فهو ممّا یفتی به و یقول بمضمونه.

و قال قدّس سرّه فی کتاب (عیون أخبار الرضا)- بعد نقل حدیث فی سنده محمد بن عبد الله المسمعی ما صورته: (قال مصنف هذا الكتاب: كان شيخنا محمد بن الحسن سيئ الرأي في محمد بن عبد الله المسمعی راوی هذا الحديث، و إنّما أخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب؛ لأنّه كان في كتاب (الرحمه)، و قد قرأته عليه فلم ينكره، و رواه لي) (۱).

و هذا الكلام- كما ترى- صريح الدلالة في أنه لا يخرج شيئاً من الأخبار في كتبه إلّا و هو صحيح عنده، لا يعتریه في صحته شكّ و لا ريب، و متى كان ليس كذلك نبّه عليه ذیل الخبر.

و قال في كتاب (من لا يحضره الفقيه) في باب ما يجب على من أفطر، أو جامع في شهر رمضان- بعد أن أورد خبراً يتضمّن أن من جامع امرأته و هو صائم و هي صائمه أنه إن كان أكرهها فعليه كفارتان و إن كانت طاوخته فعليه كفاره- ما صورته: (قال مصنف هذا الكتاب: لم أجد ذلك في شيء من الأصول، و إنّما تفرد بروايته على بن إبراهيم بن هاشم) (۲).

و قال في كتاب (الغیبه)- بعد أن أورد حدیثاً عن أحمد بن زياد-: (قال مصنف هذا الكتاب رضى الله عنه: لم أسمع هذا الحديث إلّا عن أحمد بن زياد بعد (۳) منصرفي من حج بيت الله الحرام، و كان رجلاً ثقة ديناً) (۴) إلى آخره.

و قال في الكتاب المذكور- بعد نقل حدیث عن علي بن عبد الله الوراق:-

(قال مصنف هذا الكتاب: لم أسمع هذا الحديث إلّا عن علي بن عبد الله الوراق،

۱- عیون أخبار الرضا علیه السلام ۲: ۲۱-۲۲/ ب ۳۰، ح ۴۵.

۲- الفقيه ۲: ۳۱۳/ ۷۳.

۳- فی المصدر: عند.

۴- کمال الدین: ۳۶۹/ ذیل الحديث: ۶.

و وجدته بخطّه مثبتاً فسألته عنه، فرواه لى عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن إسحاق، كما ذكرته (۱).

إلى غير ذلك ممّا يطول ذكره، و هى شاهدہ بأفصح لسان، و ناطقه بأصح بيان بأن جميع ما يرويه فى كتبه، و لا يتعرّض للكلام عليه فهو مقطوع [بصحّته] (۲) عنده، و من الاصول المتواتره فى زمانه، و يفتى بمضمونه، و يعتمد عليه. و بذلك يظهر لك أن هذا الخبر حيث نقله و لم يتعرّض لرّدّه و لا تأويله و لا الطعن عليه بوجه، فهو ممّا يفتى به. و بذلك يظهر أنه قائل بالتحريم كما هو صريح الخبر لا تعتريه الشبه و لا الغير، حسب ما سنوضحه و نشرحه إن شاء الله تعالى.

و ظاهر الشيخ قدّس سرّه فى كتاب (العده) (۳) و أوّل كتاب (الاستبصار) (۴) هو العمل بالخبر المذكور و أمثاله حيث صرح بأن الخبر إذا لم يكن متواتراً و تعرّى عن أحد القرائن الملحقه له بالمتواتر؛ فإنّه خبر واحد، و يجوز العمل به إذا لم يعارضه خبر آخر، و لم تعلم فتوى الأصحاب على خلافه. و هذا الخبر - كما ترى - ليس له معارض من الأخبار فيما دلّ عليه، و لم يعلم فتوى الأصحاب على خلافه، فيجوز العمل به حينئذ، و هذا ظاهر.

إذا عرفت ذلك، فنقول: إن الخبر الذى يدلّ على هذا الحكم هو ما رواه شيخ الطائفه - عطر الله مرقده - فى (التهذيب) عن على بن الحسن بن فضال عن السندى بن الربيع عن ابن أبى عمير عن رجل من أصحابنا قال: سمعته يقول:

«لا يحلّ لأحد أن يجمع بين ثنتين من ولد فاطمه عليها السّلام، إن ذلك يبلغها فيشق عليها».

قلت: يبلغها؟ قال: «إى و الله» (۵).

۱- كمال الدين: ۳۸۵ / ۱.

۲- فى النسختين: على صحته.

۳- العده فى اصول الفقه ۱: ۱۰۰.

۴- الاستبصار ۱: ۴.

۵- تهذيب الأحكام ۷: ۴۶۳ / ۱۸۵۵.

ص: ٥٨

و رواه شیخنا الصدوق قدّس سرّه فی کتاب (العلل) عن محمّد بن علی ماجیلویه عن محمّد بن یحیی عن أحمد بن محمّد عن أبیه عن ابن أبی عمیر عن أبان بن عثمان عن حمّاد قال: سمعت أبا عبد الله علیه السّلام يقول: «لا یحلّ» (١) الحدیث.

و أنت خبیر بأنّ الكلام فی هذا الخبر من حیث السند مفروغ منه عندنا علی أی الروایتین کان، فإنّ هذا الاصطلاح المبني علیه تضعیف أخبارنا أصل متزعزع الأركان، متداعی البنيان، قد خرج عنه مؤسسوه فی غیر موضع و مكان؛ لضیق الخناق و إن أطالوا الكلام فیهِ و سوّدوا فیهِ الأوراق، كما أوضحنا ذلك فی جملة من مؤلفاتنا، و لا سیما فی مقدمات کتاب (الحدائق الناضره) (٢) و قدّ الله تعالی لإتمامه.

فالتّاعن فی سنده و إن تمّ له فی روايه (التّهذیب) إلّا إنه لا یتّم له فی روايه (العلل)؛ لعدّ جملة من أساطین أصحابنا رجال هذا السند فی الصحیح. علی أنه من الظاهر البین الظهور أنّ الشیخ- رضوان الله علیه- إنّما نقل أخبار کتبه من الاصول المحقّقه الثبوت و المعلومه الاتّصال بالأئمّه علیهم السّلام، و إنّما یذكر الوسائط فی الأسانید إلی أصحاب الاصول تیّمنا و إخراجا للخبر عن قید الإرسال، كما نصّ علی ذلك جملة من محقّقی علمائنا الأبدال (٣)؛ لأنّ الاصول فی زمانه موجوده، و حیثنذ فالكلام فی السند لا طائل تحته.

بقی الكلام فی متن الخبر و دلالتّه علی التحريم، فنقول: وجه الاستدلال بذلك أنّ لفظ «لا- یحلّ» صریح فی التحريم؛ فإنّهُ المعنی المتبادر عند الإطلاق، و التبادر أماره الحقیقه، كما نصّ علیه محقّقو علماء الاصول (٤). و یؤکده التعلیل بالمشقه

١- علل الشرائع ٢: ٣١٥/ب ٣٨٥، ح ٣٨.

٢- الحدائق الناضره ١: ١٤-٢٦.

٣- هدايه الأبرار: ٥٥.

٤- معالم الاصول: ١٢٨، الوافیه فی اصول الفقه: ٦٠.

ص: ۵۹

لہا، صلوات اللہ علیہا. و من الظاہر البین أن الأمر الذی یشقّ علیہا یؤذیہا، و إیذاؤہا محرّم بالاتّفاق؛ لأنّہ إیذاء للرسول صلی اللہ علیہ و آلہ بالحديث المتفق علیہ بین الخاصّہ و العامّہ: «فاطمہ بضعه منی، یؤذینی ما یؤذیہا» (۱).

فإن قيل: إن لفظ «لا یحلّ» قد ورد بمعنی الکراہہ، فلا یكون نصّا فی التحريم؛ لما رواه الكلینی و الصدوق - رضی اللہ عنہما - عنہ صلی اللہ علیہ و آلہ من قوله: «لا یحلّ لامرأہ تؤمن باللّٰہ و الیوم الآخر أن تدع عانتہا فوق عشرين یوما» (۲).

مع أن ذلك غير واجب بالإجماع، و حیئنذ فیحتمل حمل هذا (۳) الخبر علی ذلك، و إذا قام الاحتمال بطل الاستدلال كما ذکرہ، و لفظ (المشقه) ربما لا یستلزم الإیذاء، و حیئنذ فلا ینھض الخبر دلیلا علی التحريم.

قلنا: لا یخفی علی الفطن اللیب، و الموقّ المصیب، و من أخذ من القواعد المقرّرة، و الضوابط المعترّبة بأوفر نصیب، أن الواجب هو حمل الألفاظ علی حقائقہا متى اطلقت، و إنّما تحمل علی مجازاتها بالقرائن الحالیہ أو المقالیہ الموجهہ للخروج عن تلك الحقیقہ، لا بمجرّد التخرّص و التخمین، كما هو بین لدى الحاذق المکین؛ إذ لو جاز ذلك لبطلت جملہ (۴) القواعد الشرعیہ، و اختلت تلك الأحکام النبویہ، و لا قرینہ فی الخبر من نفسه، و لا من خارج یؤذن بإخراج لفظ «لا یحلّ» عن حقیقته.

و استعمال «لا یحلّ» فی الخبر الذی ذکرہ المعترض فی الکراہہ لا یستلزم حمل ما لا قرینہ فیہ علی الکراہہ.

۱- بحار الأنوار ۲۳: ۲۳۴، صحیح مسلم ۴: ۱۵۱۲ / ۲۴۴۹.

۲- الکافی ۶: ۵۰۶ / ۱۱، باب النورہ، الفقیہ ۱: ۶۷ / ۲۶۰، وسائل الشیعہ ۲: ۱۳۹، أبواب آداب الحمام، ب ۸۶ ح ۱، و فیہا: «ذلك»، بدل: «عانتہا»؛ إذ أوّلہ: من کان یؤمن باللّٰہ و الیوم الآخر، فلا یتربّک عانتہ فوق أربعین یوما.

۳- سقط فی «ح».

۴- من «ح»: و فی «ق»: تلك.

ص: ٦٠

و أمّا قوله: (و إذا قام الاحتمال بطل الاستدلال) فهو كلام شعري، و إلزام جدلي لا يصحّ النظر إليه، و لا التعرّيج في مقام التحقيق عليه، و إلّا لانسدّ بذلك باب الاستدلال، و اتّسعت دائره الخصام و الجدل؛ إذ لا قول إلّا و للخصم فيه مقال، و لا دليل إلّا و للمنازع فيه مجال؛ فإن مجازات الألفاظ لا تعدّ و لا تحصي و إن تفاوتت قربا و بعدا و ظهورا و خفاء، و للزم بذلك انسداد باب إثبات التوحيد و النبوه و الإمامه، و قامت الحجّه للمخالفين في هذه الاصول بما يبدونه من الاحتمالات في أدلّه المثبتين، بل الحقّ الحقيق بالقبول كما صرّح به محقّقو الاصول من أن المدار في الاستدلال على النصّ أو الظاهر (١)، و لا يلتفت إلى الاحتمال في مقابله شيء منهما.

و أمّا حديث المشقهّ و استلزامها الأذى كما ندّعيه، فإنّه لا يخفى أن المشقهّ لغه إنّما هي بمعنى: الثقل و الشدّه و التعب، فيقال: أمر شاق، أي ثقيل شديد متعب صعب.

قال في كتاب (القاموس): (شق عليه الأمر شقا: صعب) (٢).

و قال ابن الأثير في كتاب (النهايه): (و فيه: «لو لا أن أشقّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كلّ صلاه» أي لو لا أن أثقل عليهم. من المشقهّ، و هي الشدّه) (٣).

و قال المفسّرون في قوله سبحانه و ما أريدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ (٤): (أي لا أحملك من الأمر ما يشتدّ عليك) (٥).

و قال الهروي في كتاب (الغريبين): (قوله تعالى لَمْ تَكُونُوا بِالْغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ

١- انظر معارج الاصول: ١٨١.

٢- القاموس المحيط ٣: ٣٦٤- شقه.

٣- النهايه في غريب الحديث و الأثر ٢: ٤٩١- شقق.

٤- القصص: ٢٧.

٥- ذكره في مجمع البحرين ٥: ١٩٣- شقق.

ص: ٦١

(١) قال قتاده: أى بجهد الأنفس).

و حينئذ، فإذا كانت المشقّه عباره عن هذا المعنى الذى ذكروه، و هو: ما يصعب تحمّله و يشتدّ على الإنسان قبوله و القيام به و يبلغ به الجهد، فكيف لا يكون مستلزما للأذى، و هل يشكّ عاقل فى أن من وقع فى شدّه و أمر صعب لا يتأذى به؟ على أن الأذى لغه إنّما هو الضرر اليسير كما صرّح به فى (القاموس) (٢)، و كما فى قوله سبحانه لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أَذًى (٣) أى ضررا يسيرا، مثل التهديد (٤) و نحوه.

و على هذا فيكون الأذى إنّما هو أقل مراتب المشقّه، فكيف لا يكون لازما لها؟ و لكن من منع ذلك إنّما بنى على مقتضى هواه و عقله بغير ارتياب من غير مراجعه لكلام العلماء الأعلام فى هذا الباب، فضلّ عن سواء الطريق و أوقع من سواء فى لجج المضيق.

لا يقال: إن هذا الخبر قد روته العلماء فى كتبهم، و أطلعت عليه الفضلاء منهم، و لم يصرّحوا بما دلّ عليه من هذا الحكم فى محرّمات النكاح من كتبهم الفروعيه، و أعرضوا عن التعرّض له بالكلّيه، و لو كان ذلك حقا لذكروه، و فى مصنّفاتهم سطره.

لأننا نقول: هذا القائل إمّا أن يسلم ما ذكرنا من صحّحه الحديث و صراحته، [أو] (٥) لا- فعلى الثانى يكون الكلام معه فى الدليل، و إثبات صحّته و صراحته، و كلامه لا وجه له حينئذ، و على الأول، فكلامه هنا مردود بما صرّح به غير واحد من أجلاء المحقّقين، منهم شيخنا الشهيد الثانى فى مواضع من (المسالك)

١- النحل: ٧.

٢- القاموس المحيط ٤: ٤٣١- أذى.

٣- آل عمران: ١١١.

٤- الكشف ١: ٤٠١.

٥- فى النسختين: أم.

ص: ۶۲

منہا فی مسئلہ ما لو أوصیٰ له بأبیہ فقبل الوصیّہ، حیث قال- و نعم ما قال بعد الطعن فی الإجماع- ما ہذہ صورتہ: (و بهذا یظہر جواز مخالفہ الفقہ المتأخّر لغيرہ من المتقدّمین فی كثير من المسائل التي ادّعوا فیہا الإجماع، إذا قام الدلیل علی ما یقتضی خلافہم. و قد اتّفق ذلک لہم کثیرا، و لكن زلّ المتقدّم [مسامحہ] (۱) بین الناس دون المتأخّر) (۲) انتهى کلامہ زید مقامہ.

و حیثند، فإذا جاز مخالفتہم فی المسائل التي ادّعوا فیہا الإجماع حتی قام الدلیل علی خلافہ، مع أن الإجماع عندهم أحد الأدلّہ الشرعیّہ، فكيف لا یجوز القول بما لم یصرّحوا به نفیا و لا إثباتا إذا قام الدلیل علیہ؟

و مجرد رؤیتہم الدلیل و روایتہم لہ فی کتب الأخبار مع عدم ذکر حکمہ فی کتب الفروع الاستدلاليّہ، لا يدلّ علی ردّ (۳) الخبر و ضعفہ، مع عدم تصریحہم بالردّ و التضعیف. و کم خبر رووہ و لم یعرّضوا لذكر معناه فی الكتب الفروعیّہ، و هل هذا الكلام إلّا مجرد تمویہ علی ضعیفی العقول، و من لیس لہ رویہ فی معقول أو منقول؟

علیٰ أنہ لا یشرط عندنا فی الفتویٰ فی الأحکام تقدّم قائل بہا، كما صرّح به جملہ من محقّقی أصحابنا و إن ادّعاہ [شدّاذ] (۴) منهم (۵).

نعم اشرطوا عدم مخالفہ الإجماع علیٰ ما عرفت فیہ (۶) من النزاع، و کیف، و لو تمّ هذا الشرط لما اتّسعت دائرہ الخلاف و تعدّدت الأقوال فی الأحکام الشرعیّہ علیٰ ما هی علیہ الآن، حتّٰی إنّک لا تجد حکما من الأحکام غالبا إلّا و تعدّدت فیہ أقوالہم إلیٰ خمسہ أو ستہ أو أزيد أو أنقص، و کلّہا تتجدّد بتجدّد العلماء؟

۱- من المصدر، و فی النسختين: متسامحه.

۲- مسالك الأفهام ۶: ۲۹۹.

۳- يدلّ علی رد، من «ح»، و فی «ق»: یرد.

۴- فی النسختين: شدوذ.

۵- منیہ الممارسين: ۱۰۷.

۶- فی «ح»: به.

و قد نقل بعض مشايخنا انحصار الفتوى في زمن الشيخ قدّس سرّه فيه، و كذا ما بعد زمانه، و لم يبق إلّا حاك عنه و ناقل، حتّى انتهت النوبه إلى ابن إدريس، ففتح باب الطعن على الشيخ و المخالفه له، ثم اتّسع الباب و انتشر الخلاف إلى ما ترى. فإذا كان الأمر كذلك، فكيف استجاز هذا القائل المنع من الفتوى بشي ء لم يتعرّض له الأصحاب نفيا و لا إثباتا إذا قام الدليل الشرعي عليه.

هذا، و ممّن جرى على هذا المنوال- الذي يستبعده من قصر حظّه عن العروج إلى معارج الاستدلال- جمله من علمائنا الأبدال منهم المحدث المحسن الكاشاني قدّس سرّه، فإنّه صرّح في (المفاتيح) (١) بتحريم كتابه (القرآن) على المحدث؛ لصحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السّلام أنّه سأله عن الرجل أ يحلّ له أن يكتب (القرآن) في الألواح و الصحف و هو على غير وضوء؟ قال: «لا» (٢). مع اعترافه قدّس سرّه بأنّه لم يجد به قائلًا.

و هذه الروايه نظير ما نحن فيه من التعبير بلفظ «لا يحل»، و هي بمنظر و مرأى من العلماء قبله، مع أنّه لم يذهب إلى القول بها أحد لا على جهه التحريم و لا- الكراهه، و لم نر ما ذكره هذا القائل مانعا لمن قال بالتحريم عملا بها، و لا موجبا للطعن و الردّ عليه عند أحد ممّن تأخّر عنه، بل ربما يتبعونه في ذلك.

و هذا المحدث الأمين الأسترآبادي صاحب (الفوائد المدنيّه) في حواشيه على كتاب (المدارك)- على ما رأيته بخطّه- حيث صرّح بعدم العفو عن نجاسه دم الغير و إن كان أقل من درهم، إلحاقا له بدم الحيض؛ لمرفوعه البرقي عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «دمك أنظف من دم غيرك إذا كان في ثوبك شبه النضح من دمك فلا

١- مفاتيح الشرائع ١: ٣٨ / المفتاح: ٤٠.

٢- تهذيب الأحكام ١: ١٢٧ / ٣٤٥، وسائل الشيعة ١: ٣٨٤، أبواب الوضوء، ب ١٢، ح ٤.

ص: ٦٤

بأس، و إن كان دم غيرك قليلا كان أو كثيرا فاغسله» (١).

و لم يقل بمضمون هذه الرواية أحد قبله، مع أن الرواية مروية في كتب الأصحاب.

و منهم: شيخنا البهائي (٢) و شيخنا المجلسي (٣) - عَطَّرَ اللَّهُ مَرْقَدِيَهُمَا - حيث ذهبا إلى تحريم التقدّم حال الصلاة على قبر الإمام عليه السّلام؛ لصحيحه الحميري، مع أنه لم يذكر هذا الحكم أحد قبلهما، و الرواية بذلك موجودة في (التهذيب) (٤). و قد تبعهما في الحكم المذكور الجَمُّ الغفير ممّن تأخّر عنهما. إلى غير ذلك من المواضع التي يقف عليها المتتبع الماهر، و الخير الباهر.

فإن قيل: إن عمومات الآيات - مثل قوله سبحانه وَ أَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ (٥)، و قوله سبحانه وَ أَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ (٦)، و كذا قوله فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ (٧) - و كذا عمومات السنّة مخالفه لهذا الخبر، و هو قاصر عن معارضتها، فالعمل عليها أرجح، و القول بها أولى.

قلنا: هذا القائل أيضا إمّا أن يوافقنا على صحّحه الخبر و صراحته في ما ندّعيه، [أو] (٨) لا - و على الثاني، فكلامه هنا لا وجه له، بل الأولى أن يقول: إن هذا الخبر غير صحيح، أو غير دالّ على المدّعى، و يكون محلّ البحث معه هنا، و على

١- الكافي ٣: ٥٩/٧، باب الثوب يصيبه الدم و المذّه، وسائل الشيعة ٣: ٤٣٢-٤٣٣، أبواب النجاسات، ب ٢١، ح ٢.

٢- الحبل المتين (ضمن رسائل الشيخ بهاء الدين): ١٥٩.

٣- بحار الأنوار ٨٠: ٣١٦.

٤- تهذيب الأحكام ٢: ٢٢٨/٨٩٨، وسائل الشيعة ٥: ١٦٠-١٦١، أبواب مكان المصلّي، ب ٢٦، ح ١-٢، بحار الأنوار ٨٠: ٣١٥/٧.

٥- النساء: ٢٤.

٦- النور: ٣٢.

٧- النساء: ٣.

٨- في النسختين: أم.

ص: ٦٥

الأوّل، فكلامه أيضا ساقط؛ لا تفاق أجلّه الأصحاب (١) و معظمهم - قديما و حديثا - على تخصيص عمومات (الكتاب) و السنّه، و تقييد مطلقتهما بالخبر الصحيح تعدّد أو اتّحد. و ها نحن نتلو عليك منها جمله من المواضع إجمالا؛ لكسر سوره الاستبعاد الذي لا يصرّ عليه إلّا من أقام على العناد، فمنها مسأله التخيير في المواضع الأربعه بين القصر و الإتمام، مع دلالة الآيه (٢) و جمله من الأخبار (٣) على وجوب القصر على المسافر مطلقا.

و منها منع من ثبت له الإرث بالآيات و الروايات من الولد و الوالد و الزوجه و نحوهم، بالموانع المنصوصه من القتل و الكفر و الرقيه و اللعان، فإنّه لا خلاف في منعهم.

و منها مسأله الجبوه، و دلالة الآيات و الروايات على أن ما يخلفه الميت يقسّم على جميع الورثه على (الكتاب) و السنّه، مع استثناء أخبار الجبوه لتلك الأشياء المخصوصه و اختصاص أكبر الولد بها (٤).

و منها ميراث الزوجه غير ذات الولد على المشهور، و مطلقا على المختار؛ لدلالة الآيات المتضافره على أن لها الثمن أو الربع من جميع التركة من منقول أو غيره (٥)، مع دلالة الأخبار على حرمانها من الربع (٦)، على التفصيل المذكور في محلّه.

و منها قولهم بعدم نشر حرمة الرضاع بين الأجنبية إذا ارتضعتا من امرأه مع

١- مبادئ الوصول إلى علم الاصول: ١٤٨.

٢- النساء: ١٠١.

٣- انظر وسائل الشيعه ٨: ٤٥١-٤٥٦، أبواب صلاه المسافر، ب ١.

٤- انظر وسائل الشيعه ٢٦: ٩٧-١٠٠، أبواب ميراث الأبوين و الأولاد، ب ٣.

٥- النساء: ١٢.

٦- انظر وسائل الشيعه ٢٦: ٢٠٥-٢١٢، أبواب ميراث الأزواج، ب ٦.

ص: ۶۶

تعدّد الفحل، للأخبار الدالّة على ذلك (۱)، مع أن آیه وَ أَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ (۲)، و جملة من الأخبار قد دلّت على نشر الحرمة بذلك (۳).

و منها ميراث زوجه المريض إذا طلقها في مرضه، و خرجت من العدة، فإنّها ترثه إلى سنه، مع أن الروايات (۴) و الآيات (۵) متّفقه على أن الميراث لا يكون إلّا بسبب أو نسب، و هذه أجنبيّه.

إلى غير ذلك من المواضع التي يقف عليها المتتبع البصير، و لا ينبئك مثل خبير.

و هذه المواضع منها ما هو إجماعي و منها ما فيه خلاف، إلّا إن معظم الأصحاب على القول بما ذكرنا.

و حينئذ، فإذا ثبت جواز تخصيص عمومات (القرآن) و إطلاقاته بالخبر متى كان صحيحا صريحا، كما في جميع هذه المواضع و نظائرها، فليكن هذا الموضع منها؛ لما حقّقناه من صحّحه الخبر و صراحته في المدّعى. و جميع ما ذكرناه ظاهر بحمد الله سبحانه لمن أخذ بالإنصاف، و جانب جادّه الاعتساف.

تحقيق مقام و كلام على كلام بعض الأعلام

قد وقفت على كلام لبعض السادة الأجلّاء و الفضلاء النبلاء في هذه المسألة، حيث قد سأله بعض عن الحديث الوارد في هذه المسألة، و على ما يدلّ عليه من التحريم، أو الكراهه، فكتب له في الجواب ما هذه صورته: (هذا الحديث و إن كان

۱- انظر وسائل الشيعه ۲۰: ۳۸۸-۳۹۳، أبواب ما يحرم بالرضاع، ب ۶.

۲- النساء: ۲۳.

۳- انظر: تهذيب الأحكام ۷: ۳۲۰-۳۲۱/۱۳۲۲، وسائل الشيعه ۲۰: ۳۹۱، أبواب ما يحرم بالرضاع، ب ۶، ح ۹.

۴- انظر وسائل الشيعه ۲۶: ۶۳-۶۸، أبواب موجبات الإرث، ب ۱.

۵- النساء ۷، ۱۲.

ص: ۶۷

باعتبار السند الوارد في (العلل) (۱) و ظهور لفظه «لا- يحلّ» في الحرمة يؤهم جواز تخصيص عمومات الآيات و الأخبار، و تقييد إطلاقهما به كما في نظائره، إلّا إن في التعليل (۲) الوارد فيه نوع إشعار بالكراهه، كما ورد أمثاله في أمثله من المكروهات؛ لأنّهم- صلوات الله عليهم- لفرط شفقتهم على الناس يعلّلون المكروهات بعلل منفره للطباع عن فعلها، مرغبه في تركها، حتّى تهتم بالترك، و لا تستهين بالفعل، كما يذكرون في المستحبات أيضا ما يوجب رغبة الطباع من العلل الباعثه على الفعل، الصارفه عن الترك.

و معلوم أنه يشق على نفوسهم القدسيه السليمه، و يصعب عليها مخالفه الأمه لهم في فعل المكروهات و ترك المستحبات، كما يشق و يصعب عليهم المخالفه في ارتكاب المحرمات و ترك الواجبات. ففي الاكتفاء في مقام التنفير بهذه العله المشتركه و عدم الترقى في التعليل إلى ما يفرض الترقى، دليل للمتتبع الفطن على الكراهه.

فظهر أن كون أمر شاقا عليهم- صلوات الله عليهم- لا يستلزم الأذيه المحرمه حتّى يقال: إنّه كنّى به في الحديث عنها. فبمجرد ورود مثل هذا الخبر المحتمل للكراهه إن لم يكن ظاهرا فيها الحكم بحرمة الجمع ثم بالتفريق بعده، و طرح العمومات و الإطلاقات في الآيات و الروايات، و مخالفه ظاهر جلّ الأصحاب، مشكل عندي.

و لعلهم- رضوان الله عليهم- ظهر لهم جواز الجمع من تقرير أئمتهم- صلوات الله عليهم- لأن وقوع الجمع- كما ترى الآن- كان غير نادر في الأمصار و الأقطار سيما في عصرهم و زمنهم؛ لأنه كان موجبا لمزيد المجد و الشرف

۱- علل الشرائع ۲: ۳۱۵/ب ۳۸۵، ح ۳۸.

۲- في «ق» بعدها: فراغ مقداره كلمه، و قد ملئ بكلمه (جواز) و ذيل بالرمز ص، أي (صح).

ص: ٦٨

و الافتخار، فلو كان محرّماً لكانوا- صلوات الله عليهم- يمنعون الناس عنه (١) أشد المنع أوّلاً، ثم يأمرّون بالتفريق ثانياً، و لكانت الفاطميّات عنه يتأبّين كالجمع بين الاختين؛ لأن أهل البيت أدري بما في البيت. و لو كان كذلك لكان مشهوراً بين القدماء مذكوراً في ألسنة الفقهاء، مسطوراً في كتب الاستدلال و الفتوى، و لكان يوصل إلينا و ما يخفى هذا الخفاء؛ لتعظيم الكلّ أمر الفروج كالدماء.

و مع ما في هذا التعليل من أنّه لو كان كذلك لكان جمع الفاطميّات مع غير الفاطميّة أشق عليها- صلوات الله عليها- أو مثله كما يتراءى، مع أني لم أر قائلاً فيه بالكراهه فضلاً عن القول بالحرمة. و مع ذلك كلّ، ف «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» (٢)، لأنّ أحداً على ترك الجمع لا يعيبك، و الله يعلم حقائق الأحكام) انتهى كلامه.

أقول: لا- يخفى على ذوى الأفهام و أرباب النقض و الإبرام ما في هذا الكلام من اختلال النظام، و انحلال الزمام، و البناء على مجرّد التخرصات الوهميّة، و التخريجات الظنيّة من غير دليل يركن إليه، و لا وجه يعتمد عليه سوى مجرّد الدعاوى العريّة عن البرهان، التي لا توصل في مقام التحقيق إلى مكان. وها نحن بحمد الله سبحانه نوضّح لك زياده على ما قدّمناه في المسأله من الإيضاح، و نفصح عنه أيّ إفصاح، فنقول: إن وجه النظر يتوجّه إليه في مقامات:

مناقشه المصنّف رحمه الله لهذا القائل بالكراهه

الأوّل: قوله: (و ظهور لفظ «لا- يحلّ» في الحرمة) فإن فيه أن دلالة «لا يحلّ» على التحريم إنّما هي بالنصّ الصريح؛ و ذلك لما حقّقه علماء الاصول من أن دلالة اللفظ في محلّ النطق- و هي الدلالة المطابقية و التضمّنيّة- تسمّى صريح

١- في «ح»: عنه الناس، بدل: الناس عنه.

٢- عوالى اللآلى ١: ٣٩٤/ ٤٠، وسائل الشيعة ٢٧: ١٧٠، أبواب صفات القاضي، ب ١٢، ح ٥٤.

ص: ٦٩

المنطوق، و لا- ريب أن دلالة «لا- يحلّ» على الحرمة دلالة مطابقة؛ لأنّها المعنى الحقيقى لهذا اللفظ بدليل التبادر الذى هو أماره الحقيقه، كما حقّقه علماء الاصول (١).

و بذلك يظهر لك ضعف قوله: (يوهم جواز تخصيص عمومات الآيات)، فإن الدلالة متى كانت صريحه مع صحّ الخبر- كما هو ظاهر كلامه- جاز تخصيص العمومات به اتفاقا كما قدّمنا ذكره، لا أن ذلك و هم كما توهمه. على أنه مع تسليم كون دلالة هذا اللفظ ظاهره فى الحرمة يكفينا فى المقام، فإن مدار الاستدلال- كما لا يخفى على من شرب بكأس مائه العذب الزلال- إنّما هو على النصّ أو الظاهر، و لا- يلتفت فى مقابلتهما إلى مجرد الاحتمال كما حقّقناه سابقا، إلّا أن تقوم هناك قرينه حائيه أو مقالته صارفه عن مقتضى ظاهر اللفظ، فيجب العدول إلى ما دلّت عليه القرينه، و صرف اللفظ عن ظاهره أو صريحه.

و ما نحن فيه ليس كذلك؛ إذ لا- قرينه توجب صرف اللفظ عن ظاهره كما علمت و ستعلم؛ فيجب الوقوف على ما دلّ عليه بظاهره حينئذ.

الثانى: قوله: (إلّا إن فى التعليل نوع إشعار بالكراهه)؛ فإنّه:

أوّلا: مجرد دعوى عاريه عن الدليل، و هى مردوده عند ذوى التحصيل، و ليس فيها و فى ما فُرّعه عليها إلّا مجرد التطويل و التسجيل بما لا- يشفى العليل، و لا يبرد الغليل. و كيف لا، و لفظ المشقّه- كما حقّقناه سابقا- صريح فى استلزام الأذى؟ و كان الواجب عليه إيضاح هذه الدعوى بالدليل، و بيانها على وجه لا يداخله القول و القيل.

و ثانيا: أن مقتضى اعترافه أوّلا بكون «لا يحلّ» ظاهرا فى الحرمة، و قوله ثانيا:

١- انظر مبادئ الوصول إلى علم الاصول: ٨٠.

ص: ۷۰

(إن في التعليل نوع إشعار بالكراهه) يؤذن بكون قرينه المجاز عنده الموجه لإخراج لفظه (۱) «لا- يحل» عن ظاهرها (۲)- و هو الحرمة- إلى الكراهه، هو التعليل المذكور. و لا- ريب أنه من المقرّر في كلام العلماء الأعلام و أرباب النقض و الإبرام، أن القرينه الموجهه لصرف اللفظ عن حقيقته ما لم تكن صريحه الدلاله، واضحه مقاله، فإنّه لا يجوز صرف اللفظ بها عن حقيقته، و لا إخراجها عن طريقته. و غايه ما ادّعاها هنا أن في التعليل نوع إشعار بالكراهه.

و لا- يخفى ما في دلاله الإشعار من الضعف، و يتأكّد بقوله: (نوع) فهو في معنى إشعار (۳)، كما هو الجارى في ألسنه الفصحاء، و محاورات البلغاء. و حينئذ، فبمجرّد هذا الإشعار الضعيف لا يجوز صرف اللفظ عن ظاهره، و لا إخراجها عن حقيقته.

الثالث: قوله: (لأنّهم لفرط شفقتهم على الناس)- إلى آخره- فإنه مردود، بأنه لا يتمّ حتّى يثبت أولاً الكراهه التي ادّعاها في التعليل المذكور في الخبر. و نحن لا- نمنع أنهم- صلوات الله عليهم- يفعلون ما ذكره، و لكن كون ما نحن فيه من ذلك القبيل يتوقّف على الدليل، و إلّا فهو مجرّد تطويل لا اعتماد عليه و لا تعويل.

على أن كلامه هذا غير منطبق على أصل المدعى، و لا- موافق لموضوع المسأله، لأن موضوع المسأله و أصل المدعى هو إطلاق ما ظاهره التحريم- كما اعترف به- و إرادته الكراهه منه بالقرينه كما زعمه.

و ما سجّله و أطال به في المقام، غير منسجم على هذا الكلام؛ لأنّه إنّما ذكر ما هو معلوم الكراهه أو الاستحباب، بحيث لا يحتمل غيرهما في الباب، و لكنّهم عليهم السّلام علّوها بالعلل المنفّره عن الفعل في الأوّل، و الموجهه للترغيب في

۱- من «ح».

۲- في «ح»: ظاهره.

۳- من «ح»، و في «ق»: إشعار ما.

الثاني. و أين هذا ممّا نحن فيه.

و مقتضى سياق الكلام المنطبق على ما ادّعاه، هو أن يقول: إنهم عليهم السّلام كثيرا ما يعبرون عن المكروهات بالألفاظ الموضوعه للمحرمات، و عن المستحبات بالألفاظ الموضوعه للوجوب، زجرا فى الأوّل عن الفعل، و تأكيدا و تشديدا و حتّا على الإتيان به فى الثانى، و ذلك مثل حديث العانه (١) المتقدّم، حيث عبّر بلفظ: «لا يحلّ» الذى هو موضوع للتحريم، و مثل التعبير بلفظ الوجوب فى غسل الإحرام و غسل الجمعة (٢) و نحو ذلك.

هذا مقتضى السياق الذى عليه يقع الانطباق، لا ما ذكره. و كيف كان، فقرائن الاستحباب فيما ذكرناه من هذه الأفراد واضحة، دون ما هو محلّ البحث كما عرفت.

الرابع: قوله: (و معلوم أنه يشق على نفوسهم) - إلى آخره - فإنّه من قبيل ما تقدّم من الدعاوى العاريه عن البرهان، المحتاجه إلى مزيد تحقيق و بيان، و من أين حصل هذا العلم له، و فى أى حديث ورد، و على أى دليل فيه اعتمد، و ما أراه زاد فى كلامه على مجرّد الدعوى (٣) التى لا - تسمن و لا - تغنى من جوع، كما لا - يخفى على من له إلى الإنصاف أدنى رجوع؛ إذ الأدله على خلافه ظاهره، و الحجج متضافره؛ فإنّه لا يخفى على من تطلّع فى الأخبار و كلام الأصحاب؛ أنّه كثيرا ما يرد فى الخبر ما يؤذن بفعل الإمام عليه السّلام للمكروه و تركه للمستحب المتّفق على كراهته و استحبابه، فيحملون الخبر على بيان الجواز، بمعنى أن فعله عليه السّلام أو

١- الكافى ٦: ٥٠٦ / ١١، باب النوره، الفقيه ١: ٦٧ / ٢٦٠، وسائل الشيعه ٢: ١٣٩، أبواب آداب الحمام، ب ٨٦، ح ١.

٢- الكافى ٣: ٤١٧ / ٤، باب التزين يوم الجمعة، وسائل الشيعه ٣: ٣١٧، أبواب الأغسال المسنونه، ب ٧، ح ١.

٣- فى «ح»: الدعوات.

ص: ۷۲

ترکه إنما هو لبيان أن الأول غير محرم و الثاني غير واجب.

و هذا ممّا لا يكاد يجسر على إنكاره إلّا من لم يتطّلع في كتب الأخبار و لا كلام الأصحاب، فإذا كان الأئمّه عليهم السّلام يفعلون ذلك أحياناً، فكيف يجوز أن يدعى أن ذلك يشقّ عليهم لو وقع من شيعتهم؟

و يزيدك بيانا لما قلناه و إيضاحا لما أجملناه ما رواه في (الكافي) عن أحدهما عليهما السّلام قال: «قال النبيّ صلّى الله عليه و آله: إنّ للقلوب إقبالا و إدبارا، فإذا أقبلت فتنفلوا، و إذا أدبرت فعليكم بالفرائض» (۱).

و ما رواه الصدوق قدّس سرّه في (الفقيه) في الصحيح عن معمر بن يحيى قال: سمعت أبا عبد الله عليه السّلام، يقول: «إذا جئت بالصلوات الخمس لم تسأل عن صلاه، و إذا جئت بصوم شهر رمضان لم تسأل عن صوم» (۲).

و ما رواه في (التهذيب) عن معمر بن يحيى، عن أبي جعفر عليه السّلام، أنه سمعه يقول: «لا يسأل الله عبدا عن صلاه بعد الفريضة، و لا عن صدقه بعد الزكاه، و لا عن صوم بعد شهر رمضان» (۳).

و مثل ذلك رواه ثلثه لمعمر بن يحيى (۴).

و هذه الأخبار كما ترى مرخصه للشيعة في ترك النافله، و كيف يتفق هذا مع كون ترك المستحبات ليشقّ عليهم كما ادّعاه في المقام.

و يوضّح ما قلناه أيضا روايه عائذ الأحمسي قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السّلام، و أنا اريد أن أسأله عن صلاه الليل، فقلت: السلام عليك يا بن رسول الله. فقال عليه السّلام:

۱- الكافي ۳: ۴۵۴/۱۶، باب تقديم النوافل و تأخيرها ..، و فيه: «بالفريضة» بدل: «بالفرائض».

۲- الفقيه ۱: ۱۳۲/۶۱۴، و فيه: «بالخمس الصلوات» بدل: «بالصلوات الخمس».

۳- تهذيب الأحكام ۴: ۱۵۳/۴۲۴.

۴- تهذيب الأحكام ۴: ۱۵۴/۴۲۸.

ص: ۷۳

«و عليك السلام، إى و الله إنا لولده، و ما نحن بذوى قرابته»، ثلاث مرّات قالها، ثم قال من غير أن أسأله: «إذا لقيت الله بالصلوات الخمس المفروضات لم يسألك عمّا سوى ذلك» (۱).

فإن ظاهر الخبر أن السائل كان غرضه السؤال عن صلاه الليل، أى (۲) عن تركها تهاونا و ثقلا، و خاف المؤاخذه بذلك، فأجاب عليه السلام بما يندفع به وهمه و خوفه. فإن هذا هو الذى ينطبق عليه الجواب.

و بالجملة، فهذه الأخبار واضحة فى الترخيص فى الترك للمستحبات كما ذكرناه؛ إذ لا غرض من إلقاء هذا الكلام، و لا أثر يترتب عليه فى المقام غير ما ذكرناه، و إلّا فكلّ أحد يعلم أن المستحب لا يسأل عنه المكلف؛ لأنه غير مفروض عليه، فلو لم يحمل على ما ذكرناه لكان إلقاء هذا الكلام منه عليه السلام يجرى مجرى العبث الذى تجلّ عنه مرتبته فى كلّ مقام.

و أمّا ما ورد من الأخبار المستفيضه من أنه صلّى الله عليه و آله همّ بإحراق قوم لم يحضروا الجماعه فى المسجد (۳)، و ما فى صحيحه زراره الوارده فى عدد الفرائض اليوميه و نوافلها، حيث قال عليه السّلام فى آخرها: «إنّما هذا كلّ تطوّع و ليس بمفروض، إنّ تارك الفريضة كافر، و إنّ تارك هذا ليس بكافر، و لكنّها معصيه» (۴).

و ما فى موثقه حنان بن سدير، حيث قال الراوى - بعد عدّه عليه السّلام سنه النوافل التى كان يصلّيها النبىّ صلّى الله عليه و آله -: [إن كنت أقوى على أكثر من هذا] أ يعذبني الله

۱- الكافي ۳: ۴۸۷/۳، باب نواذر كتاب الصلاه.

۲- عن صلاه الليل أى، سقط فى «ح».

۳- الفقيه ۳: ۶۵/۲۵، وسائل الشيعة ۲۷: ۳۹۲، كتاب الشهادات، ب ۴۱، ح ۱.

۴- تهذيب الأحكام ۲: ۷-۱۳/۸، وسائل الشيعة ۴: ۵۹، أبواب أعداد الفرائض، ب ۱۴، ح ۱.

ص: ۷۴

على كثره الصلاه (۱)؟ قال عليه السلام: «لا، و لكن يعذب على ترك السنّه» (۲).

و نحو ذلك ممّا يدلّ بظاهره على ترتّب العقاب على ترك المستحبات، فإنّه يحتمل وجهين:

أحدهما: أن تحمل هذه الأخبار على ظاهرها، و يحمل الترك على حدّ يؤذن بالتهاون بالدين و قله المبالاه بكملات الشرع، و الاستخفاف بالوظائف الدينيّه، فيكون عصيانا موجبا للمؤاخذة، كما ورد من أنه لو أصرّ أهل مصر على ترك الأذان حاربهم الإمام (۳). و حينئذ، فتكون هذه الروايه حجّه لنا، بناء على ما زعمه هذا القائل؛ لأن الترك على هذا الوجه يكون شاقا عليهم، و يترتّب عليه العقاب و العذاب.

و ثانيهما: الحمل على مجرّد التأكيد و التغليظ؛ لئلا يتهاون الناس بتركها و إهمالها. و لا يخفى على المتتبع للأخبار و ما يلقونه عليهم السّلام لشيعتهم في أمثال هذا المقامات أنهم يوقفونهم دائما على الجاده الوسطى بين طريقى الخوف و الرجاء؛ فيرخصون لهم تاره؛ و يشدّدون عليهم اخرى كما فى هذا المقام، فإنّهم تاره يلقون إليهم أن الله سبحانه لا يسأل عن شىء بعد الفرائض، و تاره يقولون: إن ترك النوافل معصيه و إنه يعذب عليها.

۱- يريد: هل يعذب الله على ترك كثره الصلاه؟ كما يقال: هل يعذب الله على الصوم؟ أى على تركه.

۲- الكافى ۳: ۴۴۳/۵، باب صلاه النوافل، تهذيب الأحكام ۲: ۴/۴، وسائل الشيعه ۴: ۴۷، أبواب أعداد الفرائض، ب ۱۳، ح ۶.

۳- الحبل المتين (ضمن رسائل الشيخ بهاء الدين): ۱۳۳، و نسبه للأصحاب، المبسوط (السرخسى) ۱: ۱۳۳، و نسبه لمحمد، و الظاهر أنه الماتن محمد بن أحمد المروزى، و السرخسى إنما هو شارح لمختصر (المبسوط) لا مؤلفه كما أشار إلى ذلك فى مقدّمه كتابه، حيث إن المبسوط هو جمع لما فرّعه أبو حنيفه. انظر المبسوط ۱: ۳-۴.

ص: ۷۵

و المراد من ذلك أنهم لو تركوها أحيانا حسب الترخيص فلا ينبغي لهم الإهمال بالكليته على وجه يؤذن بالتهاون و قلّه المبالاه و الاستخفاف بالوظائف الدينيه. و الغرض من ذلك تأديب شيعتهم و هدايتهم إلى ما فيه مصالحهم دينا و دنيا، و أن تأكيدهم في ذلك؛ لأنه يدخل عليهم مشقه في ترك السنن و المستحبات، ألا ترى أنه ورد أيضا: ملعون من بات وحده في بيت، و ملعون من سافر وحده، و ملعون من أكل زاده وحده (۱)، مع أن هذه الأشياء امور مباحه لا يترتب على فعلها و لا تركها إثم و لا ثواب، و لا يدخل عليهم مشقه بسببها؟ و ليس الغرض منها إلّا تأديب الشيعة و تعليمهم و تكميلهم.

و بالجملة، فما ذكره من هذا الكلام ناقص العيار، ساقط عن درجه الاعتبار كما لا يخفى على ثاقبي الأفهام و الأنظار.

الخامس: قوله: (ففى الاكتفاء فى مقام التعليل) - إلى آخره - فإنه مبنى على ذلك الأساس الذى قد آل بما ذكرناه إلى الانطماس و الاندراس، و كان الواجب عليه بيان [أن] دلالة لفظ (المشقه) على الكراهه دلالة ظاهره توجب صرف لفظه «لا يحل» عن ظاهرها؛ ليتم له ما ادّعاه و يبنى عليه ما بناه. و هو إنّما ادّعى - مع الإغماض عن كونها دعوى عاريه عن الدليل أيضا - كون نوع إشعار فى التعليل (۲)، و قد عرفت ما فى (۳) هذه العبارة من ضعف الدلالة، فإن قولهم: (نوع إشعار) يعنى: إشعار ما. و ما فى هذا الموضع للتقليل كما صرّحوا به، أى إشعار قليل.

۱- انظر: مكارم الأخلاق ۲: ۳۲۴/ ۲۶۵۶، بحار الأنوار ۷۱: ۳/ ۲۱، ۷۴: ۳/ ۵۱.

۲- فى «ح»: فى التعليل نوع إشعار، بدل: نوع إشعار فى التعليل.

۳- فى النسختين بعدها: دلالة.

ص: ۷۶

ثم إن قوله: (إن العله مشتركه) - يعنى: بين التحريم و الكراهه (١)، فلا يصلح لأن تكون قرينه صارفه للفظ «لا يحلّ» عن حقيقته التى هى التحريم كما عرفت؛ لأن القرينه التى توجب صرف اللفظ عن حقيقته يجب (٢) أن تكون صريحه أو ظاهره فيما يوجب صرف ذلك اللفظ، فيكون الواجب حينئذ هو إبقاء «لا- يحلّ» على معناه الحقيقى و هو التحريم؛ لعدم مخرج له عنه، و يجب حمل هذا المشترك - كما زعمه - على الحرمة، التى هى أحد معنييه - بزعمه - لينطبق التعليل على المعلل.

و أيضا فإنه بمقتضى ما ادّعاء هنا من اشتراك المشقه بين التحريم و الكراهه، و ما ذكره سابقا من أن دلالة على الكراهه إنما هو بنوع إشعار، يلزمه أن يكون المعنى الآخر الذى هو التحريم هو المعنى الظاهر من لفظ المشقه. و لا- ريب أن الواجب حينئذ فى مقام الاستدلال - كما لا يخفى على من خاض تيار ذلك البحر الزلال - هو الحمل على المعنى الظاهر دون الضعيف البعيد القاصر. و بذلك يظهر لك ما فى (٣) بقيه الكلام من القصور الظاهر، كالنور على الطور لكل ناظر؛ لا بتناؤه على ذلك الأصل المتزعزع الأركان، فبتزعزعه ينهدم ما عليه من البنيان، كما هو بحمد الله سبحانه ظاهر لثاقبى الأفكار و الأذهان.

السادس: قوله: (فبمجرد ورود مثل هذا الخبر) - إلى آخره - فإنه من ذلك القبيل الذى ليس فيه إلّا مجرد التطويل، مع خلّوه عن الحجّيه و الدليل؛ فإن دعواه الكراهه من الخبر الذى هو الأساس لهذا الكلام و التطويل فى المقام يحتاج إلى الإثبات بالدليل الصريح و البيان الفصيح؛ ليصحّ له أن يرتّب عليه أمثال هذه الدعاوى، و إلّا فمن يعجز عن الدعوى بمجرد اللسان من غير حجّه و لا برهان؟

١- فى «ح» بعدها: ظاهر فى الردّ عليه؛ لأنه متى كانت العله - و هى: المشقه - مشتركة بين التحريم و الكراهه.

٢- من «ح»، و فى «ق»: فيجب.

٣- من «ح».

ص: ٧٧

و نحن بحمد الله سبحانه قد أوضحنا لك التحريم في المقام بالأدلة التي لا يحوم حولها نقض و لا إبرام، حسب ما قرره العلماء الأعلام من القواعد المقرره في الاستدلال، و الضوابط المحرّره التي لا يعترّيها الإشكال.

السابع: قوله: (و مخالفه ظاهر جلّ الأصحاب)، فإنّه من أعجب العجائب، و لكن سيأتى ما هو أعجب منه في الباب؛ إذ المخالفه إنّما تطلق لغه و عرفا في مقام السلب و الإيجاب و الإثبات و النفي، بأن يثبت مثبت حكما و ينفيه آخر أو بالعكس، لا في مقام السكوت عن الحكم و عدم التعرّض له بنفى و لا إثبات؛ إذ من الظاهر البين أن أحدا من الأصحاب سابقا لم يتعرّض لذكر هذه المسأله بنفى و لا إثبات؛ فكيف تحصل مخالفتهم لمن قال بها و أثبتها؟

و يلزم على كلام هذا القائل، أنّه لو فعل أحد فعلا، أو لبس ثوبا، أو أكل شيئا و لا يعلم عن الأئمة عليهم السلام فيه نفي و لا إثباتا، أنّه خالف الأئمة عليهم السلام. على أنّا قد أوضحنا سابقا تصريح محقّقى الأصحاب بجواز المخالفه لما ادّعى فيه الإجماع منهم، إذا قام الدليل للفقهاء على خلافه، فكيف ما لم يذكره بالكلّيه بنفى و لا إثبات؟

و قد ذكرنا أيضا ما ذهب إليه المحدّثان المتأخّران و شيخنا البهائي (١) و المجلسي (٢) - قدس الله أرواحهم و طيّب مراحلهم - ممّا هو من قبيل ما نحن فيه، و لم أره و لا غيره يطعن في ذلك، بل ربّما يتبعهم و يسلك معهم في تلك المسالك، لكنّ الأمر كما قاله شيخنا الشهيد الثاني - كما قدّمنا من كلامه - من أن زلّه المتقدّم متسامحه بين الناس دون المتأخّر (٣).

الثامن: قوله: (و لعلّهم رضوان الله عليهم) - إلى آخره - فإن فيه:

١- الحبل المتين: ١٥٩.

٢- بحار الأنوار ٨٠: ٣١٦.

٣- مسالك الأفهام ٦: ٢٩٩.

ص: ۷۸

أولاً: أن هذا الكلام إنّما يصحّ لو كانوا صرّحوا بجواز الجمع في هذه المسألة، وإلا فسكوتهم عن الحكم وعدم ذكرهم له بنفى ولا إثبات لا يدلّ على قولهم بجوازه و حكمهم بصحّته، حتّى يفرّغ عليه هذه التفرّيعات، و يطوّل به هذه التطويلات. و لم نر أحدا عدّ السكوت دليلاً على الجواز و الرضا، إلّا في استئذان البكر البالغ في التزويج، فإنّهم جعلوا سكوتها إقرارها، فإن كان هذا قياساً على هذا فيمكن تمشيه هذا الكلام، و كفى به وهنا و ضعفا لا يخفى على أحد من (۱) الأنام.

و ثانياً: أنّه لو جاز ردّ النصوص بمثل هذه التخرّصات البعيده، و التمثّلات الغير السديده لتعطّلت الأحكام في كثير من الموارد و (۲) المواضع، و اتّسع الخرق فيها على الراقع (۳)؛ إذ مثل هذه التخرّصات غير عزيزه الوجود لكلّ قائل، و لا صعبه الحصول على المجادل؛ إذ التخرّص ب (لعلّ) ممكن في كلّ حكم قلّ أو جلّ.

و من أين علم أن وقوع الجمع كان غير نادر في عصر الأئمّه عليهم السّلام؟ أ بحديث بلغه؟ أم بتواتر اتّصل به؟ و ما رأينا أعجب من أن يقول الصادق عليه السّلام: لا يحلّ الجمع بين اثنتين من ولد فاطمه، ثم يتجاسر متجاسر بعد سماعه هذا الكلام و يقول: إن الجمع في زمانهم عليهم السّلام كان جائزاً، و أنّهم لم يمنعوا عنه، و يجزم بذلك و يفتى به بمجرّد هذه التخرّصات و الترهات من غير دليل شرعى يبنى عليه، و لا معتمد قطعى يلجأ إليه. إن هذا لمن أعجب العجائب عند ذوى الأذهان و الأبواب،

۱- أحد من، ليس في «ح».

۲- الموارد و، ليس في «ح».

۳- إشاره إلى البيت الذى يقول: لا نسب اليوم و لا خلّه اتّسع الخرق على الراقع و قد اختلف فى قائله، و هو من البحر السريع. كتاب سيبويه ۲: ۳۸۵ / ۳۰۹، اللمع (ابن جنى): ۱۰۹، الأمالى النحويه (ابن الحاجب) ۲: ۱۲۴ / ۸۶، شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك ۱: ۱۵۱، شرح شذور الذهب: ۸۷: ۳۳، لسان العرب ۹: ۳۸- عتق.

و هل هو إلّا ردّ لكلامه عليه السّلام و مقابله لنصّه بالاجتهاد الذى هو ظاهر الفساد بين جملة العباد.

و ليت شعرى، أين ما دلّت عليه الزواجر القرآنيّه و الأخبار النبويّه من المنع فى الحكم، و الفتوى بمجرّد الظنّ و التخمين، و وجوب البناء فيهما على العلم و اليقين المستند إلى آيه قرآنيّه، أو سنّه معصوميّه حتّى يجوز التعويل فى الأحكام الشرعيّه على مثل هذه التخرّصات فى مقابله النصوص الواضحه؟

و بذلك يظهر لك ما فى قوله: (و لو كان محرّما لكانوا يمنعون الناس أشدّ المنع)، فإنّه موقوف على إثبات أنّه وقع الجمع فى زمانهم عليهم السّلام بأمرهم و رضاهم (۱)، أو باطلاّعهم، و هذا ممّا لم يقم عليه دليل. ثم أىّ منع أشدّ من أن يقول عليه السّلام: لا يحلّ لأحد أن يجمع بين اثنتين من ولد فاطمه، و يعلّل ذلك زياده فى التأكيد و التشديد بكونه يبلغها عليها السّلام و يشقّ عليها- بمعنى يصعب عليها تحمله- كما عرفته من معنى هذا اللفظ الذى هو زياده على مجرّد الأذى بمراتب كما عرفت آنفا؟ و لكن الكلام من غير تأمل فى المقام قد يضع صاحبه فى مضيق الإلزام.

و بذلك يظهر لك ما فى بقيّه الكلام من التطويل بغير طائل (۲) سوى مجرّد إيقاع الناس فى المشاكل و المعاضل.

التاسع: قوله: (مع ما فى هذا التعليل من أنّه لو كان كذلك)- إلى آخره- فإنّه عجيب غريب، كما لا يخفى على الموفق المصيب؛ و ذلك لأنّه قد حقّق المحقّقون من علماء الاصول، و من عليهم المعتمد فى هذه الأبواب و بهم الوصول أن مرجع مفهوم الأولويّه إلى التنبيه بالأدنى- أى الأقل مناسبة- على الأعلى أى الأكثر مناسبة، و هو حجّه إذا كان قطعياً، بمعنى قطعياً العلّية فى الأصل، كالإكرام فى

۱- بأمرهم و رضاهم، ليس فى «ح».

۲- بغير طائل، من «ح»، و فى «ق» بدله: الطائل.

ص: ۸۰

منع التأفف في قوله عزّ وجلّ فلا تقلّ لهما أفّ (۱) - الآية - وعدم تضييع الإحسان والإساءه في الجزاء في قوله فمنّ يعمل مثقال ذرّه خيراً يره. ومنّ يعمل مثقال ذرّه شراً يره (۲)، وكون العلّه أشد مناسبه في الفرع.

و أمّا إذا كان ظنيّاً، فيدخل في باب القياس المنهى عنه، كما يقال: يكره جلوس الصائم المَجْبُوب في الماء، لأجل ثبوت الكراهه للمرأه الصائمه، لعدم علم كون عله الكراهه للمرأه هو جذب الفرج الماء.

و حينئذ، فبمقتضى هذا التقرير يتوقّف الحكم بالأولويّه هنا على بيان العلّه في المشقه الحاصله بالجمع بين اثنتين من أولادها؛ ما هي؟ و أنّها عبارته عن ما ذا؟ ثم بعد ذلك لا بدّ من القطع و الجزم بكونها هي العلّه على الخصوص، لا بالظنّ و التخمين، و إلّا لكان من قبيل القياس الذي عليه اتّباع الوسواس الخناس. و أنت خبير بأن العلّه هنا غير معلومه لنا على اليقين، كما في الآيتين المشار إليهما آنفاً، فلا يتمشّي الحكم بالأولويّه.

على أن كلامه هنا إذا تأملته بعين التحقيق، و نظرت به بالنظر الدقيق، وجدته ردّاً على الإمام عليه السّلام؛ إذ لا اختصاص له بالقول بالتحريم كما نذهب إليه دون الكراهه كما يقول به هو في هذا المقام، فإن الأولويّه لو وجدت و ثبتت لترتّبت على كلّ من القولين، بمعنى أنّه إذا حرم الجمع بين اثنتين من ولدها عليها السّلام حرم بطريق الأولى الجمع بين واحده [منهن] (۳) و بين غير الفاطميّه، و إن كره الجمع بين الاثنتين من ولدها كره بطريق الأولى بين واحده منهنّ و عامّيّه.

فحاصل كلامه حينئذ أنّه لا يجوز تعليل المنع من الجمع سواء كان على وجه التحريم أو الكراهه بالمشقه؛ لما يلزم منه من أولويّه التحريم أو الكراهه في

۱- الإسراء: ۲۳.

۲- الزلزله: ۷- ۸.

۳- في النسختين: منهم.

ص: ۸۱

الفاطمیّه و غیر الفاطمیّه، و هذا محض الردّ على الإمام عليه السّلام، و نسبته في هذا المقام إلى زلّه القلم أولى من نسبته إلى زلّه القدم، و هي غفله عجيبه منه، سلّمه الله.

و من ذلك يعلم ما في قوله: (مع أني لم أر قائلًا بالكراهه)، فإنّه ردّ عليه؛ إذ لو كان مفهوم الأولويّه ممكنًا هنا للزم كراهه الجمع بين الفاطميّه و غيرها بطريق الأولى؛ لأنّه يدّعي أن لفظ (المشقه) إنّما يستلزم الكراهه، فلو كان كذلك للزم بمقتضى مفهوم الأولويّه المترتب على المشقه - كما زعمه - أن يكون الجمع بين الفاطميّه و غيرها مكروها، مع أنّه لم يصرّح به أحد.

العاشر: قوله: (و مع ذلك كلّ فذع ما يرييك إلى مالا- يرييك)، فإنّه يجب على خصمه في هذا المقام أن يوليه من الثناء التام و التبجيل و الإعظام ما لا تحيط به الأقلام، حيث هداه إلى ما كان غافلا عنه ممّا هو أوضح و واضح في الردّ عليه، و أظهر ظاهر في ضعف ما جرح إليه؛ إذ لا يمتري ذو مسكه من أرباب العقول في أن الريه إنّما هي في الجمع بين الفاطميتين، لا في عدم الجمع؛ لأنّ النصّ قد ورد بالمنع.

غايه الأمر أن بعضا يتمسك به في التحريم و آخر يتأوّل به الحمل على الكراهه، فالجمع حينئذ دائر بين التحريم و الكراهه، فهو محلّ الريه حينئذ.

و أمّا عدم الجمع فلا ريبه فيه بوجه، فمقتضى الخبر الذي أورده: دع الجمع الذي يرييك إلى عدم الجمع الذي لا يرييك. و يؤيده تتمّته التي ذكرها أيضا (لأنّ أحدا في ترك الجمع لا يعيبه (۱)).

و أمّا في الجمع، فهو معاب البته، أمّا على التحريم فظاهر، و أمّا على الكراهه أيضا فكذلك و إن كان أقل مرتبه؛ لأن ارتكاب المكروه عيب و لو في الجملة،

۱- كذا في النسختين، و قد وردت في النصّ أولا بلفظ: يعيبك.

ص: ۸۲

سَيِّمًا بِنَاءَ عَلَى مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَعْلَلُونَ الْمَكْرُوهَاتِ بِعِلَلٍ مَنْفُورَةٍ لِلزَّجْرِ عَنْهَا كَالْمَحْرَمَاتِ.

و قد عرفت من كلام مشايخنا المتقدم نقله في صدر المسأله ما هو صريح في ما ذكرناه و نص في ما سطرناه، و لكنه - سلمه الله تعالى - أجرى قلمه في هذا المجال على سبيل الاستعجال من غير اعطاء التأمل حقه في صحه أو إبطال، فلزمه ما لزمه من الإشكال.

و من الأخبار الآمره بالاحتياط زياده على هذا الخبر قولهم عليهم السّلام: «ليس بناكب عن الصراط من عمل بالاحتياط» (۱). و قولهم عليهم السّلام: «احتط لدينك» (۲).

و لخصوص النكاح قول الصادق عليه السّلام في روايه شعيب الحداد: «هو الفرج، و أمر الفرج شديد، و منه يكون الولد، و نحن نحتاط، فلا يتزوّجها» (۳).

و قوله عليه السّلام في روايه العلاء بن سيبه المرويه في (الفقيه) في امرأه و كلت رجلا- أن يزوّجها: «إنّ النكاح أخرى و أخرى أن يحتاط فيه. و هو فرج، و منه يكون الولد» (۴).

و قول النبي صلى الله عليه و آله في حديث مسعده بن صدقه، عن جعفر، عن آبائه عليهم السّلام:

«لا تجامعوا في النكاح على الشبهه، و قفوا عند الشبهه، فإنّ الوقوف عند الشبهه خير من الاقتحام في الهلكه» (۵).

۱- ذكره زين الدين الميسي في إجازته لولده، انظر بحار الأنوار ۱۰۵: ۱۲۹، و ذكره الشيخ محمود بن محمد الأهمالي في إجازته للسيد الأمير معين الدين ابن شاه أبي تراب، انظر بحار الأنوار ۱۰۵: ۱۸۷، و لم يورده على انه حديث.

۲- الأمالی (الطوسی): ۱۱۰/ ۱۶۸، وسائل الشيعه ۲۷: ۱۶۷، أبواب صفات القاضي، ب ۱۲، ح ۴۶، و فيهما: فاحتط، بدل: احتط.

۳- تهذيب الأحكام ۷: ۴۷۰/ ۱۸۸۵، وسائل الشيعه ۲۰: ۲۵۸، أبواب مقدمات النكاح و آدابه، ب ۱۵۷، ح ۱.

۴- الفقيه ۳: ۴۸/ ۱۶۸.

۵- تهذيب الأحكام ۷: ۴۷۴/ ۱۹۰۴، وسائل الشيعه ۲۰: ۲۵۸- ۲۵۹، أبواب مقدمات النكاح و آدابه، ب ۱۵۷، ح ۲، و فيهما: زياده، بدل: مسعده.

ص: ٨٣

و بذلك يظهر لك أن من أفتى في هذه المسألة بالحلّ خلافاً على الخبر المذكور، فهو تارك للاحتياط، ناكب عن سوى ذلك الصراط.

فهذه وجوه (١) عشره كامله، برّد ما ذكره هذا الفاضل ضامنه كافله، والله سبحانه يعلم أن ليس الغرض من هذا الكلام في هذا الباب سوى تحقيق حقيقه الحقّ و الصواب، و كشف نقاب الشكّ عن هذه المسألة و الارتباب (٢)، و حلّ هذه المعضله التي أشكلت على أذهان جملة من ذوى الألباب.

تتمة مهمّة في أن حرمة الجمع تقتضى البطلان أم ترتّب الإثم

قد تحقّق ممّا حقّقناه تحريم الجمع بين الفاطميتين بما لا يحوم حوله شكّ و لا شبهه في البين. لكن يبقى الكلام في أن التحريم هل يكون مقتضياً لبطلان النكاح، أو إنّما يترتّب عليه مجرّد الإثم و إن صحّ النكاح؟

و على الأوّل، فهل يختصّ الحكم بالثانية خاصّه، فيبطل عقدها، أو يتخيّر في طلاق أيّتهما شاء؟ لم أقف على تصريح صريح لمن تكلم في هذه المسألة سوى ما يفهم من كلام شيخنا العلامة أبي الحسن المنقول عنه آنفاً، و تلميذه المحدث الصالح قدّس سرهما - المتقدّم نقله في صدر المسألة - من أمرهما بطلاق واحده، و مقتضاه صحّه عقد الثانية، و أنّه يتخيّر في إمساك أيّتهما شاء. إلّا إن الوجه الثاني من الوجهين الأولين ممّا ينبغي الجزم ببطلانه؛ لأنّه لو تمّ لجرى في نظائر هذه المسألة ممّا يأتي ذكره، و هو باطل نصّاً و إجماعاً؛ و لما سيأتى في كلام شيخنا الشهيد الثاني قدّس سرّه.

و أنت خبير بأن الظاهر أن هذه المسألة من قبيل مسألة الجمع بين الاختين، و الجمع بين الزوجات الخمس، و الكلام فيها يجرى على حسب الكلام في

١- سقط في «ح».

٢- سقط في «ح».

ص: ٨٤

المسألتين المذكورتين حذو النعل بالنعل؛ لرجوع التحريم في الجميع إلى الجمع، لا إلى عين الثانية، كما في المحرمات النسيئة. إلّا إن الكلام ولا سيما في مسأله الجمع بين الاختين لا يخلو من الإشكال أيضا بالنسبة إلى اختلاف الأدلة و مخالفتها لكلام الأصحاب.

و تحقيق القول فيها أن يقال: لا- يخفى أن ظاهر الأصحاب- رضوان الله عليهم- الاتفاق في المسألتين المذكورتين على بطلان عقد الأخير من الاختين أو الخمس لو تأخر عقدها، و أما لو تزوّج الجميع من الاختين أو الخمس في عقد واحد، فالمشهور أيضا بطلان العقد من أصله. و علّله شيخنا الشهيد الثاني- طاب ثراه- في (شرح الشرائع): (بأن العقد على كلّ واحد منهما محرم للعقد على الاخرى، و نسبته إليهما على السوية ^(١))، فلا يمكن الحكم بصحّته فيهما؛ لمحذور الجمع، و لا في إحداهما على التعيين؛ لأنّه ترجيح بغير مرجّح، و لا- لغير معيّنه؛ لأنّ الحكم بالإباحه غير معيّن فلا بدّ له من محلّ جوهرى معيّن يقوم به؛ لأنّ غير المعيّن في حدّ ذاته لا وجود له.

و إذا بطلت هذه الأقسام لزم الحكم بالبطلان فيهما؛ و لأنّ العقد عليهما معا منهيّ عنه نهيا ناشئا عن عدم صلاحية المعقود عليها على الوجه المخصوص للنكاح و إن كانت صالحه لغير هذه الجهة. و النهى على هذا الوجه يقتضى بطلان العقد و إن لم يكن مطلق النهى موجبا لبطلان العقود ^(٢) انتهى.

و قيل في الاختين بصحة العقد، و إنّه يتخيّر أيّتهما شاء ^(٣). و عليه تدلّ صحيحه جميل المرويّه في (الفقيه) عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تزوّج اختين في عقد

١- شبه الجملة خبر ل (نسبته).

٢- مسالك الأفهام ٧: ٣١٣ و فيه: لأنّ العقد، بدل: بأنّ العقد.

٣- النهاية: ٤٥٤.

ص: ٨٥

واحد، قال: «يمسك أيتهما شاء، و يخلى سبيل الاخرى».

و قال في رجل تزوج خمسا في عقد واحد: «يخلى سبيل أيتهن شاء» (١).

إلا إن الحكم الذي ظاهرهم الاتفاق عليه من بطلان عقد الاخت الثاني لو سبق عقد أحدهما ممّا قد اختلفت الأخبار فيه، فمنها ما يدلّ على صحّته عقد الثاني و التخيير في إمساك أيتهما شاء، كحسنة أبي بكر الحضرمي قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل نكح امرأه ثم أتى أرضا فنكح اختها و هو لا يعلم. قال: «يمسك أيتهما شاء و يخلّى سبيل الاخرى» (٢).

و حملها الشيخ في (التهذيبين) - بناء على الإجماع الذي تقدّم نقله عنهم في المسألة - على أنّه إذا أراد إمساك الاولى فليمسكها بالعقد الأول، و إذا أراد الثاني فليطلق الاولى، ثم يمسك الثاني بعقد مستأنف (٣) انتهى.

و لا يخفى بعده من سياق الخبر.

و منها ما يدلّ على ما ذهب إليه الأصحاب - رضوان الله عليهم - و هو موثقه زواره قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج بالعراق امرأه، ثم خرج إلى الشام فترّوج امرأه اخرى، فإذا هي اخت امرأته التي بالعراق. قال: «يفرق بينه و بين المرأه التي تزوّجها بالشام، و لا يقرب العراقيه حتّى تنقضى عدّه الشاميّه» (٤) (٥).

و روى ثقه الإسلام محمد بن يعقوب الكليني قدس سرّه في (الكافي) في الصحيح عن

١- الفقيه ٣: ٢٦٥ / ١٢٦٠.

٢- الكافي ٥: ٤٣١ / ٢، باب الجمع بين الاختين، تهذيب الأحكام ٧: ٢٨٥ - ٢٨٦ / ١٢٠٥، الاستبصار ٣: ١٦٩ / ٦١٨، وسائل الشيعة ٢٠: ٤٧٩، أبواب ما يحرم بالمصاهرة و نحوها، ب ٢٥، ح ٢.

٣- تهذيب الأحكام ٧: ٢٨٦ / ذيل الحديث: ١٢٠٥، الاستبصار ٣: ١٦٩ / ذيل الحديث: ٦١٨.

٤- في «ح»: الثانيه.

٥- الفقيه ٣: ٢٦٤ / ١٢٥٨، وسائل الشيعة ٢٠: ٤٧٩، أبواب ما يحرم بالمصاهرة و نحوها، ب ٢٦، ح ١.

ص: ۸۶

محمّد بن قيس عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السّلام في اختين نكح إحداهما رجل ثم طلقها و هي حبلى، ثم خطب اختها فجمعها قبل أن تضع اختها المطلقة ولدها، فأمره أن يفارق الأخيرة حتّى تضع اختها المطلقة ولدها، ثم يخطبها و يصدقها صداقا مرّتين» (۱).

قال المحدث الكاشاني في (الوافي) - بعد نقل هذه الرواية - ما صورته: (بيان:

«فجمعها» كذا في أكثر النسخ، و الصواب (فجامعها). و ربّما يوجد في بعض النسخ:

«فجمعها» (۲)، و في (الفقيه): «فكحهما» (۳)، و هو أوضح. و فيه: «فأمره أن يطلق الأخرى» (۴)، و هو يشعر بصحّة العقد على الأخيرة. و يدلّ عليه أيضا إيجاب الصداق مرّتين، إلّا أن (۵) يقال: إن (۶) ذلك لمكان الوطء.

ثم إن صحّ العقد على الأخيرة فما الوجه في التفريق، ثم الخطبه و تنبيه الصداق؟ و إن جعل «يطلق» (۷) من الإطلاق و حمل النكاح و الجمع على الوطء و قيل بإبطال (۸) العقد على الأخيرة صحّت (۹) النسختان و زال الإشكال (۱۰) انتهى.

أقول: و هذه الرواية كما ترى - باختلاف نقل (۱۱) الشيخين المذكورين لها، و الإشكال المذكور على تقدير نقل الصدوق رضي الله عنه - لا يمكن الاعتماد عليها في ترجيح أحد الطرفين.

و أمّا الأخبار الواردة بالنسبة إلى الزوجات الخمس، فمنها ما رواه الشيخان

- ۱- الكافي ۵: ۴۳۰ - ۴۳۱ / ۱، باب الجمع بين الاختين، وسائل الشيعة ۲۰: ۴۷۶، أبواب ما يحرم بالمصاهرة و نحوها، ب ۲۴، ح ۱.
- ۲- كما في نسخه (الكافي) التي بين يدينا.
- ۳- في «ح»: «فكحها»، و هو الموافق للمصدر.
- ۴- الفقيه ۳: ۲۶۹ / ۱۲۷۷.
- ۵- من «ح».
- ۶- ليست في «ح».
- ۷- في «ح»: «مطلق».
- ۸- في «ح»: «باطلاق».
- ۹- جواب أداه الشرط (إن).
- ۱۰- الوافي المجلد: ۳، ج ۱۲: ۳۴.
- ۱۱- ليست في «ح».

الأقدمان ثقة الإسلام و الصدوق - عطر الله تعالى مرقديهما - في الصحيح، على روايه الصدوق عن محمد بن قيس قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول في رجل كان تحته أربع نسوة فطلق واحدة، ثم نكح أخرى قبل أن تستكمل المطلقة العدة قال:

«فليحرقها بأهلها حتى تستكمل المطلقة أجلها، و تستقبل الأخرى عدّه أخرى، و لها صداقها إن كان دخل بها، و إن لم يكن دخل بها فله ماله، و لا عدّه عليها، ثم إن شاء أهلها بعد انقضاء عدّتها (۱) زوّجوه، و إن شاءوا لم يزوّجوه» (۲).

و روى المشايخ الثلاثة - نور الله تعالى مضاجعهم - بأسانيدهم عن عنبسه بن مصعب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له ثلاث نسوة فتزوّج عليهنّ امرأتين في عقد، فدخل بواحدة منهما ثم مات. قال: «إن كان دخل بالمرأه التي بدأ باسمها و ذكرها عند عقده النكاح فإنّ نكاحها جائز و لها الميراث و عليها العدة، و إن كان دخل بالمرأه التي سميت و ذكرت بعد ذكر المرأه الاولى فإنّ نكاحها باطل و لا ميراث لها» (۳).

و زاد في روايه (التهذيب): «و لها ما أخذت من الصداق بما استحلّ من فرجها» (۴).

إذا عرفت ذلك، فاعلم أن ما ذكره الأصحاب - رضوان الله عليهم - من بطلان العقد على الثانيه في الاختين، و الخامسة، و بطلان العقد على الجميع لو وقع دفعه واحده هو الموافق لمقتضى القواعد الشرعيّه و الضوابط المرعيّه؛ لأنه متى كان الجمع في النكاح محرّما - و فائده التحريم إنّما ترجع إلى بطلان النكاح، كما عرفت من الأخبار و كلام الأصحاب، لا إلى مجرّد الإثم، و إن صح النكاح كما ربما يتوهم - فإنّه يتعيّن الحكم حينئذ ببطلان نكاح الأخيره، و بطلان العقد الواقع

۱- في «ح»: مدّتها.

۲- الكافي ۵: ۴۳۰/۳، باب الجمع بين الاختين، الفقيه ۳: ۲۶۵/۱۲۶۱.

۳- الكافي ۵: ۴۳۰/۴، باب الجمع بين الاختين، الفقيه ۳: ۲۶۶/۱۲۶۳.

۴- تهذيب الأحكام ۹: ۳۸۵/۱۳۷۴.

ص: ۸۸

دفعه على الجميع؛ لما ذكره شيخنا الشهيد الثاني (۱) وإن اختار القول بمضمون الخبر الوارد في المسأله؛ لأن ما ذكره من التعليل وجيه جيد. إلا إن صحيحه جميل (۲) قد دلت على صحه العقد الواقع دفعه على الجميع، والتخير للزوج في اختيار أيتها شاء. وروايه الحضرمي (۳) قد دلت على ذلك في المتأخر عقدها من الاختين، والثانيه منهما معارضه بحسنه زواره (۴) المتقدمه.

و يؤيد الحسنه المذكوره صحيحه زواره أيضا عن أبي جعفر عليه السلام الوارده في رجل تزوج امرأه ثم تزوج أمها، وهو لا يعلم أنها أمها، فقال: «إذا علم أنها أمها، فلا يقربها ولا يقرب البنت، حتى تنقضى عدّه الأم، فإذا انقضت عدّه الأم حلّ له نكاح الابنه» (۵) الحديث.

فإن مسأله الجمع بين الأم و البنت من باب مسأله الجمع بين الاختين، والحكم فيهما واحد؛ لتعلق التحريم بمجرد الجمع في الجميع. و أما الاولى فلا معارض لها سوى ما عرفت من التعليل الجارى على مقتضى القواعد الشرعيه.

و ظنى أن الروايتين (۶) المذكورتين قد خرجتا على وجه آخر من تقيّه و نحوها؛

۱- مسالك الأفهام ۷: ۳۱۳.

۲- الفقيه ۳: ۱۲۶۵ / ۱۲۶۰، وسائل الشيعه ۲۰: ۴۷۸، أبواب ما يحرم بالمصاهره و نحوها، ب ۲۵، ح ۱.

۳- الكافي ۵: ۴۳۱ / ۲، باب الجمع بين الاختين، تهذيب الأحكام ۷: ۲۸۵ - ۲۸۶ / ۱۲۰۵، الاستبصار ۳: ۱۶۹ / ۶۱۸، وسائل الشيعه ۲۰: ۴۷۹، أبواب ما يحرم بالمصاهره و نحوها، ب ۲۵، ح ۲.

۴- الفقيه ۳: ۱۲۵۸ / ۲۶۴، وسائل الشيعه ۲۰: ۴۷۹، أبواب ما يحرم بالمصاهره و نحوها، ب ۲۶، ح ۱.

۵- الكافي ۵: ۴۳۱ / ۴، باب الجمع بين الاختين، وسائل الشيعه ۲۰: ۴۷۹، أبواب ما يحرم بالمصاهره و نحوها، ب ۲۶، ح ۱.

۶- فإنه يظهر ما دلت عليه صحيحه جميل، ولا سيما في المثال العقد على الخمس، و يعضده [الخبار التي] دلت على أنه يختار ما أحب و شاء، و روايه عنبيه منه رحمه الله، (هامش «ح»).

ص: ٨٩

لمخالفه ما دلّا عليه لمقتضى الاصول. و يؤيد ذلك ما دلّت عليه روايه عنبيه (١)، فإنّه نظير ما دلّت عليه صحيحه جميل (٢)، و لا سيّما بالنسبه إلى العقد على الخمس دفعه، فإنّها دلّت على أنّه يختار أيتّهن شاء. و روايه عنبيه دلّت على صحّه عقد المتقدّمه في الذكر خاصّه و بطلان عقد المتأخّره.

و كون العقد في الصحيحه المشار إليها على الخمس دفعه، و في روايه عنبيه إنّما هو على الرابعه و الخامسه خاصّه لا يصلح وجها للفرق بين الخبرين، و لا- يوجب المغايره بين الحكمين؛ لأنّ الكلام في حصول الإبطال للعقد و عدمه بضمّ الخامسه في العقد سواء ضمت إلى الأربع أو لواحده منهن.

و لا يخفى أن روايه محمّد بن قيس (٣) و روايه عنبيه (٤) و صحيحه زراره المذكورات أوفق بمقتضى الاصول من ذينك الخبرين. و بالجملة، فالمسأله لا تخلو من شوب الإشكال الموجب لسلوك جادّه الاحتياط على كلّ حال. و على ذلك يتفرّع القول في الجمع بين الفاطميتين، و الاحتياط هو طلاق الثانيه من الاختين و الفاطميتين لو تأخّر عقدها، و إن كان الأقرب بطلان العقد من أصله. و كذا الأحوط أيضا بطلان العقد على الجميع دفعه و إن كان العمل بصحيحه جميل لا يخلو من قرب.

١- الكافي ٥: ٤٣٠/٤، الفقيه ٣: ٢٦٦/١٢٦٣، تهذيب الأحكام ٩: ٣٨٥/١٣٧٤.

٢- الفقيه ٣: ٢٦٥/١٢٦٠، وسائل الشيعه ٢٠: ٤٧٨، أبواب ما يحرم بالمصاهره و نحوها، ب ٢٥، ح ١.

٣- الكافي ٥: ٤٣٠/٣، باب الجمع بين الاختين، الفقيه ٣: ٢٦٥/١٢٦١، وسائل الشيعه ٢٠: ٥١٩-٥٢٠، أبواب ما يحرم باستيفاء العدد، ب ٣، ح ١.

٤- فإن حكمه في روايه عنبيه ببطلان العقد المتأخّر في الذكر يوجب بطلان عقدها أيضا لو عقد عليها ثانيا بعد تمام عقد الاولى، و هذا هو الموافق لمقتضى الاصول و التعليل المقبول في المسأله. منه رحمه الله (هامش «ح»).

ص: ٩٠

و أمّا ما ذكره شيخنا المحدث الصالح و نقله أيضا عن شيخه العلّامة المتقدّم ذكره من التخيير في اختيار أتيتهما شاء و طلاق واحده، فظنّي أنّه وقع غفله منهما عن إعطاء التأمل حقّه في المقام؛ لأنّه يلزمهما القول بمثل ذلك في الاختين، و لا أظنّهما يلتزمانه لما عرفت.

فإن قيل: إن النصوص قد وردت في مسأله الجمع بين الاختين، و مسأله الجمع بين الالم و ابنتها، و الجمع بين الخمس، ببطلان عقد المتأخّره، و حمل مسأله الجمع بين الفاطميتين على ذلك قياس.

قلنا: قد عرفت أن الدليل قد دلّ في جميع هذه المسائل على تحريم الجمع، و مقتضى تحريم الجمع - كما قدّمنا ذكره - هو بطلان نكاح المتأخّره، بل بطلان عقد الجميع من أصله لو وقع عليهنّ دفعه.

غايه الأمر أن الأخبار قد صرّحت بذلك في هذه المسائل الثلاث، و نطقت به على اختلاف في بعض مواردّها، و أمّا في مسأله الجمع بين الفاطميتين فلم يرد فيها ذلك. و خروج الأخبار في المسائل الثلاث مصرّحه بالبطلان، إنّما هو من حيث العلّه المشار إليها، كما لا يخفى على من راجع روايات المسائل المذكوره، و هي كثيره لم نأت عليها في المقام، و العلّه المذكوره في مسأله (١) الجمع بين الفاطميتين موجوده بنصّ الخبر المتقدّم، فيترتب عليها الحكم المذكور بغير إشكال، و الله سبحانه العالم بحقيقه الحال.

هذا ما جرى به القلم في هذه الرساله و خطر بالخاطر في هذه العجالة على تشويش من البال، و تفاقم من الأهوال الموجبه لاضطراب الفكر و الخيال، و الله سبحانه أسأل أن يهدي بها الطالبين لتحقيق الحقّ و اليقين من الاخوان المؤمنين.

و كتب الفقير إلى ربّه الكريم يوسف بن أحمد بن إبراهيم البحراني - غفر الله له

ص: ۹۱

و لوالديه و لإخوانه المؤمنين - لسلخ شهر ذى القعدة الحرام، سنة التاسعة و الستين بعد المائة و الألف فى كربلاء المعلى، على ساكنه أفضل صلوات ذى العلا، و الحمد لله وحده، و صلى الله على محمد و آله الطاهرين.

ثم إنه لما وقف السيد الأجلّ الأفاضل السيد الميرزا - سلمه الله - صاحب الكلام المذكور فى متن الرسالة رجع عما كتبه أولاً، و كتب على حاشيه الرسالة ما صورته: (قد أفاد و أجاد، متّع الله ببقائه العباد، و كثر أمثاله فى البلاد و أزال عنا دواعى اللجاج و العناد، و أرشدنا بمنّه وجوده إلى سبيل السداد و الرشاد) انتهى.

و لمّا وقف عليها شيخنا الأجلّ البهى الشيخ محمّد المهدى - سلمه الله تعالى - و كان أيضاً ممن أفنى بالكراهه أولاً، كتب على الحاشيه ما لفظه: (بسم الله. إن ما كتبه شيخنا العلامة متّع الله بالصّحّه و السلامه هو التحقيق الذى هو بالقبول حقيق و العمل على ما استند إليه و عول عليه سيّما على طريقتنا المثلّى و سنتنا (۱)).

الفضلى من العمل على مضمون الأخبار و إن لم يقل به أحد من الفقهاء الأخيار.

و كتب الاقل محمّد مهدي الفتونى) انتهى.

أقول: و هذان الفاضلان هما يومئذ عمده البلاد، و مرجع من فيها من العباد، و كانا على غايه من الإنصاف، و التقوى و العفاف، متّع الله تعالى ببقائهما الإسلام و نفع بوجودهما الأنام، و جعل مآلهما إلى دار السلام فى جوار الأئمه الأعلام.

٤٥ درّه نجفیه فی مشروعیه الإجاره فی الصلاه و الصوم

الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب - رضوان الله عليهم - في جواز الاستیجار للصلاه و الصوم عن المیت فيما أعلم، إلّا إن بعض فضلاء متأخري المتأخرين ممن سیأتی ذكره ناقش فی ذلك، وقد ذكر بعضهم أن هذه المسأله لم یجر لها ذكر فی كلام القدماء من الأصحاب و لم یكن الكلام فی ذلك مشهورا بينهم، و إنما حدث الكلام فیها فیما بعد.

و قال السید الزاهد العابد (١) رضی الدین أبو القاسم علی بن طاوس الحسینی - نور الله مرقدہ - فی کتاب (غیاث سلطان الوری لسكان الثری): (و قد حکى ابن زهره (٢) فی کتابه فی قضاء الصلاه عن الشیخ أبی جعفر محمد بن حسین الشوهانی أنه کان یجوز الاستیجار عن المیت. و استدلل ابن زهره علی وجوب قضاء الولی الصلاه بالإجماع علی أنها تجرى مجرى الصوم و الحج.

و قد سبقه ابن الجنید بهذا الكلام حیث قال: (و العلیل إذا وجبت علیه الصلاه

١- فی «ح» بعدها: المجاهد.

٢- یلاحظ أن الشهید الأول قدس سرّه فی کتابه ذکرى الشیعه ٢: ٧٧، نقل أن من ذکر ذلك فی کتابه فی قضاء الصلاه هو ابن حمزه لا ابن زهره.

ص: ٩٤

و أخرها عن وقتها إلى أن فاتت قضاها عنه وليه كما يقضى حجه الإسلام و الصيام).

قال: (و كذلك روى أبو (١) يحيى عن إبراهيم بن هشام عن أبي عبد الله عليه السلام فقد سوى بين الصلاة و بين الحج (٢). و لا ريب في جواز الاستيجار على الحج) (٣).

و قال شيخنا الشهيد في (الذكرى) بعد نقل هذا الكلام: (الاستيجار على فعل الصلاة الواجبه بعد الوفاء مبني على مقدمتين.

إحداهما: جواز الصلاة عن الميت. و هذه إجماعيه، و الأخبار الصحيحه ناطقه بها كما تلوناها.

و الثانيه: أنه كل ما جازت الصلاة عن الميت جاز الاستيجار عنه. و هذه المقدمه داخله في عموم الاستيجار على الأعمال المباحه التي يمكن أن تقع للمستأجر و لا- يخالف فيها أحد من الإماميه بل و لا من غيرهم؛ لأن المخالف من العامه إنما منع لزعمه أنه لا يمكن وقوعها للمستأجر عنه.

و أمّا من يقول بإمكان وقوعها- و هم جميع الإماميه- فلا يمكنه القول بمنع الاستيجار إلّا أن يخرق الإجماع في إحدى المقدمتين. على أن هذا النوع قد انعقد عليه الإجماع من الإماميه الخلف و السلف من المصنّف و ما قبله إلى زماننا هذا، و قد تقرّر أن إجماعهم حجه قطعيه.

فإن قلت: فهلا اشتهر الاستيجار على ذلك و العمل به عن النبي صلى الله عليه و آله و الأئمه عليهم السلام، كما اشتهر الاستيجار على الحج حتّى علم من المذهب ضروره؟

قلت: ليس كل واقع يجب اشتهاره و لا كل مشهور يجب الجزم به، فرب

١- في «ح»، و نسخه بدل من «ق»: بن.

٢- بحار الأنوار ٨٥: ٣١٧.

٣- عنه في ذكرى الشيعة ٢: ٧٧.

مشهور لا أصل له، و ربّ متأصل لم يشتهر؛ إما لعدم (١) الحاجه إليه في بعض الأحيان، أو لندور وقوعه.

و الأمر في الصلاه كذلك؛ فإن سلف الشيعة كانوا على ملازمه الفريضة و النافله على حدّ لا يقع من أحد منهم إخلال بها إلّا لعذر بعيد كمرض موت أو غيره، و إذا اتّفق فوات الفريضة بادرُوا إلى فعلها؛ لأن أكثر قدمائهم على المضايقة المحضه فلم، يفتقروا إلى هذه المسأله و اكتفوا بذكر قضاء الولي لما فات الميت من ذلك على طريق الندور.

و يعرف هذا الدعاوى من طالع كتب الحديث و الفقه و سير السلف معرفه لا يرتاب فيها، فخلف من بعدهم خلف تطرّق إليهم التقصير و استولى عليهم فتور الهمم، حتى آل الحال إلى أنه لا يوجد من يقوم لكمال السنن إلّا أوحدهم، و لا يبادر بقضاء الفائت إلّا أقلّهم، فاحتاجوا إلى استدراك ذلك بعد الموت، لظنهم عجز الولي عن القيام به، فوجب ردّ ذلك إلى [الاصول] (٢) المقرّره و القواعد الممهّده، و فيما ذكرناه كفايه (٣) انتهى، و هو جيّد متين.

و اعترضه الفاضل المولى محمّد باقر الخراساني في (ذخير المعاد في شرح الإرشاد) حيث قال بعد نقله: (قلت: ملخص ما ذكره الشهيد رحمه الله أن الحكم بجواز الاستيجار للميت مبني على الإجماع على أن كل أمر مباح يمكن أن يقع مستأجرا يجوز الاستيجار فيه. و قد نبهت مرارا بأن إثبات الإجماع في زمن الغيبه في غايه الإشكال خصوصا في مثل هذه المسأله التي لم تشتهر في سالف الأعصار، و خلت عنها مصنفات القدماء و العظماء.

١- من هنا إلى قوله: على ذلك من غير، الآتي في الصفحه: ٩٩، سقط مقداره صفحتان في مصوره «ق».

٢- من المصدر، و في «ح»: اصول.

٣- ذكرى الشيعة ٢: ٧٧-٧٩.

ص: ٩٦

ثم إن قوله: (على أن هذا النوع قد انعقد عليه الإجماع) يدلّ على أنه زعم انعقاد الإجماع عليه في زمان السيد و ما قاربه.

و لا يخفى أن دعوى [انعقاد] الإجماع بالمعنى المعروف بين الشيعة في مثل تلك الأزمان بين التعسف واضح الجفاف. ثم ما ذكره في تعليل عدم اشتهاار هذا [الحكم] (١) بين السلف لا يخلو عن تكلف؛ فإن ما ذكره من ملازمه الشيعة على مداومه الصلوات و حفظ حدودها و الاستباق و المسارعه إلى قضاء فوائتها على تقدير تمامها إنما يجرى في العلماء و أهل التقوى منهم لا عوامهم، و أدانيهم، و عموم السفله و الجهله منهم. و يكفي ذلك داعياً للافتقار إلى هذه المسألة و الفتوى بها و اشتهاار العمل لو كان لها أصل.

و بالجملة، للنظر في هذه المسألة وجه تدبر (٢) انتهى.

أقول: لا يخفى ما فيه على الفطن النبيه؛ فإنه ظاهر البطلان غنى عند التأمل عن البيان:

أمّا أولاً، فلأن قوله: (قلت: ملخص ما ذكره الشهيد - إلى قوله -: الفقهاء و العظماء) مردود:

أولاً: بأن هذا الإجماع الذى ادّعاه الشهيد و ادّعى به صحّحه الاستيجار فى كل الأعمال المباحه التى يمكن أن تقع للمستأجر عنه إن كان المناقشه فيه إنما هو بالنسبه إلى الصلاه و الصوم فهذا ممّا لا معنى له عند المحصّل؛ لأنه متى سلم تلك القاعده الكلّيه فعليه فى الاستثناء ما ذكره الدليل، و إن كان بالنسبه إلى جميع أفراد تلك الكلّيه، فالواجب عليه طلب الدليل فى كل فرد فرد من أفراد الإجازات، و ألّا يجوز الإجاره فى عمل من الأعمال و لا فعل من الأفعال إلّا

١- من المصدر، و فى «ح»: الكلام.

٢- ذخيره المعاد: ٣٨٧.

ص: ٩٧

بنص ناصّ بذلك العمل و الفعل يدلّ على جواز الإجاره بخصوصه و إلّا فلا.

و لا- أراه يلتزمه، بل لو انفتح هذا الباب لأدّى إلى أطّارده في جميع أبواب المعاملات من البيوع و المصالحات و السلم و المساقاه و نحو ذلك فيشترط في كلّ فرد فرد ممّا يجرى فيه أحد هذه العقود ورود نصّ فيه، و إلّا فلا يجوز أن يدخله البيع و نحوه من تلك المعاملات؛ إذ العله واحده في الجميع، و المناقشه تجري في الكلّ مع أنه لا يرتاب هو و لا غيره. على أن المدار في جميع المعاملات إنما هو على ما يدخل به ذلك الفرد الذي يراد إجراء تلك المعامله عليه في جملة أفرادها الشائعه، و ينتظم به في جملة جزئياتها الذائعه إلّا أن يقوم على البيع منه دليل من خارج.

و هذه قاعده كليته في جميع المعاملات، فإن سلّمها و قال بها لزمه إجراء ذلك في محل النزاع؛ فإنه أحد أفرادها إلّا أن يأتي بدليل على إخراجها، و إن منعها- و لا أراه يقوله- فهو محجوج بما ذكرنا، و أتّى له بالمخرج! و ثانيا: بأن الشهيد رضى الله عنه لم يستند هنا إلى مجرّد الإجماع و إنما استند أولّا- إلى عموم ما دلّ على الإجاره في الأعمال المباحه، ثم أردفه باتّفاق الإماميّة؛ لأنه قال: (و هذه المقدمه داخله في عموم الاستيجار على الأعمال المباحه- أى عموم أدلّه الاستيجار- بمعنى أن دليلها عموم الأدلّه الدالّه على الاستيجار على الأعمال المباحه). ثم قال: (و لا يخالف فيها أحد من الإماميّة) إلى آخره.

فاستند أولّا إلى عموم الادلّه و ثانيا إلى الإجماع، و هذا هو الواقع و الجارى في جميع المعاملات من إجاره و غيرها. فالمدعى لإخراج فرد من أفراد بعض تلك القواعد عليه إقامه الدليل.

و من الأخبار الدالّه على هذه القاعده بالنسبه إلى الإجاره ما رواه الحسين بن شعبه في كتاب (تحف العقول) عن الصادق عليه السلام في وجوه المعایش قال: «و أمّا

ص: ٩٨

تفسیر الإجارات، إجاره الإنسان نفسه أو ما يملك أو يلي أمره من قرابته أو دابته أو ثوبه بوجه الحلال من جهات الإجارات، أو يؤجر نفسه أو داره أو أرضه أو شيئاً يملكه فيما ينتفع به من وجوه المنافع، أو العمل بنفسه و ولده و مملوكه أو أجيره من غير أن يكون وكيلاً للوالى».

إلى أن قال: «و كل من آجر نفسه أو آجر ما يملك أو يلي أمره من كافر أو مؤمن أو ملك أو سوقه على ما فسّرناه مما يجوز الإجاره فيه فحلال محلل فعله و كسبه» (١) انتهى.

قال بعض المحدثين من أفاضل متأخري المتأخرين بعد نقل هذا الحديث:

(أقول: فيه دلالة على جواز إجاره الإنسان من يلي أمره من قرابته و أن يؤجر نفسه للعمل للعبادات).

إلى أن قال: (و بالجملة، المستفاد منها جواز أن يستأجر لكل عمل و أن يؤجر نفسه من كل أحد لكل عمل إلا ما أخرجه الدليل) انتهى.

و أمّا قوله: (ثم إن قوله على أن هذا النوع) - إلى آخره - فهو فى محلّه، إلّا إنه لا- يضرّ بما قلناه، فإن المطلوب يتم بما قدمناه و أحكمناه. و أمّا ثانياً فلأن قوله:

(ثم ما ذكره فى تعليل عدم اشتهاار هذا الحكم) - إلى آخره - سقيم عليل لا يبرد الغليل، و كلام شيخنا الشهيد قدس سرّه هنا حقّ لا ريب فيه، و صدق لا شبهه تعتريه؛ فإن ما ذكره قدس سرّه من [أن] الاستيجار على الصلاه و الوصيّة بها إنما يترتب على ترك العلماء و أهل التقوى و العارفين بوجوب قضائها الخائفين من تبعاتها و خرابها لو كان يتركونها، فإنّهم كانوا يوصون بها، و لكنّهم لما كانوا يحافظون عليها فى حال الحياه تمام المحافظه أداء و قضاء واجبا و سنّه لم يقع ذلك و لم يشتهر.

فأمّا اعتراضه بالجهله و السفله الذين لا يبالون بالصلاه صحيحه كانت أو

ص: ٩٩

باطله فی حیاتهم أو بعد موتهم، فغیر وارد؛ لأنهم - لما ذکرنا - یترکونها و یتهاونون بها و یموتون علی ذلك من غیر (١) فحص و لا وصیّه بقضائها لجهلهم و قله مبالا-تهم بالدين، فكيف يكون ذلك حينئذ داعيا إلى الافتقار إلى هذه المسأله و الفتوى بها و اشتها العمل بها. علی أن مساق كلام شيخنا الشهيد إنما هو بالنسبه إلى شهره الاستیجار علی الصلاه و أنه لم لا اشتها كاشتها الاستیجار علی الحج، لا بالنسبه إلى الفتوى بهذه المسأله.

و یزیدك تأییدا لما ذکرنا ثمه تتمه كلام شيخنا الشهيد و قوله: (فخلف بعدهم قوم تطرّق إليهم التقصير) (٢) - إلى آخره - ممّا يدلّ علی أن اشتها الوصیّه بالصلاه (٣) و الاستیجار علیها فی الوقت الأخير إنما كان لتهاون العلماء و العارفين بما یعلمون وجوبه علیهم و فتور همهم عن القيام بالواجبات حقّ القيام فضلا عن السنن الموطّفه فی ذلك المقام. فالكلام أولا و آخرًا إنّما ترتب علی العلماء و العارفين لا ما توهمه من ضمّ السفله و الجاهلین.

و بالجملة، فكلامه قدّس سرّه ليس بموجّه يعتمد علیه، و كلام شيخنا الشهيد أخرى بالرجوع إليه. و ممّن ناقش فی هذه المسأله أيضا المحدث (٤) الكاشانی فی كتاب (المفاتيح)، حيث قال فی آخر الخاتمه التي فی الجناز من الكتاب المذكور - بعد أن ذكر أنه یصل إلى المیت ثواب الصلاه و الصوم و الصدقه و الحجّ - ما صورته: (و أمّا العبادات الواجبه علیه، التي فاتته فما شاب منها المال كالحجّ یجوز الاستیجار له، كما یجوز التبرّع به عنه بالنص و الإجماع. و أمّا البدنی المحض كالصلاه و الصيام، ففي النصوص یقضیها عنه أولى الناس به (٥). و ظاهرها

١- إما لعدم الحاجه إليه فی بعض الأحيان، المار فی الصفحه: ٩٥ .. ذلك من غیر، سقط مقداره صفحتان فی مصوّره «ق».

٢- ذكری الشیعه ٢: ٧٨.

٣- من «ح».

٤- فی «ح» بعدها: المحسن.

٥- فی «ح»: بهم.

ص: ١٠٠

التعین علیه، و الأظهر جواز التبرع بها عنه من غيره أيضا. و هل يجوز الاستیجار لهما؟ المشهور نعم. و فيه تردد؛ لفقد نصّ فيه، و عدم حجّیه القیاس حتّى یقاس على الحجّ أو على التبرّع، و عدم ثبوت الإجماع بسیطا و لا مرکبا؛ إذ لم یثبت أن کل من قال بجواز العباده للغير قال بجواز الاستیجار لها.

و کیف کان، فلا یجب القيام بالعبادات البدنیّه المحضه له تبرّع و لا استیجار إلّا مع الوصیّه (١) إلى آخر کلامه.

و قال فی کتاب المعایش و المكاسب بعد کلام فی المقام: (و الذی یظهر لی أن ما یعتبر فیہ التقرب لا یجوز أخذ الاجره علیه مطلقا لمنافاته الإخلاص، فإن التیّه - كما مضى - ما یبعث على الفعل دون ما یخطر بالبال.

نعم، یجوز فیہ الأخذ إن أعطی على وجه الاسترضاء أو الهدیّه أو الارتفاق من بیت المال و نحو ذلك من غیر تشارط، و أمّا ما لا یعتبر فیہ ذلك بل یكون الغرض منه صدور الفعل على أى وجه اتفق، فیجوز أخذ الاجره علیه مع عدم الشرط فیما له صورته العباده.

و أمّا جواز الاستیجار للحجّ مع كونه من القسم الأول فلائنه إنما یجب بعد الاستیجار. و فیہ تغلب لجهه المالیّه؛ فإنه إنما يأخذ المال لیصرفه فی الطريق حتّى یتمكن من الحجّ، و لا فرق فی صرف المال فی الطريق بأن یصدر من صاحب المال أو نائبه. ثم إن النائب إذا وصل إلى مكّه و تمكّن من الحجّ أمكنه التقرب به، كما لو لم یكن أخذ اجره فهو كالمطوّع. أو نقول: إن ذلك أيضا على سبیل الاسترضاء للتبرّع، أمّا الصلاه و الصوم فلم یثبت جواز الاستیجار لهما (٢) انتهى. و فیہ نظر من وجوه:

١- مفاتیح الشرائع ٢: ١٧٦ / المفتاح: ٦٣٤.

٢- مفاتیح الشرائع ٣: ١٢ / المفتاح: ٨٥٦.

ص: ١٠١

الأول: أن ما ذكره في الكلام الأول من التردد في جواز الاستیجار لفقد النصّ مردود (١):

أولاً: بما عرفت آنفاً من أن فقد النصّ في خصوص الاستیجار للصلاه و الصيام لا يصلح للمانعیه. و من ذا الذي اشترط وجود نصّ في خصوصیه كل عمل أو فعل يراد الاستیجار علیه حتى يشترط هنا؟! و النصوص العامیه كافیه كما في غير الإجاره من المعاملات.

و ثانياً: أنه قد روى الصدوق قدس سرّه في (الفقيه) عن عبد الله بن جبله عن إسحاق ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يجعل عليه صياماً في نذر فلا يقوى، قال:

«يعطى من يصوم عنه كلّ يوم مدين» (٢). و هي صريحه في المطلوب و المراد، عاريه عن وصمه الإيراد.

و ثالثاً: النقض بالحج أيضاً كما سيأتي بيانه.

الثاني: ما ذكره في كلامه الثاني بقوله: (و الذي يظهر لي أن ما يعتبر فيه تيه التقرب) - إلى آخره - فإن (٣) فيه:

أولاً: ما ذكرنا في الوجه الأول من ورود النصّ في الصوم و كذا في الحجّ و ما اعتذر به في الحجّ، فسيأتي بيان (٤) بطلانه.

و ثانياً: أنه متى كان العله في عدم جواز الاستیجار ذلك؛ فإنه لا يجوز و إن أوصى الميت بذلك؛ لأن الاستیجار متى كان باطلا لبطلان العباده و الأجبر لا يستحق أجره، فالوصيه غير مشروع، فتكون باطله، مع أنه قد استثنى الوصيه كما عرفت.

و ثالثاً: أن لقائل أن يقول: إن الفعل المستأجر عليه هو الصلاه المتقرب بها إلى

١- من «ح».

٢- الفقيه ٣: ٢٣٥ / ١١١١.

٣- من «ح».

٤- ليست في «ح».

ص: ١٠٢

اللّه سبحانه، فإنّها هی المستقرّه فی ذمه المستأجر عنه فالاجره فی مقابله المجموع لا الصلاه حاصله ليحصل منافاه الاجره (١) للقربه. و الفرق لطيف يحتاج إلى مزيد تأمل.

و توضيحه أن التيه مشتمله على قيود، منها كون الفعل خالصا لله سبحانه، و منها كونه أداء أو قضاء عن نفسه أو عن غيره تبرّعا أو باجره. و كل من هذه القيود الأخيره غير مناف لقيود الإخلاص، و الاجره فيما نحن فيه إنما وقعت أولا و بالذات بإزاء القصد الثاني- أعنى: النيابة عن زيد مثلا- بمعنى أنه استؤجر على نيابه عن زيد في الإتيان بهذه الفريضه المتقرب بها، و قيد القربه على حاله، و في محله لا تعلق للإجاره به إلّا من حيث كونه قيدا للفعل المستأجر عليه.

نعم، لو اشترط في النيابة عن الغير التقرب زياده على التقرب المشروط في صحّه العباده، اتّجه منافاه الاجره لذلك، إلّا إنه ليس بشرط إجماعا.

و بالجملة، فإن أصل الصلاه مقصود بها وجهه سبحانه، و لكن الحامل عليها و الباعث عليها مع التقرب هو هذا المبلغ الذي قرر له. و لذلك نظائر في الشرع توجب دفع الاستبعاد مثل صلاه الاستسقاء و صلاه الاستخاره، و صلاه الحاجه، و صلاه طلب الولد و طلب الرزق و نحو ذلك، فإن أصل الصلاه مقصود بها وجهه سبحانه، و متقرب بها إليه، و لكن الباعث عليها هو أحد هذه الأغراض المفصله، يعنى أنه يأتي بالصلاه خالصه لوجهه سبحانه لأجل هذا الغرض الحامل عليها.

فإن قيل: إن هذا ممّا قام الدليل على صحّته و ورود الخبر به دون (٢) موضع النزاع.

١- في «ح»: و الأجره، بدل: فالأجره في مقابله. الاجره.

٢- في «ح»: بخلاف.

ص: ١٠٣

قلنا: إن الخصم إنما تمسك بأن الصلاة بالاجره [منافيه] (١) للقربه و الإخلاص بها لله سبحانه، حيث إن الحامل عليها إنما هو الاجره دون قصد وجهه سبحانه.

و بمقتضى تعليله أنه لا يصح شيء من هذه الصلوات بالكلية، فإن الباعث عليها أمور آخر - كما عرفت - مع أن الشرع قد ورد بصحتها، و ليس الوجه في ذلك إلّا ما قلناه من أن هذه الأسباب إنما هي أسباب حامله على الإتيان بالصلاه الخالصه له سبحانه. و مثله يجرى في مسأله الإجاره فلا فرق حينئذ.

و بالجملة، فكما يصح أن يكون الحامل على العباده أحد هذه الامور، كذلك يجوز أن يكون الحامل استحقاق الاجره و الانتفاع بها.

الثالث: ما ذكره بقوله: (و أما جواز الاستيجار للحج مع كونه من القسم الأول) - إلى آخره - ففيه:

أولاً: أنه من الجائز الواقع أن يكون الاستيجار من الميقات أو من مكه و هو ممّا لا يجرى فيه هذا التخّص الذي ذكره و التمثّل الذي اعتبره، فلا يكون ما ذكره كلياً مع أن ظاهر النصوص كليه الحكم، و هو كاف للخصم في التعلّق به؛ فإنه لا ينكر صحه.

و ثانياً: أنه يمكن أيضاً إجراء ما فرضه في الحج في الصلاة بأن يقبض الأجير (٢) الاجره و يتصرّف فيها بعد الاستيجار، و لا يأتي بالصلاه إلّا بعد نفاذ الاجره؛ إذ الإجاره لا تقتضى الفوريه كما هو الأشهر الأظهر. و حينئذ، فيمكنه التقرب بها كما لو لم يكن أخذ اجره، فهو كالمطوّع.

و ثالثاً: أن بقوله: (أو نقول: إن ذلك على سبيل لاسترضاء للمتبرّع) مناف لفرض المسأله أولاً، فإن المفروض الاستيجار للحج كما صرح به في كلامه،

١- في النسختين: مناف.

٢- ليست في «ح».

ص: ۱۰۴

فكيف يجعله تبرعا و أن المدفوع من الاجره على سبيل الاسترضاء، و الفرق بين الأمرين أوضح واضح؟

و بالجمله، فإنه لو جاز بناء الأحكام الشرعيّه على مثل هذه التخرّصات البعيده و التمحّلات الغير السديده لانتسع المجال، و كثر القيل و القال، و لم يبلغ المجتهدون الذين قد أكثر من التشنيع عليهم في رسائله و مصنفاته إلى مثل هذه التخريجات الواهيه الباردة، و التخرّصات البعيده الشارده، و الله العالم.

ص: ۱۰۵

۴۶ درّه نجفیه فی الجمع بین حدیثی: زدنی فیک معرفه، ما ازددت یقینا

قد اشتهر بین الطلبة السؤال عن الجمع بین قوله صَلَّى الله عليه و آله: «اللهم زدنی فیک تحیراً» (۱)، «اللهم زدنی فیک معرفه» (۲)، و بین قول أمير المؤمنين عليه السّلام: «لو كشف الغطاء ما ازددت یقینا» (۳). و هذا يدلّ علی بلوغه علیه السّلام فی المعرفه غایه لا تتصوّر الزیاده علیها، فیلزم أن یكون أكمل فیها من النبی صَلَّى الله عليه و آله، و هو خلاف الإجماع.

و قد اجیب عن ذلك بوجه:

منها ما نقل (۴) عن شیخنا بهاء المله و الحقّ و الدین - قدّس الله روحه - و هو أن کلام أمير المؤمنين علیه السّلام منزّل علی امور الآخره من الجنه و النار و الصراط و المیزان، یعنی: لو كشف الغطاء عن الامور الاخریّه لم ازدد فیها یقینا، كما قال علیه السّلام: «کأنتی أنظر إلی جهنّم و زفیرها علی أهل المعاصی، و كأنتی أنظر إلی أهل الجنّه متکئین فیها علی أرائکهم» (۵)، و نحو ذلك.

منها ما نقله السید الفاضل المحدث السید نعمه الله الجزائري (۶) - نور الله تعالی مرقده - عن بعض معاصریه، و هو أن یكون نصب «یقینا» علی المفعول به

۱- أجوبه الشیخ سلیمان الماحوزی: ۴۷۶.

۲- المصدر نفسه.

۳- غرر الحکم و درر الکلم: ۵۶۶/ ۱، شرح نهج البلاغه (ابن أبی الحدید) ۷: ۲۵۳، ۱۰: ۱۴۲، ۱۱: ۲۰۲، ۱۳: ۸.

۴- نور البراهین ۲: ۱۴۶.

۵- الکافی ۲: ۵۳/ ۲، باب حقیقه الإیمان.

۶- الأنوار النعمانیه ۱: ۳۶- ۳۷.

ص: ١٠٦

ل «ازددت»، لا علی الظرفیه و التمییز.

حاصل المعنی أن لی علما و معرفه بوجود الصانع حتی لو كشف الغطاء لما حصلت علما یغایر ما علمته به، ککونه فی زمان أو مکان ممّا یغایر العلم الأول لا أن العلم الذی عندی لا یحصل له الزیاده؛ لأن العیان أبلغ من المعرفه القلبیه (١).

و منها ما حکاه (٢) قدّس سرّه عن العلّامه الحلّی قدّس سرّه و هو: (أن مادّه النبوه أقبل من مادّه الإمامه، فمن ثم قال علیه السّلام: «لو كشف الغطاء»، یعنی أن ما تقبله مادتی من المعارف قد استکملت. و أمّا قوله صلّی الله علیه و آله: «ربّ زدنی فیک معرفه ..» فهو إشارة إلى أن مادّه النبوه لم یستکمل قبولها بعد) (٣).

١- و قال السید أيضا فی کتاب (الأنوار النعمانیه) فی حکایته القول بعد [أن] ذکر أن «یقینا» منصوب علی المفعولیه لا علی التمییز: (و حاصله أن لی (من «ع» و المصدر، و فی «ح»: فی). یقینا فی مراتب المعرفه لو كشف الغطاء لم ازدّد یقینا غیر ذلك یقین بأن یتغیّر علمی و یحدث لی علم یغایره کما هو واقع فی علومنا، و لیس المراد أن ذلك یقین لا یقبل الزیاده و النقصان، بل هو قابل له غیر أنه لا یتغیّر إلى یقین یغایره) (الأنوار النعمانیه ١: ٣٦-٣٧). انتهى. منه رحمه الله، (هامش «ح» و «ع»).

٢- الأنوار النعمانیه ١: ٣٦.

٣- هکذا نقله شیخنا أبو الحسن سلیمان قدّس سرّه عن السید المشار إليه، و صوره عباره السید التي وقفت علیها نقلا عن کتابه (الأنوار النعمانیه) هکذا: (إن علیا علیه السّلام لما كانت مادّه استعداد له مراتب المعرفه أنقص من مادّه استعداد النبی صلّی الله علیه و آله فکأنه قال: إني وصلت فی درجات المعرفه الدرجه التي لا أتعّدها، فلو كشف الحجاب و صار ما یدرک (من المصدر، و فی النسختین: ما لا یدرک). بالبصیرة مدرکا بالبصر إلى [لما ازداد] (من المصدر، و فی هامش «ح» و «ع»: إلى لم یزداد). علمی و یقینی). ثم قال [بعد ذکره کلامه] (عبارته غیر مقروءه فی هامش «ح» و سقط فی هامش «ع»، و الظاهر ما أثبتناه): (و هذا الجواب علی ما ترى) انتهى کلامه. فکأن شیخنا المشار إليه نقل [..] (کلمه غیر مقروءه فی هامش «ح»، و سقط فی هامش «ع»). معناه. منه رحمه الله، (هامش «ح» و «ع»).

ص: ۱۰۷

قال بعض مشايخنا- رضوان الله عليهم- بعد نقله: (و لا يخفى ما فيه من الخفاء و الضعف، و فى نفسى من نسبه مثله إلى جناب آيه الله العلامة شىء) (۱) انتهى.

و منها ما نسبه السيد المشار إليه إلى نفسه (۲)، و حاصله أن النبى صلى الله عليه و آله كانت مراتب علومه و معارفه تتزايد يوما فيوما حتى إنه ربّما عدّ مرتبته أمس تقصيرا و ذنبا بالنسبه إلى مرتبته فى يومه، و عليه نزل قوله عليه السلام: «إني لأستغفر الله كلّ يوم سبعين مره من غير ذنب» (۳)؛ و لما تكامل عمره الشريف تكاملت معرفته اللاتقه بالماده النبويه.

و قد سلّم تلك العلوم التى حصلت له مدّه عمره الشريف لعلّى عليه السلام فى ساعه واحده بحكم قوله: «علّمنى ألف باب من العلم، يفتح من كل باب ألف باب» (۴)، و كلام على عليه السلام إنما هو بعد موت الرسول صلى الله عليه و آله، فلا منافاه بين طلب الرسول صلى الله عليه و آله زياده المعرفه أيام حياته و كلام على عليه السلام بعد مماته؛ لأنه إنما حصل هذه المرتبه من ذلك العلم الذى أفاضه عليه، فلا يلزم زياده علمه عليه السلام على علمه صلى الله عليه و آله (۵).

و منها ما ذكره شيخنا العلامة الشيخ سليمان البحرانى - عطر الله مرقده- و هو

۱- أجوبه الشيخ سليمان الماحوزى: ۴۷۸.

۲- و قال قدّس سرّه فى كتاب (الأنوار النعمانيه) بعد ما ذكر أن هذا المعنى «من ح». مما خطر له إنه بعد ذلك رآه فى شرح استاذه الأجلّ الشيخ على - أعلى الله شأنه- على (شرح اللمعه). و الظاهر أن المراد: الشيخ على ابن الشيخ محمد ابن الشيخ حسن ابن شيخنا الشهيد الثانى. منه قدّس سرّه، (هامش «ح» و «ع»).

۳- الأربعون حديثا (البهائى): ۳۱۲/ شرح الحديث: ۲۲، بحار الأنوار ۲۵: ۲۱۰، و ليس فيه:

۴- الخصال ۲: ۶۴۲- ۶۴۳/ ۲۲، ۶۴۵/ ۲۷، ۶۴۵- ۶۴۶/ ۳۰، أبواب الألف، بحار الأنوار ۲۲: ۵۱۱/ ۹.

۵- الأنوار النعمانيه ۱: ۳۷.

ص: ۱۰۸

أن كشف الغطاء إنما هو بعد الموت، و معنى قوله: «لو كشف الغطاء» أنه بعد الموت لا تزدد معرفته.

و كشف الغطاء عباره عن التجرد عن التعلق بالبدن و الانسلاخ عن ملابسته، و هذا لا ینافی ترايد معرفته فی الدنيا قبل الموت. و قوله صلی الله علیه و آله: «ربّ زدنی فیک معرفه» إنما أراد بلوغه الغايه الممكنه له فی المعرفه فی الدنيا. و هذا لا یقتضى زياده معرفته بعد كشف الغطاء و التجرد المحض على معرفته الكامله نهايه مراتب المعرفه الحاصله فی النشأه الدنیویه (۱).

أقول: فيه:

أولاً: أن ظاهر كلامه قدّس سرّه تخصيص كشف الغطاء بهذا المعنى الذى ذكره، و الظاهر بعده، بل المراد- و الله سبحانه و أولياؤه أعلم- إنّما هو الكنايه عن جواز الرؤيه البصريّه، بمعنى أنه لو جازت الرؤيه البصريه لم يزدد يقينى بالمعرفه بالله سبحانه و بصفاته على ما أنا عليه الآن.

و ثانياً: أنه على تقدير المعنى الذى ذكره- طاب ثراه- لا- يتم أيضاً، و ذلك فإن كلامه عليه السّلام ظاهر فى أنه فى وقت قوله عليه السّلام و هذا الكلام قد بلغ مرتبه لا- تقبل الزياده؛ لأنه إذا كان بعد الموت لا يحصل له زياده على هذه المرتبه التى هو عليها وقت تكلمه بهذه الكلمه، فلو جازت الزياده فى الأيام الباقية من عمره بعد كلامه بهذا الكلام لحصلت المنافاه فى المقام. إلّا أن يقال بتزايد المعرفه فى الدنيا زياده على الآخرة و بعد الموت، و هو باطل قطعاً، بل الأمر بالعكس.

و منها ما ذكره شيخنا المشار إليه أيضاً قال: (و هو من السوانح أيضاً، و هو أن الإمام عليه السّلام إنّما قال: «ما ازددت يقيناً»، و لا ینافی ذلك إلّا زياده (۲) المطلق. كيف،

۱- أجوبه الشيخ سليمان الماحوزى: ۴۷۹.

۲- إلّا زياده، من «ح» و المصدر، و فى «ق»: ازدياد.

ص: ۱۰۹

و الزیاده علی یقین إنما هو بعین یقین، و هو یقین كما قرّر فی محلّه (۱)؟

و منها ما ذكره أيضا قدس سرّه و هو أن المفهوم من قوله عليه السّلام: «لو كشف الغطاء ما ازدادت يقينا» أنه بلغ في معرفه السبحانيه غايه لا يتصور الزیاده عليها، و ليس فيه أنه بلغ من جميع العلوم و المعارف إلى الحد المذكور.

و حديث: «رب زدني فيك تحيرا.» إنما يقتضي زياده الحيره، و هي الحيره المحموده. و ليست الحيره المذكوره نفس یقین، و لا يلزم من ترايدها ترايده كما لا يخفى.

و أما حديث: «رب زدني فيك معرفه»، فيمكن حملة (۲) علی ما يوافق هذا، و هي الحيره المحموده. و تسمى معرفه لشوئها عنها (۳).

و منها ما ذكره أيضا- طاب ثراه- و هو أن يحمل یقین فی: «لو كشف الغطاء ما ازدادت يقينا» علی التصديق بوجوده تعالى و صفاته الجماليه و الجلالیه، و معرفه فی قوله صلّى الله عليه و آله: «رب زدني فيك معرفه» علی معارف اخرى تتعلّق به سبحانه وراء ذلك التصديق (۴).

أقول: لا- يخفى ما فی جميع هذه المعانی المذكوره من التكليف الظاهر و التمخّل الغير الخفی علی الماهر، بل عدم الاستقامه و المطابقه.

أمّا الأول- و هو المنقول عن شيخنا البهائي- عطر الله مرقده- ففيه أن هذا المعنى مع كونه خلاف ظاهر اللفظ و تخصيصا له من غير دليل ممّا لا- اختصاص له بأمر المؤمنین علیه السّلام، لما رواه ثقة الإسلام فی (الكافي)، عن أبي عبد الله علیه السّلام فی حديث الشاب الذي رآه رسول الله صلّى الله عليه و آله فی المسجد (۵)، و هو يخفق و يهوى برأسه

۱- أجوبه الشيخ سليمان الماحوزی: ۴۷۹.

۲- فی «ح»: حمل المعرفه فيه، بدل: حملة.

۳- أجوبه الشيخ سليمان الماحوزی: ۴۷۹- ۴۸۰.

۴- أجوبه الشيخ سليمان الماحوزی: ۴۸۰.

۵- ليست فی «ح»، و فی «ق» قبلها: من قوله.

ص: ۱۱۰

مصفرأ لونه قد نحف جسمه و غارت عیناه فی رأسه، فقال له رسول الله صَلَّى الله عليه و آله:

«كيف أصبحت يا فلان؟». قال: أصبحت يا رسول الله موقنا. فعجب رسول الله صَلَّى الله عليه و آله من قوله: و قال له: «إن لكل يقين حقيقه، فما حقيقه يقينك؟». فقال: إن يقيني يا رسول الله هو الذي أحزنني (١) و أسهر ليلي و أظمأ هواجري، فعزفت نفسي عن الدنيا و ما فيها حتى كأني أنظر إلى عرش ربّي و قد نصب للحساب، و حشر [الخلائق] لذلك و كأني فيهم، و كأني أنظر إلى أهل الجنّه يتنعمون على الأرائك متكئون، و كأني أنظر إلى أهل النار و هم فيها معدّبون يصطرخون، و كأني الآن أسمع زفير النار يدور في مسامعي. فقال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله لأصحابه: «هذا عبد نور الله قلبه بالإيمان» (٢) الحديث.

و روى في الكتاب المذكور أيضا حديثا آخر بهذا المضمون عنه صَلَّى الله عليه و آله مع حارثه بن مالك بن النعمان الأنصاري (٣).

و أنت خير بأن ظاهر كلام أمير المؤمنين عليه السّلام اختصاص هذه المرتبه به دون سائر الناس، فإن كلامه في مقام الافتخار ببلوغ هذه المرتبه التي لا رتبه أعلى منها و لا يصلها سواه و سوى أبنائه الطاهرين، صلوات الله عليهم أجمعين.

و أمّا الثاني- و هو المنقول عن العلّامة- فقد عرفت ما فيه ممّا أشار إليه بعض مشايخنا المتقدّم ذكره.

و أمّا الثالث- و هو ما ذكره المحدث السيّد نعمه الله قدّس سرّه- ففيه:

أوّلا: أن ما ذكره من تزايد معرفته صَلَّى الله عليه و آله يوما فيوما على الوجه الذي ذكره و إن كان لحديث اطلع عليه، و إلا فأخبار الأسرار بظاهرها تردّه؛ لدلالاتها على

١- في «ح»: أخوفنى.

٢- الكافي ٢: ٥٣ / ٢، باب حقيقه الإيمان و اليقين.

٣- الكافي ٢: ٥٣ / ٢، باب حقيقه الإيمان و اليقين.

ص: ۱۱۱

بلوغه صلی الله علیه و آله مرتبه لا تکاد تقبل الزیاده، من (۱) الاطلاع على عالم الملكوت و أسرار الجبروت، و ما فی السماوات من عجائب الصنع و آثار القدره الباهره و الجنّه و النار و ما فیهما، و مشاهدہ أنوار العظمه الإلهیّه، و قربہ کقاب قوسین أو أدنی کما أفصحت به (۲) الآیه القرآنیّه. و من راجع الأخبار المذكوره و ما اشتملت علیه من الأسرار و لا یخفی علیه صحّه ما قلناه.

نعم، التزاید کان یحصل له باعتبار علوم الحوادث و القضايا، لا باعتبار المعارف الإلهیّه.

و ثانیاً: أن جلّ علمائنا قد صرّحوا بمنع التقليد فی المعارف الإلهیّه لسائر الناس، فکیف یجوز بالنسبه إلى أمير المؤمنين - صلوات الله علیه - مع أن مرآه نفسه القدسیّه أشرف المرايا و أجلاها لاستشراق أنوار تلك المعارف من الجناب الأقدس، کما صرّحوا به بالنسبه إلى أصحاب الرياضات، المستعدين للسلوک، و هو سیّد المرتاضین و إمام السالکین و مقدم الواصلین؟ فکیف تكون معارفه التي من جملتها هذه المرتبه إنّما هی مأخوذه بالتقليد و التعليم؟

و أما الحديث الذي استند إليه فظاهر الأخبار تدلّ على اختصاصه بعلوم الشریعه و أخبار القصص و الملاحم و نحو ذلك ممّا کان أو سیكون إلى يوم القيامة، لا (۳) بالنسبه إلى المعارف الإلهیّه.

و أمّا الرابع - و هو ما ذکره شیخنا المشار إليه آنفاً - فقد عرفت ما فیہ، و كذلك الوجوه الثلاثه التي ذکرها فإنها لا تخلو من غموض و خفاء و تکلف لا یخفی.

و الذي یظهر لی فی الجمع بین هذه الأخبار هو أن هذه المرتبه التي ذکرها أمير المؤمنين علیه السّلام هی المرتبه التي طلب الرسول صلی الله علیه و آله الزیاده فیها، فتكون هذه

۱- فی «ح»: مع.

۲- من «ح».

۳- فی «ح»: و.

ص: ۱۱۲

الزیاده هی الفارقه بین مقام النبوه و مقام الإمامه. فإن أحادیث طلب (۱) الرسول صَلَّى الله علیه و آله الزیاده فی معرفه لا تدلّ علی بلوغه مرتبه مخصوصه فی ذلك الوقت بحيث تنقص عن مرتبه أمير المؤمنين علیه السّلام حتّى تحصل المنافاه بین الأخبار المذكوره، بل هی مطلقه.

و حینئذ، فیحمل إطلاقها علی هذه المرتبه التي عنها أمير المؤمنين علیه السّلام ممّا لا یبلغ لها (۲) أحد من البشر غیرهما- صلوات الله علیهما- و ابناؤهما الغرر، و الرسول صَلَّى الله علیه و آله مع بلوغه إياها طلب الزیاده فیها تحقیقا لعلّ مقامه علی الباقین.

و هو معنی صحیح لا غبار علیه، و لا یأتیه الباطل من خلفه و لا من بین یدیه.

لا- یقال: إنه ینافی ذلك قوله علیه السّلام إنه لو كشف له الغطاء لم يحصل له زیاده یقین علی ما علمه أوّلا بأنّه إذا كانت هنا أفراد زائده للمعرفه علی ما بلغ إلیه و هی التي ذکرتم أن الرسول صَلَّى الله علیه و آله طلبها، یلزم أن تكون موجوده بعد كشف الغطاء، و منها تحصل زیاده یقین علی ما كان علیه أوّلا.

لأنّ نقول: إن یقین بالمعرفه كما یقبل الشّدّه و الضعف و الزیاده و النقیصه قبل كشف الغطاء كذلك بعده؛ فإن الإحاطه بالشیء و العلم به قد تكون من جمیع جهاته و متعلقاته و منسوباته، و قد یكون من أكثرها، و قد یكون من بعضها، و هو یتفاوت بتفاوت الاستعدادات و القابلیه، فهي قابله للشده و الضعف.

و غایه ما یلزم أن هذه الزیاده لا تحصل فی علم علی علیه السّلام بعد كشف الغطاء له و إنما تحصل للرسول صَلَّى الله علیه و آله، و لا ضیر فیّه؛ لأنّه قد زاد بها قبل كشف الغطاء، و اختصّ بها فکذلك یختصّ بعده. فلا إشکال بحمد الله الملك المتعال، و الله العالم بحقیقه الحال.

۱- من «ح».

۲- لیست فی «ح».

۴۷ درّه نجفیه فی معنی قوله صلی الله علیه و آله: نیت المؤمن خیر من عمله

فی الحدیث: «نیت المؤمن خیر من عمله، و نیت الکافر شرّ من عمله» (۱).

و فی (المحاسن) (۲): «و نیت الفاجر»، بدل: «الکافر».

و قد تکلم علماؤنا- رضوان الله علیهم- فی تأویل هذا الخبر بوجوه؛ فمنهم شیخنا الشہید- عطر الله مرقدہ- فی قواعدہ قال قدّس سرّہ: (روی عن النبی صلی الله علیه و آله: «إنّ نیت المؤمن خیر من عمله»، و ربما روى «و نیت الکافر شرّ من عمله»، فورد سؤالان:

أحدهما: أنه روى عن النبی صلی الله علیه و آله «أن أفضل العبادہ أحمزها» (۳)، و لا- ریب أن العمل أحمز من النیت فكیف یكون مفضولا؟ و روى أيضا أن المؤمن إذا همّ بحسنه كتبت بواحدہ، فإذا فعلها كتبت له عشرة (۴) و هذا صریح فی أن العمل أفضل من النیت و خیر.

السؤال الثاني: أنه روى أن النیت المجردہ لا عقاب فیها، فكیف تكون شرّا من العمل؟

۱- الکافی ۲: ۸۴/۲، باب النیت، وسائل الشیعه ۱: ۵۰، أبواب مقدّمات العبادات، ب ۶، ح ۳.

۲- المحاسن ۱: ۴۰۵/۹۱۹.

۳- القواعد و الفوائد ۱: ۱۰۸/القاعده: ۱- الفائده: ۲۲.

۴- الکافی ۲: ۴۲۸/۲، باب من یهم بالحسنه أو السيئه، وسائل الشیعه ۱: ۵۱، أبواب مقدّمه العبادات، ب ۶، ح ۷.

ص: ١١٤

اجیب بأجوبه منها أن المراد: أن نية المؤمن بغير عمل خير من عمل بغير نية، حكاه المرتضى رضى الله عنه (١). و أجاب عنه بأن أفعال التفضيل يقتضى المشاركة، و العمل بغير نية لا خير فيه، فكيف يكون داخلا فى باب التفضيل؟ و لهذا لا يقال: العسل أحلى من الخل.

و منها أنه عامّ مخصوص أو مطلق مقيد؛ إذ نية بعض الأفعال الكبار كنية الجهاد خير من بعض الأفعال الخفيفة كتسبيحه أو تحميده أو قراءه آيه؛ لما فى تلك النية من تحمل النفس المشقة الشديده و التعرض للغم و الهم الذى لا- توازنه تلك الأفعال. و بمعناه قال المرتضى- نصر الله وجهه- قال: (و أتى بذلك لئلا يظن أن ثواب النية لا يجوز أن يساوى أو يزيد على ثواب بعض الأعمال).

ثم أجاب بأنه خلاف الظاهر لأنه (٢) إدخال زياده ليست فى الظاهر (٣).

قلت: المصير إلى خلاف الظاهر متعين عند وجود ما يصرف اللفظ إليه، و هو هنا حاصل، و هو معارضة الخبرين السالفين، فتجعل ذلك جمعا بين هذا الخبر و غيره.

و منها أن خلود المؤمن فى (٤) الجنة إنما هو بنية أنه لو عاش أبدا لأطاع الله أبدا، و خلود الكافر فى النار بنية أن لو بقى أبدا لكفر أبدا. قاله بعض (٥) العلماء (٦).

و منها أن النية يمكن فيها الدوام بخلاف العمل؛ فإنه يتعطل عنه المكلف أحيانا، فإذا نسبت هذه النية الدائمة إلى العمل المنقطع كانت خيرا منه، و كذا نقول فى نية الكافر.

١- رسائل الشريف المرتضى (المجموعه الثالثه): ٢٣٦ (بالمعنى)، عنه فى الأنوار النعمانيه ٢: ٣٥.

٢- فى «ح»: لأن فيه.

٣- القواعد و الفوائد ١: ١١٠/ القاعده: ١- الفائده: ٢٢.

٤- من «ح».

٥- من «ح».

٦- انظر إحياء علوم الدين ٤: ٣٦٤، و نسبه للحسن البصرى.

و منها أن التّیه لا یکاد یدخلها الریاء و لا العجب؛ لأنّا نتکلم علی تقدیر التّیه المعتبره شرعا بخلاف العمل؛ فإنه یرضه ذلك.

و یرد علیه أن العمل و إن کان معرضا لهما، إلّا إن المراد به: العمل الخالی عنهما، و إلّا لم یقع التفضیل.

و منها أن المؤمن یراد به المؤمن الخالص کالمؤمن المغمور بمعاشره أهل الخلاف، فإن غالب أفعاله جاریه علی التّیه و مداراه أهل الباطل، و هذه الأعمال المفعوله تّیه؛ منها ما یقطع فیه بالثواب کالعبادات الواجبه، و منها ما لا ثواب فیه و لا عقاب کالباقی، و أمّا نیته فهی خالیه عن التّیه، و هو و إن أظهر موافقتهم بأرکانه، و نطق بها بلسانه إلّا إنه غیر معتقد لها بجنانته، بل آب عنها و نافر عنها.

و إلیه الإشارة بقول أبی عبد الله الصادق علیه السّلام- و [قد] سأله أبو عمرو الشامی عن الغزو مع غیر الإمام العادل:- «إنّ الله یشتر الناس علی نیاتهم یوم القیامه» (۱)، و روى مرفوعا عن النبی صلّی الله علیه و آله (۲).

و هذه الأجوبه الثلاثه من السوانح، و أجاب المرتضی رضی الله عنه (۳) أيضا بأجوبه.

و منها أن التّیه لا یراد بها: التی مع العمل، و المفضّل علیه هو العمل الخالی من التّیه. و هذا الجواب یرد علیه النقض السالف مع أنه قد ذکره کما حکیناه عنه.

و منها أن لفظه «خیر» لیست التی بمعنی أفعل التفضیل، بل هی الموضوعه لما فیه منفعه، و یشترک فیها المؤمن من جملة الخیر من أعماله (۴) حتی لا یقدّر مقدّر أن التّیه لا یدخلها الخیر و الشر کما یدخل ذلك فی الأعمال.

۱- المحاسن ۱: ۴۰۹/ ۹۲۹، وسائل الشیعه ۱: ۴۸، أبواب مقدمات العبادات، ب ۵، ح ۵.

۲- مسند أحمد بن حنبل ۲: ۳۹۲.

۳- انظر رسائل الشریف المرتضی (المجموعه الثالثه): ۲۳۶- ۲۳۸.

۴- من أعماله، من «ح» و المصدر.

ص: ۱۱۶

و حکى عن بعض الوزراء استحسانه؛ لأنه لا يرد عليه شىء من الاعتراضات (۱).

و منها أن لفظ أفعّل التفضيل قد تكون مجرّده عن الترجيح كما فى قوله تعالى:

وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا (۲)، و قول المتنبى:

أبعد بعدت بياضا لا بياض له لأنّ أسود فى عيني من الظلم (۳)

قال ابن جنى: (أراد: لأنّ أسود من جمله الظلم، كما يقال: حر من أحرار، و لئيم من لئام، فيكون الكلام قد تمّ عند قوله: لأنّ أسود) (۴)، و مثله قول الآخر:

و أبيض من ماء الحديد كأنّه شهاب بدا و الليل داج عساكره (۵)

و قول الآخر:

يا ليتنى مثلك فى البياض أبيض من اخت بنى إباح (۶)

أى أبيض من جمله اخت بنى إباح و من جمله عشيرتها.

فإن قلت: فقضيه هذا الكلام أن يكون فى قوّه قوله: التّيه من جمله عمله، و التّيه من أفعال القلوب، فكيف تكون عملا؟ لأنه يختص بالعلاج.

قلت: جاز أن تسمى عملا كما جاز أن تسمى فعلا أو يكون إطلاق العمل عليها مجازا.

قلت: و قد أوجب أيضا بأن المؤمن ينوى الأشياء من أبواب الخير نحو الصدقه

۱- القواعد و الفوائد ۱: ۱۱۲/ القاعدة: ۱- الفائدة: ۲۲.

۲- الإسراء: ۷۲.

۳- البيت من البسيط. شرح ديوان المتنبى (المتن) ۲: ۳۱.

۴- عنه فى القواعد و الفوائد ۱: ۱۱۲/ القاعدة: ۱- الفائدة: ۲۲.

۵- البيت من الطويل. الأمالى (المرتضى) ۱: ۶۴.

۶- البيت من الرجز. أمالى السيد المرتضى ۱: ۶۳. و بنو إباح جماعة من الخوارج يقال لهم الإباضيه، و هم أصحاب الحارث الإباضى، و يقال لهم الحارثيه أيضا. انظر الانساب ۱: ۷۰- الإباضى.

ص: ١١٧

و الصوم و الحج، و لعلّه يعجز عنها أو عن بعضها فيؤجر على ذلك لأنه معقود التّيه عليه. و هذا الجواب منسوب إلى ابن دريد.

و أجاب الغزالي (١) بأن التّيه سرّ لا يطلع عليه إلّا الله تعالى، و عمل السرّ أفضل من عمل الظاهر. و اجيب بأن وجه تفضيل التّيه على العمل أنّها تدوم إلى آخره حقيقه أو حكما، و أجزاء العمل لا يتصور فيها الدوام، إنما تتصرّم شيئا فشيئا (٢) انتهى ما نقله الشهيد- نور الله مرقده- و أفاده في قواعده.

و ممن تكلم في ذلك شيخنا البهائي- طيب الله مضجعه- في (الأربعون) فإنه ذكر بعض أجوبه شيخنا الشهيد، و قال بعدها: (و منها أن المراد بتّيه المؤمن: اعتقاد الحق، و لا- ريب أنه خير من أعماله؛ إذ ثمرته الخلود في الجنّه، و عدمه يوجب الخلود في النار بخلاف الأعمال).

و منها أن طبعه التّيه خير من طبعه العمل؛ لأنه لا- يترتب عليها عقاب أصلا، بل إن كانت خيرا اثب عليها و إن كانت شرا كان وجودها كعدمها بخلاف العمل:

فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٣)، فصَحّ أن التّيه بهذا الاعتبار خير من العمل.

و منها أن النيه من أعمال القلب و هو أفضل الجوارح فعمله أفضل من عملها، ألا ترى إلى قوله أقيم الصّلاة لِتَذَكَّرَ (٤)، جعل سبحانه الصلاه وسيله إلى الذكر، و المقصود أشرف من الوسيله. و أيضا فأعمال القلب مستوره عن الخلق لا- يتطرق إليها الرياء و نحوه، بخلاف أعمال الجوارح.

و منها أن المراد بالتّيه تأثير القلب عند العمل و انقياده إلى الطاعة و إقباله على

١- إحياء علوم الدين ٤: ٣٦٦.

٢- القواعد و الفوائد ١: ١٠٨-١١٤ / القاعده: ٣٩- الفائدة: ٢٩.

٣- الزلزله: ٧- ٨.

٤- طه: ١٤.

الآخره و انصرافه عن الدنيا، و ذلك يشتد بشغل الجوارح فى الطاعات و كفها عن المعاصى؛ فإن بين الجوارح و القلب علاقه شديده يتأثر كل منهما بالآخر، كما إذا حصل للجوارح آفه سرى أثرها إلى القلب فاضطرب، و إذا تألم القلب لخوف مثلا سرى أثره إلى الجوارح فارتعدت. و القلب هو الأمير و المتبوع، و الجوارح كالرعايا و الأتباع.

و المقصود من أعمالها: حصول ثمره للقلب، فلا يظن أن فى وضع الجبهه على الأرض غرضا من حيث إنه جمع بين الجبهه و الأرض، بل من حيث إنه بحكم العاده يؤكّد صفه التواضع فى القلب؛ فإن من يجد فى نفسه تواضعا إذا استعان بأعضائه و صوّرها بصورة المتواضع تأكّد بذلك تواضعه، و أما من يسجد غافلا عن التواضع و هو مشغول القلب بأغراض الدنيا فلا يصل من وضع الجبهه على الأرض أثر إلى قلبه، بل سجوده كعدمه؛ نظرا إلى الغرض المطلوب منه. فكانت التّيه روح العمل و ثمرته و المقصد الأصلي من التكليف به، فكانت أفضل. و هذا قريب بما تقدّم من كونها من أعمال القلب.

و منها أن التّيه ليست مجرّد قولك عند الصلاه أو الصوم أو التدريس: اصلى أو أصوم أو ادّرس قربه إلى الله، ملاحظا معانى هذه الألفاظ بخاطرک، و متصورًا بقلبك. هيهات إن هذا تحريك لسان و أحاديث نفس، و إنّما التّيه المعتبره انبعاث النفس و ميلها و توجيهها إلى ما فيه غرضها و مطلبها إمّا عاجلا و إمّا آجلا. و هذا الانبعاث و الميل إذا لم يكن حاصلًا لها لا يمكنها اختراعه و اكتسابه بمجرّد النطق بتلك الألفاظ، و تصوّر تلك المعانى، و ما ذلك إلّا كقول الشبعان: أشتهى الطعام و أميل إليه، قاصدا حصول الميل و الاشتها. و كقول الفارغ: أعشق فلان و احبه و أنقاد إليه و اطيعه. بل لا طريق إلى اكتساب صرف القلب إلى الشىء و ميله إليه و إقباله عليه إلّا بتحصيل الأسباب الموجبه لذلك الميل و الانبعاث و اجتناب

الامور المنافيه لذلك المضاده له، فإن النفس إنما تنبث إلى الفعل و تقصده و تميل إليه تحصيلًا للغرض الملائم لها بحسب ما يغلب عليها من الصفات.

فإذا غلب على قلب المدرس مثلاً حب الشهرة و إظهار الفضيله و إقبال الطلبة عليه و انقيادهم إليه، فلا يتمكن من التدريس بتية التقرب إلى الله سبحانه بنشر العلم و إرشاد الجاهلين، بل لا يكون تدريسه إلا لتحصيل تلك المقاصد الواهيه و الأغراض الفاسده، فإن قال بلسانه: ادرّس قربه إلى الله و تصوّر ذلك بقلبه و أثبتة في ضميره ما دام لم يقلع تلك الصفات الذميمة من قلبه [ف] لا عبره بتية أصلاً.

و كذلك إذا كان قلبك عند تية الصلاه منهمكا في امور الدنيا و التهالك عليها و الانبعاث في طلبها، فلا يتيسر لك توجيهه بكلتيه إلى الصلاه و تحصيل الميل الصادق إليها و الإقبال الحقيقي عليها، بل يكون دخولك فيها دخول متكلف لها متبرّم بها، و يكون قولك: أصلى قربه إلى الله، كقول الشبان: أشتهى الطعام، و قول الفارغ: أعشق فلان مثلاً.

و الحاصل، أنه لا يحصل لك التيه الكامله المعتدّ بها في العبادات من دون ذلك الميل و الإقبال و قمع ما يضاده من الصوارف و الأشغال، و لا يتيسّر إلا إذا صرفت قلبك عن (١) الامور الدنيويّه، و طهرت نفسك من الصفات الذميمة الدنيّه، و قطعت نظرك عن حظوظك العاجله بالكليه.

و من هنا يظهر أن التيه أشقّ من العمل بكثير، فتكون أفضل منه، و تبين لك قوله صلى الله عليه و آله: «أفضل الأعمال أحمرها» غير مناف لقوله عليه السلام: «تية المؤمن خير من عمله»، بل هو كالمؤكد و المقرر له (٢) انتهى ما ذكره شيخنا البهائي ملخصاً.

و هاهنا وجوه اخر ذكرها بعض العامه أيضا و غيرهم:

١- من «ح» و المصدر، و في «ق»: من.

٢- الأربعون حديثاً: ٤٥١-٤٥٤ / شرح الحديث: ٣٧.

ص: ١٢٠

و منها أن يتيه المؤمن بجملة الطاعات خير من عمله (١)، يعنى عملا واحدا و تيه الفاجر كذلك، فالتيه دائمه و العمل مؤقت، و الدائم خير من المؤقت.

و منها أن العمل يوجد بالتيه (٢) لا التيه بالعمل.

و منها أن سبب هذا الحديث، أن رجلا- أنصاريًا نوى أن يعمل جسرا كان على باب المدينة قد انهدم فسبقه يهودى فعمله فاغتم الأنصارى لذلك فقال النبى صلى الله عليه و آله:

«يتيه المؤمن خير من عمله»، يعنى اليهودى (٣).

و منها أن المراد من التيه: الإرادة، بمعنى إرادته و إخلاصه لجميع الأعمال خير من عمله.

و منها أن نتيته ألا يرجع عن الإيمان خير من عمله، و الكافر على ضده.

و منها يتيه المؤمن على أن يزداد خيرا إن قدر خير من عمله، و كذا يتيه الفاجر.

انتهى.

و لا يخفى أن بعض هذه المعانى يرجع إلى بعض ما سبق و إن كان فيه نوع مغايره فى الجملة.

و منها ما ذكره بعض أفاضل متأخرى المتأخرين و هو أن «خير» و «شر» منصوبان على أنهما مفعولا فيه، و كأن وجه حذف الألف منهما تبادر كونهما صيغتي تفضيل، و أنهما خبرا المبتدئين، فوقع فيهما تحريف، و المعنى أن المؤمن إذا نوى خيرا و إن لم يفعله كان ذلك محسوبا من جملة أعماله، و الكافر إذا نوى شرا كان ذلك من أعماله فيثاب المؤمن بذلك و يعاقب الكافر به.

و فيه تنبيه على أن هذا من العمل الذى فى قوله تعالى فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَ مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٤). و فى تنكير «خير» و «شر» فى

١- إحياء علوم الدين ٤: ٣٦٦-٣٦٧.

٢- الكافى ٢: ٨٤/ ١، باب النيه.

٣- الأنوار النعمانية ٢: ٣٥٢.

٤- الزلزله: ٧- ٨.

ص: ١٢١

الحديث دلالة على أن كلّاً منهما وإن كان قليلاً يكتب له و عليه.

و قد دلّ الحديث الذي نقله الشهيد رحمه الله على أن المؤمن يكتب له الحسنه بمجرد النيه و لا يعد في كون السيئه تكتب على الكافر بمجرد النيه.

و بالجملة، فإن كان ما تكلم به العلماء على هذا الحديث بعد ثبوته عندهم بالنقل مرفوعاً، و إلّا فهذا وجه وجهه.

و اعلم أنه على تقدير النصب يكون «نيّه» مصدراً مضافاً إلى الفاعل مبتدأ خبره «من عمله»، و على الرفع يكون اسم مصدر خبره «شر» و «خير» (١) انتهى.

أقول: و الذي وقفت عليه من الأخبار ممّا يصلح أن يكون تفسيراً لهذا الخبر، منه ما رواه في (الكافي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّما خلد أهل النار لأنّ نيّاتهم كانت في الدنيا أن لو خلدوا فيها أن يعصوا الله أبداً، و إنّما خلد أهل الجنّه لأنّ نيّاتهم في الدنيا أن لو بقوا فيها أن يطيعوا الله أبداً، فبالنيّات خلد هؤلاء و هؤلاء - ثم تلا قوله تعالى - قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ (٢)» (٣).

أقول: و هذا الخبر يؤكّد (٤) المعنى الأخير من المعاني التي نقلها شيخنا الشهيد، و هو الذي قبل الثلاثه التي ذكر أنها من سوانحه، و هو الذي نسبته إلى بعض العلماء.

و منها ما رواه شيخنا الصدوق رحمه الله في كتاب (العلل و الاحكام) بسنده إلى زيد الشحام قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني سمعتك تقول: «نيّه المؤمن خير من عمله»، فكيف تكون النيه خيراً من العمل؟ قال: «لأنّ العمل ربّما كان رياءاً للمخلوقين، و النيه خالصه لربّ العالمين، فيعطى الله على النيه ما لا يعطى على العمل».

١- الدر المنثور من المأثور و غير المأثور ١: ٣٥٨-٣٥٩، و قريب منه ما في الأنوار النعمانيه ٢: ٣٥٣.

٢- الإسراء: ٨٤.

٣- الكافي ٢: ٨٥ / ٥، باب النيه.

٤- في «ح»: يؤيد.

ص: ۱۲۲

قال أبو عبد الله عليه السلام: «إن العبد لينوى من نهاره أن يصلّى بالليل فتغلبه عينه فينام فيثبت الله له صلاته، و يكتب نفسه تسبيحا، و يجعل ثوابه عليه صدقه» (۱).

و بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام أنه كان يقول: «نيّة المؤمن أفضل من عمله؛ و ذلك لأنه ينوى من الخير ما لا يدركه، و نيّة الكافر شرّ من عمله؛ و ذلك لأن الكافر ينوى الشرّ و يأمل من الشرّ ما لا يدركه» (۲).

و قد تقدّم ما تضمّنه هذان الحديثان في بعض الأوجه المتقدّمة. و هذا في الحقيقة يرجع إلى طبيعه النيّة و العمل.

ثم أقول: الظاهر أنه لا منافاه بين هذا الخبر و بين قوله: «أفضل الأعمال أحزمها»؛ لأن التفاضل باعتبار الأحمزيّة وقع في الأعمال، و النيّة ليست من الأعمال. و كيف كان فالعمل في معنى الخبر المذكور على ما تضمّنته هذه الأخبار.

۱- علل الشرائع ۲: ۲۴۰-۲۴۱/ ب ۳۰۱، ح ۱.

۲- علل الشرائع ۲: ۲۴۱/ ب ۳۰۱، ح ۲.

ص: ۱۲۳

۴۸ درّه نجفیه فی ایمان ولد الزنا

من المسائل التي سئل عنها شيخنا العلامة الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني قدّس سرّه: ولد الزنا هل يحتمل أن يدخل الجنة مع إمكان أن يكون مؤمناً متشرّعاً؟ فأجاب- طاب ثراه- بما صورته: (إن جواز إيمانه وإمكان تدينه عقلاً ممّا لا خلاف فيه، كيف و لو لم يكن كذلك لزم التكليف بالمحال، و هو باطل عقلاً و نقلاً إلّا عند [شذاذ] (۱) من المخالفين؟ و إنّما الخلاف في الوقوع؛ [أى أنه] هل يقع منه الإيمان و التدين، أم يقطع بعدم وقوع ذلك؟

و المنقول (۲) عن رئيس المحدثين أبي جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه (۳) و المرتضى علم الهدى (۴) و أبي عبد الله محمد بن إدريس الحلّي (۵)- رَوّح الله أرواحهم، و قدّس أشباحهم- هو الثاني، و هو أنه لا يكون إلّا كافراً بمعنى أنه لا يختار إلّا الكفر، و هم لا ينكرون أنه لو فرض إيمانه و تدينه أمكن دخوله الجنّة، بل وجب [إن وافى به] و إن كان عندهم أن هذا الفرض غير واقع، لا لأنه

۱- في النسختين: شدوذ.

۲- بحار الأنوار ۵: ۲۸۸.

۳- الهداية: ۶۸، الفقيه ۱: ۸ / ذيل الحديث: ۱۱.

۴- رسائل الشريف المرتضى (المجموعه الثالثه): ۱۳۲.

۵- السرائر ۳: ۱۰.

ص: ١٢٤

جَلَّتْ كلمته أَجبره على الكفر و سلبه القدره على الإيمان؛ لأنه فاسد عند أصحابنا باطل بالأدلة العقلية القاهره و الآيات المحكمه الباهره و الأخبار المستفيضه عن العتره الطاهره، بل لأنه لا بدّ و أن يختار من قبل نفسه الكفر. و علم الله بذلك تابع للواقع؛ إذ هو حكاية للمعلوم، و لا- موجب له كما قُزر في علم الكلام، فلا- يكون ذلك مبطلا- لقدره العبد و اختياره، و إلّا لأبطل قدره الربّ و اختياره في فعله؛ فإنه كان في الآزال عالما بما سيفعله، فيما لا يزال إمّا واجبا أو ممتنعا، هذا خلف.

و قد حَقَّقَ ذلك المحقِّق في (نقد المحضِّل) (١). و في ظواهر الأخبار ما يشهد بهذا القول، مثل قوله عليه السَّلام: «ولد الزنا شرُّ الثلاثة» (٢).

و مثل قوله: «لا يَغْضُك يا علي إلّا ولد زنا» (٣).

و مثل ما رواه ثقة الإسلام في (الكافي) عن أبان بن (٤) أبي عياش عن سليم بن قيس عن أمير المؤمنين عليه السَّلام قال: «قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله: إن الله حَرَّمَ الجَنَّةَ على كل فحّاش بنىء قليل الحياء لا يبالي بما قال و لا [ما] قيل له، فإنّك إذا فُتشتَه لم تجده إلّا لغيه أو شرك شيطان». قيل: يا رسول الله، و في الناس شرك شيطان؟ فقال: «ما تقرأ قول الله عزّ و جلّ وَ شَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَ الْأَوْلَادِ (٥)؟» (٦). فإن ظاهره تحريم الجنة على الصنف المذكور تحريما مؤبدا.

و قد علّل عليه السَّلام ذلك بأنك «إن فُتشتَه لم تجده إلّا لغيه أو شرك شيطان» (٧)،

١- تلخيص المحضِّل: ٣٢٨.

٢- علل الشرائع ٢: ٢٨٦/ب ٣٦٣، ح ٢، و فيه- خطابا لابن الزنا-: «أنت شرُّ الثلاثة».

٣- كشف اليقين: ٤٧٦/٥٧٣.

٤- في «ق» بعدها: عثمان، و ما أثبتناه وفق «ح» و المصدر.

٥- الإسراء: ٦٤.

٦- الكافي ٢: ٣٢٣/٣، باب البذاء.

٧- قيل: يا رسول الله .. شرك شيطان، من «ح».

ص: ١٢٥

و (الغیه) - بضمّ اللّام و إسكان الغین المعجمه و فتح الیاء المثناه من تحت - أى ملغى، و المراد به: المخلوق من الزنا.

و الأظهر عندی ضبطه بكسر اللام و تشدید الیاء و خفض الهاء فی آخره؛ بجعل اللّام حرف جرّ، و المراد: لم تجده إلّا [ولد] غیه، و الغیه: خلاف الرشد، و فی (القاموس): (ولد غیه - و یکسر - زنیه (١) (٢)).

و ذکر بعض المحقّقین فی ترجمه (شرح الأربعین) أن خاتمه المحدثین المیرزا محمّد الأسترآبادی - عطر الله مرقدہ - ضبطه كذلك، فرجع حاصل كلامه علیه السّلام إلى أنه إنما حرّمت الجنّه علی هذا الصنف؛ لأنه لا يكون إلّا ابن زنا أو شرک شیطان.

و لا يخفى أنه يمكن حمل الخبر علی تحریم الجنّه علیهم زمانا طویلا، أو تحریم جنّه خاصّه معده لغير هذا الصنف كما احتمله شیخنا البهائی - نور الله مرقدہ - فی (شرح الأربعین) (٣).

و مثل ما رواه رئیس المحدثین قدّس سرّه فی (الفقیه) عن الصادق علیه السّلام قال: «و من وجد برد حبنا علی قلبه فلیکثر الدعاء لأّمه؛ فإنها لم تخن أباه» (٤).

و كان (٥) الصبى علی عهد رسول الله صلّى الله علیه و آله إذا وقع شکّ فی نسبه عرضت علیه ولایه أمير المؤمنين علیه السّلام، فإن قبلها الحق نسبه بمن ینتهی إلیه، و إن أنکرها نفی (٦).

و فی (الفقیه) أيضا كان جابر بن عبد الله الأنصارى یدور فی سکک الأنصار بالمدينه و هو یقول: علیّ خیر البشر، و من أبی فقد کفر. یا معشر الأنصار،

١- «و الغیه خلاف الرشد، و فی القاموس: ولد غیه، سقط فی «ح».

٢- القاموس المحيط ٤: ٥٣٩ - غوی.

٣- الأربعون حدیثا: ٣٢١ - ٣٢٢ / شرح الحدیث: ٢٤.

٤- الفقیه ٣: ٣١٨ / ١٥٤٩.

٥- انظر بحار الأنوار ٣٩: ٢٩٤ / ٩٦.

٦- فی «ق» بعدها: أيضا، و ما أثبتناه وفق «ح».

ص: ١٢٦

[أدبوا] (١) أولادكم على حبّ علي، فمن أبي فانظر إلى شأن أمّه (٢).

وجه الاستدلال أنه إذا جاز كون ولد الزنا مؤمنا متدينا انتفت العلامة طردا، و لم (٣) يدلّ حبه عليه السلام على صحّحه النسب، و عكسا؛ إذ ليس البغض حينئذ [معلولا] (٤) لفساد النسب و لا لازما لماهيته لزوما بيّنا لا بالأخصّ و لا بالأعم، و لا غير بيّن، و لا لازما لوجودها، فيتفارقان من الجانبين جزئيا لصدق الجزئيتين السالبتين، فلا يدلّ البغض على فساد النسب، و منطوق النصّ خلافه.

و قريب من ذلك ما رواه الشيخ في (التهذيب) في باب الاستخاره للنكاح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن الرجل إذا دنا من المرأة و جلس مجلسه حضر الشيطان، فإن هو ذكر اسم (٥) الله تنحى عنه الشيطان، و إن فعل و لم يسمّ أدخل الشيطان ذكره فكان العمل منهما جميعا، و النطفه واحده». قلت: بأي شيء يعرف هذا؟ قال (٦):

«بحبنا و بغضنا» (٧).

و تقريب الاستدلال جعله عليه السلام الحبّ علامه (٨) على عدم مشاركته الشيطان و البغض عليها، و اكتفى في الحكم بالمشاركه بمجرد عدم التسميه، يعنى عمدا.

و هو يدلّ بالتنبيه و طريق الأولويه على لزوم البغض و النصب لولد الزنا كما لا يخفى.

و مثل ما رواه الشيخ في (التهذيب) (٩)، و ثقه الإسلام في (الكافي) (١٠) عن

١- من المصدر، و في النسختين: بوروا.

٢- الفقيه ٣: ٣١٨ / ١٥٤٨.

٣- في «ق» بعدها: يجز، و ما أثبتناه وفق «ح».

٤- من المصدر، و في النسختين: معلوما.

٥- سقط في «ح».

٦- في «ح»: قال هذا، بدل: هذا قال.

٧- تهذيب الأحكام ٧: ٤٠٧ / ١٦٢٧، و فيه: الشيطان عنه، بدل: عنه الشيطان.

٨- من «ح».

٩- تهذيب الأحكام ١: ٢٢٣ / ٦٣٩.

١٠- الكافي ٣: ١١ / ٦، باب الوضوء من سؤر الحائض ..

ص: ١٢٧

الو شاء عَمَّن ذكره عن أبي عبد الله عليه السّلام أنه كَرِهَ سُورَ وَلَدِ الزَّنا وَ الْيَهُودِيَّ وَ النَّصْرَانِيَّ وَ الْمُشْرِكَّ وَ كُلَّ مَنْ خَالَفَ الْإِسْلَامَ، وَ كَانَ أَشَدَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ سُورُ النَّاصِبِ.

و المراد بالكراهه هنا هو التنجيس و تحريم الاستعمال لا- المعنى المصطلح بين الا-صوليين و الفقهاء؛ لعدم تأتّيه في سُورِ الْمُشْرِكِ لِلإِجْمَاعِ عَلَى نَجَاسَتِهِ وَ حَمَلِ الْكَرَاهَةِ عَلَى مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ وَ التَّنْجِيسِ. وَ تحريم الاستعمال موجب لاستعمال اللفظ في حقيقته و مجازة، و هو ممتنع عند جمع من الا-صوليين و حمله على القدر المشترك- و هو [مطلق] المرجوحه- يوجب الإخلال بالبيان، مع أن السّيد العلّامة السّيد محمداً في (المدارك) (١)، و تلميذه الفاضل الأمين الأسترابادي في (حواشي الفقيه) ذكرا أن الكراهه في إطلاقاتهم عليهم السّلام حقيقه في التحريم. و لنا فيه بحث ليس هذا موضعه.

و بالجملة، فالأخبار المشعره بهذا المعنى كثيره، إلّا إنّها قابله للتأويل، غير خاليه من قصور في سند أو دلالة، و القائل بمضمونها قليل نادر، و أكثر أصحابنا على إسلامه و طهارته و إمكان تدبّنه و عدالته و صحّحه دخوله الجنّه.

و أنا في هذه المسأله متوقّف و إن كان القول الثاني لا يخلو من قوّه و متانه، و هو فتوى الشيخين (٢)، و الفاضلين (٣)، و الشهيدين (٤)، و كافه المتأخّرين (٥). و يعضده الأصل و النظر إلى عموم سعه رحمه الله و تفضّله بالألطف الربّانيّه و العناية السّبحانيه على كافه البرّيّه.

و تحقيق البحث في ذلك يفضى إلى الإسهاب، و فيما ذكرناه كفايه لاولي

١- مدارك الأحكام ٧: ٣٧٩.

٢- لم نعثر عليه عند الشيخ المفيد، الخلاف ١: ٧١٣-٧١٤/ المسأله: ٥٢٢، النهايه: ٥٤٢.

٣- شرائع الإسلام ٣: ٨٠، مختلف الشيعة ٨: ٣١/ المسأله: ٢.

٤- الدروس ٢: ١٨٢.

٥- غايه المرام في شرح شرائع الإسلام ٣: ٣٦٠.

ص: ١٢٨

الالباب) (١) انتهى كلامه، زيد مقامه.

أقول: لقد دخل شيخنا قدّس سرّه في هذه المسأله من غير الطريق، و عرّج على الاستدلال فيها من واد سحيق، و لم يمعن النظر فيها بعين التحقيق، و لا الفكر الصائب الدقيق، و لم يورد شيئاً من أخبارها اللائقه بها حسبما يراد؛ فلذا صار كلامه معرضاً للإيراد؛ حيث لم يوافق المطلوب و المراد. و بيان ذلك يظهر من وجوه النظر التي تتوجّه على كلامه، الظاهره في تداعي ما بنى عليه و انهدامه:

فأحدها: جعله محلّ الخلاف في المسأله أنه هل يقع من ابن الزنا الإيمان و التدنّ أم يقطع بعدمه؟ و جمله القول بكفره على معنى أنه لا يقع منه إلّا الكفر، و إلّا فانه لا ينكرون أنه لو فرض إيمانه و تدنّيه أمكن دخوله الجنّه، بل وجب؛ فإنّه ليس في محلّه، بل هؤلاء القائلون بكفره يقولون به و إن أظهر الإيمان كما صرّح بذلك جمله من علمائنا الأعيان منهم شيخنا خاتمه المحدثين صاحب (بحار الأنوار) حيث قال فيه: (و نسب إلى الصدوق و السيّد المرتضى و ابن إدريس القول بكفره و إن لم يظهره).

ثم قال: (و هذا مخالف لأصول العدل؛ إذ لم يفعل باختياره ما يستحق به العقاب فيكون عقابه ظلماً و جوراً و الله ليس بظلام للعبيد) (٢) انتهى.

و هذا المعنى هو الذي تدلّ عليه الأخبار كما ستمر بك قريباً إن شاء الله تعالى؛ فإنّها صريحه في حرمانه الجنّه و إن كان ظاهره التدنّ بالإيمان.

نعم، ما ذكره من القول بالكفر إنما هو وجه تأويل حيث حمل القائلون بإسلام ولد الزنا الأخبار الدالّه على عدم دخوله الجنّه على أنه لكونه يظهر الكفر، فجعلوه جواباً عن الأخبار المذكوره، مع أنها صريحه في ردّه كما سيظهر لك،

١- أجوبه الشيخ سليمان الماحوزي: ٣٦-٣٩.

٢- بحار الأنوار ٥: ٢٨٨.

ص: ۱۲۹

لا (۱) أن ذلك مذهب القائلين بكفره.

و ثانيها: من نقله من الأدلّه للقائلين بالكفر و قوله في آخر الكلام: (و بالجمله، فالأخبار المشعره بهذا المعنى كثيره إلّا إنها قابله للتأويل)، فإنه مسلّم بالنسبه إلى أخباره التي أوردّها، لكنها ليست هي أدلّه هذا القول كما توهمه قدّس سرّه، بل أدلّته ما سنذكره من الروايات الصحيحه الصريحه المستفيضه الغير القابله للتأويل.

و العجب منه - عطر الله مرقدّه - مع سعه دائرته في الأطلاع، و كونه ممن لا - يجارى في سعه الباع كيف غفل عن الوقوف عليها مع كثرتها و انتشارها و تكررها و اشتهاها حتى اعتمد في الاستدلال على هذه الأخبار البعيده عن المقام بمراحل، بل لا تنطبق عليه إلّا بمزيد تكلف كما لا يخفى على الخبير الفاضل؟

و ثالثها: ما ذكره من قوله: (إن أكثر أصحابنا على إسلامه و طهارته، و إمكان تدينه و عدالته، و صحّه دخوله الجنّه)، و ميله إلى هذا القول بعد توقّفه، و قوله: (إنه لا يخلو من قوه و متانه)، فإنه مخالف لهذه (۲) الأخبار الوارده عن العتره الأطهار في هذا المضمار في جملة من موارد الأحكام، فمن ذلك دعوى الطهاره، فإن ظواهر الأخبار تدلّ على النجاسه، و منها مرسله الوشاء التي ذكرها، و اعترف بأن الكراهه فيها بمعنى التنجيس.

و منها روايه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «لا- تغتسل من البئر التي يجتمع فيها غساله الحمام، فإن فيها غساله ولد الزنا و هو لا يطهر إلى سبعة آباء، و فيها غساله الناصب و هو شرهما» (۳).

۱- من «ح»، و في «ق»: الا.

۲- في «ح»: لجملة.

۳- الكافي ۳: ۱۴/ ۱، باب ماء الحمام .. وسائل الشيعة ۱: ۲۱۹، أبواب الماء المضاف و المستعمل، ب ۱۱، ح ۴.

ص: ١٣٠

و روايه على بن الحكم و فيها: «لا- تغتسل من [غساله] ماء الحمام؛ فَإِنَّهُ يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الزَّنا و يغتسل فيه ولد الزنا و الناصب لنا أهل البيت و هو شرّهم» (١).

و من ذلك دعوى العدالة. و لا يخفى أن المواضع التي تشترط فيها العدالة هي الإمامه في الصلاه، و قد اتَّفَقَ الأصحاب و الأخبار على اشتراط طهاره المولد فيها و أنّها لا تنعقد بآبن الزنا. و الشهاده، و قد استفاضت الأخبار بأنّه لا يقبل شهادته و القضاء، و قد اتَّفَقَت كلمه الأصحاب على أنّه لا يجوز له تولّى القضاء. و حينئذ، فأى ثمره لهذه العدالة التي ادّعاها في المقام؟

فمن الأخبار الداله على عدم جواز إمامته موثقه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «خمسّه لا يؤمنون الناس و لا يصلّون بهم صلاه فريضه في جماعه: الأبرص و المجذوم و ولد الزنا و الأعرابي حتّى يهاجر و المحدود» (٢).

و روى الصدوق في (الفقيه) مرسلًا عن أمير المؤمنين عليه السّلام قال: «لا يصلّين أحدكم خلف المجذوم و الأبرص و المجنون و المحدود و ولد الزنا» (٣) الحديث.

و الحكم اتَّفَاقى بين الأصحاب، فلا ضروره إلى الإطاله في الاستدلال.

و من الأخبار الداله على عدم (٤) جواز قبول شهادته موثقه زرارّه قال: سمعت أبا جعفر عليه السّلام يقول: «لو أن أربعة شهدوا عندى على رجل بالزنا و فيهم ولد زنا لحددتهم جميعا؛ لأنّه لا تجوز شهادته، و لا يؤم الناس» (٥).

١- الكافي ٦: ٤٩٨/ ١٠، باب الحمام ..، وسائل الشيعه ١: ٢١٩، أبواب الماء المضاف و المستعمل، ب ١١، ح ٣.

٢- الكافي ٣: ٣٧٥/ ١، باب من تكره الصلاه خلفه، وسائل الشيعه ٨: ٣٢٥، أبواب صلاه الجماعه، ب ١٥، ح ٥.

٣- الفقيه ١: ٢٤٧/ ١١٠٦.

٤- ليست في «ح».

٥- الكافي ٧: ٣٩٦/ ٨، باب ما يرد من الشهود، وسائل الشيعه ٢٧: ٣٧٦، كتاب الشهادات، ب ٣١، ح ٤.

ص: ١٣١

و بهذا المضمون صحيحه محمد بن مسلم أو موثقته، و روايه أبي بصير قال:

سألت أبا جعفر عليه السلام عن ولد الزنا أ تجوز شهادته؟ قال: «لا». قلت: إن الحكم بن عتيبه يزعم أنها تجوز. فقال: «اللهم لا تغفر ذنبه، ما قال الله للحكم بن عتيبه وَإِنَّهُ لَدِكَّرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ (١)» (٢).

و يدلّ على ذلك أيضا صحيحه الحلبي (٣).

نعم، في روايه عيسى بن عبد الله (٤) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تجوز إلّا في الشئ اليسير إذا رأيت منه صلاحا» (٥).

و من الأحكام الزائده على ما ذكر هنا ما ورد في ديتة من أنّها كديه اليهودي و النصراني (٦): ثمانمائه درهم، روى ذلك الشيخ في (التهذيب) عن عبد الرحمن ابن عبد الحميد عن بعض مواليه قال: قال لى أبو الحسن عليه السلام: «ديه ولد الزنا ديه اليهود: ثمانمائه درهم» (٧).

و روى المشايخ الثلاثة في الكتب الثلاثة عن جعفر بن بشير عن بعض رجاله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ديه ولد الزنا؟ فقال: «ثمانمائه درهم مثل ديه اليهودي (٨) و النصراني و المجوسى» (٩).

١- الزخرف: ٤٤.

٢- الكافي ٧: ٣٩٥ / ٤، باب ما يرد من الشهود، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٧٤ - ٣٧٥، كتاب الشهادات، ب ٣١، ح ١.

٣- تهذيب الأحكام ٦: ٢٤٤ / ٦١٢، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٧٦، كتاب الشهادات، ب ٣١، ح ٦.

٤- في «ح»: عيسى بن عبيد بن عبد الله.

٥- تهذيب الأحكام ٦: ٢٤٤ / ٦١١، وسائل الشيعة ٢٧: ٣٧٦، كتاب الشهادات، ب ٣١، ح ٥.

٦- في «ح» اليهود و النصارى، بدل: اليهودي و النصراني.

٧- تهذيب الأحكام ١٠: ٣١٥ / ١١٧١.

٨- في «ح»: اليهود.

٩- الفقيه: ٤: ١١٤ / ٣٨٩، تهذيب الأحكام ١٠: ٣١٥ / ١١٧٢، وسائل الشيعة ٢٩: ٢٢٢، أبواب ديات النفس، ب ١٥، ح ٢.

ص: ١٣٢

و مثل ذلك رواه إبراهيم بن عبد الحميد (١).

و فی روایه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته كم ديه ولد الزنا؟

فقال: «يعطى الذى أنفق عليه ما أنفق» (٢).

و قد حكم بمضمون هذه الأخبار الصدوق (٣) و المرتضى (٤) و ابن إدريس (٥) بناء على مذهبهم فى المسأله، و المشهور بناء على الحكم بإسلامه أن ديته ديه المسلم، مع أنه لا معارض لهذه الأخبار فى المقام.

و أنت خبير بأن جمله هذه الأحكام إنما ترتبت على ابن الزنا من حيث كونه ابن زنا و إن كان متدينًا بظاهر (٦) الإسلام كما لا يخفى على ذوى الأذهان و الأفهام، فإن الكفر مانع من الإمامه و قبول الشهاده و تولّى القضاء و إن لم يكن ابن الزنا، و كذا فى حكم الديه، و هذا بحمد الله ظاهر (٧) لا ستره عليه.

و من ذلك دعوى دخول الجنه الذى بنى فيه على مجرد التخمين و الظن؛ فإن الأخبار مستفيضه برده فمنها ما رواه الصدوق فى كتاب (العلل) بسنده عن سعد ابن عمر الجلاب قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إن الله عزّ و جلّ خلق الجنّه طاهره مطهره فلا يدخلها إلّا من طابت ولادته»، و قال أبو عبد الله عليه السلام: «طوبى لمن كانت أمّه عفيفه» (٨).

و روى فى الكتاب المذكور بسنده فيه إلى محمّد بن سليمان الديلمى عن أبيه

١- تهذيب الأحكام ١٠: ٣١٥/١١٧٣، وسائل الشيعه ٢٩: ٢٢٣، أبواب ديات النفس، ب ١٥، ح ٣.

٢- تهذيب الأحكام ٩: ٣٤٣/١٢٣٤، وسائل الشيعه ٢٦: ٢٧٥، أبواب ميراث ولد الملاعنه و ما أشبهه، ب ٨، ح ٣.

٣- المقنع: ٥٢٠، الهدايه: ٣٠٣.

٤- الانتصار: ٥٤٤/المسأله: ٣٠٥.

٥- السرائر ٣: ٣٥٢.

٦- سقط فى «ح».

٧- سقط فى «ح».

٨- علل الشرائع ٢: ٢٨٦/ب ٣٦٣، ح ١.

ص: ١٣٣

رفع الحديث إلى الصادق عليه السلام قال: «يقول ولد الزنا: يا رب فما ذنبي؟ فما كان لي في أمري صنع؟». قال: «فيناديه مناد؛ فيقول: أنت شرّ الثلاثة؛ أذنب والدك فثبت عليهما، و أنت رجس و لن يدخل الجنة إلّا طاهر» (١).

أقول: انظر إلى صراحه هذا الخبر في أن منعه و طرده عن الجنّة إنّما هو من حيث كونه ابن زنا، حيث إنه احتج بأنّه (لا ذنب لي (٢) يوجب بعدى و طردى من الجنّة)، فلو كان كافرا لم يحتج بهذا الكلام، و لو احتجّ لأتاه الجواب: بأن طردك من الجنّة لأجل كفرك. و هذا بحمد الله ظاهر.

و مثله ما رواه في (الكافي) (٣) و غيره (٤) بسنده عن أبي خديجه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لو كان أحد من ولد الزنا نجا، لنجا سائح بنى إسرائيل». فقل له: و ما سائح بنى إسرائيل؟ قال: «كان عابدا فقليل له: إن ولد الزنا لا يطيب أبدا و لا يقبل الله منه عملا». قال: «فخرج يسبح بين الجبال و يقول: ما ذنبي».

و روى البرقى في كتاب (المحاسن) بسنده عن سدير قال: قال أبو جعفر عليه السلام:

«من طهرت ولادته دخل الجنّة» (٥).

و روى فيه أيضا بسنده عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «خلق الله الجنّة طاهره مطهره لا يدخلها إلّا من طابت ولادته» (٦).

و هذه الأخبار كما ترى صريحه في أن منع ابن الزنا من دخول الجنّة إنّما هو

١- علل الشرائع ٢: ٢٨٦/ب ٣٦٣، ح ٢.

٢- سقط في «ح».

٣- لم نعثر عليه في الكافي.

٤- المحاسن ١: ١٩٥-١٩٦/٣٣٨، عقاب الأعمال (في ذيل ثواب الأعمال): ٣١٣/١٠، بحار الأنوار ٥: ٢٨٥-٢٨٦/٧، وسائل الشيعة ٢٠: ٤٤٣، أبواب ما يحرم بالمصاهرة، ب ١٤، ح ٩.

٥- المحاسن ١: ٢٣٣/٤٢٣.

٦- المحاسن ١: ٢٣٣/٤٢٤.

ص: ١٣٤

من حيث خبث الولاده لا من حيث الكفر الذي زعموا حمل الأخبار عليه كما قدّمنا نقله عنهم.

و روى في كتاب (المحاسن) أيضا بسنده عن أيوب بن الحرّ عن أبي بكر قال:

كنا عنده و معنا عبد الله بن عجلان، فقال عبد الله بن عجلان: معنا رجل يعرف ما نعرف و يقال: إنه ولد زنا. فقال: ما تقول؟ فقلت: إن ذلك ليقال له. فقال: إن كان ذلك كذلك بنى له بيت في النار من صدر يرد عنه و هج جهنّم و يؤتى برزقه (١).

قال بعض مشايخنا- عطر الله مراقدهم- بعد نقل هذا الخبر: (قوله: (من صدر) أى يبنى له ذلك فى صدر جهنّم و أعلاه. و الظاهر أنه تصحيف الصبر- بالتحريك- و هو الجمد) (٢).

و روى فى (الكافى) بسنده عن ابن أبى يعفور قال قال أبو عبد الله عليه السّلام: «إن ولد الزنا يستعمل؛ إن عمل خيرا جزى به و إن عمل شرا جزى به» (٣).

أقول: هذا الخبر موافق للمشهور من أن ولد الزنا كسائر الناس مكلف باصول الدين و فروعه، و تجرى عليه أحكام المسلمين و يثاب على الطاعات و يعاقب على المعاصى، إلّا إنه لا يبلغ قوه المعارضه لما سردناه من الأخبار أولا و آخر.

و ممّا يؤكدها أيضا ما رواه الصدوق فى كتاب (عقاب الأعمال) (٤) و البرقى فى (المحاسن) (٥) بإسنادهما عن أبى بصير ليث المرادى عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «إن نوحا عليه السّلام حمل فى السفينه الكلب و الخنزير و لم يحمل فيها ولد الزنا، و الناصب شرّ من ولد الزنا».

١- المحاسن ١: ٢٤٦ / ٤٥٩.

٢- بحار الأنوار ٥: ٢٨٧ / ١٢.

٣- الكافى ٨: ٣٢٢ / ١٩٩.

٤- عقاب الأعمال (فى ذيل ثواب الأعمال): ٢٥١ / ٢٢.

٥- المحاسن ١: ٢٩٦ / ٥٩٣.

ص: ١٣٥

و ما رواه في (ثواب الأعمال) في الموثق عن زراره قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «لا خير في ولد الزنا ولا في بشره ولا في شعره ولا في لحمه ولا في دمه ولا في شيء منه» (١) يعني ولد الزنا.

و روى الشيخان بسنديهما عن أبي خديجه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«لا يطيب ولد الزنا ولا يطيب ثمنه» (٢) الحديث.

و بالجملة، فإن المفهوم من هذه الأخبار التي ذكرناها أن ابن الزنا له حاله ثالثه غير حالتي الإيمان والكفر؛ لأن ما تقدم من الأخبار الدالة على أحكامه في الدنيا من (٣) النجاسة و عدم العدالة و حكم ديته، و كذا الأخبار الدالة على عدم جواز دخول الجنة لا تجماع الإيمان بوجه، و أسباب الكفر الموجبه للحكم بكونه كافرا غير موجوده فيه؛ لأن الفرض أنه متدين بظاهر الإيمان كما عرفت من الأخبار المذكوره.

و كيف كان فالحقّ عندى في هذه المسأله ما أفاده (٤) خاتمه المحدثين غوّاص (بحار الأنوار)، و مستخرج ما فيه من لآلى الآثار- قدس الله روحه، و نور ضريحه- حيث قال- بعد نقله جملة من الأخبار الدالة على عدم دخوله الجنة- ما صورته: (أقول: يمكن الجمع بين الأخبار على وجه آخر يوافق قانون العدل بأن يقال: لا- يدخل ولد الزنا الجنة، لكن لا يعاقب في النار إلّا بعد أن يظهر منه ما يستحقه، و مع فعل الطاعة و عدم ارتكاب ما يحبطه يثاب في النار على ذلك، و لا يلزم على الله أن يثيب الخلق في الجنة. يدل عليه خبر عبد الله بن عجلان؛ و لا

١- عقاب الأعمال (في ذيل ثواب الأعمال): ٩/ ٣١٣.

٢- الكافي ٥: ٢٢٥/ ٦، باب بيع اللقيط و ولد الزنا، تهذيب الأحكام ٧: ٧٨/ ٣٣٣.

٣- الدنيا من، من «ح»، و قد وردت في «ق» بعد قوله: لا تجماع.

٤- في «ح» بعدها: شيخنا.

ص: ١٣٦

ینافیه خبر عبد الله بن أبی یعفور؛ إذ ليس فيه تصريح بأن جزاءه يكون في الجنة.

و أمّا العمومات الدالّة على أن من يؤمن بالله و يعمل صالحا يدخله الله الجنة [ف] يمكن أن تكون مخصّصة بتلك الأخبار (١) انتهى.

و الذى يظهر لى أن مقتضى هذه الأخبار الكثيره المستفيضه الوارده فى أحكامه دنيا و آخره أنه فى الغالب و الأكثر لا يطيب و لا يكون مؤمنا، و إن كان مؤمنا فإيمانه يكون مستعارا، و ربّما ثبت على إيمانه، و كان إيمانه مستقرّا إلّا إن ثوابه يكون فى النار على الوجه الذى ذكره شيخنا المشار إليه.

و هذا الوجه يمكن ردّه إلى كلام شيخنا المذكور و دخوله فيه كما لا يخفى، و لله درّ شيخنا المشار إليه حيث قال على أثر هذا الكلام الذى نقلناه هنا:

(و بالجمله، فهذه المسأله ممّا قد تحير فيه العقول و ارتاب فيها الفحول، و الكف عن الخوض فيها أسلم، و لا تجد فيها شيئا أحسن من أن يقال: الله أعلم) (٢) انتهى.

و بما حقّقناه فى المقام، و كشفنا عنه غشاوه الإبهام يظهر لك ما فى كلام شيخنا المتقدّم ذكره من القصور و الجور من غير تحقيق على ظاهر المشهور، و الله العالم.

و بعد الوصول إلى هذا المقام من الكلام وقفت على كلام للسيد الفاضل المحدث السيد نعمه الله الجزائري- نور الله تعالى مرقده- قال فى كتاب (الأنوار النعمانية): (تذيل فى حال ولد الزنا إذا ورد على ربّه عزّ و جلّ: اعلم أن المشهور بين أصحابنا- رضوان الله عليهم- هو أنه إذا أظهر دين الإسلام كان مسلما بحكم المسلمين فى الطهاره و دخول الجنة، و قد نقل عن المرتضى و الصدوق (٣) و ابن إدريس- قدّس الله أرواحهم- أنه كافر نجس يدخل النار كغيره و نظيره من الكفار.

١- بحار الأنوار ٥: ٢٨٨.

٢- المصدر نفسه.

٣- ليست فى «ح».

ص: ١٣٧

و لكن وجد بخط شيخنا الشهيد الثاني - قدس الله روحه - مسائل نقلها عن المرتضى - تغمده الله برحمته - و هذه عبارته: و سئل عن ولد الزنا و ما روى فيه من أنه في النار، و أنه لا يكون من أهل الجنّة، فأجاب رضى الله عنه: (إن هذه الرواية موجوده في كتب أصحابنا إلّا إنه غير مقطوع بها، و وجهها - إن صحّت - أن كل ولد زنيه لا بد أن يكون في علم الله أنه يختار الكفر و يموت عليه، و أنه لا يختار الإيمان، و ليس كونه من ولد الزنيه ذنباً يؤخذ به، فإن ذلك ليس ذنباً له في نفسه و إنما الذنب لأبويه، و لكنّه إنما يعاقب بأفعاله الذميمة القبيحه التي علم الله أنه يختارها. و يصير كونه ولد زنا علامه على وقوع ما يستحق من العقاب، و أنه من أهل النار بتلك الأعمال، لا لأنه مولود من زنا)..

ثم قال السيّد: (و هذا لا ينافي ما حكيناه عنه رحمه الله فإنه قد يذهب في المسأله الواحده إلى مذاهب مختلفه، يكون له في كل كتاب من مصنّفاته مذهب من المذاهب. و الحقّ أن الأخبار متضافره في الدلاله على سوء حاله و أنه من أهل النار، فروى الصدوق رحمه الله بإسناده إلى الإمام أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام قال: «ولد الزنا يقول: يا رب (١) ما ذنبى فما كان في أمرى من صنع» (٢).

ثم ساق الروايه كما قدّمنا، ثم قال: (و هذا ممّا لا مسلك فيه للعقول، و إن أردت تأويل مثل هذا الخبر لينطبق على أقوال الأصحاب فاحمله إلى إرادته ولد الزنا إذا كان مخالفاً في المذهب، مع أن هذه سياسه شرعيه أظهرها الشارع للحكم بحكم و مصالح؛ حتى لا يتجرأ أحد على الزنا. و له نظائر كثيره، مع أن الغالب في ولد الزنا سوء الحال و الأعمال، حتى يكون هو الذى يدخل النار بعمله.

١- من «ح» و المصدر.

٢- علل الشرائع ٢: ٢٨٦/ ب ٣٦٣، ح ٢.

ص: ۱۳۸

على أنه يجوز أن الله تعالى يحتج عليه يوم القيامة بدخول نار يؤججها، كما يحتج على الأطفال الذين يموتون من أولاد الشرك و الكفار (۱) ممن تحققت سابقا (۲) انتهى.

و أنت خبير بما فى تأويله للخبر الذى نقله من البعد كما أشرنا إليه آنفا، ثم إن فى كلامه قدس سرّه تأييدا لما ذكرناه من أن محلّ الخلاف فى المسأله هو ما إذا كان مظهر الإيمان؛ و لهذا أنه بعد أن نقل عن المرتضى خلاف ذلك أجاب عنه بما ذكر.

و بالجملة، فما ذكره شيخنا المتقدم ذكره فى المسأله غفله بلا ريب، و الله العالم.

۱- فى المصدر: غيره، بدل الأطفال الذين يموتون من أولاد الشرك و الكفار.

۲- الأنوار النعمانيه ۴: ۲۴۶-۲۴۸.

ص: ۱۳۹

۴۹ درّه نجفیه فی شرح حدیث الرفع

اشاره

روی الصدوق - عطر الله مرقده - فی کتاب (التوحید) (۱) و (الخصال) (۲) فی الصحیح عن حریر بن عبد الله (۳) عن أبی عبد الله علیه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

رفع عن أمتی تسعه أشياء: الخطأ و النسیان و ما اكرهوا علیه و ما لا يعلمون و ما لا يطيقون و ما اضطروا إليه و الحسد و الطیره و التفكير فی الوسوسه فی الخلق ما لم ينطقوا بشفه».

أقول: هذا الخبر قد رواه أيضا فی کتاب (من لا يحضره الفقيه) (۴) مرسلًا عنه صلى الله عليه وآله. و رواه ثقة الإسلام قدس سره فی (الكافی) عن محمد بن أحمد النهدي رفعه عن أبی عبد الله علیه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: وضع عن امتی تسع خصال: الخطأ و النسیان و ما لا يعلمون و ما لا يطيقون و ما اضطروا إليه و ما استكروها علیه و الطیره و الوسوسه فی التفكير فی الخلق و الحسد ما لم يظهر بلسان أو يد» (۵).

و المراد بالرفع أو الوضع فی الخبر: ما هو أعظم من عدم المؤاخذة و العقاب كما

۱- التوحید: ۲۴ / ۳۵۳.

۲- الخصال ۲: ۴۱۷ / ۹، باب التسعه.

۳- بن عبد الله، لیست فی «ح».

۴- الفقيه ۱: ۳۶ / ۱۳۲.

۵- الكافی ۲: ۴۶۳ / ۲، باب ما رفع عن الامه.

ص: ۱۴۰

فى بعض، أو عدم التكليف كما فى آخر، أو عدم التأثير كما فى ثالث (۱).

و مفهوم الخبر مؤاخذه من تقدم من الامم بذلك، كما يعطيه تمدحه صلى الله عليه و آله بذلك و تخصيص الرفع بامته لأجله - صلوات الله عليه و آله - كما سيأتى إن شاء الله تعالى إيضاحه.

و نحن نتكلم فى الخبر على كل من هذه التسعه

اشاره

بما يوجب مزيد الإيضاح له و البيان، و يجعله فى قالب العيان، فنقول و به سبحانه التوفيق لبلوغ المأمول:

الأول و الثانى: الخطأ و النسيان

و لا ريب فى رفع المؤاخذه بهما، فى قوله (۲) سبحانه رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا (۳) و قوله عز و جل و لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَ لَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ (۴). و انتفاء الإثم و المؤاخذه فيهما (۵) لا ينافى ترتب بعض الأحكام عليهما، كالضمان فى خطأ الطبيب، و الدية و الكفاره فى قتل الخطأ، و إعادته الصلاه لنسيان ركن، و سجود السهو، و تدارك بعض الواجبات المنسيه و نحو ذلك.

الثالث: الإكراه

اشاره

و يدلّ عليه أيضا قوله عز و جل إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ (۶).

و المراد به ما هو أعم من (۷) أن يكون فى اصول الدين أو فروعها، و أن يبلغ الوعيد حد القتل أو غيره ممّا لا يتحمل عادة. و كيف كان، فهو مخصوص بما إذا لم يتعلّق بالدماء بأن يكون على قتل مؤمن؛ فإنه لا تقية فى الدماء.

۱- انظر مرآه العقول ۱۱: ۳۸۷.

۲- فى «ح»: لقوله، بدل: فى قوله.

۳- البقره: ۲۸۶.

۴- الأحزاب: ۵.

۵- من «ح»، و فى «ق»: عليهما.

۶- النحل: ۱۰۶.

۷- سقط فى «ح».

ص: ۱۴۱

و يؤكد ما ذكرناه في هذه المواضع ما رواه في (الكافي) عن عمرو بن مروان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله رفع عن (۱) امتي أربع خصال:

خطؤها ونسيانها وما أكرهوا عليه وما لم يطيقوا، وذلك قول الله عز وجل رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصِيرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا (۲)، وقوله إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ (۳) (۴). فإنه عليه السلام استشهد لرفع هذه الخصال بالآيتين الكريمتين.

(قيل: ظاهر الآية الأولى الدلالة على المؤاخذة والإثم بالخطأ والنسيان وإلا فلا فائده في الدعاء بعدم المؤاخذة، فكيف تكون دليلاً على الرفع؟

و أجيب:

أولاً: بأن السؤال والدعاء قد يكون للواقع، والغرض منه بسط الكلام مع المحبوب وعرض الافتقار إليه، كما قال خليل الرحمن وابنه إسماعيل عليهما السلام:

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا (۵)، مع أنهما لا يفعلان غير المقبول.

و ثانياً: بأنه قد صرح بعض المفسرين (۶) بأن الآية تدل على أن الخطأ والنسيان سببان للإثم والعقوبة، ولا يمتنع عقلاً المؤاخذة بهما؛ إذ الذنب كالمسّم يؤدي إلى الهلاك وإن تناوله خطأ، وكذلك الذنب ولكنه عز وجل وعد بالتجاوز عنه رحمه وتفصلاً وهو المراد من الرفع، فيجوز أن يدعو الإنسان به استدأمه لها وامتدادا بها (۷) انتهى.

و الجواب الأوضح في ذلك أن يقال: إن هذا السؤال في الآية إنما وقع في مبدأ

۱- من «ح» والمصدر.

۲- البقرة: ۲۸۶.

۳- النحل: ۱۰۶.

۴- الكافي ۲: ۴۶۲-۴۶۳ / ۱، باب ما رفع عن الأمة.

۵- البقرة: ۱۲۷.

۶- تفسير البيضاوي ۱: ۱۴۷.

۷- انظر شرح الكافي (المازندراني) ۱۰: ۱۹۷.

ص: ۱۴۲

التكليف؛ لأن التكليف الشرعي إنما كانت تتجدد شيئاً فشيئاً، ولما كانت هذه الأشياء مما وقع التكليف بها في الامم السالفة خاف رسول الله صلى الله عليه وآله على أمته أن يكلفوا بها مع صعوبتها ومشقتها، فسأل الله سبحانه رفعها عن أمته، وألا يكلفهم بها كما كلف الامم الماضية، فأجابه الله تعالى إلى ذلك.

فالاستدلال بالآية على الرفع في الخبر المذكور مبني على سؤاله صلى الله عليه وآله وإجابته تعالى وإن كان مطوياً في الكلام؛ لمعوماته. ودلاله الآية على المؤاخذة بالخطأ والنسيان كما ذكره المعترض إنما هو بالنسبة إلى من تقدم من الامم لا بالنسبة إلى هذه الامه، فالرفع وعدم الرفع بالنسبة إلى هذه الامه قبل هذا السؤال غير معلوم.

و من أوضح الأخبار في المقام ما رواه الطبرسي في كتاب (الاحتجاج) عن الكاظم عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام في حديث يذكر فيه مناقب رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إنه أسرى به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى مسيره شهر، و عرج به في ملكوت السماوات مسير خمسين ألف عام في أقل من ثلث ليله، حتى انتهى إلى ساق العرش، فدنا بالعلم فتدلى له من الجنة رفراف أخضر، و غشى النور بصره، فرأى عظمه ربّه عزّ و جلّ بفؤاده و لم يرها بعينه، فكان كقاب قوسين بينهما و بينه أو أدنى، فأوحى إلى عبده ما أوحى فكان فيما أوحى إليه الآية التي في سورة البقره، قوله تعالى لِلّٰهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللّٰهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللّٰهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (۱)».

و كانت الآية قد عرضت على الأنبياء من لدن آدم- على نبينا و عليهم السلام- إلى

ص: ۱۴۳

أَنْ بَعَثَ اللَّهُ تَبَارَكَ اسْمُهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَ عَرَضَتْ عَلَى الْأُمَمِ فَأَبَوْا أَنْ يَقْبَلُوهَا مِنْ ثَقْلِهَا وَ قَبْلِهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ عَرَضَهَا عَلَى أُمَّتِهِ فَقَبِلُوهَا، فَلَمَّا رَأَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُمْ الْقَبُولَ [علم] (۱) أَنَّهُمْ لَا يَطِيقُونَهَا، فَلَمَّا أَنْ سَارَ (۲) إِلَى [ساق] الْعَرْشِ كَرَّرَ عَلَيْهِ الْكَلَامَ لِيَفْهَمَهُ فَقَالَ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ فَأَجَابَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْهُ وَ عَنْ أُمَّتِهِ (۳):

وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَ مَلَائِكَتِهِ وَ كُتُبِهِ وَ رُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ (۴) فَقَالَ جَلْ ذَكَرَهُ: لَهُمُ الْجَنَّةُ وَ الْمَغْفِرَةُ عَلَى أَنْ فَعَلُوا ذَلِكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَمَا إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ بَنَّا فِغْرَانِكَ رَبَّنَا وَ إِلَيْكَ الْمَصِيرُ. يَعْنِي الْمَرْجِعُ فِي الْآخِرَةِ.

قال: «فأجابه الله تعالى جل ثناؤه: و قد فعلت ذلك بك و بأمّتك.

ثم قال عزّ و جلّ: أَمَا إِذَا قَبِلْتَ الْآيَةَ بِتَشْدِيدِهَا وَ عَظَمَ مَا فِيهَا وَ قَدْ عَرَضْتَهَا عَلَى الْأُمَمِ وَ أَبَوْا أَنْ يَقْبَلُوهَا وَ قَبَلْتَهَا أُمَّتُكَ فَحَقَّ عَلَى أَنْ أَرْفَعَهَا عَنْ أُمَّتِكَ، وَ قَالَ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ مِنْ خَيْرٍ وَ عَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ (۵) مِنْ شَرٍّ.

فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ: أَمَا إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ بِي وَ بِأُمَّتِي فَرَدَنِي. فقال: سل قال:

رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا. قال الله عزّ و جلّ: لَسْتُ أُوَاخِذُ أُمَّتَكَ بِالنِّسْيَانِ أَوْ الْخَطَا؛ لِكِرَامَتِكَ عَلَى.

وَ كَانَتِ الْأُمَمُ السَّالِفَةُ إِذَا نَسُوا مَا ذَكَرُوا بِهِ فَتَحَتْ عَلَيْهِمْ أَبْوَابُ الْعَذَابِ، وَ قَدْ رَفَعْتَ ذَلِكَ عَنْ أُمَّتِكَ.

وَ كَانَتِ الْأُمَمُ السَّالِفَةُ إِذَا أَخْطَؤُوا أَخَذُوا بِالْخَطَا وَ عَوِقُوا عَلَيْهِ، وَ قَدْ رَفَعْتَ ذَلِكَ عَنْ أُمَّتِكَ؛ لِكِرَامَتِكَ عَلَى.

۱- من المصدر، و فی النسختين: علی.

۲- فی المصدر: صار، و فی نسختين اخريين منه: سار. الاحتجاج ۱: ۵۲۲/ الهامش: ۳.

۳- فأجاب صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْهُ وَ عَنْ أُمَّتِهِ، مِنْ «ح» وَ الْمَصْدَر.

۴- البقرة: ۲۸۵.

۵- البقرة: ۲۸۶.

ص: ۱۴۴

فقال النبي صَلَّى الله عليه وآله: اللهم إذا أعطيتني ذلك فزدني. فقال الله تعالى له: سل. قال: رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِكْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا، يعنى بالإصر: الشدائد التي كانت على من كان (۱) قبلنا. فأجابه الله تعالى إلى ذلك، فقال تبارك اسمه: قد رفعت عن أمتك الآصار التي كانت على الامم السالفه، كنت لا أقبل صلاتهم إلّا في بقاع من الأرض (۲) معلومه اخترتها لهم وإن بعدت، وقد جعلت الأرض كلّها لأمتك مسجدا و طهورا. فهذه من الآصار التي كانت على الامم قبلك فرفعتها عن امتك.

و كانت الأمم السالفه إذا أصابهم أذى من نجاسه قرضوه من أجسادهم، وقد جعلت الماء لأمتك طهورا. فهذه من الآصار التي كانت عليهم فرفعتها عن أمتك.

و كانت الأمم (۳) السالفه تحمل قرايينها على أعناقها إلى بيت المقدس فمن قبلت ذلك منه أرسلت إليه نارا فأكلته، فرجع مسرورا و من لم أقبل ذلك منه رجع مثورا، و قد جعلت قربان أمتك في بطون فقرائها و مساكينها فمن قبلت ذلك منه أضعفت له ذلك (۴) أضعافا مضاعفه و من لم أقبل ذلك منه رفعت عنه عقوبات الدنيا، و قد رفعت ذلك عن أمتك، و هي من الآصار التي كانت على الأمم قبلك.

و كانت الأمم السالفه صلواتها مفروضه عليها في ظلم الليل و أنصاف النهار و هي من الشدائد التي كانت عليهم فرفعتها عن أمتك و فرضت عليهم صلواتهم في أطراف الليل و النهار و في أوقات نشاطهم.

و كانت الامم السالفه قد فرضت عليهم خمسين صلاه في خمسين وقتا و هي من الآصار التي كانت عليها فرفعتها عن أمتك و جعلتها خمسا في خمسه أوقات، و هي

۱- من «ح» و المصدر.

۲- من الأرض، من «ح» و المصدر، و هو في المصدر بعد قوله: معلومه.

۳- من «ح» و المصدر، و في «ق»: الامة.

۴- في «ح»: ذلك له، بدل: له ذلك.

ص: ۱۴۵

إحدى و خمسون ركعه، و جعلت (۱) لهم أجر خمسين صلاه.

و كانت الأمم السالفه حسنتهم بحسنه و سيئتهم بسيئه، و هي من الآصار التي كانت عليهم، فرفعتها عن أمتك، و جعلت الحسنه بعشره و السيئه بواحد.

و كانت الأمم السالفه إذا نوى أحدهم حسنه ثم لم يعملها لم تكتب له، فإن عملها كتبت له حسنه، و إن أمتك إذا هم أحدهم بحسنه و لم يعملها كتبت له حسنه. و هذه من الآصار التي كانت عليهم فرفعت ذلك عن امتك.

و كانت الامم السالفه إذا أذنبوا ذنبا كتبت ذنوبهم على أبوابهم، و جعلت توبتهم من الذنوب أن حرمت عليهم بعد التوبه أحب الطعام إليهم، و قد رفعت ذلك عن أمتك، و جعلت ذنوبهم فيما بيني و بينهم، و جعلت عليهم ستورا كثيفه، و قبلت توبتهم بلا عقوبه، و لا اعاقبهم بأن احرم عليهم أحب الطعام إليهم.

و كانت الامم السالفه يتوب أحدهم من الذنب الواحد مائه سنه أو ثمانين سنه أو خمسين سنه ثم لا أقبل توبته دون أن اعاقبه في الدنيا بعقوبه، و هي من الآصار التي كانت عليهم فرفعتها عن امتك. و إن الرجل من أمتك ليذنب عشرين سنه أو ثلاثين سنه أو أربعين سنه أو مائه سنه ثم يتوب و يندم طرفه عين فأغفر له ذلك كله.

فقال النبي صلى الله عليه و آله: اللهم إذ أعطيتني ذلك كله فزدني. قال: سل. قال: رَبَّنَا وَ لَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ. قال تبارك اسمه: قد فعلت ذلك بك و بامتك، و قد رفعت عنهم عظيم بلايا الامم، و ذلك حكمي في جميع الامم ألا أكلف خلقا فوق طاقتهم.

ص: ۱۴۶

قال صَلَّى الله عليه وآله: **وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا**. قال الله عزَّ وجلَّ: قد فعلت ذلك بتائبى امتك. قال صَلَّى الله عليه وآله: **فَانْصِرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ**. قال الله جل اسمه: إن أمتك في الأرض كالشامه البيضاء في الثور الأسود، وهم القادرون و هم القاهرون، يستخدمون و لا يستخدمون؛ لكرامتك على، و حقَّ على أن اظهر دينك على الأديان، حتى لا يبقى في شرق الأرض و غربها دين إلَّا دينك، أو يؤدّون إلى أهل دينك الجزية» (١).

أقول: و إنما نقلنا الخبر المذكور بطوله لما فيه من الفوائد التي يرجع إليها في جملة من الموارد.

الرابع: ما لا يعلم

و يجعل جهله جهلاً (٢) ساذجا على وجه يكون عادما للتصوّر بالكلية، فإن الجاهل بهذا المعنى ممّا لا ريب في معذوريته و إن أباه كثير من أصحابنا- رضوان الله عليهم- لعدم قولهم بمعذوريته الجاهل إلّا في موارد نادره (٣)، و هو ضعيف، لقيام الدليل العقلي على عدم جواز توجه الخطاب لمن كان كذلك، فإن تكليف الجاهل بهذا المعنى من قبيل التكليف بما لا يطاق.

و أمّا المتصور له بوجه- و إنما يجهل التصديق- فهذا ممّا دلّت الأدلّة الشرعيّة على أنه يجب عليه الفحص و السؤال و تحصيل العلم بالحكم، و مع تعدّد (٤) ذلك فالوقوف على جاده الاحتياط. و على هذا الفرد تحمل الأخبار الدالّة على وجوب طلب العلم و التفقه في الدين.

و تفصيل الكلام في هذه المسألة قد مرّ مستوفى (٥) في الدرّة الثانيه (٦) من درر

١- الاحتجاج ١: ٥٢١-٥٢٧/١٢٧.

٢- في «ح» و يجب حملة على ما يجهل، بدل: و يجهل جهله جهلاً.

٣- الكافي ١: ١٦٤-١٦٥/٤، باب حجج الله على خلقه.

٤- من «ح».

٥- ليست في «ح».

٦- انظر الدرر ١: ٧٧-١١٩.

ص: ۱۴۷

الكتاب، و هذا الفرد ممّا يرجع إلى عدم المؤاخذه.

الخامس: ما لا يطاق

و يدلّ عليه أيضا قوله سبحانه وَ لَا تُحْمِلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ (۱)، وقوله سبحانه لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا (۲). و الوسع دون الطاقه، و في (التوحيد) عن الصادق عليه السلام: «ما أمر العباد إلّا بدون سعتهم، و كل شئ أمر الناس بأخذه فهم متّسعون له، و ما لا يتّسعون له فهو موضوع عنهم، و لكن الناس لا خير فيهم» (۳).

و مثله في حديث آخر أيضا في (الكافي) (۴).

و روى الصدوق في كتاب (الاعتقادات) عن الصادق عليه السلام مراسلا قال: «و الله ما كلف العباد إلّا دون ما يطيقون؛ لأنه كلفهم في كل يوم و ليلة خمس صلوات، و كلفهم في السنه صيام ثلاثين يوما، و كلفهم في كل مائتي درهم خمسه دراهم، و كلفهم حجّه واحده، و هم يطيقون أكثر من ذلك» (۵).

و هذا ممّا يرجع إلى عدم التكليف.

السادس: ما اضطرّ إليه

و يدلّ عليه أيضا قوله سبحانه وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (۶) و هو أعمّ من أن يكون سبب الاضطرار من الله عزّ و جلّ كأكل الميتة و التداوى بالمحرّم و الإفطار بالمرض (۷) في شهر رمضان، أو من جهة التكليف أو غيره كمن جرح نفسه أو غيره حتّى اضطرّ إلى الإفطار في شهر رمضان و نحو ذلك.

۱- البقره: ۲۸۶.

۲- البقره: ۲۸۶.

۳- التوحيد: ۳۴۷/۶.

۴- الكافي ۱: ۱۶۴- ۴/۱۶۵، باب حجج الله على خلقه.

۵- اعتقادات الإماميه (مطبوع ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد) ۵: ۲۸.

۶- الحجّ: ۷۸.

۷- من «ح».

ص: ۱۴۸

السابع: الحسد

و الكلام فيه لا يخلو من الإشكال؛ و ذلك لأن هذا الخبر دلّ على رفع المؤاخذه به. و يعضده أيضا جملة من الأخبار منها ما رواه ثقه الإسلام في (الكافي) (١) و غيره في غيره أيضا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ثلاثه لم ينج منها نبى فمن دونه: التفكير في الوسوسة في الخلق، و الطيره، و الحسد إلّا إن المؤمن لا يستعمل حسده» و في بعض الأخبار التي لا يحضرني الآن موضعها: «إلّا إن المؤمن لا يظهر حسده» (٢). مع أنه قد استفاضت الأخبار بأن الحسد من الصفات المهلكه (٣). و قد فسره غير واحد من المحققين بأنه عبارة عن أن يتمنى الحاسد زوال نعمه المحسود؛ لكرهته؛ لا تصافه بتلك النعمه، فيتمنى زوالها لنفسه أو مطلقا (٤).

و من الأخبار الداله على ذمه ما رواه في (الكافي) في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن الحسد ليأكل الإيمان كما تأكل النار الحطب» (٥).

و مثله روى فيه أيضا عن جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام (٦).

و روى فيه أيضا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: قال الله عزّ و جلّ لموسى بن عمران: يا بن عمران، لا تحسد الناس على ما آتيهم من فضلى، و لا تمدّن عينيك إلى ذلك، و لا تتبعه نفسك؛ فإنّ الحاسد ساخط لنعمتى، صاّد لقسمى الذى قسمت بين عبادى، و من يكن كذلك فلست منه و ليس منى» (٧).

١- الكافي ٨: ٩٣-٩٤/٨٦، وسائل الشيعة ١٥: ٣٦٦، أبواب جهاد النفس، ب ٥٥، ح ٨.

٢- بحار الأنوار ٥: ٣٠٤/١٤.

٣- الكافي ٢: ٣٠٦-٣٠٧/باب الحسد، بحار الأنوار ٧٠: ٢٣٧-٢٦٢.

٤- التبيان ١٠: ٤٣٤، مجمع البيان ١٠: ٧٢٩، الحقائق في محاسن الأخلاق: ٨١.

٥- الكافي ٢: ٣٠٦/١، باب الحسد.

٦- الكافي ٢: ٣٠٦/٢، باب الحسد.

٧- الكافي ٢: ٣٠٧/٦، باب الحسد.

ص: ۱۴۹

و روى فيه أيضا عنه عليه السلام: «اصول الكفر ثلاثه ..» (١)، و عدّ منها الحسد.

و جمع بعض مشايخنا المحققين من متأخري المتأخرين بين هذه الأخبار بتقييد هذه الأخبار الأخيره بالأخبار [الاولى] (٢)، بمعنى أن المذموم من الحسد هو ما ظهر أثره بقول أو فعل دون ما خطر في القلب (٣) من غير ترتب أثر عليه كما يدلّ عليه قوله في بعض تلك الأخبار: «إلّا إن المؤمن لا يستعمل حسده» (٤)، أى لا- يستعمله قولاً و لا فعلاً و لا قلباً بالتفكر في كيفية إجرائه على المحسود و إزاله نعمته.

و فى آخر: «إلّا إن المؤمن لا يظهر حسده».

و ما فى روايه النهدي المتقدمه نقلاً عن (الكافي): «ما لم يظهر بلسان أو يد» (٥)، فإن الظاهر تعلقه بالحسد و إن احتمل بعض (٦) تعلّقه بالوسوسه.

و يؤيد ذلك أيضاً ما رواه الشيخ أبو على ابن شيخنا الطوسى قدّس سرّه فى أماليه بسنده عن على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السّلام عن أبيه عن جدّه عليهما السّلام قال: «قال رسول الله صلّى الله عليه و آله ذات يوم لأصحابه: ألا إنه قد دبّ إليكم داء الامم من قبلكم و هو الحسد، و ليس بحالق [الشعر] لكنه حالق الدين، و ينجى منه أن يكفّ الإنسان يده، و يخزن لسانه، و لا يكون ذا غمز على أخيه المؤمن» (٧).

و حينئذ، فيحمل ما تقدّم من أنه يأكل الإيمان كما تأكل النار الحطب على إظهاره بقول أو فعل. و احتمل بعض أصحابنا- رضى الله عنهم- أيضاً حمل تلك الأخبار الدالّة على ذمّه، على الترغيب فى معالجته ليحصل الإيمان الكامل و إن

١- الكافي ٢: ٢٨٩ / ١، باب فى اصول الكفر و أركانه.

٢- فى النسختين: الاوله.

٣- فى «ح»: بالقلب.

٤- الكافي ٨: ٨٦ / ٩٤.

٥- الكافي ٢: ٤٦٣ / ٢، باب ما رفع عن الامّه.

٦- شرح الكافي (المازندراني) ١٠: ١٩٩.

٧- الأمالى: ١١٧ / ١٨٢.

ص: ١٥٠

لم يكن مؤاخذا به، و هو قريب أيضا.

و يؤيده أنهم - صلوات الله عليهم - كثيرا ما يردفون بعض المكروهات بما يلحقها بالمحرمات تأكيدا في الزجر عنها، و يردفون بعض المستحبات بما يكاد يجعلها في قالب الواجبات تأكيدا في الحث عليها، كما لا يخفى على (١) من له انس بالأخبار.

و لا استبعاد في نسبة (٢) الحسد بهذا المعنى إلى الأنبياء؛ لما رواه الصدوق رحمه الله في كتاب (معاني الأخبار) في حديث ابتلاء آدم و حواء عليهما السلام بالأكل من الشجرة من أن ذلك كان بسبب نظرهما إلى أنوار النبي صلى الله عليه و آله و أهل بيته عليهم السلام و تمنيهما لتلك المنزلة (٣). و لكن الأقرب عندى حمل حديث آدم عليه السلام على الغبطة دون الحسد بالمعنى المتقدم، و الحسد بمعنى الغبطة و إن لم يكن ذنبا يوجب العقوبة، إلّا إن ذنوب الأنبياء من قبيل (حسنات الأبرار سيئات المقربين) (٤).

الثامن: الطيره

بفتح الياء، و زان عنبه: التشؤم، و هى مصدر (تطير) طيره ك (تخير) خيره. قالوا:

و لم يأت من المصادر على هذا الوزن غيرهما قال الفيومي في كتاب (المصباح المنير): (و كانت العرب إذا أرادت المضي لمهم مرت بمجاثم الطير و أثارها لتستفيد هل تمضى أو ترجع؟ فنهى الشارع عن ذلك، و قال: «لا هام و لا طيره» (٥).

١- ليست فى «ح».

٢- سقط فى «ح».

٣- معانى الأخبار: ١٢٤-١٢٥/ باب معنى الشجرة التى أكل منها آدم و حواء.

٤- كشف الخفاء و مزيل الإلباس: ٣٥٧/ ١١٣٧.

٥- سنن ابن ماجه ١: ٨٦/ ٣٤، و فيه: لا طيره و لا هام، بحار الأنوار ٦٠: ١٨/ ١٠، و فيه: و لا طيره و لا هام.

ص: ١٥١

و قال (١): «اقرؤوا الطير في وكناتها» (٢) أى في مجاثمها (٣).

و قال المارزى: (كانوا يتطيرون بالسوارح و البوارح (٤)، و كانوا يثيرون (٥) الطير و الطباء، فإذا أخذت ذات اليمين تبركوا و مضوا لحاجتهم، و إذا أخذت ذات الشمال رجعوا عن سفرهم، فكان ذلك يطردهم في كثير من الأوقات عن مقاصدهم. و هذا (٦) أمر وهمي أبطله الشارع بقوله: «و لا طيره»، و أخبر أن ذلك لا يجلب نفعاً و لا يدفع ضرراً (٧).

أقول: لا ينافي ذلك ما ورد في بعض أخبارنا من التشؤم ببعض الأشياء كما رواه الصدوق في (الفقيه) (٨) و (الخصال) (٩) و البرقى في (المحاسن) (١٠) عن سليمان بن جعفر الجعفري عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام قال: «الشؤم للمسافر في طريقه في خمسة: الغراب الناعق عن يمينه، و الكلب الناصر لذنبه، و الذئب العاوى الذى يعوى في وجه الرجل و هو مقع على ذنبه يعوى ثم يرتفع ثم ينخفض ثلاثاً، و الظبي السانح من يمين إلى شمال، و البومه الصارخه، و المرأه الشمطاء يلقى

١- لا هام و لا طيره و قال، سقط في «ح».

٢- النهايه في غريب الحديث و الأثر ٥: ٢٢٢- و كن، وفيه: على، بدل: فى.

٣- المصباح المنير: ٣٨٢- الطائر.

٤- السوارح و البوارح من «ح» و شرح المازندراني على الكافي، و فى «ق» السوادح و البوارح. و الظاهر أنها السوانح.

٥- من «ح»، و فى «ق»: يطرون، و فى المصدر: ينشرون.

٦- فى «ح»: هنا.

٧- عنه فى شرح الكافي (المازندراني) ١٢: ٤٤.

٨- الفقيه ٢: ١٧٥ / ٧٨٠، وفيه: سته، بدل: خمس، و يلاحظ أن المعداد سبعة أشياء لا خمس و لا سته.

٩- الخصال ١: ٢٧٢ / ١٤، باب الخمسه، و قد عدّ سبعة أشياء أيضاً.

١٠- المحاسن ٢: ٨٤ / ١٢٢٢، و قد عدّ سبعة أشياء أيضاً.

ص: ١٥٢

فرجها، و الأتان العضباء - يعنى الجدعاء - فمن أوجس فى نفسه منهنّ شيئا فليقل:

اعتصمت بك يا ربّ من شرّ ما أجد فى نفسى فاعصمنى من ذلك». قال: «فيعصم من ذلك»؛ فإنه مستثنى بالنصّ.

و قد روى ثقه الإسلام فى (الكافى) عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «الطيره على ما تجعلها شيئا إن هوّنتها تهوّنت، و إن شددتها تشدّدت و إن لم تجعلها شيئا (١) لم تكن شيئا» (٢)، و هو محتمل الرجوع إلى كلّ من الفردين المتقدمين (٣) أو ما هو أعم، و حاصله الرجوع إلى الاعتقاد بصحّتها و عدمه. و هذا أمر تجريبى؛ فإن كثيرا من الامور و إن لم تكن فى حدّ ذاتها موجبة لنفع أو ضرر، إلّا إنه برسوخ الاعتقاد فى ترتيب النفع أو الضرر عليها يظهر أثره للمعتقد ذلك.

و كذا فى بعض الامور الموجبه للنفع مثل الرقى و العوذ و نحوها لو استعملها من غير اعتقاد لم يترتب عليها نفع غالبا، و كذا الموجب للضرر أيضا. و من هذا القبيل ما روى عن أبى الحسن الثانى عليه السّلام أنه كتب إليه بعض البغداديين يسأله عن الخروج يوم الأربعاء لا يدور (٤) فكتب عليه السّلام: «من خرج يوم الأربعاء لا يدور خلافا على أهل الطيره و قى من كل آفه، و عوفى من كلّ عاهه، و قضى الله له حاجته» (٥).

و روى فى (الكافى) أيضا عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: «كفّاره الطيره التوكّل» (٦)، و هذا الفرد ممّا يرجع إلى عدم ترتب التأثير عليه.

التاسع: التفكر في الوسوسة في الخلق

و هو ما يخطر فى القلب من تطلب أسرار الأفضيه و الأقدار، و أنه كيف يصحّ

١- إن هوّنتها .. شيئا، سقط فى «ح».

٢- الكافى ٨: ١٦٩ - ١٧٠ / ٢٣٥.

٣- من «ح».

٤- أى آخر أربعاء من الشهر.

٥- الخصال ٢: ٣٨٦ - ٣٨٧ / ٧٢، باب الخمسه.

٦- الكافى ٨: ١٧٠ / ٢٣٦.

ص: ١٥٣

خلق هذا الشئ بغير مادّه؟ أو ما الغرض والعلة في إيجاد الشئ الفلاني؟ ونحو ذلك.

وفي الخبر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله، هلكت. فقال له (١): أتاك الخبيث، فقال لك: من خلقك؟ فقلت: الله، فقال لك: الله من خلقه؟ فقال: أي والذي بعثك بالحق لكان كذا. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: ذلك والله محض الإيمان» قال أبو عبد الله عليه السلام: «إنما قال: هذا والله محض الإيمان، يعني خوفه أن يكون قد هلك حيث عرض ذلك في قلبه» (٢).

وقد ورد في خبر آخر إنكم إذا وجدتم مثل ذلك [ف] قولوا: «لا إله إلا الله» (٣).

وروى أيضا: «قولوا: آمنا بالله وبرسوله، ولا حول ولا قوة إلا بالله» (٤).

وقال بعض مشايخنا في معنى هذه الفقره: (إنه يحتمل أن يكون المعنى: التفكير فيما يوسوس الشيطان في القلب في الخالق ومبدئه و كيفية خلقه؛ فإنه معفو عنها ما لم يعتقد خلاف الحق وما لم ينطق بالكفر الذي يخطر بباله. أو المراد: التفكير في خلق الأعمال، و مسأله القضاء والقدر. أو المراد: التفكير فيما يوسوس الشيطان [به] في النفس من أحوال المخلوقين و سوء الظن بهم في أعمالهم، و يؤيد الأخير كثير من الأخبار (٥) (٦) انتهى.

١- ليست في «ح».

٢- الكافي ٢: ٤٢٥/٣، باب الوسوسة و حديث النفس.

٣- الكافي ٢: ٤٢٤/١، باب الوسوسة و حديث النفس.

٤- الكافي ٢: ٤٢٥/٤، باب الوسوسة و حديث النفس.

٥- انظر مرآة العقول ٢٥: ٢٦٣-٢٦٤، النهايه في غريب الحديث و الأثر ٣: ١٥٢.

٦- بحار الأنوار ٥: ٣٠٤/ ذيل الحديث: ١٤.

ص: ۱۵۵

۵۰ درّه نجفیّه فی مشروعیّه نقل الموتی إلى المشاهد المشرّفه

روی الصدوق رحمه الله فی (من لا یحضره الفقیه) (۱) - و غیره (۲)، و رواه غیره (۳) أيضا - عن الصادق علیه السلام: «إنّ الله تبارک و تعالی أوحى إلى موسى بن عمران أن أخرج عظام يوسف علیه السلام من مصر، و وعده طلوع القمر» (۴).
و ساق الخبر إلى أن قال: «فاستخرجه من شاطئ النيل فی صندوق مرمر، فلما أخرجہ طلع القمر فحملة إلى الشام».
و ورد فی عده أخبار أيضا حمل نوح عظام آدم علیهما السلام من الکعبه و دفنها فی الغری (۵).
و الإشکال فی هذه الأخبار من وجهین:
أحدهما: أن ظاهر هذه الأخبار جواز نقل الموتی بعد الدفن إلى المواضع الشریفه، و ظاهر الأصحاب تحریم ذلك حتی قال ابن إدريس: إنه بدعه فی

۱- الفقیه ۱: ۱۲۳ / ۵۹۴.

۲- الخصال ۱: ۲۰۵ / ۲۱، باب الأربعه، عیون أخبار الرضا علیه السلام ۱: ۲۵۹ - ۲۶۰ / ۱۸، علل الشرائع ۱: ۳۴۵ / ب ۲۳۲، ح ۱.

۳- الکافی ۸: ۱۳۶ - ۱۳۷ / ۱۴۴.

۴- من «ح» و المصدر، و فی «ق»: الفجر.

۵- کامل الزیارات: ۸۹ - ۹۰ / ۹۱، تهذیب الأحکام ۶: ۲۲ - ۲۳ / ۵۱، مصباح الزائر: ۱۱۷ - ۱۱۸، وسائل الشیعه ۱۴: ۳۸۴ - ۳۸۵، أبواب المزار و ما یناسبه، ب ۲۷، ح ۱.

ص: ١٥٦

شريعته الإسلام، سواء كان النقل إلى مشهد أو غيره (١).

و قال الشيخ في (النهايه): (و إذا دفن في موضع فلا يجوز تحويله من موضعه، و قد وردت روايه بجواز نقله إلى بعض مشاهد الأئمه عليهم السلام سمعناها مذاكره) (٢).

و أسند الجواز في (التذكره) (٣) إلى بعض علمائنا.

و نقل بعض مشايخنا (٤) من متأخري المتأخرين عن الشيخ و جماعه أنهم جؤزوا النقل إلى المشاهد المشترقه، و لم أقف عليه في كلامه إلّا إن ظاهر عبارته (المبسوط) ذلك. حيث قال بعد ذكر المسأله و الإشاره إلى ورود الروايه المذكوره و أنهم سمعوها مذاكره قال: (و الأول أفضل) (٥)؛ فإن ظاهره الجواز و إن كان خلاف الأفضل. و نقل عن ابن حمزه القول بالكراهه (٦).

و قال ابن الجنيد: (لا- بأس بتحويل الموتى من الأرض المغصوبه، و لصالح يراد بالميت (٧). و ظاهره الجواز من غير كراهه في الصورتين المذكورتين).

و أنت خبير بأننا لم نقف على حجه على التحريم في المقام أزيد من تحريم النيش، مع أن الحجه على تحريم النيش ليس إلّا الإجماع المدعى بينهم، و إلّا فلم أقف على خبر يدلّ عليه، و إثبات الإجماع فيما نحن فيه، ممنوع؛ لما عرفت من الخلاف. و ما اعتمده صاحب (الوسائل) من الأخبار الداله على حدّ التباش (٨)، فظنّي أنّها لا تقوم حجه، لإمكان حمل الحدّ على ما يتعلّق بسلب الأكفان، أو تكرر ذلك منه. و دخول ما نحن فيه من النيش لأجل نقل الميت إلى

١- السرائر ١: ١٧٠، مع تقديم و تأخير.

٢- النهايه: ٤٤.

٣- تذكره الفقهاء ٢: ١٠٢ / المسأله: ٢٤٥.

٤- بحار الأنوار ٧٩: ٧٠.

٥- المبسوط ١: ١٨٧.

٦- الوسيله إلى نيل الفضيله: ٦٩، و فيه: استثناء النقل إلى بعض المشاهد المشترقه، و قد صرح باستحبابه.

٧- عنه في بحار الأنوار ٧٩: ٧٠.

٨- وسائل الشيعه ٢٨: ٢٧٨-٢٨٢، أبواب حدّ السرقة، ب ١٩.

ص: ١٥٧

محل شريف يترتب عليه النفع بالنسبه إليه ممنوع.

فالقول بالجواز في نقل الأموات إلى المشاهد المشرّفة كما صار إليه بعض مشايخنا المعاصرين (١) غير بعيد، و تكون هذه الأخبار من جمله الأدلة على ذلك.

و ما ذكره الفاضل الخراساني في (الذخيرة) - من أن وقوع ذلك في شرع من قبلنا (٢) لا يدلّ على جوازه في شرعنا - مردود بأن الظاهر من نقلهم عليهم السّلام ذلك للشيعة و تقريرهم عليه، هو جواز ذلك، كما وقع القول به في جمله من المواضع؛ منها حديث: «ذكرى حسن على كل حال» (٣) الذي جوّزوا به ذكر الله سبحانه في الخلاء؛ لنقلهم عليه السّلام عن موسى عليه السّلام ذلك.

و منها جواز جعل المهر إجاره الرجل نفسه مدّه، كما حكاه الله تعالى عن موسى عليه السّلام في تزويجه بابنه شعيب (٤)، فإن أكثر الأصحاب على القول بذلك (٥) استنادا إلى الدليل المذكور، إلى غير ذلك ممّا يقف عليه المتتبع الخبير.

و يعضد ذلك عموم جمله من الأخبار الواردة في فضل الدفن في المشاهد المقدّسه و لا سيّما الحائر الحسيني و الغري (٦)، على مشرفيهما أفضل الصلاه و السلام.

و يؤكّده أيضا وقوع ذلك بجمله من فضلاء الطائفة المحقّقه، و أساطين الشريعة الحقّه مثل الشيخ المفيد فإنه دفن في داره مدّه ثم نقل إلى جوار الإمامين الكاظمين (٧) - صلوات الله عليهما - و السيّد المرتضى رضى الله عنه فإنه دفن في داره مدّه

١- بحار الأنوار ٧٩: ٦٩ - ٧٠.

٢- ذخيره المعاد: ٣٤٤.

٣- الكافي ٢: ٤٩٧/ ٨، باب ما يجب من ذكر الله، و مسائل الشيعة ١: ٣١٠، أبواب أحكام الخلوه، ب ٧، ح ١.

٤- في الآية: ٢٧ من سورة القصص.

٥- على القول بذلك، سقط في «ح».

٦- الكافي ٣: ٢٤٣/ ١، ٢، باب في أرواح المؤمنين، ارشاد القلوب ٢: ٣٤٧ - ٣٤٩، بحار الأنوار ٩٧: ٢٣٢ - ٢٣٥/ ٢٥ - ٢٧.

٧- رجال النجاشي: ٤٠٣/ ١٠٦٧.

ص: ١٥٨

ثم نقل إلى جوار الحسين عليه السلام (١)، ذكر ذلك علماء الرجال. و نقل أيضا مثل ذلك عن الشيخ البهائي فإنه دفن في أصفهان ثم نقل إلى المشهد المقدس الرضوي (٢) على مشرفه السلام. و من الظاهر أن وقوع ذلك في تلك الأيام المملوءه بالعلماء الأعلام لا يكون إلّا بتجوزهم و إذنهم.

و بالجملة، فالظاهر عندى هو جوازه، بل استحبابه. على أنا لا نحتاج في ذلك إلى دليل بل الأصل الجواز، و به نتمسك إلى أن يقوم الدليل على المنع، و ليس فليس.

و ثانيهما: أنه قد ورد في جملة من الأخبار: أن الأنبياء و الأوصياء - صلوات الله عليهم - يرفعون بعد الدفن بأبدانهم من الأرض، فروى المشايخ الثلاثة - نور الله تعالى مراقدهم - عن زياد بن أبي الحلال عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ما من (٣) نبي أو وصي نبي يبقى في الأرض [بعد موته] أكثر من ثلاثة أيام حتى يرفع روحه و لحمه و عظامه إلى السماء، و إنما تؤتى مواضع آثارهم و يبلغونهم من بعيد السلام و يسمعونهم في مواضع آثارهم من قريب» (٤).

و روى الشيخ في (التهذيب) عن عطية الأبرار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لا تمكث جثّة نبي و لا وصي نبي في الأرض أكثر من أربعين يوما» (٥).

و وجه مدافعه هذين الخبرين الأخبار السابقة ظاهره؛ لدلاله هذين الخبرين على أنهم يرفعون بأبدانهم العنصريه من الأرض، و دلاله تلك الأخبار على بقائهم

١- لم نثر عليه عند من تقدم على المصنف رحمه الله. نعم، ذكر صاحب منتهى المقال ٤: ٣٩٨ أن الشهيد الثاني ذكره في حاشيته على الخلاصه، و قد اشير في هامش تحقيق منتهى المقال إلى أن ذلك ص ٤٦ منه.

٢- سلافه العصر: ٢٩١.

٣- سقط في «ح».

٤- الفقيه ٢: ٣٤٥ / ١٥٧٨، تهذيب الأحكام ٦: ١٠٦ / ١٨٦.

٥- تهذيب الأحكام ٦: ١٠٦ / ١٨٥.

ص: ١٥٩

فيها، و أن الأرض تأكل من أبدانهم كما يدلّ عليه تخصيص النقل بالعظام، مع أنه قد روى الصدوق في (الفقيه) عن الصادق عليه السلام مراسلا قال: «إن الله عزّ وجلّ حرّم لحومنا على الأرض، و حرّم لحومنا على الدود أن تطعم منها شيئا» (١).

و روى فيه أيضا عنه عليه السلام: «إن الله تبارك و تعالى حرّم لحومنا على الأرض تأكل منها شيئا» (٢) (٣).

و هذان الخبران و إن كانا مجملين بالنسبه إلى الرفع إلّا إنهما صريحان بالنسبه إلى عدم تغيّر أبدانهم بالأرض كسائر الناس.

و لم أقف على كلام شاف و بيان واف في الجمع بين هذه الأخبار إلّا إن شيخنا المجلسي قدّس سرّه في كتاب مزار (البحار) قال - بعد نقل خبري عطيه الأبرار و زياد ابن الحلال (٤) المذكورين - ما هذا لفظه: (ثم إن في هذين الخبرين إشكالا من جهة منافاتهما لكثير من الأخبار الدالّة على بقاء أبدانهم في الأرض، كأخبار نقل عظام آدم عليه السّلام و نقل عظام يوسف عليه السّلام، و بعض الآثار الواردة أنهم نبشوا قبر الحسين عليه السّلام فوجدوه في قبره (٥)، و أنهم حفروا في الرصافه قبرا فوجدوا فيها شعيب بن صالح (٦)، و أمثال تلك الأخبار كثيره.

فمنهم من حمل أخبار الرفع على أنهم يرفعون بعد الثلاثه ثم يرجعون إلى قبورهم، كما ورد في بعض الأخبار أن كلّ وصيّ يموت يلحق بنبته ثم يرجع إلى مكانه (٧).

١- الفقيه ١: ١٢١ / ٥٨١.

٢- و روى فيه أيضا .. شيئا، من «ح».

٣- الفقيه ١: ١٢١ / ٥٨٢.

٤- في «ح»: الهلال.

٥- الأمالى (الطوسى): ٣٢٦ / ٦٥٣، بحار الأنوار ٤٥: ٣٩٤ - ٣٩٥ / ٢.

٦- بحار الأنوار ٩٧: ١٣١.

٧- تهذيب الأحكام ٦: ١٠٦ - ١٠٧ / ١٨٧، و ليس فيه: ثم يرجع إلى مكانه.

ص: ١٦٠

و منهم من حملها على أنها صدرت لنوع مصلحه توريه لقطع طمع الخوارج و النواصب الذين كانوا يريدون نبش قبورهم عليهم السلام و إخراجهم منها، و قد عزموا على ذلك مرارا فلم يتيسّر لهم (١).

و يمكن حمل أخبار نقل العظام على أن المراد: نقل الصندوق المتشرف بعظامهم و جسداهم في ثلاثه أيام أو أربعين يوما، و أن الله تعالى يرداهم إليها لتلك المصلحه. و على هذا تحمل الأخبار الاخر، و الله يعلم (٢) انتهى كلامه، زيد مقامه.

و أنت خبير بما فيه بجميع احتمالاته من البعد الظاهر كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى.

و قال المحدث الكاشاني في (الوافي) - بعد نقل حديث زياد المتقدم - ما صورته: (حمل هذا الحديث على ظاهره ليس بمستبعد في عالم القدره و في خوارق عاداتهم عليهم السلام، مع أنه يحتمل أن يكون المراد باللحم و العظم المرفوعين:

المثاليين منهما أعني: البرزخيين، و ذلك لعدم تعلّقهم بهذه الأجساد العنصريه، فكأنهم و هم بعد في جلايب من أبدانهم قد نفضوها و تجرّدوا عنها (٣)، بعد وفاتهم.

و الدليل على ذلك من الحديث قوله عليه السلام: «إن الله خلق أرواح شيعتنا ممّا خلق منه أبداننا» (٤)، فأبدانهم ليست ألّا تلك الأجساد اللطيفه المثاليه.

و أما العنصريه فكأنها أبدان الأبدان، و يدلّ على ذلك أيضا (٥) ما يأتي في باب زياره أمير المؤمنين عليه السلام بالغري في حديث المفصل بن عمر: «إن الله أوحى إلى

١- الأمالی (الطوسی): ٣٢٥ - ٣٢٩ / ٦٥٢ - ٦٥٧، بحار الأنوار ٤٥: ٣٩٤ - ٣٩٨ / ٢ - ٤، ٨.

٢- بحار الأنوار ٩٧: ١٣١.

٣- في «ح» بعدها: فضلا عما.

٤- الكافي ١: ٣٨٩ / ٢، باب خلق أبدان الأئمه عليهم السلام ... بالمعنى.

٥- في «ح» بعدها: من الحديث.

ص: ١٦١

نوح عليه السلام أن يستخرج من الماء تابوتا فيه عظام آدم عليه السلام فيدفنه فى الغرى ففعل» (١).

و ما ورد: أن الله سبحانه أوحى إلى موسى بن عمران عليه السلام أن أخرج عظام يوسف بن يعقوب عليهما السلام من مصر، فاستخرجها من شاطئ النيل فى صندوق مرمر.

فلو لا أن الأجسام العنصريه منهم تبقى فى الأرض لما كان لاستخراج العظام و نقلها من موضع إلى آخر بعد سنين مديده معنى (٢) انتهى.

و أنت خبير بأن ما ذكره من الاحتمال الذى بنى عليه هذا المقال إنما يتم لو ثبت ما ادّعا من الأجساد المثاليه فى النشأ الدنيويّه بحيث يكون للزّوج فيها جسدان: مثالى و عنصري، و هذا ممّا (٣) لم يقم عليه دليل.

و غايه ما يستفاد من الأخبار أن المؤمن إذا مات جعل الله تعالى روحه فى النشأ البرزخيّه فى قالب كقالبه فى الدنيا (٤) بحيث لو رأيته لقلت: فلان، ثم ينقل إلى وادى السلام من ظهر الكوفه (٥) و أنهم يجلسون حلّقا حلّقا (٦) يتحدّثون و يتنعمون (٧). و أيضا فتصريح الخبر برفع اللحم و العظم لا- ينطبق إلّا على الجسد العنصري؛ لأن إثبات ذلك للجسد المثالى لا يخلو من تمحلّ و تعسف؛ لعدم إدراك أحوال تلك النشأ البرزخيّه على الواقع و التفصيل. و غايه ما صرّحوا به أن تلك الأجساد المثاليه ليست فى لطف المجردات و لا كثافه الماديّات، بل لها حاله متوسطه.

١- كامل الزيارات: ٨٩- ٩٠ / ٩١، تهذيب الأحكام ٦: ٢٣ / ٥١، مصباح الزائر: ١١٧- ١١٨، وسائل الشيعه ١٤: ٣٨٤- ٣٨٥، أبواب المزار و ما يناسبه، ب ٢٧، ح ١، بالمعنى.

٢- الوافى ١٤: ١٣٣٧- ١٣٣٨.

٣- ليست فى «ح».

٤- الكافى ٣: ٢٤٥ / ٦، باب فى أرواح المؤمنين.

٥- الكافى ٣: ٢٤٣ / ٢، باب فى أرواح المؤمنين.

٦- ليست فى «ح».

٧- الكافى ٣: ٢٤٣ / ١، باب فى أرواح المؤمنين.

ص: ١٦٢

و أمّا ما استند إليه من حديث الطينه (١) فلا- مانع من حمل أبدانهم- صلوات الله عليهم- على الأبدان العنصريّه، فإن تلك الطينه لصفاء جوهريتها و نورانيه مادتها في ذلك العالم لا تقصر عن مناسبة أخذ أرواح الشيعة من فضلها و بقيّتها. و أمّا حديث عظام آدم و يوسف عليهما السلام فلا دلالة فيه؛ إذ هو بعد الموت و هو ممّا لا إشكال فيه.

نعم، فيه دلالة على بقاء الأجسام العنصريّه بعد الموت في الأرض، و هو موضع الإشكال لدلالة تلك الأخبار على رفعها من الأرض بعد الثلاثة أو الأربعين. و ما زعمه من تخصيص الرفع بالأجساد المثاليّه قد عرفت ما فيه، فالإشكال باق بحاله.

و ممّا يؤيّد الخبرين المتقدمين أيضا، الدالّين على الرفع بالأبدان العنصريّه ما رواه الشيخ في (التهذيب) عن سعد الإسكاف قال: حدّثنى أبو عبد الله عليه السلام قال:

«إنّه لما أصيب أمير المؤمنين عليه السلام قال للحسن و الحسين عليهما السلام: غسّلاني و كفّناني و حطّاني و احمّلاني على سريري، و احملا- مؤخره تكفيا مقدّمه، فإنكما تنتهيان إلى قبر محفور و لحد ملحود و لبن موضوع، فألحداني و اشرجا اللبن على و ارفعا لبنة ممّا يلي رأسى، فانظرا ما تسمعان. فأخذا اللبنه من عند رأسه فإذا ليس في القبر شىء، و إذا هاتف يهتف: أمير المؤمنين كان عبدا صالحا فألحقه الله بنبيّه، و كذلك يفعل بالأوصياء بعد الأنبياء حتى لو أن نبيّا مات في المشرق و مات وصيّيه بالمغرب لألحق الوصيّ بالنبيّ» (٢)، و هو ظاهر الصراحه نقى الساحه في الدلالة على (٣) ما دلّ عليه الخبران المتقدمان.

١- الكافي ٣: ٤٩٤ / ١، باب مسجد السهلة.

٢- تهذيب الأحكام ٦: ١٠٦-١٠٧ / ١٨٧.

٣- سقط في «ح».

ص: ١٦٣

و أمّا ما تكلفه المحدث الكاشاني أيضا في هذا الخبر بناء على ما قدّمنا من كلامه: (فحمل الرفع على رفع البدن المثالي دون العنصرى) (١)، فهو من التكاليف الباردة و التمحلات الشارده، قال بعد نقل الخبر: (لعل المراد بإلحاقه إلحاق البدن المثالي البرزخى، و أمّا فقد البدن العنصرى عن نظرهما فى (٢) القبر، فلعل ذلك لغيبته عنهما وقتئذ؛ لأنهما كانا (٣) حينئذ إنما يسمعان و يبصران بمشاعرهما الباطنيه (٤) المشاهده لما فى الغيب دون مشاعرهما المشاهده لما فى الشهاده؛ و لهذا كانا يسمعان من الهاتف الغيبى ما يسمعان، مع أنا لا نستبعد نقل بدنه العنصرى أيضا و إلحاقه بالبدن العنصرى للنبي صلى الله عليه و آله كما أشرنا إليه؛ فإن مثل هذه الخوارق للعادات دون مرتبته عليهم السلام) (٥) انتهى.

و فيه زياده على ما تقدّم أن المزيه لا تظهر لهم عليهم السلام إلّا بنقل البدن العنصرى، و إلّا فالبدن البرزخى الذى يجعل للروح بعد الموت ممّا يشاركون فيه سائر المؤمنين كما عرفت آنفا؛ فإن الروح بعد الموت تجعل فى قالب كقالبه فى الدنيا و ينقلون إلى الجنّه البرزخيه فى ظهر الكوفه.

و حينئذ، فأى فضيله و مزيه له عليه السلام فى النقل ببدنه البرزخى؟ على أن إطلاق النقل على البدن البرزخى من القبر فرع ثبوت وجوده أولا فى حال الحياه كما ادّعاء أولا، و قد عرفت أنه لا دليل عليه. و لكن المحدث المذكور لما كان مذاقه على مذهب الصوفيه الجارين فى تفسير الأخبار على طريق الملاحده من الباطنيه كان هذا دأبه فى تفسير الأخبار و ارتكاب التمحلات فى معانيها، و الخروج عن ظواهر ألفاظها كما لا يخفى على من طالع كتبه و مصنّفاته.

١- انظر الدرر ٣: ١٦٠.

٢- فى المصدر: من.

٣- من «ح» و المصدر.

٤- من «ح» و المصدر، و فى «ق»: الباطنه.

٥- الوافى ١٤: ١٣٤٠.

ص: ۱۶۴

و بالجمله، فإن الظاهر عندی هو الوقوف على ظواهر هذه الأخبار الداله على نقلهم - صلوات الله عليهم - بالأبدان العنصریه و أنهم يتنعمون فيها في تلك النشأه كما نقل عيسى عليه السلام و هو حی كذلك.

و قد صرّح بما اخترناه جملة من علمائنا الأعلام مثل شيخنا مفيد الطائفة الحقه (۱) و مقدّم (۲) الفرقه المحقّقه أبی عبد الله محمد بن محمّد بن النعمان قدّس سرّه فی كتاب (شرح عقائد الصدوق) حیث قال - بعد نقل الخلاف فیمن ینعم و یعذب بعد الموت هل هو الروح التي توجّه إليها الأمر و النهی و التكلیف و نحوها جوهرًا، أو روح الحیاء جعلت فی جسد كجسده فی الدنيا؟ و اختیاره الأول - ما صورته:

(و قد جاء فی الحديث أن الأنبياء - صلوات الله عليهم - خاصّه و الأئمّه عليهم السّلام من بعدهم ينقلون بأجسادهم و أرواحهم من الأرض إلى السماء فينعمون فی أجسادهم التي كانوا فيها عند مقامهم فی الدنيا. و هذا خاصّ لحجج الله دون من سواهم من الناس) (۳) انتهى كلامه، طیب الله ثراه و جعل الجنّه مثواه.

أقول: و هذا هو الحق الحقیق بالاتباع، فإننا لم نقف فی الأخبار على ما يدلّ [على] ثبوت (۴) الأجساد المثالیه للأنبياء و الأئمّه - صلوات الله عليهم - بعد الموت فضلًا عما ادّعاه ذلك المحدث من الوجود فی الدنيا؛ إذ غایه ما يستفاد من الأخبار بالنسبه إلى المؤمن أنه بعد الموت تجعل روحه فی قالب كقالبه فی الدنيا (۵)، بحيث لو رأیته لقلت: فلان. و أمّا بالنسبه إلى المعصومین عليهم السّلام فلم نعر على خبر يدلّ على ذلك بالنسبه إليهم.

۱- من «ح».

۲- من «ح»، و فی «ق»: مقدم.

۳- تصحيح اعتقادات الإمامیه (ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد) ۵: ۹۱.

۴- فی «ح»: لثبوت، و فی «ق»: بثبوت.

۵- الكافي ۳: ۲۴۵/۶، باب فی أرواح المؤمنین.

ص: ١٦٥

و ظواهر هذه الأخبار و كذا أخبار المعراج في حكاية النبي صَلَّى الله عليه و آله الاجتماع بالأنبياء و المرسلين في بيت المقدس (١)، و كذا في السماء إنما تدلّ على ما ذكره شيخنا المفيد قدّس سرّه.

و نقل شيخنا المجلسي قدّس سرّه في كتاب (البحار) عن الشيخ أبي الفتح الكراجكي في كتاب (كنز الفوائد) (٢) (٣) أنه قال: (إنّا لا نشكّ في موت الأنبياء عليهم السّلام غير (٤) أن الخبر قد ورد: [ب] أن الله تعالى يرفعهم بعد مماتهم إلى سمائه (٥)، و أنهم يكونون فيها أحياء منعمين إلى يوم القيامة. و ليس ذلك بمستحيل في قدره الله تعالى، و قد ورد عن النبي صَلَّى الله عليه و آله أنه قال (٦): «أنا أكرم على الله من أن يدعى في الأرض أكثر من ثلاث».

و هكذا عندنا حكم الأئمة عليهم السّلام، قال النبي صَلَّى الله عليه و آله: «لو مات نبيّ في المشرق، و مات وصيّّه بالمغرب لجمع الله بينهما» (٧). و ليست زيارتنا لمشاهدهم على أنّهم بها و لكن لشرف المواضع؛ فكانت غيبه [الأجساد] (٨) فيها، و للعباده أيضا ندبنا إليها (٩) إلى آخر كلامه.

و أمّا ما ذكره شيخنا المجلسي فيما قدمنا من كلامه من حكاية نبش قبر الحسين عليه السّلام، و أنهم وجدوه فيه، و حكاية شعيب بن صالح و نحو ذلك، فظنّي أن أمثال هذه الحكايات لا يمكن الخروج بها عن صريح هذه الروايات. و أمّا ما ذكره من بقيّة التأويلات فهي في البعد أظهر من أن تبين.

بقي الكلام في تأويل خبري عظام آدم و عظام يوسف عليهما السّلام، و يخطر ببالي في

١- الكافي ٨: ٢٩٩ - ٣٠٠ / ٥٥٥.

٢- في النسختين: العرفان.

٣- كنز الفوائد ٢: ١٤٠.

٤- ليست في «ح».

٥- بصائر الدرجات: ٤٤٥ / ب ١٣، ح ٩.

٦- انه قال، من «ح» و المصدر.

٧- تهذيب الأحكام ٦: ١٠٦ - ١٠٧ / ١٨٧.

٨- من المصدر، و في النسختين: الأجسام.

٩- بحار الأنوار ٩٧: ١٣١.

ص: ١٦٦

ذلك وجه وجهه لم أعثر على من تقدمنى فيه، و هو يتوقف على بيان مقدمه هي أن المستفاد من جملة من الأخبار أن دفن الميت إنما يقع في موضع تربته التي خلق منها، فروى في (الكافي) في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «من خلق من تربه دفن فيها» (١).

و روى فيه أيضا عن الحارث بن المغيرة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إن النطفه إذا وقعت في الرحم بعث الله تعالى ملكا فأخذ من التربه التي يدفن فيها فمائها في النطفه فلا يزال قلبه يحن إليها حتى يدفن فيها» (٢).

و روى فيه أيضا في حديث دخول عبد الله بن قيس الماصر على أبي جعفر عليه السلام و سؤاله له (٣) عن العله في تغسيل الميت غسل الجنابه و هو طويل قال عليه السلام فيه: «إن الله عز و جلّ يخلق خلّاقين، فإذا أراد أن يخلق خلقا أمرهم فأخذوا من التربه التي قال في كتابه ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَ فِيهَا نُعِيدُكُمْ وَ مِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ (٤)، فيعجن النطفه بتلك التربه التي يخلق منها بعد أن أسكنها في الرحم أربعين ليلة، فإذا تمت له أربعة أشهر قال: يا ربّ تخلق ما ذا؟ فيأمرهم بما يريد من ذكر أو انثى، أبيض أو أسود. فإذا خرجت الروح من البدن خرجت هذه النطفه بعينها كائنا ما كان؛ صغيرا أو كبيرا، ذكرا أو انثى فلذلك يغسل غسل الجنابه» (٥) الحديث.

و حينئذ، نقول: ما ورد من الأخبار دالا على رفعهم عليهم السلام من الأرض بالأبدان العنصريه يجب تقييده بما دلّت عليه هذه الأخبار من الدفن في الموضع الأصلي و المقر الحقيقي الذي أخذت منه الطينه. و يجب حمل خبري عظام آدم

١- الكافي ٣: ٢٠٢ / ١، باب التربه التي يدفن فيها الميت.

٢- الكافي ٣: ٢٠٣ / ٢، باب التربه التي يدفن فيها الميت.

٣- ليست في «ح».

٤- طه: ٥٥.

٥- الكافي ٣: ١٦١ - ١٦٢ / ١، باب العله في غسل الميت غسل الجنابه.

ص: ١٦٧

و يوسف عليهما السلام على الدفن في غير الموضع المشار إليه، فكأنه إنما وقع على جهة الإيداع في هذا المكان لمصلحه لا نعلمها، و المقرّ الحقيقى إنما هو الموضع الذى أمر الله سبحانه بالنقل إليه بعد ذلك، فيصير الدفن في ذلك الموضع من قبيل ما لو بقى على وجه الأرض من غير دفن في وجوب بقاء الجسد العنصرى و إن جاز انتقال كل منهما عليهما السلام إلى بدن مثالى في ذلك العالم؛ لعدم إمكان نقل البدن العنصرى؛ حيث إنه مأمور بنقله إلى ذلك المكان الآخر بعد الإيداع في هذا المكان مدّه، فمن أجل ذلك لم يرفعا به.

و أمّا وجه الحكمه في الدفن أولاً في ذلك المكان مع كونه ليس هو المكان الأصلى و التربه الحقيقيه فلا يجب علينا تطلب وجهه و لا تحصيل علته، و إنما يجب علينا الإيمان بما وقع، كما في كثير من أسرار القدر و القضاء. و هو وجه وجهه تلتئم عليه الأخبار من غير تأويل و لا خروج عن ظواهر ألفاظها.

بقى الكلام في الجمع بين خبرى (الثلاثه) و (الأربعين)، و يمكن أن يكون وجهه حمل الأول على أقل المدّه، و الثانى على أكثرها. و لعل ذلك يتفاوت بتفاوت مراتبهم عنده سبحانه و منازلهم لديه، و الله سبحانه و قائله أعلم.

فإن قيل: إنه قد روى المشايخ الثلاثه - عطر الله مراقدهم - في الكتب الثلاثه و غيرهم في غيرها (١) أن طينه الأنبياء عليهم السلام إنما اخذت من تحت صخره في مسجد السهله، ففي حديث عبد الله بن أبان عن الصادق عليه السلام المروى في (الكافي): «و إن فيه لصخره خضراء فيها مثال كل نبى، و من تحت تلك الصخره اخذت طينه كل نبى» (٢).

و فيما رواه في (الفقيه) مرسلًا عنه عليه السلام قال في الخبر: «و تحته صخره خضراء

١- كامل الزيارات ٦٨ / ٧٥.

٢- الكافي ٣: ٤٩٤ / ١، باب مسجد السهله.

ص: ١٦٨

فيها صورته وجه كل نبى خلقه الله عز وجل، و من تحته أخذت طينه كل نبى» (١).

و فى (التهذيب) بسنده عنه عليه السلام أيضا: «و فيه صخره خضراء فيها صورته جميع النبیین عليهم السلام، و تحت الصخره الطينه التى خلق الله منها النبیین عليهم السلام (٢)» (٣).

و لا ريب فى ظهور منافاه هذه الأخبار لما قدمتم من الأخبار الدالّه على أن كل أحد إنما يدفن فى الموضع الذى أخذت منه طينته؛ لظهور أن الأنبياء عليهم السلام قبورهم متفرقه فى الأرض، مع أن طينتهم بمقتضى هذه الأخبار من هذا الموضع المخصوص.

قلت: الأمر كما ذكرت و لكن الظاهر فى وجه الجمع بين أخبار الطرفين بأن يقال: إنه يجوز أن يكون أصل الطينه من الموضع المذكور و إن عرض لها التفرق فى المواضع التى صارت محلاً لقبورهم. و يشير إلى ذلك ما رواه الشيخ فى (التهذيب) عن محمد بن سليمان بن (٤) زرقان و كيل الجعفرى اليمانى قال:

حدّثنى الصادق ابن الصادق على بن محمد صاحب العسكر قال: قال لى:

«يا زرقان، إن تربتنا كانت واحده فلما كان أيام الطوفان افتقرت التربه فصارت قبورنا شتى و التربه واحده» (٥).

و من الظاهر بين الظهور أن تربتهم عليهم السلام من تربه جدّهم صلى الله عليه و آله الذى هو أحد الأنبياء الذين صرحت تلك الأخبار بأن تربتهم اخذت من تحت تلك الصخره.

و حينئذ، فالخبر ظاهر فيما قلناه واضح فيما ادّعينا، و فيه تأكيد أيضا للأخبار التى قدّمنا، الدالّه على أن قبر كل أحد يقع فى موضع تربته المأخوذه

١- الفقيه ١: ١٥١ / ٦٩٨.

٢- و تحت الصخره .. النبیین عليهم السلام، سقط فى «ح».

٣- تهذيب الأحكام ٦: ٣٧ / ٧٦.

٤- سقط فى «ح».

٥- تهذيب الأحكام ٦: ١٠٩ - ١١٠ / ١٩٤.

ص: ١٦٩

منه؛ و لهذا فرع عليه السلام افتراق قبورهم على افتراق التربه فقال: «افترت التربه فافترت قبورنا شتى» (١). و أما قوله عليه السلام في آخر الخبر: «التربه واحده»، فمعناه أنه مع افتراق أجزاء التربه في تلك المواضع الشتى لم يداخلها شىء من غيرها، بل هي على حقيقتها، و هي الطينه المقدسه المطهره المختاره عنده سبحانه كما استفاضت به الأخبار.

و قد وقفت في هذا المقام على جواب لشيخنا العلامة الشيخ سليمان البحراني قدس سره عن مثل هذه المسأله حيث قال السائل: ما اشتهر بين الناس من أن كل إنسان لا بد أن يدفن في المكان الذي اخذت منه طينته، هو صحيح أم لا؟

فعلى الأول ما تقول في بعض الروايات الوارده عن الأئمه عليهم السلام المشعره بأن مسجد السهله فيه صخره اخذ من تحتها طينه كل نبى، مع أن كثيرا من الأنبياء لم يدفن فيه؟

فقال قدس سره: (الجواب أن الروايه بذلك غير صحيحه السند، فلا يتعين التعويل عليها في مثل هذا المقام، و على تقدير تسليمها فيمكن أن تكون الطينه التى تحت الصخره انموذج طين الأنبياء المتفرقه، التى كل طينه في موضع. و يمكن أن يكون هذا مخصصا لعموم ما دلّ على أن كل إنسان يدفن في المكان الذى أخذت منه طينته؛ فيكون هذا العموم في غير الأنبياء عليهم السلام. على أن الأحاديث من الجانبين غير نقيه الأسناد؛ فلا يلزم الاعتماد عليها، و الله أعلم بذلك) انتهى.

أقول: ظاهر جواب شيخنا المذكور قدس سره يعطى أنه لم يتتبع أخبار المسأله من الطرفين، و لم يعط التأمل حقه فيها في البين؛ و لهذا أن معتمد جوابه إنما هو ردّ الأخبار من الجانبين. و ما ذكره من الاحتمالين في الجواب فإنما هو على تقدير

١- يلاحظ أنه قدس سره نقل الخبر قبل أسطر بلفظ: فصارت قبورنا شتى، و هو الموافق للمصدر.

ص: ۱۷۰

المامشاه و التسليم، و لا- يخفى ما فيه على الخير العليم؛ فإن أخبار الطرفين كثيره مرويّه في الاصول المعتمده، متفق عليها بين علماء الطائفه. و كيف كان فقد عرفت الجواب، والله الهادي لمن يشاء.

۵۱ درّه نجفیه فی قاعده التسامح فی أدله السنن

قال شيخنا العلامة أبو الحسن الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني قدّس سرّه في رساله له تتضمن ذكر الأدله الداله على التساهل في أدله السنن و التسامح في مدارك الاستحباب- بعد نقل الأخبار الداله على حصول الثواب لمن بلغه ثواب على عمل فعله و إن لم يكن كما بلغه، و هي اثنا عشر خبراً، و الكلام في المسأله- ما صورته: (و رأيت لبعض الفضلاء هنا كلاماً لا بأس بإيراده و النظر فيه، قال رحمه الله- بعد ذكر جملة من تلك الأحاديث التي أوردناها-: (قد اعتمد هذا الاستدلال الشهيد الثاني و جماعه من المعاصرين).

و عندي فيه نظر؛ إذ الأحاديث المذكوره إنما تضمنت ترتب الثواب على العمل، و ذلك لا يقتضي طلب الشارع له؛ لا وجوباً و لا استحباباً، و لو اقتضى ذلك لاستندوا في وجوب ما تضمن الخبر الضعيف وجوبه إلى هذه الأخبار كاستنادهم إليها في استحباب ما تضمن الخبر الضعيف استحبابه.

و إذا كان الحال كذلك فلقائل أن يقول: لا بدّ من شرعيّه ذلك العمل و خيريته بطريق صحيح و دليل مسلم صريح جمعاً بين هذه الأخبار و بين ما دلّ على اشتراط العدالة في الراوي. و أيضاً الآية الداله على ردّ خبر الفاسق- و هي قوله

ص: ١٧٢

تَعَالَى إِنَّ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بَنِيًّا فَتَبَيَّنُوا (١) - أَخَصَّ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ؛ إِذِ الْآيَةُ مُقْتَضِيَةٌ لِرَدِّ خَيْرِ الْفَاسِقِ سِوَاءِ كَانِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالسَّنَنِ أَوْ بغيره (٢).

و هَذِهِ الْأَخْبَارُ تَقْتَضِي تَرْتِّبَ الثَّوَابِ عَلَى الْعَمَلِ الْوَاردِ بِطَرِيقٍ عَنِ الْمَعْصُومِ سِوَاءِ كَانِ الْمَخْبِرُ عَدْلًا أَوْ غَيْرَ عَدْلٍ، طَابِقِ الْوَاقِعِ أَمْ لَا. وَ لَا رَيْبَ أَنَّ الْأَوَّلَ أَخَصَّ مِنَ الثَّانِي؛ فَيَجِبُ تَخْصِيصُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ بِالْآيَةِ جَرِيًّا عَلَى الْقَاعَدَةِ مِنَ الْعَمَلِ بِالْخَاصِّ فِي مَوْرَدِهِ، وَ بِالْعَامِ فِيمَا عدا مَوْرَدِ الْخَاصِّ. فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَى الْآيَةِ - وَ هُوَ رَدُّ الْخَيْرِ الْفَاسِقِ - سِوَاءِ كَانِ عَنِ عَمَلٍ يَتَضَمَّنُ الثَّوَابَ أَوْ غَيْرِهِ، وَ يَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَمَا بَلَغَهُ وَ نَحْوُهُ» إِشَارَةً إِلَى أَنَّ خَيْرَ الْعَدْلِ قَدْ يَكْذِبُ؛ إِذِ الْكُذْبُ وَ الْخَطَأُ جَائِزَانِ عَلَى غَيْرِ الْمَعْصُومِ، وَ الْخَيْرُ الصَّحِيحُ لَيْسَ بِمَعْلُومِ الصَّدَقِ) انْتَهَى كَلَامُهُ (٣).

وَ أَنْتَ خَيْرٌ بِمَا فِيهِ:

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَقَدْ ظَهَرَ مِمَّا حَرَّرْنَاهُ ضَعْفُهُ، عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ بِتَرْتِّبِ الثَّوَابِ عَلَى عَمَلٍ يَسَاقُ رَجْحَانُهُ جُزْأً؛ إِذْ لَا ثَوَابَ عَلَى غَيْرِ الْوَاجِبِ وَ الْمُسْتَحَبِّ كَمَا لَا يَخْفَى.

وَ أَمَّا الثَّانِي: فَمَرْجِعُهُ بَعْدَ التَّحَرُّي إِلَى أَنَّ الثَّوَابَ كَمَا يَكُونُ لِلْمُسْتَحَبِّ كَذَلِكَ يَكُونُ لِلْوَاجِبِ، فَلَمْ خَصِّصُوا الْحُكْمَ بِالْمُسْتَحَبِّ؟ كَذَا قَرَّرَ السُّؤَالُ بَعْضَ عِلْمَائِنَا الْمَعَاصِرِينَ (٤). وَ جَوَابُهُ أَنَّ غَرَضَهُمْ - قَدَّسَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ - أَنَّ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ إِنَّمَا تَثْبِتُ تَرْتِّبَ الثَّوَابِ عَلَى فِعْلٍ وَرَدَ فِيهِ خَيْرٌ يَدُلُّ عَلَى تَرْتِّبِ الثَّوَابِ، لَا - أَنَّهُ يَعْاقِبُ عَلَى تَرْكِهِ وَ إِنْ صَرَّحَ بِهِ فِي الْخَيْرِ الضَّعِيفِ؛ لِقُصُورِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ عَنِ إِثْبَاتِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، وَ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ، فَالْحُكْمُ الثَّابِتُ لَنَا مِنْ هَذَا الْخَيْرِ بِانْضِمَامِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ لَيْسَ إِلَّا الْحُكْمُ الْاسْتِحْبَابِيُّ.

١- الْحِجَرَات: ٦.

٢- كَذَا فِي النُّسخَتَيْنِ وَ الْمَصْدَرِ.

٣- أَيْ كَلَامُ الْفَاضِلِ الْمَذْكُورِ أَوَّلَ الدَّرَجَةِ.

٤- بَحَارُ الْأَنْوَارِ ٢: ٢٥٦-٢٥٧.

ص: ١٧٣

أقول: قد يقال: إن اللازم ممّا حرّره كون الحكم الثابت بانضمام تلك الروايات هو (١) مطلق الرجحان الشامل للوجوب والاستحباب لا الحكم الاستحبابي بخصوصه؛ إذ (٢) كما أن قيد العقاب على تركه ممّا لا تدلّ عليه تلك الأخبار، فكذلك جواز تركه لا إلى بدل لا تدلّ عليه أيضاً، ولا سيّما مع تصريح الخبر الضعيف بضدّه، أعني: العقاب على تركه.

نعم، قد يختصّ الحكم بالاستحبابي باعتبار ضميمه أصاله عدم الوجوب، و أصاله براءة الذمّه منه، فتأمل. و لو لم يحزّر السؤال الثاني على الوجه الذي قرّره، كان بطلانه أظهر و فساده أبين كما لا يخفى.

و أمّا السؤال الثالث ففيه:

أولاً: أن التحقيق أن بين تلك الروايات و بين ما يدلّ على عدم العمل بقول الفاسق من الآيه المذكوره و نحوها عموماً من وجه، فلو قرّر السؤال على حدّ ما قرّره بعض المحقّقين هكذا لما كان بينهما عموم من وجه كما أشرنا إليه، فلا ترجيح لتخصيص الثاني بالأوّل، بل ربّما رجّح العكس، لقطعيّه سنده و تأييده بالأصل؛ إذ الأصل عدم التكليف، و براءة الذمّه كانت أقرب إلى الاعتبار و الاتجاه، مع ما فيه من النظر و الكلام؛ إذ يمكن أن يقال: إن الآيه الكريمه إنما تدلّ على عدم [العمل بقول] (٣) الفاسق بدون التثبت. و العمل به فيما نحن فيه بعد ورود (٤) الروايات المعتبره المستفيضه ليس عملاً بلا تثبّت كما ظنّه السائل، فلم تتخصّص الآيه الكريمه بالأخبار؛ بل بسبب ورودها خرجت تلك الأخبار الضعيفه عن عنوان الحكم المثبت في الآيه الكريمه، فتأمل (٥) انتهى كلام شيخنا

١- من «ح».

٢- من «ح».

٣- من المصدر، و في النسختين: قبول.

٤- من «ح».

٥- رسائل الشيخ سليمان الماحوزي: ٤٥١-٤٥٢.

ص: ١٧٤

المذكور، رحمه الله تعالى برحمته.

أقول: لا يخفى على المتأمل الماهر والخبير الباهر أن ما أطال به شيخنا المشار إليه ليس تحته مزيد طائل ولا رجوع إلى حاصل، لعدم انطباقه على كلام ذلك الفاضل وما قرره من الدلائل:

أَمَّا أَوَّلًا، فما ذكره بقوله: (أَمَّا الْأَوَّلُ - مشيرًا به إلى قول ذلك الفاضل: (إذ الأحاديث المذكوره إنما تَضَمَّنَتْ تَرْتَبَ الثَّوَابِ) إلى آخره - فقد ظهر مِمَّا حَرَّرْنَاهُ ضَعْفَهُ) فيه أنه لم يتقدّم منه في المقام ماله مزيد ربط أو دفع لهذا الكلام. و مراد ذلك الفاضل بهذا الكلام أن غايه ما تَضَمَّنَتْ تلك الأخبار هو ترتب الثواب على العمل، و مجرد هذا لا يستلزم أمر الشارع و طلبه لذلك العمل، فلا بد أن يكون هناك دليل آخر دال على طلب الفعل و الأمر به ليرتب عليه الثواب بهذه الأخبار و إن لم يكن موافقا للواقع و نفس الأمر. و هذا كلام وجيه كما لا يخفى على الفطن النبيه.

و حينئذ، فقول شيخنا المذكور في الجواب: (إن ترتب الثواب على عمل يساوق رجحانه) - إلى آخره - كلام شعري، و إلزام جدلي لا معنى له عند التأمل، فإن العبادات توقيفيه من الشارع واجبه كانت أو مستحبه لا - بدّ لها من دليل صريح و نصّ فصيح يدلّ على مشروعيتها، و هذه الأخبار لا دلالة فيها على الثبوت على (١) الأمر بذلك، و إنما غايتها ما ذكرناه. على أن ترتب الثواب و إن ساوق الرجحان كما ذكره، لكن هذا القائل يمنع من ترتب الثواب و ما يساوقه حتى يثبت دليل الأمر به.

فهذه الأخبار - الداله على أن من بلغه ثواب على عمل فعمله (٢) ابتغاء لذلك (٣)

١- ليست في «ح».

٢- من «ح»، و في «ق»: فعله.

٣- في «ح»: ابتغاء ذلك، بدل: ابتغاء لذلك.

ص: ١٧٥

الثواب كان له و إن لم يكن كما بلغه - مقيداً عنده بوجود دليل على المشروعيه، و لا - خبر (١) يدل على الأمر به كما عرفت من كلامه.

و أمّا ثانياً، فإن قوله: و (أمّا الثاني فمرجه) - إلى آخره - مشيراً إلى قول ذلك الفاضل: (و لو اقتضى ذلك لاستندوا في وجوب ما تضمن الخبر الضعيف وجوبه) - إلى آخره - فهو ممّا يقتضى منه العجب من مثل شيخنا المذكور (٢)، و كذا من نقل عنه في خلال تلك السطور، فإن كلام الفاضل المذكور ينادى بلسان فصيح و نصّ صريح [بأن] (٣) مراده أنه (٤) لو اقتضى ترتّب الثواب في هذه الأخبار طلب الشارع لذلك الفعل وجوباً أو استحباباً لكان الواجب عليهم و اللّازم لهم الاستناد إلى هذه الأخبار في وجوب ما تضمن الخبر الضعيف وجوبه كما جروا عليه بالنسبه إلى ما تضمن الخبر الضعيف استحبابه، مع أنهم لم يجروا هذا الكلام في الواجب.

و حاصل الكلام الالتزام لهم بأنه لا يخلو إما أن يقولوا: إن ترتّب الثواب في هذه الأخبار يقتضى الطلب و الأمر بالفعل [أو] (٥) لا:

فعلى الأوّل يلزمهم ذلك في جانب الوجوب كما فرضوه في الاستحباب، مع أنهم لا يقولون به.

و على الثاني فلا - بدّ من دليل آخر يقتضى ذلك و يدلّ عليه. و إلى هذا أشار تفريعاً على هذا الكلام بقوله: (فلقائل أن يقول) إلى آخره.

هذا كلامه - طاب ثراه - و هو كلام واضح البيان عار عن الخلل و النقصان. و ما أدري ما الموجب لهم إلى هذا الاضطراب في تحرير كلامه و تقرير مرامه، حتى

١- من «ع»، و في «ح»: أولاً و خبراً، و في «ق»: أولاً و خبر.

٢- من «ح».

٣- في النسختين: على ان.

٤- من «ح».

٥- في النسختين: أم.

ص: ١٧٦

بعدوا عن ظاهره بمراحل، و أطالوا فيه بغير طائل، و هو ظاهر مكشوف، يَبِين معروف؟

و أمّا ثالثاً، فإن قوله: (و أمّا السؤال الثالث) - إلى آخره - ممّا جرى في ذلك السبيل و صار من ذلك القبيل، و ذلك فإن دعوى ذلك الفاضل أن الآيه أخصّ مطلقاً صحيح؛ فإن الأخبار دلّت على ترتّب الثواب على العمل الوارد بطريق عن المعصوم، سواء كان المخبر عدلاً أو غيره، طابق خبره الواقع أم لم يطابق، من الواجبات كان العمل أو من المستحبات (١). و مورد الآيه ردّ خبر الفاسق سواء (٢) تعلّق بالسنن أو غيرها.

و لا ريب أن هذا العموم أخصّ مطلقاً، و من العجب قول شيخنا المذكور بناء على (٣) زعمه العموم و الخصوص من وجه و تقريره السؤال بما ذكره: (و حينئذ، فالجواب أن يقال: إن الآيه الكريمه إنما تدلّ) - إلى آخره - فإن فيه خروجاً عن كلام ذلك الفاضل؛ لأن هذه الأخبار لا تدلّ عنده على مشروعيه العمل، و إنما تدلّ على مجرّد ترتّب الثواب بعد ثبوت المشروعيه بدليل آخر. و حينئذ، فكيف يحصل التثبت بها في العمل؟ و هل هذا إلّا أوّل المسأله و محلّ النزاع؟

و بالجملة، فإن كلام ذلك الفاضل عندي في غايه المتانهِ و الرزانهِ، و ما تكلفوه في الجواب عنه مجرّد تخريجات واهيه و كلمات متهافته كما لا يخفى على الناظر بعين الإنصاف، و الله سبحانه أعلم.

ثم أقول: أنت خير بأن الكلام في هذه المسأله سؤالاً و جواباً و نقضاً و إبراماً إنما ابتنى على هذا الاصطلاح المحدث الذي جعلوا فيه بعض الأخبار - و إن كانت مرويه في الاصول المعتمده و الدساتير المتعدّده - ضعيفه، و رموا بها من

١- وسائل الشيعة ١: ٨٠-٨٢، أبواب مقدمه العبادات، ب ١٨، ح ١، ٣-٩.

٢- من «ح».

٣- في «ح» بعدها: ما، و قد كتبت فوق السطر.

ص: ١٧٧

البين و إن كانوا عند الحاجه إليها يغمضون عنها العين، و يتسترون عن مخالفه اصطلاحهم بالأعذار الضعيفه و التعليقات السخيفه ممّا ذكر في هذه المسأله و غيره.

و إلّا فمتى قلنا بصحّحه جمله أخبارنا المرويّه في اصولنا المعتبره و دساتيرنا المشتهره و أنها أدلّه صحيحه شرعيّه موجب لثبوت الأحكام كما عليه جمله المتقدمين (١) و شطر من متأخري متأخري علمائنا الأعلام (٢)، فلا مجال لهذا البحث بالكليه؛ إذ العامل إنما عمل على ذلك الخبر لكونه معتبرا معتمدا.

و هذا هو الأنسب بالقواعد الشرعيّه و الضوابط المرعيّه؛ فإن الاستحباب و الكراهه كالوجوب و التحريم أحكام شرعيّه لا تثبت إلّا بالدليل الواضح و المنار اللائح، و متى كان الحديث الضعيف ليس بدليل شرعي كما يزعمونه فلا يثبت به استحباب؛ لا (٣) في محلّ النزاع، و لا غيره.

و التستّر هنا بأن ثبوت الاستحباب إنما حصل بانضمام هذه الأخبار كما ادّعوه، فيه - زياده على ما (٤) عرفت أيضا - أنه يؤدي إلى ثبوت الاستحباب بمجرد رؤيه أو سماع حديث يدلّ على ترتّب الثواب في ظهر كتاب أو ورقه ملقاه، أو بخبر عامّي؛ لصدق البلوغ بكل من هذه الامور كما دلّت عليه تلك الأخبار. و التزام ذلك لا يخلو من مجازفه في الأحكام؛ و لهذا أن بعضهم تفتّن إلى ما ذكرنا، فاشتراط ثبوت أصل المشروعيه احترازا عن البدع، و هو تقييد للنص بغير دليل.

١- الكافي ١: ٨، الفقيه ١: ٣، تهذيب الأحكام ١: ٣.

٢- الوجيزه في علم الدرايه (ضمن رسائل الشيخ بهاء الدين): ٦، معالم الدين و ملاذ المجتهدين / قسم الفقه ١: ١٠٥.

٣- من «ح».

٤- من «ح»، و في «ق»: كما.

ص: ١٧٨

و الحقّ في الجواب إنّما هو ما ذكرناه من عدم صحّ هذا الكلام؛ لعدم صحه (١) أساسه المشار إليه في المقام.

و قد نقل شيخنا المشار إليه آنفا عن بعض الأصحاب (٢) نظم أخبار المخالفين في هذا السلوك، فجوّز الرجوع إليها في المندوبات، ثم قال قدّس سرّه: (و لا- ريب أن الأخبار المذكوره تشملهم، إلّا إنه قد ورد النهي في كثير من الأخبار عن الرجوع إليهم و العمل بأخبارهم. و حينئذ (٣) فيشكل الرجوع إليها لا سيّما إذا كان ما ورد في أخبارهم هيئه (٤) مخترعه و صوره مبتدعه لم يعهد مثلها في الأخبار) (٥) انتهى.

و بالجملة، فإنه لما كان البناء على غير أساس عظم فيه الالتباس و الانعكاس، و الحق في المسأله بناء على اصطلاحهم و ردّهم الأخبار الضعيفه هو ما ذكره الفاضل المتقدم ذكره، و أوضحناه غايه الإيضاح.

١- هذا الكلام لعدم صحه، سقط في «ح».

٢- أجوبه الشيخ سليمان الماحوزي: ٤٥٢.

٣- من «ح»، و في «ق» فحينئذ.

٤- في المصدر: حيثه.

٥- أجوبه الشيخ سليمان الماحوزي: ٤٥٢-٤٥٣.

ص: ۱۷۹

۵۲ درّه نجفیه فی موضع الوقف من آیه الرّاسخون فی العلم

روی السید الرضی رضی الله عنه فی کتاب (نهج البلاغه) (۱) عن مسعده بن صدقه عن الصادق علیه السلام، و روی نحوه الصدوق فی (التوحید) (۲) و العیاشی فی تفسیره (۳) أن أمير المؤمنين عليه السّلام خطب بهذه الخطبه على منبر الكوفه، و ذلك أن رجلا أتاه فقال:

يا أمير المؤمنين، صف لنا ربنا لتزداد له حبا و معرفه. فغضب عليه السّلام و نادى: «الصلاه جامعه». فاجتمع الناس حتى غص المسجد بأهله، فصعد المنبر و هو مغضب متغير اللون فحمد الله سبحانه و صلّى على النّبي صلّى الله عليه و آله و قال: «الحمد لله»، و ساق الخطبه.

إلى أن قال: فقال عليه السّلام: «فانظر أيها السائل، فما ذلك القرآن عليه من صفته فائتم به و استضيئ بنور هدايته، و ما كلّفك الشيطان علمه ممّا ليس عليك في الكتاب فرضه و لا في سنه النّبي صلّى الله عليه و آله و أئمّه الهدى أثره فكل علمه إلى الله سبحانه، فإنّ ذلك مقتضى (۴) حقّ الله عليك. و اعلم أن الراسخين في العلم هم الذين أغناهم الله عن اقتحام السدد

۱- نهج البلاغه: ۱۴۹- ۱۵۰ / الخطبه: ۱۵۰.

۲- التوحید: ۵۵- ۵۶ / ۱۳.

۳- تفسير العیاشی ۱: ۱۸۶ / ۵.

۴- فی نهج البلاغه: منتهی.

ص: ۱۸۰

المضروبه دون الغيوب، و الإقرار (۱) بجمله ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب (۲)، فمدح الله تعالى اعترافهم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علما، و سَمَّى (۳) تركهم التعميق فيما لم يكلفهم البحث عن كنهه رسوخا. فاقصر على ذلك، و لا- تقدر عظمه الله سبحانه على قدر عقلك؛ فتكون من الهالكين».

أقول: ظاهر هذا الخبر لا يخلو من الإشكال؛ إذ الظاهر أن الإشارة بقوله:

«و اعلم أن الراسخين في العلم»- إلى آخره- إنما [هي] (۴) إلى قوله عزّ و جلّ و مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ (۵) الآية، و هو مبني على الوقف على لفظ الله و الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ: جملة مركبة من مبتدأ و خبر، بمعنى أنه لا يعلم تأويل (القرآن) كلّ: محكمه و متشابهه إلا الله تعالى خاصّه دون الراسخين؛ و هو خلاف ما دلت عليه الأخبار الكثيرة المؤذنه بعطف الرَّاسِخُونَ عَلَى اللَّهِ، و أن علم (الكتاب) كملا عنده عزّ و جلّ و عند الراسخين، فيكون الوقف حينئذ على الرَّاسِخُونَ.

و من الأخبار في ذلك ما رواه ثقة الإسلام في (الكافي) (۶)، و العياشي في تفسيره (۷) عن الصادق عليه السلام قال: «نحن الراسخون في العلم، و نحن نعلم تأويله».

و العياشي عن الباقر عليه السلام: «يعنى تأويل القرآن كلّ» (۸).

و في روايه: «فرسول الله صلى الله عليه و آله أفضل الراسخين في العلم، قد علمه الله عزّ و جلّ جميع ما أنزل عليه من التنزيل و التأويل، و ما كان الله لينزل عليه شيئا لم يعلمه تأويله،

۱- من «ح»، و في «ق»: فالإقرار، و في نهج البلاغه: الإقرار.

۲- من «ح»، و في «ق»: محجوب.

۳- من «ح»، و في «ق»: فسمى.

۴- في النسختين: هو.

۵- آل عمران: ۷.

۶- الكافي ۱: ۲۱۳ / ۱، باب أن الراسخين في العلم هم الأئمة عليهم السلام.

۷- تفسير العياشي ۱: ۱۸۷ / ۸.

۸- تفسير العياشي ۱: ۱۸۷ / ۶.

ص: ۱۸۱

و أوصيأوه من بعده يعلمونه كله» (۱).

و فی (الكافی) عن الباقر علیه السلام أن الراسخين فی العلم «من لا يختلف فی (۲) علمه» (۳).

و فی کتاب (الاحتجاج) عن أمير المؤمنين علیه السلام فی حدیث قال: «ثم إن الله عزّ و جلّ بسعه رحمته و رأفته بخلقه و علمه بما يحدثه المبدلون من تغییر كلامه قسم كلامه ثلاثه أقسام؛ فجعل قسما منه يعرفه العالم و الجاهل؛ و قسما لا يعرفه إلّا من صفا ذهنه و لطف حسّه و صحّ تمييزه ممن شرح الله صدره للإسلام؛ و قسما لا يعرفه إلّا الله و أنبیأوه (۴) و الراسخون فی العلم.

و إنما فعل ذلك لئلا يدعى أهل الباطل من المستولين على ميراث رسول الله صلّى الله علیه و آله من علم الكتاب ما لم يجعله لهم، و ليقودهم الاضطرار إلى الائتمار بمن ولى أمرهم، فاستكبروا عن طاعته تعززا و افتراء على الله عزّ و جلّ، و اغترارا (۵) بكثرة من ظاهرهم و عاونهم و عاند الله جلّ اسمه و رسوله صلّى الله علیه و آله» (۶).

قال بعض فضلائنا فی شرح له على كتاب (نهج البلاغه) - بعد ذكر بعض هذه الأخبار فی وجه الجمع بينها و بین كلامه علیه السلام فی الخطبه المشار إليها - ما صورته: (و يمكن الجمع بأن يحمل حكاية قول الراسخين على اعترافهم و تسليمهم قبل أن يعلمهم الله تأويل ما تشابه من (القرآن)، و كأنه سبحانه یبین أنهم لما آمنوا بجملة ما أنزل من المحكمات و المتشابهات و لم يتبعوا ما تشابه منه كالذين فی قلوبهم زيغ بالتعلق (۷) بالظاهر أو تأويل باطل، فآتاهم الله علم

۱- الكافی ۱: ۲۱۳ / ۲، باب أن الراسخين فی العلم هم الأئمة عليهم السلام.

۲- من «ح» و المصدر.

۳- الكافی ۱: ۲۴۵ / ۲، باب فی شأن إنا أنزلناه ..

۴- من «ح»، و فی المصدر: و امنأوه.

۵- فی «ح»: و اعتراضا.

۶- الاحتجاج ۱: ۵۹۶ / ۱۳۷.

۷- من «ح»، و فی «ق»: بالتأول.

ص: ١٨٢

التأويل و ضمهم (١) إلى نفسه في الاستثناء في (٢) الاستبعاد عن مشاركتهم لله عزّ وجلّ في ذلك العلم، و بيان أنهم إنما استحقّوا إفاضه ذلك العلم باعترافهم بالجهل و قصورهم عن الإحاطه بالمشابهات من تلقاء أنفسهم، و إن علموا التأويل بوحى إلهى.

و سيجىء في كلامه عليه السلام أنه لمّا أخبر ببعض المغيّبات قال له رجل: اعطيت يا أمير المؤمنين علم الغيب؟ فقال عليه السلام للرجل و كان كليئاً: «يا أخا كلب، ليس هو بعلم غيب و إنما هو تعلّم من ذى علم» (٣). و يمكن أن يكون إقرارهم و تسليمهم بعد علمهم بالمشابهات بالتعليم الإلهى نظراً إلى عجزهم عن إدراكها من دون التعلّم، و ما هو شأنهم لو خلاهم الله و أنفسهم و إن سمى الله عزّ وجلّ - رأفه بهم - ذلك المستفاد (٤) علماً.

و يمكن أن يقال: إن للآيه ظهراً و بطناً:

□
أحدهما: أن يكون المراد بالمشابهة: مثل العلم بكنهه الواجب و ما استأثر الله بعلمه من صفته و غيرها. و الوقف حينئذ على الله، و إليه يشير ظاهر الخطبه.

و ثانيهما: أن يراد به: ما علم الراسخون في العلم تأويله، و إليه الإشارة في الأخبار. و الوقف حينئذ على العلم و يكون القارئ مخيراً في الوقف على أحد الموضعين.

و يمكن ألا يكون الإقرار و المدح في الخطبه إشارة إلى ما تضمنته الآية، بل إلى إقرارهم بالعجز عن معرفه صفته و الغيب المحجوب فيما بينهم و بين الله عزّ وجلّ، و مدح الله سبحانه إياهم في الملاء الأعلى و نحوه. فيكون المراد بالمشابهة:

١- فى «ح»، و ضمه.

٢- فى «ح» بعدها: قوه.

٣- نهج البلاغه: ٢٤٤ / الكلام: ١٢٨، بحار الأنوار ٢٦: ١٠٣ / ٦.

٤- فى «ح» بعدها: من التعليم.

ص: ١٨٣

ما علموا تأويله، و يكون موضع الوقف في الآيه العلم و هذه الوجوه و إن كان بعضها لا يخلو من بعد إلّا إنها غايه ما خطر لي (١) في مقام الجمع، و الله سبحانه أعلم بحقيقه الحال) انتهى كلامه زيد مقامه.

و أمّا المحدث الكاشاني في تفسيره (الصادق) (٢) فإنه أورد أولاً- الأخبار الاولى و فسر بها الآيه، ثم أورد أخبار الخطبه المشار إليها بروايه الصدوق في (التوحيد) و العياشي في تفسيره، و لم يتعرض للكلام في ذلك مع ظهور المنافاه كما عرفت بين أخبار الطرفين.

أقول: و الذي يخطر ببالي العليل و فكرى الكليل أنه لعلّ الأظهر (٣) في الجواب عن هذا الإشكال و الجمع بين الأخبار الوارده في هذا المجال هو أن يقال:

أولاً: إن لفظ الراسخون في العلم قد ورد في آيه اخرى غير الآيه المتقدمه و هي قوله سبحانه لَكِنَّ الرّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَ الْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ (٤) الآيه.

و لا- ريب أن الرسوخ في العلم ليس منحصرًا في مرتبه واحده، بل له مراتب متعدده كما فصّله شيخنا العالم الرباني الشيخ ميثم البحراني قدس سرّه في (شرح نهج البلاغه)، أولها مرتبه الذين اقتصروا في صفات الله تعالى و ملائكته و عالم غيبه على ما وقفهم الشريعه عليه في الجملة، كما أوصله النبي صلى الله عليه و آله (٥) إلى أفهامهم (٦)، و على هؤلاء يحمل كلام أمير المؤمنين عليه السلام في الخطبه، و إلى هؤلاء الإشارة بهذه الآيه المذكوره هنا.

١- في «ح»: خطرني، و في نسخه بدل منها في هامشها: حضرني.

٢- التفسير الصادق ١: ٣١٨-٣١٩.

٣- من «ح»، و في «ق»: الأكمل.

٤- النساء: ١٦٢.

٥- في «ح» و المصدر: الرسول.

٦- شرح نهج البلاغه ٢: ٣٣٥.

ص: ۱۸۴

و أمّا الرّاسِخُونَ فی الْعِلْمِ فی الآیه المتقدّمه التي وردت الأخبار بأنّها مخصوصه بالأئمّه الأطهار دون غیرهم فتحمل علی أعلى المراتب المناسبه لحالهم، كما یشیر إلیه قوله علیہ السّلام فی بعض الأخبار المتقدّمه: «فرسول الله صلّی الله علیه و آله أفضل الراسخين فی العلم» - إلی قوله: - و أوصیاءه من بعده یعلمونه كلّ». و یؤیّده ما استفاض فی أخبارهم من أن علوم الرسول صلّی الله علیه و آله كلّها صارت إلیهم یتوارثونها واحدا بعد واحد (۱).

و بالجمله، ف الرّاسِخُونَ فی الْعِلْمِ قد وقع فی آيتين، فوجه الجمع بین أخبار الطرفين حمل أخبار الخطبه علی الآیه التي ذكرناها و الأخبار الاخر علی تلك الآیه التي وردت تلك الأخبار بتفسيرها. و لا- ريب أن كلامهم علیهم السّلام للناس علی قدر ما تحمله عقولهم، كما روى عنه صلّی الله علیه و آله: «أمرت أن أكلّم الناس علی قدر عقولهم» (۲).

و من الظاهر البین أن مرتبته صلّی الله علیه و آله و مرتبه أوصیائه علیهم السّلام فی المعرفه و الرسوخ لا- تنسب إلی معرفه ذلك المخاطب و نحوه ممّن یكون الرسوخ فی حقهم هو الوقوع علی ظاهر الشریعه، و یمنعون عن البحث عما زاد علی ذلك خوفا علیهم من الوقوع فی تیه الحیره.

و أمّا ما یشعر به كلام شیخنا العلّامه الشیخ میثم قدّس سرّه فی شرحه من أن المراد بالراسخين فی العلم فی كلامه علیہ السّلام هم المذكورون فی الآیه المتقدّمه؛ و هی قوله:

وَمَا یَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرّاسِخُونَ فی الْعِلْمِ (۳) و أن الوقف فیها حینئذ علی

۱- الکافی ۱: ۲۲۱- ۲۲۳ / ۸- باب أن الأئمّه علیهم السّلام ورثه العلم.

۲- الکافی ۱: ۲۳ / ۱۵، عوالی اللالی ۲: ۱۰۳ / ۲۸۴، کشف الخفاء و مزیل الإلباس ۱: ۱۹۶ / ۵۹۲، و فی الجمع: امرنا أن نکلم

۳- آل عمران: ۷.

ص: ١٨٥

لفظ الله. فالظاهر أنه ناشئ عن الغفله عن الاطلاع على تلك الأخبار الواردة في تفسيرها كما عرفت.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن الشارح ابن أبي الحديد في شرحه على (النهج) قد تكلم في هذا المكان بما هو أشبه شيء بالهذيان، وقد أشبعنا الكلام عليه في كتابنا (سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد). ولا بأس بنقل ذلك في المقام لما فيه من التنبيه على ضلال مثله وإن كان من العلماء الأعلام، و تعصبهم على الباطل الظاهر لجمله الأنام، فنقول: قال: (و نحن نبداً قبل (١) أن نحققه و نتكلم فيه بتفسير قوله تعالى وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، فنقول: إن من الناس من وقف على قوله إِلَّا اللَّهُ، و منهم من لم يقف على ذلك. و هذا القول أقوى من الأول؛ لأنه إذا كان لا يعلم تأويله إِلَّا اللَّهُ لم يكن في إنزاله و مخاطبه المكلفين به فائده، بل يكون كخطاب البهائم، و معلوم أن ذلك عبث.

فإن قلت: فما الذي يكون موضع يَقُولُونَ من الإعراب؟

قلت: يمكن أن يكون (٢) نصبا على أنه حال من الراسخون، و يمكن أن يكون كلاماً مستأنفاً، أي هؤلاء القائلون بالتأويل يقولون آمناً به.

و قد روى عن ابن عباس أنه تأول آيه فقال له قائل من الصحابه وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، فقال ابن عباس الراسخون في العلم، و إننا من جملة الراسخين في العلم (٣).

إلى أن قال الشارح: (فقال عليه السلام للسائل بعد غضبه و استحاله لونه و ظهور أثر الإنكار عليه: «ما ذلك القرآن عليه من صفته» فخذ به، فإن لم تجده في (الكتاب) فاطلبه من السنه و من مذاهب أيمة الحق، فإن لم تجد ذلك فاعلم أن الشيطان

١- سقط في «ح».

٢- في «ح» بعدها: كلاماً.

٣- في العلم، سقط في «ح».

ص: ١٨٦

حينئذ قد كلفك علم ما لم يكلف الله. و هذا حق؛ لأن (الكتاب) و السنّه قد نطقا بصفات الله من كونه عالما قادرا حيا مريدا سميعا بصيرا).

إلى أن قال: (ثم قال عليه السلام: إنّ الراسخين في العلم: الذين عنوا بالإقرار بما عرفوه عن الولوج و التقحم فيما لم يعرفوه، و هؤلاء هم أصحابنا المعتزله لا- شبهه في ذلك، ألا- ترى أنهم يعلّون أفعاله بالحكم و المصالح، فإذا ضاق عليهم الأمر في تفصيل بعض المصالح في بعض المواضع قالوا: نعلم على الجملة أن لهذا وجه حكمه و مصلحه و إن كنّا لا نعرف تفصيل تلك المصلحه، كما يقولون في تكليف من يعلم الله أنه يكفر، و كما يقولون في اختصاص الحال التي حدث فيها العالم بحدوثه دون ما قبلها و ما بعدها؟) (١) انتهى المقصود من نقل كلامه.

أقول: انظر - أيدك الله تعالى - إلى هذا المحيل و الضالّ الضليل، المستحقّ لمزيد الإهانة و التنكيل، بتحريف الكلم عن مواضعها و تغميض عينه عند مشاهدته أنوار الحق و لا معها، فإنه لما كان كلامه عليه السلام و قوله: «مما ليس في الكتاب فرضه، و لا في سنّه النبي صلي الله عليه و آله و أئمه الهدى أثره»، ظاهرا نيرا في أن مراده عليه السلام بأئمه الهدى هو نفسه و أوصياؤه الأحد عشر - صلوات الله عليهم - لأنهم هم النقلة الحفظه للسنّه النبويه، فما لم يوجد في الكلام (٢) العزيز و لا- في كلام الرسول صلي الله عليه و آله و لا في كلامهم، فهو ممّا يوكل علمه إلى الله [فغير] (٣) العبارة في شرحه، بل جرحه (٤) - حيث كانت ظاهره في إمامتهم على رغم أنفه - تحاملا عليهم و بغضا و عنادا و تعصّبا لأئمتّه، فقال: (فإن لم تجده في (الكتاب) فاطلبه من السنّه و من مذاهب أيّمه (الحقّ، فغير (٥) أيّمه الهدى في كلامه عليه السلام إلى أصحاب المذاهب من أئمتّه، مع أن

١- شرح نهج البلاغه ٦: ٤٠٤-٤٠٦.

٢- في «ح»: القرآن.

٣- في النسختين: غير.

٤- من «ح»، و في «ق»: هرجه.

٥- من «ح»، و في «ق»: قصر.

ص: ١٨٧

كلامه عليه السّلام صريح في قصر الأمر على (الكتاب) و السنه خاصه، لكن السنّه إما أن تؤخذ من كلام الرسول صلّى الله عليه و آله أو من كلامهم؛ لكونهم عليهم السّلام حفظتها و نقلتها.

و هو لنصبه زاد قسماً ثالثاً، و هو مذاهب من يدّعي أنهم أئمّه الحقّ التي هي عبارته عن آرائهم و أهوائهم. ثم ما أدري من أئمّه الحقّ الذين أوجب الله تعالى اتّباع مذاهبهم في أصحابه حتى يفسّر بهم كلام أمير المؤمنين عليه السّلام؟ أهم خلفاؤه (١) الثلاثة الجهله الذين قد اعترف هو (٢) و أمثاله (٣) بجهلهم في غير مقام، أم (٤) أصحاب البدع الفظيعة و المناكر الشنيعة بين الخاصّ و العامّ، كما أوضحناه بما لا مزيد عليه في مقدمات الكتاب، أم هم أئمّه الأربعة (٥) الذين أفسدوا الدين بآرائهم و قياساتهم المبتدعه، و لا سيّما أبو حنيفه صاحب البدع الكسيفه، أم هم مشايخ المعتزله الذين عزلوا الله عزّ و جلّ عن ملكه (٦)، فقالوا في الدين بالتفويض، و جعلوا له شركاء، فصاروا مع الجبريّة طرفي نقيض و مع هذا يزعم أنّهم الراسخون في العلم، لاقتباسهم من أئمّه الإماميّة مسأله تدخل تحت هذه القاعده الكليه؟

ثم إن ما ادّعاه لأصحابه المعتزله من أنهم الراسخون في العلم بلا شبهه فيه:

أولاً: أنه مردود بما استفاض في أخبار أهل البيت عليهم السّلام من أنهم هم المرادون بذلك في الآيه المذكوره، و هذا هو المؤيد بالأخبار المتفق عليها بين الفريقين من أنهم عليهم السّلام أحد الثقلين اللذين لا يفارقون (القرآن) و لا يفارقهم إلى يوم القيامة.

١- في «ح»: خلفاء.

٢- شرح نهج البلاغه ١: ١٩٩-٢٠٠، و ١٢: ١٩٥-٢١٥.

٣- شرح المقاصد ٥: ٢٨٢، و فيه عرض لما فيه جهله مع تبرير المصنف لذلك.

٤- من «ع».

٥- في «ح»: أئمّه.

٦- عن ملكه، سقط في: «ح».

ص: ۱۸۸

و من الظاهر البين أنه صَلَّى الله عليه وآله إنما قرنهم ب (القرآن) على الوجه المذكور، وجعل التمسك بهم معه منجيا من الضلال من حيث إن عندهم دون غيرهم علم محكمه ومتشابهه، و ناسخه و منسوخه، و عامه و خاصه، و مطلقه و مقيدته، فهم الراسخون في العلم حيث دون غيرهم. و يدل على ذلك كلمات أمير المؤمنين عليه السلام في هذا الكتاب في غير موضع كما تقدم و سيأتي إن شاء الله تعالى (١).

و ثانيا: أن الله سبحانه قد قرن الراسخين في العلم بنفسه في الآية بناء على ما اختاره من التفسير، و ما ذلك إلا باعتبار العلم بجميع ما نزل في (الكتاب) و ادعاء ذلك للمعتزله المعزولين عن اللطف الإلهي كذب محض و افتراء بحت.

و أول ما فيه أنه لا يخفى مباينه مذاهب المعتزله و جملة من عقائدهم و اصولهم لأئمة أهل البيت - صلوات الله عليهم - و أظهر ذلك مسأله الإمامه و ما يتفرع عليها. و القول بأنهم الراسخون في العلم المرادون من كلام الله تعالى و كلام أمير المؤمنين عليه السلام يوجب تخطئه الأئمة المعصومين، و القول بذلك باطل اتفاقا من المخالف و المؤلف، و رد لأخبار الرسول صَلَّى الله عليه وآله، لا يرتكبه إلا زنديق لم يؤمن بالله و لا رسوله.

و ثالثا: أن منشأ الشبهه و التوهم لتخصيصه أصحابه بالراسخين في العلم هو ما ذكره بعد أن اختار عطف الرَّاسِخُونَ عَلَى اللَّهِ من أن جملة يَقُولُونَ في موضع نصب على الحال، أو جملة مستأنفه في موضع الصفه للراسخين (٢).

و فيه أنه لا يخفى أن كلام أمير المؤمنين عليه السلام في هذه الخطبه (٣) لا ينطبق

١- في «ح»: يأتي، بدل: سيأتي إن شاء الله.

٢- في موضع الصفه للراسخين، ليس في المصدر.

٣- من «ح».

ص: ١٨٩

بظاھرہ علی الآیہ بهذا التأویل الذی ذکرہ، و إنما ينطبق علیہا (١) علی تقدیر الوقف علی اللّٰہ، و جعل الرّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ و ما بعده جملة مستقلة.

و بیان ذلك أنه متى عطف الرّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ علی اللّٰہ، كما اختاره- و ذكرنا أنه المروى في أخبارنا- يلزم أن يكون الرّاسِخُونَ شركاء له تعالى في علم (الكتاب) كملا بتعليمه لهم ذلك محكمه و متشابهه؛ إذ هو مقتضى العطف.

و حينئذ فإذا كان الراسخون يعلمون، فلا معنى لوقوفهم عند المتشابه كما يدلّ عليه كلامه، و عدم الخوض في تفسيره و الاقتصار على قولهم آمَنَّا بِهِ، المؤذن بالردّ و التسليم.

و حينئذ، فلا بدّ في تطبيق كلامه عليه السّلام على الآیہ بناء على العطف الذی اختاره من ارتكاب التأویل بأحد الوجوه التي تقدّمت عن بعض أصحابنا، أو ما اخترناه من الإشارة إلى تلك الآیہ الاخرى إلّا إنه خارج عن كلامه. و بذلك يظهر أنه لا مجال لما ذكره من افتخاره بأن أصحابه هم الراسخون في العلم المرادون من الآیہ و من كلامه عليه السّلام، لوقوفه في موضع التشابه و الحيره و العجز عن الدليل (٢) التفصيلي.

و رابعا: أنهم و إن وافقوا في تلك المواضع التي عدّها بناء على ما ذكره إلّا إنهم قد خالفوا في غيرها ممّا أدلّته العقليّته و النقلية أوضح واضح، و لا سيّما قولهم بالتفويض، و عزل اللّٰہ سبحانه عن ملكه، و مخالفتهم في الإمامه التي عليها بناء الإيمان و الكفر، كما أوضحناه في الكتاب بأوضح بيان.

و أيضا فاحتجّاه بكلامه عليه السّلام هنا و استناده إليه لا يجدى نفعا مع تحامله عليه و على أولاده الطاهرين- صلوات اللّٰہ عليهم أجمعين- و إنكار إمامتهم الظاهره

١- من «ح».

٢- سقط في «ح».

ص: ۱۹۰

من هذا الكتاب، و رمی كلماته الواضحه فى إمامتهم بالتأويلات السوفسطائية و الترهات الظلمائيه.
و خامسا: أن الراسخين فى العلم لا يقع منهم اختلاف فى شىء من مسائل العلم، و المعلوم منهم خلافه.
إلى غير ذلك من الوجوه الظاهره فى بطلان هذا الكلام كما لا يخفى على ذوى الأذهان الثاقبه و الأفهام.

۵۳ دره نجفیه فی معنی قوله عليه السلام: إن أصحاب الكهف كانوا صيارفه

روی الصدوق - عطر الله مرقده - فی کتاب (من لا يحضره الفقيه) بسنده إلى سدير الصيرفي قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: حديث بلغني عن الحسن البصري، فإن كان حقاً فإننا لله وإنا إليه راجعون. فقال: «و ما هو؟». قلت: بلغني أن الحسن يقول:

لو غلى دماغه من حرّ الشمس ما استظلّ بحائط صيرفي، و لو تفرّث كبده عطشا لم يستسق من دار صيرفي ماء. و هو عملي و تجارتی و عليه نبت لحمي و دمي، و منه حجّی و عمرتی؟ قال: فجلس عليه السّلام، فقال: «كذب الحسن (۱)»، خذ سواء و أعط سواء، [فإذا] (۲) حضرت الصلاه فدع ما بيدك و انهض إلى الصلاه. أما علمت أن أصحاب الكهف كانوا صيارفه؟. یعنی صيارفه الكلام، و لم یعن صيارفه الدراهم (۳).

و قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: «ويل لتجار أمتی من (لا و الله) و (بلى و الله)، و ويل لصياغ أمتی من اليوم و غد» (۴) انتهى.

أقول: هذا الخبر من مشكلات الأخبار و معضلات الآثار و قد اضطربت فی

۱- كذب الحسن، من «ح» و المصدر.

۲- من المصدر، و فی النسختين و إذا.

۳- الفقيه ۳: ۳۷۰ / ۹۶.

۴- الفقيه ۳: ۳۷۱ / ۹۷، و فيه: صناع، بدل: صياغ.

ص: ۱۹۲

حلّه الآراء و الأفكار، و اختلفت فی المعنی المراد منه الأفهام (۱) و الأنظار، و قد رواه الشيخان الجليلان ثقه الإسلام فی (الكافی) (۲) و الشيخ فی (تهذيب) (۳) إلى قوله: «أما علمت أن أصحاب الكهف كانوا صيارفه؟» و الصدوق قد زاد قوله: (يعنی صيارفه الكلام) إلى آخره. و هذه الزیاده قد نسبها بعضهم للإمام علیه السلام (۴)، و بعضهم إلى الراوی (۵)، و بعضهم إلى الصدوق (۶)، و هو الظاهر كما سیظهر لك إن شاء الله تعالى فی المقام بما تنقشع به غشاوه الإبهام.

و علی أيّ من هذه الوجوه فالمعنی المراد من نسبه الصرف إلى أهل الكهف ممّا قد اختلفت فيه - لغموضه - الأفهام، و كثرت فيه احتمالات علمائنا الأعلام، و ها نحن نسوق لك جملة ما وقفنا علیه من كلماتهم فی هذا المقام، و نردفه بما وفقنا الله تعالى للوقوف علیه من أخبارهم علیهم السلام، التي بها ينحلّ بعض الاشتباه فی هذا الكلام و ما ظهر لنا من المعنی المراد.

قال المحدث المولى محسن الكاشانی فی كتاب (الوافي) - بعد نقل الخبر من (الكافی)، و (الفقيه) - ما صورته: (و فی (الفقيه) فی آخر الحديث: (يعنی صيارفه الكلام، و لم یعن صيارفه الدراهم) هذا كلامه (۷) و لم أدر ما عنی به) (۸) انتهى.

و ظاهر كلامه قدّس سرّه حمل هذه العبارة علی أنها من كلام صاحب (الفقيه)، و لكنه لم یهتد إلى ما هو المراد منها، حیث فهم من الخبر كون أهل الكهف صيارفه

۱- فی «ح»: الأفكار.

۲- الكافی ۵: ۱۱۳ / ۲، باب الصناعات.

۳- تهذيب الأحكام ۶: ۳۶۳ / ۱۰۴۰، و رواه أيضا فی الاستبصار ۳: ۶۴ / ۲۱۱.

۴- انظر الدرر ۳: ۱۹۳، ۱۹۹، و هو ضمن حديث آخر رواه الراوندي فی قصص الأنبياء.

۵- انظر الدرر ۳: ۱۹۴.

۶- انظر الدرر ۳: ۱۹۲، ۱۹۴ / الهامش: ۲، ۱۹۵، ۱۹۸، ۲۰۰.

۷- من «ح» و المصدر، و فی «ق»: كلامهم.

۸- الوافی ۱۷: ۱۸۲.

ص: ۱۹۳

الدراهم كما هو المناسب لسياق الكلام الذى تتبادر إليه الأفهام، و لم يعلم الحامل للصدوق على هذا التفسير و إخراج الكلام عن ظاهره.

و قال المحقق الشيخ حسن ابن شيخنا الشهيد الثانى قدس سرهما فى حواشيه على الكتاب ما صورته: (غايه ما يوجه به متن الحديث إن سلم من النقص، و توافقت فيه النسخ أن يكون (يعنى) - بصيغه المفعول - و كذا (لم يعن)، فيكون المراد: أن الحسن و هم (۱) فى تأويل ما روى فى الصيارفه، فإن المعنى بها صيارفه الكلام لا صيارفه الدراهم، بناء على ما ورد فى قول رسول الله صلى الله عليه و آله من التهديد لمن يصرف الكلام فى المواعيد و غيرها) (۲) انتهى.

و اقتفاه فى هذه مقاله ابنه الفاضل الشيخ محمد ابن الشيخ حسن فى حاشيته على الكتاب أيضا، إلّا إنه اختار جعل الفعلين مبنيين للفاعل، أى يعنى رسول الله صلى الله عليه و آله فيما ورد منه فى ذم الصيرفى: صيرفى الكلام كما نبه عليه: (و قال رسول الله) - إلى آخره - خصوصا على نسخه «الصياغ» (۳) - بالتحتانيه و المعجمه - إن صحت هذه النسخه، يعنى: أن فيهم ذلك أغلب من غيرهم.

أقول: فظاهر كلاميهما - طيب الله مرقديهما - أن هذه الجملة من كلام الإمام عليه السلام كما أشرنا إليه آنفا، و أن قصده عليه السلام بها الرد على الحسن البصرى. و لا

۱- قال: كأن قوله: (يعنى) ابتداء كلام فى بيان ما منه و هم الحسن على صيغه المبني للمفعول، يعنى أن يراد بما وقع من شدة الدم: صيرفى الكلام، كما قال يُحَرِّقُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ*، و على البناء للفاعل يعنى رسول الله صلى الله عليه و آله لما قد (من «ع»). و ورد عنه فى ذم الصيرفى: صيرفى الكلام (ورد عنه فى ذم الصيرفى صيرفى الكلام، من «ع»).، كما قد تبّه عليه إلى آخر ما فى الأصل. منه رحمه الله، (هامش «ح» و «ع»).

۲- عنه فى الدر المنثور من المأثور و غير المأثور ۱: ۵۷.

۳- فى «ح»: الضياع.

ص: ۱۹۴

یخفی ما (۱) فیہ من البعد الظاهر، و لزوم التعمیه و التعقید و المنافاه، لروایه سدید (۲).

و قال بعض الفضلاء فی جملة كلامه على كلام الشيخ حسن - بعد ما ذكرنا أنه يستلزم التعقيد الشديد -: (ثم إن نسبة التوهم إلى الراوى فى فهم ذلك من كلام الإمام عليه السلام أو تفسير ذلك على مقتضى اعتقاده أولى من نسبة الكلام المعقد إلى الإمام عليه السلام. على أن تزييف مقاله بتزييف دليلها الذى لم يذكره صاحب القول لا يليق بمن له مهاره فى علم الجدل، فكيف بالإمام عليه السلام؟

فلعل ما استند إليه الحسن ورد بلفظ (صيارفه الدراهم)، أو بغير لفظ (الصيارفه)، إلّا أن يقال: إن الإمام عليه السلام علم ذلك بعلم مختصّ بهم عليهم السلام. ثم لا - حاجه فى هذا التوجيه إلى جعل الفعلين مجهولين، فليكونا للنبي صلى الله عليه وآله، و لعلّ انتقال الذهن فى مثل ذلك إليه صلى الله عليه وآله أقرب) انتهى، و هو فى محله.

و قال الشيخ على سبط المحقق المذكور فى كتاب (الدر المنظوم و المنثور) - بعد نقل كلام جدّه الشيخ حسن المتقدم - ما صورته: (أقول: قد خطر لى وجه آخر و هو أن يكون المراد: أن الصرف الممنوع منه إنما هو باعتبار الزيادة و النقصان، فإذا أخذ سواء و أعطى سواء فلا منع. و ليس ذلك لمجرد التسميه -

۱- سقط فى «ح».

۲- أقول: قد وجدت فى بعض الحواشى على (الفقيه) نسبة هذا الكلام للمحقق الداماد، و هو كلام طويل، إلّا إن هذا ملخصه: و صدر الكتاب الموجود ثمه هكذا: قلت: قوله: (يعنى صيارفه الكلام و لم يعن صيارفه الدراهم) من كلام الصدوق أبى جعفر بن بابويه رضى الله عنه، لا تتمّه الحديث، و الفاعل فيه هو الإمام عليه السلام. و معنى الكلام «فى الأصل بعدها: و معناه الأصل»، أن مولانا أبا جعفر عليه السلام إنما عنى بقوله البليغ: «أما علمت أن أصحاب الكهف كانوا صيارفه؟»: صيارفه الكلام لا صيارفه الدراهم، فكأنه عليه السلام قال لسدير: ما لك؟ إلى آخر ما فى الكتاب إلى قوله: رافضه للباطل، و لم ينقل ما ذكرناه بعد الكلام المذكور. منه رحمه الله، (هامش «ح»).

ص: ۱۹۵

و إلّا فأهل الکھف كانوا صیارفہ- بل باعتبار الفعل المذكور، و حاصلہ الردّ علی الحسن البصری من حیث إنه توهم المنع من حیث التسمیہ، فتبیہ علیہ السّلام علی أن المنع من الجھہ المذكورہ. و قولہ: (یعنی) من کلام الصدوق رحمہ اللّٰہ، و اللّٰہ أعلم) (۱) انتهى کلامہ و هو جید.

و قال الفاضل الزاهد الشیخ فخر الدین بن طریح النجفی قدّس سرّہ فی کتاب (مجمع البحرین): (و فی الحدیث: لو تفرّث کبدہ عطشا لم یستسق من دار صیرفی، هو من صرفت الدراهم (۲) بالذهب: بعته. و اسم الفاعل من هذا (صیرفی)، و (صرّاف) للمبالغہ، و قوم صیارفہ، الهاء فیہ للنسبہ، و منہ: «أما علمت أن أصحاب الکھف كانوا صیارفہ؟» قال الصدوق رحمہ اللّٰہ: (یعنی صیارفہ الکلام و لم یعن صیارفہ الدراهم).

و عن بعض المعاصرين من شراح الحدیث: (المعنی: کأن الإمام علیہ السّلام قال لسدير:

مالک و لقول الحسن البصری؟ أما علمت أن أصحاب الکھف كانوا صیارفہ الکلام و نقدہ الأقاویل، فانتقدوا ما قرع أسمعهم، فاتّبعوا الحق و رفضوا الباطل و لم یسمعوا لما فی أهل الضلال و أكاذیب رھط السفاهہ؟ فأنت أيضا كان صیرفيا لما یبلغک من الأقاویل ناقدا (۳) أخذًا بالحق رافضًا للباطل. و لیس المراد أنّهم كانوا صیارفہ الدراهم کما هو المتبادر إلی بعض الأفهام؛ لأنّهم كانوا فتیہ من أشراف الروم مع عظم شأنهم و کبر خطرهم) انتهى کلامہ.

و یتوجّہ علیہ أن من الممكن أن یقال: إن قولہ: (یعنی)- إلی آخرہ- لیس هو من کلام الإمام علیہ السّلام و إنما هو من کلام الصدوق رحمہ اللّٰہ، یدلّ علی ذلك أن هذه الروایہ بعینہا ذكرت فی (التهذیب) فی باب الحرف المکروهہ إلی قولہ: «إن أصحاب

۱- الدر المنثور من المأثور و غیر المأثور ۱: ۵۷-۵۸.

۲- فی المصدر: الدینار.

۳- من هامش «ح» و المصدر، و فی «ح»: منقدا، و فی «ق»: منتقدا.

ص: ۱۹۶

الكهف كانوا صیافه» (۱)، بدون الزیاده المذكوره.

و حیث، فلا مانع من حمل الروایه علی ظاهرها، و یكون فیها دلالة علی جواز الصرافه المخصوصه ردّاً علی الحسن حیث اعتقد عدم جواز فعلها كما دلّ علیه قوله (۲): «كذب الحسن، خذ سواء و أعط سواء (۳)».

و حیث، فلا ینافی كونها من الحرف المذمومه اتّصاف أهل الكهف بها مع كونهم أشرافاً؛ لأنّ شرع من تقدّمنا غیر شرعنا؛ فلعلّها فی لم تكن مكروهه. و إذا كان الأمر كذلك حملنا الصرف علی معناه الحقیقی دون غیره و لا حاجة إلی التكلّف (۴) انتهى كلامه زید إكرامه.

أقول: أمّا ما نقله عن بعض معاصريه، فإنه و إن كان جيداً فی حدّ ذاته إلاّ إن سباق الخبر لا ینطبق علیه؛ لأنّ الظاهر أنّ (۵) قوله علیه السّلام: «أما علمت أنّ أصحاب الكهف» - إلی آخره - خرج مخرج الدلیل و الحجّه علی ما ذكره علیه السّلام أولاً من جواز الصرف علی الوجه المذكور [و] علی ما ذكره هذا الفاضل یكون كلاماً منفصلاً خارجاً عن سباق الحديث (۶) محتاجاً إلی تقدیر المقدمه التي ذكرها بقوله: مالک و لقول الحسن البصري، مع أنّه لا دلیل فی الكلام علیها، بل و لا إشاره إلیها.

و أيضاً فی أن قوله: (یعنی) و (لم یعن) وقع فی البین؛ إذ لم یعلم الفاعل لهذین اللفظین (۷)، و كان المناسب علی تقدیر كلامه و أنّه من كلام الإمام علیه السّلام مفسراً به كون أصحاب الكهف صیافه أن یقال: (أعنی) و (لم أعن).

۱- تهذیب الأحكام ۶: ۳۶۳ / ۱۰۴۰.

۲- من «ح».

۳- فی «ح» بعدها فإذا حضرت الصلاه فدع ما فی یدک و انهض إلی الصلاه.

۴- مجمع البحرین ۵: ۷۹ - ۸۰ - صرف.

۵- من «ح».

۶- فی «ح» بعدها: أولاً.

۷- فی «ح»: الفعلین.

ص: ۱۹۷

و بالجمله، فإنه بعيد الانطباق على السياق كما لا يخفى على الجهابذه الحدّاق.

و أما ما ذكره الشيخ فخر الدين قدّس سرّه، ففيه:

أولاً: أنه (۱) و إن أصاب في نسبه الزيادة المذكوره إلى الصدوق إلّا إن استدلاله على ذلك بوجود الروايه في (التهذيب) عاريه عن هذه الزيادة لا- دلالة فيه؛ إذ لا مانع من أن يروى الراوى الخبر تارة بزيادة على ما رواه [و] مره اخرى بدونها، بل هو كثير في الأخبار كما لا يخفى على من [خاض] (۲) تيار تلك البحار؛ و لهذا صرّح جملة من الأصحاب بجواز العمل بتلك الزيادة ما لم تكن مغيرة للمعنى المراد من الخبر. و سيّضح لك إن شاء الله تعالى أن ما دلّت عليه هذه الزيادة هو المعنى المراد من قوله عليه السلام: «إن أهل الكهف كانوا صيارفه».

و ثانياً: أن (۳) مقتضى كلامه كون أهل الكهف كانوا صيارفه الدراهم، و أنه لا ينافى شرفهم؛ إذ لعلّ ذلك لم يكن مذموماً في شرعهم كما هو مذموم في شرعنا، مع أن الأخبار الآتية في المقام إن شاء الله تعالى داله على أنّهم صيارفه الكلام لا صيارفه الدراهم ترده، و لكن عذره ظاهر حيث لم يقف عليها.

و ثالثاً: أنه لا- معنى لقول الصدوق رحمه الله بناء على كلامه هذا: (يعنى صيارفه الكلام)- إلى آخره- لأنه إذا فرض كون أهل الكهف كانوا صيارفه الدراهم كما عرفت، فتفسير الصدوق لكونهم صيارفه بمعنى صيارفه الكلام باطل، و دعوى بغير دليل، و ليس كذلك كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى. و محلّ الإشكال في هذا المقام إنما نشأ من هذه العبارة، و إلّا فلو لم توجد لثم الدست (۴) بما ذكره من الكلام.

۱- سقط في «ح».

۲- في النسختين «ح»: غاص.

۳- في «ح» بعدها: في.

۴- الدست: صدر المجلس، و في الكلام استعاره. تاج العروس ۱: ۵۴۴- دست.

و نقل بعض مشایخنا المعاصرين عن بعض الأفاضل بل أكثر الناظرین فی الكتاب أن هذه الزیاده من کلام سدید الراوی للخبر و إن (۱) رواه تاره بدونها.

و الظاهر بعده كما سیظهر لك إن شاء الله تعالى.

و نقل شیخنا المشار إليه أيضا أنه كتب بعض الفضلاء علی قوله: «یعنی صیارفه الکلام»- إلى آخره- ما نصّه: (هذه الزیاده لم توجد فی (الکافی) و لا فی (التهذیب) فهي من کلام الصدوق رحمه الله وقع تفسیرا لقوله: «إنّ أهل الکهف كانوا صیارفه»، و إنما عدل عن الظاهر استبعادا لكون أهل الکهف كذلك مع ما اشتهر من كونهم من أبناء الملوک.

لكن لا یخفی علی المنصف أنه یقتضی تهافت الکلام و انحلال النظام و كون قوله علیه السلام: «أما علمت أن أصحاب الکهف كانوا صیارفه» غیر واقع موقعه؛ لظهور عدم صلوحیته لتعلیل ذمّ صیرفی الدراهم، و التزام مثل هذه الشناعة و ارتکاب هذا المحذور بمجرد الاستبعاد المذكور (۲) ممّا لا یستحسنه المصنف) انتهى.

أقول: عذر الفاضل فی اعتراضه واضح حیث لم یطلع علی مستند الصدوق فیما ذكره من التفسیر إلّا إن نسبته له إلى أن الحامل له علی هذا التفسیر ما ذكره من الاستبعاد رجم بالغیب و رمی فی الظلام، و من أين علم ذلك حتّى یبنى علیه التشنیع فی هذا (۳) المقام؟ و اعتراضه بعدم صلوحیة التعلیل كما ذكره إنما یتوجّه علی الأخبار التي هی مستند الصدوق فیما ذكره لا علی الصدوق، و لكنّه حیث لم یقف علی تلك الأخبار (۴) وقع فیما وقع فيه من هذا الکلام الخارج عن جاده الاعتبار، و كان الأولى الاعتراف بعدم العلم بمراد الصدوق من هذا الکلام، كما سلف فی کلام المحدث الکاشانی قدس سرّه.

۱- من «ح»، و فی «ق»: فان.

۲- من «ح».

۳- فی «ح»: هذا التشنیع فی.

۴- فی «ق» بعدها: التي، و ما أثبتناه وفق «ح».

ص: ۱۹۹

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه قد روى الثقة الجليل أبو النصر محمد بن مسعود العياشي - رَوَّحَ اللَّهُ روحه - في تفسيره في سورة (الكهف) عن درست عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ذكر أصحاب الكهف فقال: «كانوا صيارفه كلام و لم يكونوا صيارفه دراهم» (۱).

و روى الشيخ الجليل سعيد بن هبة الله الراوندى فى كتاب (قصص الأنبياء) بسنده عن الصدوق عن محمد بن على ماجيلويه عن محمد بن يحيى العطار عن الحسين بن الحسن (۲) بن أبان عن محمد بن أرومه (۳) عن الحسن (۴) بن محمد الحضرمى عن عبد الله بن يحيى الكاهلى عن أبى عبد الله عليه السَّلام - و ذكر أصحاب الكهف - : «لو كَلَّفَكُم قومكم ما كَلَّفَهُم قومهم ما فعلتم فعلهم (۵)» فقيل له: و ما كَلَّفَهُم قومهم؟ قال: «كَلَّفُوهم الشرك بالله فأظهروه لهم و أسروا الإيمان حتى جاءهم الفرج».

و قال: «إِنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ كَذَبُوا فَأَجْرَهُمُ اللَّهُ، و صدقوا فَأَجْرَهُمُ اللَّهُ (۶)».

و قال: «كانوا صيارفه الكلام و لم يكونوا صيارفه الدراهم».

و قال: «خرج أهل الكهف على غير ميعاد، فلما صاروا فى الصحراء أخذ هذا على هذا و هذا على هذا العهد و الميثاق، ثم قال أظهروا أمركم. فأظهروه فإذا هم على أمر واحد و هو الدين الحق».

و قال: «إِنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ أَسْرَوْا الْإِيمَانَ و أظهروا الكفر، و ثوابهم على إظهارهم الكفر أعظم منه على إسرارهم الإيمان».

قال - : «و بلغ تقيته بأصحاب (۷) الكهف أن كانوا يشدّون الزنانير و يشهدون الأعياد،

۱- تفسير العياشى ۲: ۳۴۸ / ۷.

۲- فى «ح»: الحسين.

۳- فى «ح»: أورمه.

۴- فى «ح»: الحسين.

۵- قوله عليه السَّلام: فعلتم فعلهم، من «ح» و المصدر.

۶- من «ح».

۷- فى «ح»: ما بلغت تقيته أحد ما بلغت تقيته أصحاب، بدل: و بلغ تقيته بأصحاب.

ص: ۲۰۰

فأعطاهم الله أجرهم مرتين» (۱).

أقول: هذان الخبران مستند شيخنا الصدوق - عطر الله مرقدہ - فيما ذكره من التفسير، لكنه حيث خفى على القوم، وقعوا فيما وقعوا فيه من الخطب والاشتباه إلى هذا اليوم، حتى مدّ بعضهم - كما عرفت - عليه لسان العتب واللوم، ولم يعلموا أن هذه عادته - طاب ثراه - في تفسير الأخبار بعضها ببعض وإن بعد.

و حينئذ، فيعود الإشكال في الخبر المذكور بحذفه، و يتعاضم الخطب فيه، و تسقط أكثر الاحتمالات التي ذكرها في الجواب عنه.

قال الفاضل المحقق خليفه سلطان في حواشيه على كتاب (من لا يحضره الفقيه) - بعد نقله الخبر الثاني و كلام له قبل نقله - ما صورته: (و بعد الاطلاع على هذا الحديث ظهر لنا أن هذه فقره من كلام المصنّف مأخوذه من الحديث المذكور أن صرف الكلام في مقام التقيّه أمر ممدوح و إن كان في غيره مذموماً).

و مقصود الإمام عليه السّلام من بيان أنهم كانوا صيارفه الكلام الترغيب في استعمال التقيّه، و في قوله عليه السّلام: «ما فعلتم فعلهم» نوع شكايه من شيعته في الإفتاء و ترك التقيّه.

بقي هاهنا أن روايه سدير مناسقه للترغيب في صرف الدراهم، و لا مدخل في ذلك لكون أهل الكهف صيارفه الكلام، و غايه ما يمكن أن يقال: إن أمثال هذه التنظيرات موجوده في الأحاديث، مثل ما روى في (الكافي) في باب الكفاله و الحواله عن حفص البختری قال: أبطأت عن الحجّ فقال لى أبو عبد الله عليه السّلام: «ما أبطأك عن (۲) الحجّ؟». فقلت: جعلت فداك تكفّلت برجل فخفر بى. فقال: «مالك و الكفالات؟ أما علمت أنها أهلك القرون الاولى؟» ثم قال: «إن قوما أذنبوا ذنوبا

۱- قصص الأنبياء: ۲۵۳ / ۳۲۴.

۲- في «ح»: أبطأ بك من، بدل: أبطأك عن.

ص: ۲۰۱

کثیرہ فاشفقوا منها خوفاً شديداً، فجاء آخرون فقالوا: ذنوبكم علينا فأَنْزَلَ اللهُ عزَّ و جَلَّ عليهم العذاب، ثمَّ قال تبارك و تعالیٰ: خافوني و اجترأتم علیَّ» (۱) انتهى.

انظر كيف قاس عليه السَّلام كفالته الأموال بكفاله الأنام) انتهى كلامه علا في الخلد مقامه.

أقول: ما ذكره قدَّس سرَّه في معنى الخبر الذي نقله جيد إلَّا إنه لم يأت على الإشكال الذي في الباب، و يمكن أن يقال- و الله سبحانه و قائله أعلم بحقيقته الحال-: إنه لما كان الصيرفي كما يطلق على صيرفي النقود و كذلك يطلق على صيرفي الكلام بالزيادة و التحسين لتحصيل مطلب منه، قال في (النهاية) الأثيرية: (في حديث موسى (۲) الخولاني: (من طلب صرف الحديث يبتغي به (۳) إقبال وجوه الناس إليه) [أراد بصرف] (۴) الحديث: ما يتكلفه الإنسان من الزيادة فيه على قدر الحاجة.

و إنما كره ذلك، لما يدخله من الرياء و التصنُّع).

ثم قال: (يقال: فلان لا يحسن صرف الكلام، أى فضل بعضه على بعض، و هو من صرف الدراهم و تفاضلها) (۵) انتهى.

و قال في (القاموس): (و صرف الحديث أن يزداد فيه و يحسن، من الصرف في الدراهم، و هو فضل بعضه على بعض في قيمه، و كذلك صرف الكلام) (۶) انتهى.

و أهل الكهف كانوا صيارفه بالمعنى الثانى يعنى جهابذه نقادا يفصلون بين هرج الكلام و صحيحه، و يميزون بين خطئه و صوابه. فالواجب أن يقال هنا: إنه إذا كان الأمر كذلك، فكيف يتَّجه ذمُّ صيارفه الدراهم و الإزراء بهم مطلقاً إلى الحدِّ

۱- الكافي ۵: ۱۰۳- ۱۰۴ / ۱.

۲- فى المصدر، أبى إدريس، بدل: موسى.

۳- من «ح» و المصدر.

۴- من المصدر، و فى النسختين: أن صرف.

۵- النهاية فى غريب الحديث و الأثر ۳: ۲۴- صرف.

۶- القاموس المحيط ۳: ۲۳۵- الصرف.

الذی ذکرہ الحسن البصری؟ إذ المدح و الذم و الثواب و العقاب لا- تناط بمجرّد الإطلاقات اللفظیہ من حیث ہی و إنما تناط بالمعانی، و لا شبهہ فی أن الفصل بین الصحیح و الردی ء فی الجملہ من حیث ہو فصل و تميّز ليس بمحرّم و لا مکروه، و إنما الحرام أو المكروه فصل خاص يقع من بعض الصیارفہ.

و یقرب من هذا الكلام ما ذکرہ بعض الأعلام فی هذا المقام حیث قال:

(حاصل الاستشهاد أنه ليس فی لفظ الصیرفی و لا فی معناه ما یوجب مقاله الحسن البصری، لتحققها فی أهل الکھف و غیرهم من الصلحاء؛ أما اللفظ فظاهر، و أمّا فی المعنی، فلأن معنی [الصیرف] (۱) هو المحتال المتصرّف فی الامور علی ما صرّح به أهل اللغه (۲)، و ذلك مشترك بین أصحاب الکھف باعتبار تصرّفهم فی الکلام و تميّز الصحیح منه من الفاسد و اختیار الصحیح للعمل، و صیارفہ الدراهم باعتبار تصرفهم (۳) فی الدنانیر و الدراهم و تبدیلها و تميزهم بین الجید و الزیف.

و إذا كان النقد ممّا لم ینه الشارع كما تبّه علیہ علیہ السّلام بقوله: «خذ سواء و أعط سواء»، كان كتصرف أصحاب الکھف فی الکلام، فلا قصور فی الصیرفی من حیث هو صیرفی و لا من حیث هو صیرفی دراهم، بل القصور لو كان فی تصرفه الخاص) انتهى.

و بالجملہ، فإن لفظ الصیارفہ لمّا كان واقعا علی کل من المعنیین المتقدمین، و المدح و الذمّ لا [یناطان] (۴) بمجرّد الإطلاق، بل بالمعانی المراده من تلك الألفاظ، فکل ما یتربّ علی صیارفہ الدراهم من مدح و ذمّ باعتبار الوقوف علی

۱- من الصحاح، و فی النسختین: الصرف، و فی مجمع البحرین: الصیرفی.

۲- الصحاح ۴: ۱۳۸۶- صرف، مجمع البحرین ۵: ۸۰- صرف.

۳- الدراهم باعتبار تصرفهم، سقط فی «ح».

۴- فی النسختین: یناط.

ص: ۲۰۳

قواعد الشریعه و الخروج عنها یترتّب علی صیارفه الکلام بالاعتبار المذكور. ألا ترى أنه علیه السّلام فی خبر الکفاله المشار إلیه آنفا قد أجرى کفاله النفوس مجرى کفاله الذنوب من حيث اشتراكهما فی المعنى المترتب علی ذمّ ذلک، فاستشهد علی ذمّ کفاله النفوس بحديث کفاله الذنوب، کذلک استشهد هنا علی ذمّ صیرفی الدراهم بکون أهل الکهف (۱) صیارفه لعین ما ذکر؟ و الله العالم.

۱- فی «ح» بعدها: کانوا.

ص: ٢٠٥

٥٤ درّه نجفیه فی عقد الولی بالصغیر أو الصغیره

لو عقد الأب بابنته الصغیره متعه لأجل أن يكون الزوج محرما، يحلّ له النظر إلى امها و جدّتها، و كذا لو عقد بابه الصغیر على امرأه بالغه لأجل أن يحلّ للأب نظرها، فهل يكون ذلك عقدا صحيحا يترتب عليه ما يترتب على العقود الصحيحه أم لا؟

لم أقف فی ذلك على تصريح فی كلام أصحابنا- رضوان الله عليهم- إلّا إن من أدركناه من شیوخنا و أساتیدنا و غیرهم من الفضلاء الأعلام و أرباب النقض و الإبرام على الأول، و قد كان شیخنا علامه الزمان و نادره الأوان الشيخ سلیمان ابن عبد الله البحرانی قدّس سرّه لما أراد إرسال بعض أزواجه إلى حجّ بیت الله الحرام عقد بابنته و هی طفله على رجل یسمى الحاج سبت؛ لأجل خدمه الزوجه المذكوره و حصول المحرمیه.

و لم أسمع ما یخالف ذلك فی مدّه تلك الأزمان فی مدّه تقرب من أربعین سنه، حتّى توطّنت برهه من الزمان فی شیراز من ولایه العجم، فسمعت جملة من الطلبة یخوضون فی هذه المسأله، و یسألون عن جواز حلّ النظر فی المسأله المذكوره، و ینقلون عن بعض علمائهم التوقّف فی حلّ النظر و إن كان العقد صحيحا؛ استنادا إلى أن الآیه الدالّه على ما یحلّ إبداءه للمرأة للمحارم- و هی

ص: ۲۰۶

قوله عزّ وجلّ وَلَا يُدِينَ زَيْنْتَهُنَّ إِلَّا لِيُعْوَِلْتَهُنَّ (۱) الآية لم يذكر فيها هذا الفرد، و حينئذ فلا يجوز النظر في الصورة المذكوره.

ثم بعد توطنی فی العراق فی مشهد مولانا الحسين - عليه و على آبائه المعصومين و آبائهم الطاهرين أفضل الصلوات و التسليمات - سمعت أن هذه الشبهه سرت إلى أذهان بعض علماء العرب أيضا؛ للآيه المذكوره. ثم سمعت أن بعض الفضلاء المعاصرين ذهب إلى بطلان العقد من أصله (۲)، مستندا إلى أن المستفاد من الشرع العقود بالقصود، و من المعلوم أن العقد المذكور لم يقصد به نوع استمتاع من الزوج أو الزوجه، دائما كان أو منقطعا، و ليس الغرض من النكاح الشرعي إلّا هذه الفائده، و متى لم تكن هذه الفائده مقصوده مطلقا لم يقع العقد صحيحا، و متى حكم ببطلان العقد بطل ما يترتب عليه من الأحكام.

و قد أخبرني بعض الإخوان أنه سأله عن هذه المسأله، حيث إنه يريد العقد بابتته متعه على رجل لأجل المحرميه على جدتها، فأجابه بأنه لو أتاك هذا الزوج و ابتتك بالغه هل كنت تزوّجها به متعه؟ فقال: لا. فقال: إذن يكون عقدك بها في هذه الصورة باطلا.

هذا، و قد وقفت على حاشيه لشيخنا المحقق الثاني قدس سرّه على (الإرشاد)، و قد صرح فيها أيضا ببطلان العقد، إلّا إنه علّل ذلك بعدم حصول المصلحه للزوجه في الصورة الاولى المتقدّمه، أو الزوج في الصورة الثانيه، و تصرّف الولي منوط بالمصلحه و الغبطه للطفل.

و هذه عبارته، حيث قال العلامة في الكتاب المشار إليه: (و للولي الإنكاح متعه) (۳)، فكتب في الحاشيه ما صورته: (بشرط أن يكون للموّلّى عليها مصلحه،

۱- النور: ۳۱.

۲- من أصله، سقط في «ح».

۳- إرشاد الأذهان ۲: ۱۰.

ص: ٢٠٧

و أن تكون هي المقصوده (١) لها فيه، فلو لم تكن هي المقصوده للموّلٰى عليها لم يصحّ، فلو عقد على صغیره بقصد إباحه النظر إلى أمّها و لم يكن لها فيه مصلحه لم يصحّ العقد، و لم يبح النظر، و لا تحرم به أم المعقود عليها. و كذا باقى الأحكام) انتهى.

و لا بدّ من تحقيق هذه المسأله فى هذه الدرّه و بيان بطلان الأقوال الثلاثة؛ ليتضح بذلك صحّه ما قدّمناه و قوّه ما قويناها؛ و حينئذ فالبحث فى ذلك يقع فى مقامات ثلاثه:

الأوّل: فى بيان بطلان القول الأوّل من الأقوال الثلاثة المذكوره، و ذلك من وجهين:

أحدهما: أن ما استندوا إليه من الآيه المذكوره مردود بأن الآيه لم تستوف جميع المحارم المتّفق عليها نصّاً و فتوى، مثل الأعمام و الأخوال، فكيف يتمّ الاعتراض بها من حيث عدم ذكر هذا الفرد فيها؟

و لا- يخفى على من أحاط خبراً بالآيات القرآنيه فى أمثال هذا المقام أنها لم تستوف جملة الأفراد و الأحكام، كما فى قوله عزّ و جلّ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ (٢) الآيه، فإن الخارج عن هذه الآيه من المحرّمات المذكوره فى السنّه و عليها الاتفاق ما هو أكثر، و ذلك قوله عزّ و جلّ قُلْ لَا أَجِدُ فِيّ مِمَّا أُوحِىَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ (٣) الآيه، و قوله تعالى إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَ مَا أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ (٤)، فإن المحرّمات فى السنّه أضعاف ما ذكر فى

١- فى «ح» بعدها: لما فيه.

٢- النساء: ٢٣.

٣- الأنعام: ١٤٥.

٤- البقره: ١٧٣.

ص: ۲۰۸

هاتین الآيتين. و الظاهر حمل الحصر فی الآيتين المذكورتين على الحصر الإضافی.

و بالجمله، فالواجب الرجوع فی تحقیق الأحكام- كما هو حقّها- إلى السنّه المطهره؛ لما علم أن آیات (الكتاب) العزيز لا تخلو عن إجمال، أو إطلاق، أو تشابه، أو نسخ، أو نحو ذلك.

نعم، إذا اقترن معنى الآیه بتفسير منهم عليهم السّلام تعین العمل بها، و حينئذ فتحمل الآیه التي نحن فيها على مجرد التمثيل دون الحصر.

و ثانيهما: أن المستفاد من الأخبار- على وجه لا يداخله الريب و الإنكار- المدار في حلّ النظر و اللمس على المحرميه، فمتى حصلت ترتبت عليها الأحكام المذكوره. فمن ذلك ما رواه في (الكافي)، بسنده عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: ما يحلّ للرجل أن يرى من المرأة إذا لم تكن محرماً؟ قال: «الوجه و الكفّان [و القدمان]» (۱). دلّت الروايه بمفهوم الشرط- الذي هو حجّه عند المحقّقين (۲)، و عليه دلّت الأخبار (۳) أيضا كما أوضحناه في محلّ أليق- أنه إذا كان محرماً حلّ له ما زاد على المذكور في الخبر.

و ما رواه في الكتاب المذكور أيضا بإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: هل يصافح الرجل المرأة ليست بذات محرّم؟ قال: «لا، إلّا من وراء الثوب» (۴).

و ما رواه فيه أيضا عن سماعة بن مهران قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

۱- الكافي ۵: ۵۲۱/۲، باب ما يحلّ النظر إليه من المرأة.

۲- تمهيد القواعد: ۱۱۰، هدايه الأبرار: ۲۹۵.

۳- تهذيب الأحكام ۹: ۵۷-۵۸/۲۴۰، وسائل الشيعه ۲۴: ۲۴، أبواب الذبائح، ب ۱۲، ح ۱.

۴- الكافي ۵: ۵۲۵/۲، باب مصافحه النساء.

ص: ٢٠٩

مصافحه الرجل المرأة؟ قال: «لا يحل للرجل أن يصافح المرأة إلّا امرأه يحرم عليه أن يتزوّجها اخت أو بنت أو عمّه أو خاله أو نحوها، و أمّا المرأة التي يحلّ له أن يتزوّجها فلا يصافحها إلّا من وراء الثوب، و لا يغمز كفّها» (١).

و لا- يخفى ما في هذا الخبر من الصراحه في المدعى، و أنه لا يحل للرجل أن يصافح إلّا امرأه يحرم عليه أن يتزوّجها، و أمّ الزوجه كذلك اتفاقاً. و جواز المصافحه موجب لجواز النظر البتّه؛ إذ العلّه واحده، و لأن النظر قد رخص فيه للأجانب في مواضع عديده (٢)، بخلاف اللمس، فهو أولى بالجواز حينئذ.

و ما رواه فيه عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا إبراهيم عليه السّلام عن الجارية التي لم تدرك، متى ينبغي لها أن تغطّي رأسها ممّن ليس بينها وبينه محرم، و متى يجب أن تقنّع رأسها للصلاه؟ قال: «لا تغطّي رأسها حتّى تجب (٣) عليها الصلاه» (٤). و رواه الصدوق في كتاب (العلل) (٥) بسند صحيح.

و روى الصدوق في كتاب (عقاب الأعمال) قال: قال النبي صلّى الله عليه و آله: «اشتدّ غضب الله على امرأه ذات بعل ملأت عينها من غير زوجها أو غير ذى محرم منها، فإنّها إن فعلت ذلك أحبط الله كلّ عمل عملته» (٦) الحديث.

و روى أيضاً في كتاب (الخصال) في حديث طويل عن الباقر عليه السّلام قال: «و لا يجوز للمرأة أن تصافح غير ذى محرم إلّا من وراء ثيابها» (٧) الحديث.

١- الكافي ٥: ٥٢٥/ ١، باب مصافحه النساء، وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠٨، أبواب مقدمات النكاح و آدابه، ب ١١٠، ح ٢.

٢- انظر وسائل الشيعة ٢٠: ٢٠٥- ٢٠٦، أبواب مقدمات النكاح و آدابه، ب ١١٢- ١١٣.

٣- في المصدر: تحرم.

٤- الكافي ٥: ٥٣٣/ ٢، باب متى يجب على الجارية القناع.

٥- علل الشرائع ٢: ٢٨٧/ ب ٣٦٥، ح ٢.

٦- عقاب الأعمال (في ذيل ثواب الأعمال): ٣٣٨.

٧- الخصال ٢: ٥٨٨/ ١٢، أبواب السبعين و ما فوقه، و فيه: ثوبها، بدل: ثيابها.

ص: ٢١٠

إلى غير ذلك من الأخبار التي يقف عليها المتتبع، وكلّها كما ترى - ظاهره الدلالة واضحة المقالة على أن مناط الحلّ و الحرمة في النظر و اللمس للمرأة دائر مدار المحرميّة و عدمها، فكلّ من حرم نكاحها حلّ نظرها و لمسها، و من حلّ نكاحها حرم ذلك منها.

فإن قيل: إن هنا جملة ممّن يحرم نكاحهنّ يحرم النظر إليهن و يحرم لمسهنّ، كالمطلّقه تسعاً، و المتزوّج بها في العدّه مع الدخول، و أمّ الملوّط به و ابنته و اخته؟

قلت: المراد بالمحارم في هذه الأخبار و نحوها هو من حرم نكاحها بنسب أو مصاهره أو رضاع، كما يشير إليه بعض ألفاظها، و بذلك صرّح الأصحاب من غير خلاف يعرف، ذكروا ذلك في باب تغسيل الميّت و في باب من يجوز النظر إليه، كما صرّح به السيّد السند صاحب (المدارك) في شرح (الشرائع) (١) - بعد قول المصنّف في بيان من يجوز النظر إليه: (و إلى المحارم ما عدا العورة) (٢) - حيث قال قدّس سرّه ما لفظه: (المراد بالمحارم من حرم نكاحه مؤبداً بنسب أو رضاع أو مصاهره) (٣) إلى آخر كلامه.

و يؤيّده أيضاً ما صرّح به جملة من المحقّقين من أن الأحكام المودعه في الأخبار إنّما تحمل على الأفراد الشائعه (٤) المتكرره؛ و هي التي ينصرف إليها الإطلاق، دون الفروض الشاذّة النادرة الوقوع.

المقام الثاني: في الكلام على ما ذكره ذلك الفاضل المعاصر مدّ في بقائه.

و ذلك من وجهين:

أحدهما: أن ما ادّعاء من أن العقود بالقصود إن اريد به أنه لا بدّ من قصد إلى

١- من «ح»، و في «ق»: النافع.

٢- شرائع الإسلام ٢: ٢١٣.

٣- مدارك الأحكام ٢: ٦٥، و قد أورده في باب تغسيل الميّت عند قول المصنّف: و يغسل الرجل محارمه.

٤- في «ح» بعدها: الذائعه.

ص: ۲۱۱

ما یوجبہ العقد و لو فی الجمله فهو مسلّم، و ما نحن فیہ كذلك، فإن کلاً من الولی و الزوج فی إحدى الصورتین المتقدّمتین أو الزوجه فی الصوره الاخری قد قصد إلى ما یوجبہ العقد، ممّا یصحّ ترتّبہ علیہ یومئذ؛ و لیس یومئذ إلّا مجرّد المحرمیّه.

و إن ارید به القصد إلى جمیع ما یتربّب علی العقد فهو ممنوع، و إثباته یحتاج إلى دلیل، سیّما أن سند المنع موجود، كما سیأتی إن شاء الله تعالی. مع أنه منقوض بما لو قصد المتزوج بالمرأه غرضاً آخر غیر النکاح و ما یتربّب علیہ، أو المرأه كذلك، كما لو تزوّج رجل بامرأه مسنّه لیست فی محلّ النکاح بالکلیّه؛ للتوصل إلى أخذ مالها مثلاً و الاستیلاء علیہ، و لم یقصد إلى نکاحها بالمرّه. و كما لو تمّتع بامرأه لأجل الخدمه و حلّ النظر من غیر أن یقصد إلى نکاح و لا استمتاع بالکلیّه، و كما لو عقدت المرأه بنفسها علی رجل لأجل الخدمه فی السفر و المحرمیّه من غیر قصد النکاح و ما یتربّب علیہ؛ فإنه لا إشکال فی صحّه هذه العقود.

و بالجمله، فإنه یکفی فی ذلك مجرّد صلوحیه العقد لانطباقه و الجری علی النکاح و إن لم یقصد به النکاح.

و ثانيهما: أن الظاهر من جمله من الأخبار- علی وجه لا یعتريه الإشکال فی هذا المضمار- هو بطلان هذه القاعده، و أنّها غیر مطّرده فی کلّ مقام.

فمن ذلك الأخبار الدالّه علی الحیلّه فی التخلّص من الربا، و منها ما رواه فی (الکافی)، عن محمّد بن إسحاق بن عمّار قال: قلت لأبی الحسن علیہ السّلام: إن سلسیل طلبت مئی مائه ألف درهم علی أن تربحنی عشره آلاف درهم، فاقرضها تسعین

ص: ٢١٢

ألفا و أبيعها ثوبا أو شيئا (١) تقوّم على ألف درهم بعشره آلاف درهم؟ قال:

«لا بأس» (٢).

و ما رواه في (الكافي) (٣) و (التهذيب) (٤) عن محمد بن إسحاق بن عمار أيضا قال: قلت للرّضا عليه السّلام: الرجل يكون له المال قد حلّ على صاحبه، يبيعه لؤلؤه تسوى مائه درهم بألف درهم و يؤخّر عليه المال إلى وقت؟ قال: «لا بأس، قد أمرني أبي عليه السّلام ففعلت ذلك». و زعم أنه سأل أبا الحسن عليه السّلام عنها فقال له مثل ذلك.

و روى المشايخ الثلاثة في الكتب الثلاثة في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألته عليه السّلام عن الصرف - إلى أن قال -: فقلت له: اشترى ألف درهم و دينار بألفي درهم؟ قال: «لا بأس، إن أبي كان أجرى على أهل المدينة منّي و كان يقول هذا، فيقولون: إنّما هذا الفرار، و لو جاء رجل بدینار لم يعط ألف درهم، و لو جاء بألف درهم لم يعط ألف دينار. و كان يقول لهم: نعم الشیء الفرار من الحرام إلى الحلال» (٥).

إلى غير ذلك من الأخبار الواردة في ذلك. و التقريب فيها أنهم عليهم السّلام (٦) حكموا بصحّ بيع هذه الأشياء المذكورة بأضعاف ثمنها الواقعي؛ توصيلا إلى الخروج عن الوقوع في الربا. و أصل البيع هنا غير مقصود البتّه و إنّما المقصود ما ذكرناه، و به يظهر أنه لا يشترط قصد جميع ما يترتب على العقد. و ربّما نقل عن هذا الفاضل أيضا عدم جواز ذلك، و ما هو إلّا اجتهاد محض في مقابله النصوص التي لا خلاف بين الأصحاب في العمل بمقتضاها.

١- في المصدر: و شيئا، بدل: أو شيئا.

٢- الكافي ٥: ٢٠٥ / ٩، باب العينه.

٣- الكافي ٥: ٢٠٥ / ١٠، باب العينه.

٤- تهذيب الأحكام ٧: ٥٣ / ٢٢٨.

٥- الكافي ٥: ٢٤٦ - ٢٤٧ / ٩، باب الصروف، الفقيه ٣: ١٨٥ / ٨٣٤ تهذيب الأحكام ٧: ١٠٤ / ٤٤٥.

٦- في «ح» بعدها: قد.

ص: ٢١٣

و منها الأخبار الدالة على صحته بيع الآبق مع الضميمة و إن كانت يسيره (١)، و الثمار قبل ظهورها أو بلوغ حدّ الصلاح مع الضميمة أيضا (٢)، فلو لم يوجد الآبق و لم تخرج الثمار، أو خرجت و فسدت كان الثمن في مقابلة الضميمة، مع أن تلك الأثمان أضعاف ثمن هذه الضميمة واقعا. و قد حكموا عليهم السلام بصحة البيع فيها بهذا الثمن و إن كان الغرض من ضمّها (٣) إنما هو التوصل إلى صحته بيع تلك الأشياء.

و منها الأخبار الدالة على أن العقد المقترن بالشرط الفاسد صحيح و إن بطل الشرط (٤). و جمهور الأصحاب (٥) - رضوان الله عليهم - بناء على هذه القاعدة حكموا بطلان العقد من أصله؛ قالوا: لأن المقصود بالعقد هو المجموع، و أصل العقد مجردا عن الشرط غير مقصود فيكون باطلا؛ لأن العقود تابعة للمقصود، فما كان مقصودا غير صحيح، و ما كان صحيحا غير مقصود. هذا كلامهم، إلّا إن الأخبار تردّه.

فمن ذلك صحيحه محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام، في الرجل يتزوج المرأة بمهر إلى أجل مسمى: «فإن جاء بصداقها إلى أجل مسمى فهي امرأته، و إن لم يأت بصداقها إلى الأجل فليس له عليها سبيل، و ذلك شرطهم عليه حين أنكحوه». فقضى للرجل أن بيده بضع امرأته و أحبط شرطهم (٦).

١- الكافي ٥: ١٩٤ / ٩، باب بيع العدد .. تهذيب الأحكام ٧: ١٢٤ / ٥٤٠، وسائل الشيعة ١٧: ٣٥٣، أبواب عقد البيع و شروطه، ب ١١.

٢- انظر وسائل الشيعة ١٨: ٢١٨ - ٢١٩، أبواب بيع الثمار، ب ٣.

٣- من «ح»، و في «ق»: وضعها.

٤- و إن بطل الشرط، من «ح».

٥- مختلف الشيعة ٥: ٣٢١ / المسألة: ٢٩٥.

٦- الكافي ٥: ٤٠٢ / ١، باب الشرط في النكاح ..، وسائل الشيعة ٢١: ٢٦٥، أبواب المهور، ب ١٠، ح ٢.

ص: ۲۱۴

و مثلها صحیحته الاخری (۱) و حسنہ الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام الواردة في بريره، و أنّها كانت مملوكه لقوم فباعوها عائشه و اشترطوا أن لهم ولاءها، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: «الولاء لمن أعتق» (۲).

و ما رواه الكليني قدس سرّه بسنده (۳) عن الوشاء عن الرضا عليه السلام قال: سمعته يقول: «لو أن رجلا تزوّج امرأة و جعل مهرها عشرين ألفا و جعل لأبيها عشرة آلاف، كان المهر جائزا و الذي جعل لأبيها فاسدا» (۴).

و قال السيد السند صاحب (المدارك) في شرح (الشرائع) (۵) - بعد ذكره هذه الروايه، و هو ممّن اعتمد العمل على هذه القاعده أىّ اعتماد حتّى كاد أن يردّ صحیحته محمّد بن قيس المذكورتين، إلّا إنه بعد ذلك جعلهما (۶) في حكم روايه واحده و خصّيهما بموردها- ما صورته: (و يستفاد من هذه الروايه عدم فساد العقد باشماله على هذا الشرط الفاسد) (۷) انتهى.

و منها ما دلّ على أن عقد المتعه مع عدم ذكر الأجل فيه ينقلب دائما، كما في موثقه عبد الله بن بكير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إن سمي الأجل فهو متعه، و إن لم يسم الأجل فهو نكاح بات» (۸).

و روايه أبان بن تغلب عن أبي عبد الله عليه السلام، و فيها: قلت: إنني أستحي أن اذكر

۱- تهذيب الأحكام ۷: ۳۷۰ / ۱۵۰۰.

۲- الكافي ۵: ۴۸۵-۴۸۶ / ۱، باب الأمه تكون تحت المملوك ..، وسائل الشيعه ۲۱: ۱۶۱-۱۶۲، أبواب نكاح العبيد، ب ۵۲، ح ۲.

۳- من «ح».

۴- الكافي ۵: ۳۸۴ / ۱، باب الرجل يتزوّج المرأة بمهر معلوم ..

۵- من «ح»، و في «ق»: النافع.

۶- من «ح»، و في «ع»: جعلها.

۷- نهايه المرام ۱: ۳۶۹.

۸- الكافي ۵: ۴۵۶ / ۱، باب في أنه يحتاج أن يعيد الشرط ..، وسائل الشيعه ۲۱: ۴۷، أبواب المتعه، ب ۲۰، ح ۱.

ص: ۲۱۵

شرط الأیّام. قال: «هو أضَرَّ عليك». قلت: و كيف ذلك؟ قال: «إنَّك إن لم تشترط كان تزويج مقام، و لزمتك النفقه فی العدّه، و كانت وارثه، و لم تقدر علی (۱) أن تطلقها إلّا طلاق السنّه» (۲).

و مثل ذلك رواه هشام بن سالم (۳).

و بمضمون هذه الأخبار قال جمهور الأصحاب (۴). و قيل بالبطلان مطلقا (۵)، و قيل أيضا غير ذلك (۶)، كما هو مفصل فی محلّه.

و قد استشكل جمله من متأخري المتأخرين بناء على القاعده المذكوره فی العمل بهذه الأخبار، و هو مجرد استبعاد عقلي فی مقابله النصوص، فإن الحكم ليس مختصّا بهذه الأخبار، فإن جمله ما تلونه من الأخبار فی هذا المقام كلّه صريح فی ردّ هذه القاعده، و بمضمونها قال الأصحاب.

فلا وجه لهذه المناقشه؛ إذ لا مستند لهذه القاعده إلّا مجرد العقل، و الأحكام الشرعيّه توقيفيه تدور مدار الأدلّه وجودا و عدما و إن اشتهر بينهم - رضوان الله عليهم - تقديم الأدلّه العقليه على النقليه، حتّى إنهم فی جمله من الأحكام الفقهيّه إنما يبدؤون فی الاستدلال بدليل عقلي، ثم يردفونه بالأدلّه النقليه، إلّا إنه غلط محض كما أوضحناه - بما لا مزيد عليه - فی بعض درر هذا الكتاب.

۱- من «ح».

۲- الكافي ۵: ۴۵۵/۳، باب شروط المتعه، وسائل الشيعه ۲۱: ۴۷-۴۸، أبواب المتعه، ب ۲۰، ح ۲.

۳- تهذيب الأحكام ۷: ۲۶۷/۱۱۵۱، الاستبصار ۳: ۱۵۲/۵۵۶، وسائل الشيعه ۲۱: ۴۸، أبواب المتعه، ب ۲۰، ح ۳.

۴- النهايه: ۴۸۹، الخلاف ۴: ۳۴۰/المسأله: ۱۱۹، الكافي فی الفقه: ۲۹۸، المهذب ۲: ۲۴۱.

۵- مختلف الشيعه ۷: ۲۲۷-۲۲۸/المسأله: ۱۵۵.

۶- السرائر ۲: ۵۵۰، ۶۲۰.

ص: ٢١٦

و بالجمله، فإنه قد ظهر ممّا تلوناه من هذه الأخبار عدم البناء و الاعتماد على هذه القاعدة، إلّا أن تحمل على ما قدّمنا ذكره أوّلاً من القصد و لو في الجملة، و به تنطبق على هذه الأخبار.

و لم أقف على من تنبّه لذلك إلّا المحدث الكاشاني في كتابه (المفاتيح)، حيث قال في خاتمته التي في بيان الحيل الشرعيّة - بعد ذكر بعض حيل الربا - ما هذا لفظه: (و لا يقدر فيه كون البيع غير مقصود بالذات، و العقود بالقصود؛ لأنّه لا يشترط فيه قصد (١) جميع الغايات المترتبة عليه، بل يكفي قصد غايه صحيحه من غاياته، فإن شراء الدار للمؤاجر و التكسب كاف في صحّته و إن كان له غايات اخر أقوى و أظهر كالسكنى) (٢) انتهى.

أقول: و بعين ما ذكره هذا المحدث المذكور يأتي فيما نحن فيه، فيقال بصحّحه العقد باعتبار بعض الغايات المترتبة على ذلك العقد؛ و هي المحرميّة التي ذكرناها، و لا يتوقف صحّته على الجميع. و بذلك يظهر لك ضعف ما استند إليه الفاضل المشار إليه آنفاً، و الله العالم.

المقام الثالث: في بيان بطلان ما ذهب إليه المحقّق المتقدّم ذكره.

أقول: لا يخفى أنّه و إن صرح بعضهم (٣) بأن تصرّفات الولي في الطفل و أمواله منوطه بالمصلحه و الغبطه الرجعه إلى ذلك الطفل، إلّا إنّي لم أقف لهذا الكلام على دليل يدلّ عليه بهذا العموم و إن كان في بعض الأخبار (٤) ما يشير إلى ذلك في بعض الأحكام، إلّا إن فيها أيضاً ما هو ظاهر في خلافه في بعض آخر كما

١- سقط في «ح».

٢- مفاتيح الشرائع ٣: ٣٣٣، وفيه: تابعه للقصود، بدل بالقصود.

٣- النهايه: ٣٦٢، السرائر ٢: ٢١٢، مختلف الشيعة ٥: ٦٧/ المسأله: ٣٠.

٤- وسائل الشيعة ١٧: ٣٦١-٣٦٣، أبواب عقد البيع و شروطه، ب ١٥ و ١٦.

ص: ٢١٧

سيمر بك إن شاء الله تعالى.

و من أظهر ما يدلّ على ما قلناه الأخبار المستفيضه الدالّه على صحّه تزويج الولي الصغير (١). و بيان الاس تدلان بها من وجهين:

أحدهما: أن ظاهر إطلاقها هو جواز التزويج مطلقا سواء كان هناك مصلحة أم لا، و غايه ما ربّما يدّعى منها (٢) هو عدم الضرر و المفسده، أمّا اعتبار المصلحه فلا دليل عليه فيها، و أيّ مصلحه للصغيره أو الصغير في هذه الحال في هذا التزويج؟

فإن قيل: إن المصلحه و إن لم تكن الآن حاصله إلّا إنه بعد البلوغ - باعتبار النكاح و الدخول و ما يترتب على ذلك - حاصله.

قلت: لا يخفى أن الظاهر من المصلحه و الغبطه المدّعه في أمثال هذا المقام إنما هي عباره عمّا يترجّح به الفعل أو الترك؛ فهي عباره عن الأمر المرجّح لأحد الجانبين على الآخر. و يقابلها بهذا المعنى المفسده الموجه للضرر، أو مرجوحه الفعل أو الترك. فهاهنا أقسام ثلاثه:

أحدها: أن يزوّجها الولي للمصلحه، كما إذا اتّفق الآن زوج لم يوجد مثله في كماله و صلاح أحواله، أو بمهر كثير لا يوجد مثله في غير هذا الوقت، أو نحو ذلك من الامور المرجّحه للفعل على عدمه. و المصلحه هنا ظاهره.

الثاني أن يزوّجها بغير كفء أو شارب خمر، أو بمهر يسير جدّا، أو نحو ذلك من الامور الموجه لمرجوحه الفعل.

الثالث: أن يزوّجها لا باعتبار شيء ممّا ذكر، و هذا لا يوصف بكونه مصلحه و لا مفسده، بل هو متساوى الطرفين. و وجه المصلحه فيه غير ظاهره؛ لأن ذلك

١- وسائل الشيعه ٢٠: ٢٧٥-٢٧٨، أبواب عقد النكاح و أولياء العقد، ب ٦.

٢- ليست في «ح».

ص: ٢١٨

يمكن من المرأة بعد بلوغها بأن تزوج نفسها ممن تشاء بما تشاء (١).

و بالجمله، فإنه ليس هنا أمر يترجح التزويج على عدمه، و المصلحة - كما عرفت - عبارة عن الأمر المترجح لأحد الطرفين. و بذلك يظهر لك صحة ما ذكرناه من إطلاق الأخبار، و تقييدها من خارج يحتاج إلى دليل، و ليس فليس.

و حينئذ، فيتم ما ادعينا من صحة العقد عليها متعه لأجل المحرمية، و العقد هنا متساوي الطرفين كما هو ظاهر إطلاق الأخبار المشار إليها؛ إذ لا مصلحة لها فيه، و لا ضرر عليها به.

و ما استدركه المحقق المذكور على عبارة العلامة المتقدمه من التقييد بالمصلحة ليس في محله؛ إذ اعتبار المصلحة لا يختص بعقد المتعه، بل يجري أيضا في الدائم، مع أن إطلاق الأخبار - كما عرفت - لا يساعده، بل يردّه. و لم يصرح أحد منهم في مسأله عقد الولي على الصغيرين بهذا القيد بالكليه، بل لو صرح به مصرح فهو عار عن الدليل خصوصا و عموما.

الثاني: أن جملة من أخبار المسأله شامل بإطلاقه لما لو زوجها الولي متعه، كما صرح به العلامة في العبارة المتقدمه نقلها، بل الظاهر أنه لا خلاف فيه.

و حينئذ، فنقول: متى ثبت أن للولي أن يزوج الصغيره متعه، و المتعه لا بدّ فيها من أجل معين، فتخصيص الجواز بمده مخصوصه - كأن تكون إلى [ما] بعد البلوغ - يحتاج إلى دليل، و إطلاق الأخبار أعمّ من ذلك.

نعم، لو كان هناك دليل من خارج على ثبوت ما ادعاه من توقف التصرف على المصلحة لأمكن تقييد هذه الأخبار في الموضعين بها، إلّا إنه لا وجود له.

١- قال شيخنا المفيد في (المقنعه) في البكر: (إذا كانت بين أبويها و كانت بالغه فلا بأس بالتمتع بها) إلى أن قال: (فإن كانت صبيه فلا يجوز العقد عليها إلّا بإذن أبيها) انتهى. منه رحمه الله، (هامش «ح»).

ص: ٢١٩

و ها نحن - زياده على ما ذكرنا - نتلو عليك مواضع من الأخبار المؤيِّده لما ادَّعينا من عدم اعتبار هذه المصلحه:

فمن ذلك ما ورد من أن للأب أن يطأ جاريه ابنه الصغير بعد أن يقومها على نفسه (١). و وجه المصلحه في هذا التصرف غير ظاهر، بل هو إلى المفسده أقرب منه إلى المصلحه.

فإن قيل: لعل وجه المصلحه احتمال تطرُق الموت إلى الجاريه و دخول النقص على الصغير، بخلاف ما إذا كان ثمنها في ذمّه الأب مستقراً.

قلنا: إنّه مع قطع النظر عن كون هذه علّه مستنبطه لا اعتماد عليها، فهي معارضه باحتمال بقائها و احتياج الصغير بعد البلوغ أو قبله أيضاً إليها، و إمكان تطرُق التلف إلى ثمنها أيضاً باعتبار إفلاس الأب أو موته و نحو ذلك.

و بالجملة، فوجه المصلحه غير ظاهر كما لا يخفى.

و منها الأخبار الداله على جواز اقتراض مال اليتيم لمن كان في يده إذا كان ولياً مليّاً (٢). و بذلك صرح الأصحاب (٣) أيضاً، بل نقل عن جمله من المتأخرين (٤) أنه يجوز للأب و الجدّ الاقتراض و إن لم يكونا ملّيين، و اشتراط الملاءه إنما هو في غيرهما من الأولياء.

و من الظاهر أنه لا مصلحه للصغير هنا أيضاً، بل في اقتراض الأب و الجدّ و إن كانا معسرين ما هو خلاف المصلحه، و لهذا أن صاحب (المدارك) بعد أن نقل ذلك

١- قرب الإسناد: ٢٨٦ / ١١٣٠، وسائل الشيعة ٢٠: ٤٢٣، أبواب ما يحرم بالمصاهره و نحوها، ب ٥، ح ٥.

٢- انظر وسائل الشيعة ١٧: ٢٥٧، أبواب ما يكتسب به، ب ٧٥.

٣- شرائع الإسلام ٢: ٩، مسالك الأفهام ٣: ١٦٦، مجمع الفائدة و البرهان ٤: ١٣.

٤- مسالك الأفهام ١: ٣٥٦، و انظر مجمع الفائدة و البرهان ٤: ١٣، مدارك الأحكام ٥: ١٩.

ص: ۲۲۰

عنهم قال: (و هو مشكل) (۱). و الظاهر أنه إشاره إلى ما ذكرناه.

و منها ما دلّ على أن للأب أن يحجّ من مال ابنه الصغير، كما ورد في صحيحه سعيد بن يسار (۲). و بذلك قال الشيخان (۳) و أتباعهما (۴). و ما تأوّل به بعضهم من أن ذلك على جهة القرض ينافيه التعليل الذي في آخر الخبر من قوله: «إن مال الولد لوالده (۵)». و مع تسليم القرض أيضا- كما تأوّلوا به الخبر- فوجه المصلحة للصغير غير حاصله أيضا.

و منها الأخبار المستفيضه الداله على أن للولي أن يعفو عن بعض المهر، بل كلّ- كما رواه العياشي (۶) في تفسيره (۷)- متى وقع الطلاق قبل الدخول، فإنها شامله بعمومها للصغيره إذا زوّجها الولي بلا ريب و لا خلاف. و وجه المصلحة في ذلك غير ظاهر، بل الظاهر إنّما هو المفسده.

إلى غير ذلك من المواضع التي يقف عليها المتتبع، و الله العالم بحقائق أحكامه (۸).

- ۱- مدارك الأحكام: ۵: ۱۹.
- ۲- تهذيب الأحكام ۶: ۳۴۵/ ۹۶۷، الاستبصار ۳: ۵۰/ ۱۶۵.
- ۳- المقنعه: ۶۱۲، النهايه: ۲۰۴.
- ۴- المهدّب ۱: ۳۴۹، نهايه الإحكام ۲: ۵۳۳.
- ۵- في المصدر: للوالد.
- ۶- تفسير العياشي ۱: ۱۴۴- ۱۴۵/ ۴۰۶، ۴۱۰، ۴۱۲.
- ۷- كما رواه العياشي في تفسيره، متعلّق بالعفو عن المهر كلّ؛ فإنه لم يوجد إلّا في روايات هذا الكتاب. منه رحمه الله، (هامش «ح»).
- ۸- بحقائق أحكامه، ليس في «ح».

۵۵ درّه نجفیه فی اشتراط الدخول فی تمزیم أمّ المعقود علیها علی العاقد

المشهور بین کافه العلماء من الخاصه و العامه أن الام تحرم بمجرد العقد علی ابنتها و من غیر اشتراط بالدخول بها.

و ذهب ابن أبی عقیل رحمه الله (۱) منّا و نقل (۲) عن الشافعی (۳) من العامه فی أحد وجهیه إلى اشتراط التحريم بالدخول کالبت؛ فإنها لا تحرم إلّا بالدخول بأمّها إجماعاً.

و الظاهر عندی هو القول المشهور، و أنا أذكر فی هذه الدرّه ما یتعلّق بهذه المسأله من الأدله کتاباً و سنّه، و اذیل کلّ دلیل بما یوضح معناه المراد و ما یتضمّن من صحّه أو فساد، و اشبع الکلام فی ذلك ما استطعت من الإشباع؛ لیظهر للناظر (۴)

۱- عنه فی مختلف الشیعه ۷: ۴۸ / المسأله: ۱۳.

۲- الخلاف ۴: ۳۰۳ / المسأله: ۷۵، المبسوط (السرخسی) ۴: ۱۹۹، و یلاحظ أن السرخسی ذکر فی مقدمه کتابه هذا أن کتابه شرح لمختصر المبسوط الذی هو من تألیف محمد بن الحسن الشیبانی حیث جمع فیهِ ما فرّعه أبو حنیفه. أما المختصر فهو من تألیف أبی الفضل محمد بن أحمد المروزی. ثم ذکر الداعی لاختصاره و شرحه. انظر المبسوط ۱: ۳-۴.

۳- الأمّ ۵: ۲۴.

۴- لیظهر للناظر، من «ح»، و فی «ع»: لیظهر الناظر.

ص: ٢٢٢

الطالب للحق ما هو الأحق بالاتباع، فإن بعضا (١) من محققى متأخرى المتأخرين (٢) قد استشكل فى المسأله غايه الاستشكال، و بعضا آخر (٣) لذلك أيضا قد جعلها مما يرجأ حكمه حتى يظهر الحق لما فيها من الإعضال.

فأقول- و بالله سبحانه التوفيق لبلوغ المأمول:- من الأدله المتعلقه بهذه المسأله (٤) الآيه الشريفه و هى قوله عز و جل فى تعداد المحرمات و أمهات نسائكم و ربائبكم اللاتى فى حجبكم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن (٥). وجه التقريب فيها أن ظاهر قوله سبحانه و أمهات نسائكم و ربائبكم اللاتى- فى تعداد المحرمات المذكوره- هو الشمول للمدخل بهن و غيرهن، فإن الجمع المضاف يفيد العموم كما قرّر فى محلّه. و بهذا المعنى وردت الأخبار فى تفسير الآيه المذكوره كما سيمرّ بك إن شاء الله تعالى.

و نقل فى (المسالك) عن ابن عباس فى هذه الآيه أنه قال: (أبهموا ما أبهم الله) (٦)، يعنى عمّموا حيث عمّم، بخلاف الربائب؛ فإنه قيدهنّ بالدخول بأمهاتهنّ فيتقيدن (٧).

و ظاهر قوله سبحانه و ربائبكم اللاتى فى حجبكم من نسائكم اللاتى دخلتم بهنّ أن قوله دخلتم بهنّ نعت للنساء اللواتى هنّ أمهات الربائب لا غير،

١- هو العلّامه الأوحد السيّد السند صاحب (المدارك) (من هامش «ع»، و فى هامش «ح»): (ن). فى شرحه على (النافع) (نهايه المرام ١: ١٣٣). منه رحمه الله، (هامش «ح»).

٢- نهايه المرام ١: ١٣٣.

٣- الآخر هو شيخنا المحقق الشيخ أحمد ابن الشيخ محمد بن يوسف البحرانى قدّس سرّه فى بعض فوائده، منه رحمه الله، (هامش «ح»).

٤- سقط فى «ح».

٥- النساء: ٢٣.

٦- الكشّاف ١: ٤٩٥.

٧- مسالك الأفهام ٧: ٢٨٣-٢٨٤.

ص: ۲۲۳

و علی ذلك أيضا تدلّ الأخبار الآتیه. و بذلك يظهر لك صحّحه دلالة الآیه بطرفیها علی القول المشهور.

و أمّا علی تقدیر قول ابن أبی عقیل فقد حملت الآیه علی أن قید الدخول راجع إلی المعطوف و المعطوف علیہ، و أن یكون قوله من نِسَائِكُمْ راجعاً إلی الجمیع أيضاً لا إلی الجملة الأخیره، فیکون المعنی بالنسبه إلی تعلّقه بالجملة الاولى و أمّهات نِسَائِكُمْ و رَبَائِكُمْ اللَّاتِی فِی حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ اللَّاتِی دَخَلْتُمْ بِهِنَّ (۱).

و ردّ هذا المعنی:

أولاً: بأن الوصف و الشرط و الاستثناء المتعلّق للجمل یجب عوده للأخیره كما حقّق فی الاصول (۲)، إلّا مع قیام القرینه الدالّہ علی رجوعه للجمیع.

و ثانياً: أن رجوع من نِسَائِكُمْ اللَّاتِی دَخَلْتُمْ بِهِنَّ إلیهما معا غیر مستقیم، حیث إن (من) علی تقدیر التعلّق بالاولی تكون (۳) بیانیہ لیان الجنس و تمییز (۴) المدخول بهنّ من غیر المدخول بهنّ، فیکون التقدير، حرّمت علیکم أمّهات نِسَائِكُمْ من نِسَائِكُمْ اللَّاتِی دَخَلْتُمْ بِهِنَّ. و علی تقدیر التعلّق ب رِبَائِكُمْ (۵) تكون ابتدائیة لابتداء الغایه، كما تقول بنات رسول الله صلّی الله علیه و آله من خدیجه، رضی الله عنها. و یمتنع أن یراد بالکلمه الواحدہ فی الخطاب الواحد معنیان مختلفان (۶).

و ثالثاً: ما نقله فی کتاب (مجمع البیان) عن الزّجاج من أن الخبرین إذا اختلفا

۱- النساء: ۲۳.

۲- مبادئ الوصول إلى علم الاصول: ۱۳۶، ۱۳۸، ۱۳۹.

۳- من «ح».

۴- فی «ح»: تمییز.

۵- فی «ح»: بعدها: من.

۶- انظر مسالك الأفهام ۷: ۲۸۴-۲۸۵.

ص: ۲۲۴

لم یکن نعتهما واحدا قال: (لا یجیز النحویون: مررت بنسائکم (۱))، و هربت من نساء زید الظریفات، علی أن تكون (الظریفات) نعتا لهؤلاء النساء و هؤلاء النساء (۲) انتهى.

و نحوه ما نقله بعض مشایخنا المحققین من متأخري المتأخرين عن أحمد بن محمد المعری (۳) فی کتاب (شرح الوجیز) (۴) للرافعی، حیث قال- بعد کلام فی المقام-: (و ذهب بعض أئمة المتقدمين إلى جواز نكاح الام إذا لم يدخل بالبت)، و قال: (الشرط الذي في الآيه يعم الأمهات و الربائب. و جمهور العلماء على خلافه؛ لأن أهل العربيه ذهبوا إلى أن الخبرين إذا اختلفا لا يجوز أن يوصف الاسمان بوصف واحد، فلا يجوز: قام زيد و قعد عمرو الظریفان. و علله سيبويه (۵) باختلاف العامل؛ لأن العامل (۶) فی الصفه هو العامل فی الموصوف.

و بیانه فی الآیه أن قوله اللّٰهُ إِنِّي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ يَعُودُ- عند القائل- إلى نِسَائِكُمْ، و هو مخفوض بالإضافه، و إلى رَبَّائِكُمْ و هو مرفوع، و الصفه الواحده لا تتعلق بمختلفی الإعراب و لا مختلفی العامل، كما تقدّم) انتهى.

و رابعا- و هو أقواها و أمتنها و أظهرها و أبینها و إن كانت هذه الوجوه کلّها ظاهره بیّنه:- الأخبار المتعلّقه بتفسیر الآیه كما ستمرّ بك إن شاء الله تعالى، حیث إنها فضّلت بین الجملتين، و صرّحت بأن الجملة الاولى مطلقه (۷) عامّه شامله للمدخل بها و غيرها، و الثانيه مقیده و أن القید المذكور مختصّ بالثانيه.

۱- فی المصدر: بنسائک.

۲- مجمع البیان ۳: ۴۱.

۳- فی «ح»: العری، و فی «ق»: المقری.

۴- العزیز شرح الوجیز ۸: ۳۵، و فیه: أبو الحسن أحمد بن محمد الصابونی.

۵- انظر شرح الرضی علی الکافی ۲: ۲۷۹.

۶- لأن العامل، من «ح».

۷- الاولى مطلقه، من «ح».

ص: ۲۲۵

و بما ذكرنا يظهر صحّحه دلالة الآية على القول المشهور، و أن دعوى دلالتها على القول الآخر فى غاية القصور.

فمن الأخبار المشار إليها رواه إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: «إنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: الربائب عليكم حرام مع الاتّهمات اللّاماتى قد دخلتم بهنّ فى الحجور أو غير الحجور سواء، و الاتّهمات مبهمات، دخل بالبنات أم لم يدخل بهنّ، فحرّموا و أبهموا ما أبهم الله» (١).

و هذه الرواية - كما ترى - صريحه الدلالة على القول المشهور، مشيره إلى تفسير الآية بالإطلاق فى الجملة الاولى، و التقييد فى الثانية، فإن قوله عليه السلام:

«و الاتّهمات مبهمات» مأخوذ من: إبهام الباب، بمعنى إغلاقه، و أمر مبهم: لا مأتى له.

أو من: أبهمت الشىء إبهاماً، إذا لم تبيّنه، أو من قولهم: فرس مبهم، و هو الذى لا يخالط لونه شىء سوى لونه (٢). و المعنى أنها مغلقه فى التحريم لا مدخل للحلّ (٣) فيها بوجه.

أو أنّها لم تبيّن و تفصّل و تميز تمييز الربائب بوقوع التقييد بالدخول الذى أوجبه الاستثناء فيها، فكأنّه لم يخلط صفه حرمتها بحلّ، فهى كالمصمتة (٤) لا يخالطها لون سوى لونها.

و منها رواه غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: «إنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: إذا تزوّج الرجل المرأة حرم عليه ابنتها إذا دخل بالأمّ، و إذا لم يدخل بالأمّ، فلا بأس أن

١- تفسير العياشى ١: ٢٥٧-٢٥٨/ ٧٧.

٢- مجمع البحرين ٦: ٢٠- بهم.

٣- فى «ح»: يدخل، بدل: مدخل للحل.

٤- سقط فى «ح».

ص: ٢٢٦

يتزوج بالبت. و إذا تزوج بالبت (١) فدخل [بها] أو لم يدخل بها فقد حرمت عليه الام (٢). و هي كما ترى صريحه الدلالة على القول المشهور.

و منها موثقه أبى بصير قال: سألت عن رجل تزوج امرأه ثم طلقها قبل أن يدخل بها، فقال: «تحلّ له ابنتها، و لا تحلّ له أمها» (٣). و هي أيضا صريحه الدلالة على القول المذكور.

و منها ما رواه العياشى فى تفسيره عن أبى حمزه قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأه و طلقها قبل أن يدخل بها، أ تحلّ له ابنتها؟ قال: فقال: «قد قضى فى هذا أمير المؤمنين عليه السلام (لا بأس به)؛ إن الله يقول وَ رَبَّائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ (٤). و لكنّه لو تزوج الابنه ثم طلقها قبل أن يدخل بها لم تحلّ له أمها». قال: قلت: أ ليس هما سواء؟ قال: فقال: «لا، ليس هذه مثل هذه؛ إن الله تعالى يقول وَ أُمَّهَاتُ نِسَائِكُم، لم يستثن فى هذه كما اشترط فى تلك، هذه هاهنا مبهمه ليس فيها شرط، و تلك فيها شرط» (٥).

و هذه الروايه فى غايه الصراحه فى الدلالة على القول المشهور، و تفسير الآيه بما أشرنا إليه آنفا ممّا تنطبق به على القول المشهور. و به يظهر ضعف تلك التخريجات الباردة و التمحلات الشارده التى تكلفوها للقول الآخر.

١- سقط فى «ح».

٢- تهذيب الأحكام ٧: ٢٧٣ / ١١٦٦، وسائل الشيعة ٢٠: ٤٥٩، أبواب ما يحرم بالمصاهرة، ب ١٨، ح ٤.

٣- تهذيب الأحكام ٧: ٢٧٣ / ١١٦٧، وسائل الشيعة ٢٠: ٤٥٩، أبواب ما يحرم بالمصاهرة، ب ١٨، ح ٥.

٤- النساء: ٢٣.

٥- تفسير العياشى ١: ٢٥٦ - ٢٥٧ / ٧٤.

ص: ٢٢٧

و من أخبار المسأله صحيحه منصور بن حازم قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فأتاه رجل فسأله عن رجل تزوج امرأه فماتت قبل أن يدخل بها، أيتزوج بأمها؟

فقال أبو عبد الله عليه السلام: «قد فعله رجل منا فلم ير (١) به بأساً». فقلت: جعلت فداك، ما تفخر الشيعة إلا بقضاء علي عليه السلام في هذه الشمخيه (٢) التي أفتاها ابن مسعود أنه لا بأس بذلك، ثم أتى عليا عليه السلام فسأله، فقال له علي عليه السلام: «من أين أخذتها؟» فقال:

من قول الله عز وجل وَ رَبِّائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ. فقال عليه السلام: «إن هذه مستثناة وهذه مرسله، وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُم».

فقال [أبو عبد الله عليه السلام] للرجل: «أما تسمع ما يروى هذا عن علي عليه السلام؟». فلما قمت ندمت وقلت: أي شيء صنعت، يقول هو عليه السلام: «قد فعله رجل منا فلم نر به بأساً»، وأقول أنا: قضى علي عليه السلام؟ فلقيته بعد ذلك فقلت: جعلت فداك، مسأله الرجل إنما كان الذي قلت زله متى، فما تقول فيها؟ فقال: «يا شيخ، تخبرني أن عليا عليه السلام قضى فيها و تسألني: ما تقول فيها» (٣).

١- في الكافي و تهذيب الأحكام: نر.

٢- في تهذيب الأحكام ٧: ٢٧٤ / ١١٦٩، و بحار الأنوار ١٠١: ٢٠ / ٢٢: السميجه، و في العياشي كما سيأتي: الشخينه، و في نسخه منه ١: ٢٥٧ / الهامش: ٢: الشخينه. قال الفخر الطريحي: (الشمخيه .. من ألفاظ حديث مضطرب المتن .. و كأنها من الشمخ و هو العلو و الرفعه. مجمع البحرين ٢: ٤٣٦- شمخ. و قال المجلسي: (يحتمل أن تكون تسميتها بها؛ لأنها صارت سبباً لافتخار الشيعة). و نقل عن والده رحمه الله قوله: (إنما وسمت المسأله بالشمخيه بالنسبه إلى ابن مسعود؛ فإنه عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب ابن شمخ، أو لتكبر ابن مسعود فيها على متابعه أمير المؤمنين عليه السلام. مرآه العقول ٢٠: ١٧٨).

٣- الكافي ٥: ٤٢٢ / ٤، باب الرجل يتزوج المرأة فيطلقها .. تهذيب الأحكام ٧: ٢٧٤ / ١١٦٩، وسائل الشيعة ٢٠: ٤٦٢، أبواب ما يحرم بالمصاهره، ب ٢٠، ح ١.

و روی هذه الروایه أيضا العیاشی فی تفسیره عن منصور بن حازم، و فیها:

(فقلت له: و الله ما یفخر الشیعه علی الناس إلّا بهذا، إن ابن مسعود أفتی فی هذه الشمخیه أنه لا بأس بذلك) (١) إلى آخره (٢).

أقول: قوله علیه السّلام: «إن هذه مستثناه» إشاره إلى تحریم الرّباب، و معنی كونها مستثناه أى مقیدة، فإنّ التحریم فیها مقید بالدخول بالأم، و الكلام المقید من حیث القید فی استثناء لما خرج عن محلّ القید، فكأنّه قیل: حرّمت علیكم الرّباب إلّا مع عدم الدخول بالأم.

و قوله: «هذه مرسله» راجع إلى تحریم الأمّهات. و معنی كونها مرسله أى مطلقه، مأخوذ من قولهم: دابه مرسله، أى غیر مربوطه. و هو یقابل التقييد الذی فی الاولی. و المراد به أن تحریم الأمّهات مع العقد علی البنات مطلق، سواء دخل بالبنت أم لا. فقلوه: «و أمّهات نسائكم» بدل من قوله: «و هذه مرسله»، و الواو من

١- تفسیر العیاشی ١: ٢٥٧ / ٧٥، و فیہ: الشخینه، بدل: الشمخیه.

٢- من أخبار (فی الأصل: الأخبار). المسأله أيضا ما رواه ثقه الإسلام فی (الكافی) عن علی بن مهزیار، رواه عن أبی جعفر علیه السّلام قال: قیل له: إن رجلا تزوّج جاریه صغیره فأرضعتها امرأته، ثمّ أرضعتها امرأه أخرى له، فقال له ابن شبرمه: حرمت علیه الجاریه و امرأاته. فقال أبو جعفر علیه السّلام: «أخطأ ابن شبرمه، حرمت علیه الجاریه و امرأته التي أرضعتها أولا، فأما الآخره [ف] لم تحرم علیه؛ لأنها أرضعت ابنته» (الكافی ٥: ٤٤٦ / ١٣، باب نوادر فی الرضاع، و فیہ: ابنتها، بدل: ابنته، وسائل الشیعه: ٤٠٢-٤٠٣، أبواب ما یحرم بالرضاع، ب ١٤، ح ١). و هذا الخبر ممّا يدلّ علی القول المشهور، حیث إنه علیه السّلام حکم بتحريم. الأم الرضاعیه فی الصوره المذكوره من حیث إنها صارت أمّ الزوجه التي هی محرّمه فی النسب مطلقا، كما هو القول المشهور، و الرضاع یتفرع علی النسب، فهذا التفریع إنّما یتّم علی القول المشهور دون القول الآخر المشترط فیہ الدخول بالبنت. منه رحمه الله، (هامش «ح»).

الكلام المحكى، فلا يتوهم كونها عاطفه.

و هذه الروايه من جمله ما استدللّ بها لابن أبى عقيل (١)؛ و هى عند التأمل الصادق فى سياقها بالدلاله على القول المشهور أشبه، و إن عدوله عليه السّلام [فى التعبير] عن الجواب الصريح بالجواز إلى قوله: «قد فعله رجل منّا فلم ير به بأساً»- مع احتمال كون الفعل المنفى بالياء (٢)، و ضمير الغائب مجهولاً أو معلوماً- إنما كان لنوع تقيّه.

و يؤيده بأظهر تأييد قول منصور بن حازم و نقله عن على عليه السّلام ما نقله، مع عدم إنكار الإمام عليه السّلام ذلك، بل ظاهره تقريره عليه سيّما ما تضمّنه الكلام من افتخار الشيعة بقضاء على عليه السّلام فى هذه القضية، المؤيد بما تضمّنته الأخبار المتقدّمة من حكاية ذلك عن على عليه السّلام. و نسبته إلى الشيعة على طريق الجزم يشعر باستفاضته يومئذ؛ إن لم يدّع أنه مجمع عليه أو متواتر؛ إذ لا يقصر عن قول بعض الفقهاء فى كتبهم. و هذا مذهب الشيعة، فإنهم يجعلونه مؤذناً بدعوى الإجماع، بل إجماعاً حقيقه.

و إن قوله عليه السّلام أخيراً- لَمّا اعتذر إليه منصور بن حازم (٣) من تعرّضه عليه:-

«يا شيخ، تخبرنى أن عليّاً عليه السّلام قضى فيها و تسألنى: ما تقول فيها؟» مراد به أن قولى قول على عليه السّلام و قضاؤه، فكيف تسألنى بعد علمك بقضاء على عليه السّلام فيها؟

و بالجمله، فسوق الكلام ينبئ عن الإبهام فى جوابه عليه السّلام لذلك الرجل، و لعلّ وجه الإبهام ما ذكره بعض مشايخنا المحقّقين من متأخري المتأخّرين أنه حيث كان نقل الشيعة عن على عليه السّلام فى هذه الواقعة خلاف ما نقله العامّه عنه- حيث

١- مختلف الشيعة ٧: ٤٨- ٥١/ المسأله: ١٣.

٢- كما فى نسخه المخطوط.

٣- بن حازم، من «ح».

ص: ٢٣٠

قال العلامة في (التذكرة): (و نقل العامة عن علي عليه السلام أنه يشترط في تحريم الائم الدخول بالبنت كالبنت، و به قال مجاهد (١) و أنس بن مالك (٢) و داود الأصفهاني (٣) و بشر المريسي (٤) (٥) - كان عدم التصريح بتصحيح ما نقل منصور بن حازم من قضائه عن تقيته، و عدم التصريح بجواب أصل المسألة، رفعا لما يدل عليه الجواب عن تصحيح أحد النقلين.

و بالجملة، فالرواية لما فيها من الإجمال و الاحتمال لا تصلح للاستدلال.

و منها صحيحه جميل و حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام - على ما رواه ثقة الإسلام في (الكافي) (٦)، و الشيخ في كتابيه (٧) - قال: «الائم و الابنه سواء إذا لم يدخل بها»، يعنى إذا تزوج المرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها؛ فإنه إن شاء تزوج امها (٨)، و إن شاء تزوج ابنتها.

و هذه الرواية أيضا مما استدلل به لابن أبي عقيل، و لا يخفى أنه لا دلالة فيها صريحا، بل و لا ظاهرا إلا بمعونه التفسير المذكور و هو غير معلوم كونه من الإمام عليه السلام، بل الظاهر أنه من بعض الرواه، و حينئذ فلا يكون حجه.

و أمّا أصل الرواية مع قطع النظر عن هذا التفسير، فيحتمل أن يكون المعنى فيها أنه إذا تزوج الائم و لم يدخل بها فالائم و البنت سواء في أصل الإباحه، فإن

١- عنه في رحمه الامه ٢: ٢١٧.

٢- عنه في تحفه الفقهاء ٢: ١٢٢.

٣- عنه في تحفه الفقهاء ٢: ١٢٢.

٤- عنه في تحفه الفقهاء ٢: ١٢٢، المبسوط (السرخسى) ٤: ١٩٩.

٥- تذكره الفقهاء ٢: ٦٣٠.

٦- الكافي ٥: ٤٢١ / ١، باب الرجل يتزوج المرأة فيطلقها ..

٧- تهذيب الأحكام ٧: ٢٧٣ / ١١٦٨، الاستبصار ٣: ١٥٧ / ٥٧٢.

٨- من «ح» و المصدر، و في «ق»: بأمرها.

ص: ٢٣١

شاء دخل بالأم، وإن شاء فارقها و تزوج البنت. و يؤيده أفراد الضمير؛ فإنه راجع إلى الأم. و يحتمل أن معناه أنه إذا تزوج الأم و البنت و لم يدخل بهما فهما سواء في التحريم جمعا لا عينا.

و يؤيد ما ذكرناه من كون التفسير المذكور ليس من أصل الرواية أن صاحب (الوسائل) (١) نقل هذه الرواية في أخبار هذه المسألة من كتاب (النوادر) لأحمد ابن محمد بن عيسى عاربه عن هذا التفسير.

نعم، روى هذه الرواية الصدوق في (الفقيه) بما هذه صورته: عن جميل بن دراج أنه سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأه ثم طلقها قبل أن يدخل بها، أ تحلّ له ابنتها؟ قال: «الأم و الابنه في هذا سواء، إذا لم يدخل بإحداهما حلّت له الاخرى» (٢).

و هذه الرواية و إن كانت صريحه الدلاله على القول المذكور، إلّا إنه من المحتمل قريبا أن قوله عليه السلام: «إذا لم يدخل بإحداهما حلّت له الاخرى» تفسير بالمعنى من الصدوق قدس سرّه تبعا لما فسّر به في تلك الرواية؛ لمعنويه تصرفه في الأخبار على حسب ما يذهب إليه فهمه.

و يؤيده اختلاف المحدثين في نقل هذا الخبر، فبين من نقله عاريا من التفسير بالكليه، و بين من نقله بلفظ (يعنى) (٣) بتلك العبارة المتقدمه، و بين من نقله بما يوهّم كونه من أصل الخبر كما نقله في (الفقيه). و مع هذا الاحتمال الذى ذكرناه فلا يتم الوثوق و الاعتماد على الخبر المذكور.

١- وسائل الشيعه ٢٠: ٤٦٣، أبواب ما يحرم بالمصاهره و نحوها، ب ٢٠، ح ٣-٤.

٢- الفقيه ٣: ١٢٤٧ / ٢٦٢، وسائل الشيعه ٢٠: ٤٦٤، أبواب ما يحرم بالمصاهره و نحوها، ب ٢٠، ح ٦.

٣- فى «ح»: المعنى، و هى الوارده فى ذيل صحيحه جميل و حماد بن عثمان.

ص: ٢٣٢

نعم، نقل الصدوق الخبر بهذه الكيفيه، مما يؤذن بكونه مذهبا له بناء على قاعدته التي ذكرها في صدر كتابه (١)، إلّا إنّنا قد تحرّينا مواضع عديده من كتابه قد جمع فيها بين الأخبار المنافيه التي لا يمكن جعلها جميعا مذهبا له، و لم يذكر وجه الجمع فيها بما (٢) يوجب رجوع بعضها إلى بعض، كما لا يخفى على من أمعن النظر في الكتاب المذكور.

و منها معلقه محمد بن إسحاق بن عمار قال: قلت له: رجل تزوّج امرأه فهلك قبل أن يدخل بها، حلّ له أمّها؟ قال: «و ما الذي يحرم عليه منها و لم يدخل بها؟» (٣). و هذه الروايه أوضح ما يستدلّ به لهذا القول.

و كيف كان، فالقول الفصل في هذا المقام أن يقال: إنّ لا ريب في صراحه الروايات المتقدّمه في الدلاله على القول المشهور، و لا ريب في مطابقتها لظاهر (الكتاب) العزيز، و لا سيّما مع ورود تفسيره بذلك عنهم عليهم السلام كما دريت، و قد استفاض عنهم عليهم السلام عرض الأخبار عند التعارض عليه، و الأخذ بما وافقه و طرح ما خالفه (٤).

و هذه الأخبار الداله على القول الآخر - ظاهرا أو احتمالا - مخالفه له، فيجب طرحها بمقتضى القاعده المذكوره، و مع التحاشي عن طرحها بالمرّه و رميها بالكليّه، فما كان منها قابلا للحمل على ما ترجع به إلى تلك الأخبار المتقدّمه يجب أن يصار إليه تفاديا من ذلك، و ما لا يكون قابلا لذلك يجب حمله على التقيّه التي هي الأصل في اختلاف الأخبار.

١- الفقيه ١: ٣.

٢- من «ع».

٣- تهذيب الأحكام ٧: ٢٧٥ / ١١٧٠، الاستبصار ٣: ١٥٨ / ٥٧٤، وسائل الشيعه ٢٠: ٤٦٤، أبواب ما يحرم بالمصاهره و نحوها، ب ٢٠، ح ٥.

٤- وسائل الشيعه ٢٧: ١١٨ - ١٢٠، أبواب صفات القاضي، ب ٩، ح ٢٩، ٣٥، ٣٧.

ص: ٢٣٣

و یؤید ذلك شهره الحكم بالقول المشهور بين الأصحاب سلفا و خلفا، كما سمعت من صحيحه منصور بن حازم (١) و ما أوضحناها به في ذيلها.

و أمّا نسبه هذا القول إلى الصدوق - كما ذكره في (المختلف) (٢) - ففيه ما عرفت، و يؤيدّه أنه قال في (المقنع): (إذا تزوّج البنت فدخل بها أو لم يدخل فقد حرمت عليه الأمّ. و قد روى أنّ الأمّ و البنت في هذا سواء، إذا لم يدخل بإحداهما حلّت له الاخرى) (٣). فأفتى فيه بما هو المشهور، و نسب القول الآخر إلى الرواية، و من المعلوم من حاله أن فتواه لا يختلف في الأحكام في كتبه كغيره من المجتهدين.

و بالجمله، فهو قرينه ظاهره فيما قلناه و يعضد أخبار القول المشهور موافقتها للاحتياط الذي هو أحد المرجّحات المنصوصه عند التعارض كما تضمنته مرفوعه زراره (٤)، و بذلك يظهر قوه القول المشهور، و أنه المؤيد المنصور.

و أمّا من استشكل في هذه المسأله من المحقّقين المتقدّمين، فإن منشأ ذلك بالنسبه إلى أولهما أنه حيث كان من أرباب هذا الاصطلاح المحدث، و لا يعمل [بشيء] من الأخبار إلّا على الصحيح أو الحسن، و أخبار القول المشهور ضعيفه باصطلاحه، و ما قابلها صحيح عنده، لكن حيث إن الشهره بين الأصحاب في جانب الأخبار الضعيفه، حصل له الإشكال و التوقف؛ لمعارضه صحّه روايات القول الآخر بهذه الشهره المعترضه بهذه الأخبار.

و هذا الإشكال مفروغ منه (٥) عندنا؛ حيث إنه لم يقدّم لنا دليل على صحّه هذا

- ١- الكافي ٥: ٤٢٢/٤، باب ما يحرم على الرجل ممّا نكح ابنه ..، تهذيب الأحكام ٧: ٢٧٤/١١٦٩، وسائل الشيعه ٢٠: ٤٦٢، أبواب ما يحرم بالمصاهره، ب ٢٠، ح ١.
- ٢- مختلف الشيعه ٧: ٤٨/المسأله: ١٣.
- ٣- المقنع: ٣١٢.
- ٤- عوالي اللآلي ٤: ١٣٣/٢٢٩.
- ٥- من «ح».

ص: ۲۳۴

الاصطلاح، بل الأدلّہ قائمه علی أنه إلى الفساد أقرب من الصلاح، كما تقدّم بیانه فی بعض درر هذا الكتاب.

و أمّا ثانيهما، فإنه قال: (و يمكن ترجیح قول ابن أبي عقيل بأصاله الحلّ، و قول عليه السّلام: «و كل شیء لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه» (۱)). و ظاهر (الكتاب) لا- ياباه، بحيث إن الخبر المخالف له يعدّ مخالفا ل (الكتاب) المخالفه الموجه للزّد، و احتمال أخبار إطلاق التحريم شدّه الكراهه المقتضى للجمع بين الأخبار الذي هو أولى من العمل بها المقتضى لطرح أخبار الجواز أصلا و رأسا.

و المسأله قويّه الإشكال جدّا).

ثم ساق الكلام إلى أن قال: (و هذه المسأله من المعضلات المأمور فيها بالإرجاء حتّى يظهر الحق) انتهى كلامه، علا مقامه.

و فيه نظر من وجوه:

الأوّل: أن أصاله الحلّ التي استند إليها ممّا يجب الخروج عنها بعد قيام الدليل على خلافها، و الدليل من (الكتاب) و السنّه موجود كما أوضحناه آنفا.

الثاني: أن ما استند إليه من الخبر مردود بأن الظاهر أن أفراد هذه الكتيّه إنما هي معروضات الحكم الشرعي لا نفس الحكم الشرعي، كما تقدّم إيضاحه في الدرّه (۲) التي في بيان جمله من القواعد المشار إليها في قولهم عليهم السّلام: «علينا (۳) أن نلقى إليكم الاصول ..» (۴) الحديث.

۱- الكافي ۵: ۳۱۳ / ۴۰، باب نوادر كتاب المعيشه، وسائل الشيعه ۱۷: ۸۹، أبواب ما يكتسب به، ب ۴، ح ۴، و فيهما: كلّ شيء هو لك ..

۲- انظر الدرر ۲: ۳۸۳- ۴۱۵ / الدرّه: ۴۱.

۳- في «ح» إن علينا.

۴- السرائر (المستطرفات) ۳: ۵۷۵، وسائل الشيعه ۲۷: ۶۲، أبواب صفات القاضي، ب ۶، ح ۵۲.

ص: ٢٣٥

و حینئذ، فأفراد هذه الكلیه إنّما هی الأفراد المعلوم حلّها ثمّ یعرض لها ما یوجب الشک فی (١) التحریم، فإنه یجب استصحاب الحكم بحلّها المعلوم أولا حتی یثبت التحریم، فلا یكتفى فی ذلك بالظنّ فضلا عن الشک. و الغرض من ذلك بیان سعه الشریعه و سهولتها و دفع (٢) الوسوس الشیطانیّه.

و حینئذ، فأفرادها الجهل بمعروض الحكم الشرعی، لا أن (٣) أفرادها الجهل بالحكم الشرعی. و من أحبّ الوقوف علی تحقیق هذا المقام فلیرجع إلی الدرّه المشار إلیها، و بذلك یظهر لك عدم اندراج موضع النزاع تحت القاعده المذكوره.

الثالث: قوله: (و ظاهر (الكتاب) لا یأباه)، فإنّ فیہ ما عرفت سابقا من الوجوه الداله علی بطلان حمل الآیه علی هذا المعنی، فظهور هذه (٤) الآیه فی إباء هذا المعنی ممّا لا یستراب فیہ، كما لا یخفی علی من أمعن النظر فیما ذكرناه، و تأمل بعین الإنصاف ما حرّناه، و به تكون مخالفتها [موجبه] (٥) للردّ بلا ریب و لا إشکال.

الرابع: قوله: (و احتمال أخبار إطلاق التحریم شدّه الكراهه)، فإنه بعید غایه البعد عن سیاق تلك الأخبار، سیما ما تضمّن منها تفسیر الآیه، مع اعتضاها بظاهر الآیه، و عدم صراحه المخالف من الأخبار فی المخالفه إلّا الروایه الأخیره. و ما تمسّك به من لزوم طرح المقابل متی عمل علی أخبار التحریم مردود بما ذكرنا سابقا من أن الأخبار المقابله منها ما لیس بصریح فی المخالفه، بل یمکن حمله علی تلك الأخبار، و ما [منها] كان صریحا أو ظاهرا یمکن

١- الشک فی، سقط فی «ح».

٢- فی «ح»: و رفع.

٣- فی «ح»: لأنّ.

٤- لیست فی «ح».

٥- فی النسخین: موجبا.

ص: ۲۳۶

حمله علی التقیه فلا یلزم طرحه بالکلیه.

و بالجمله، فأخبار التحريم مع صراحتها مؤيداً ب (القرآن) و الشهرة و الاحتياط، فيجب العمل بها بلا إشكال، و الله العالم بحقائق الأحوال (۱).

۱- فی «ح»: الامور.

ص: ٢٣٧

٥٦ درّه نجفیه فی المعاد الجسمانی

روی الصدوق - عطر الله مرقدہ - فی کتاب (من لا یحضره الفقیه) عن عمّار الساباطی أنه قال: سئل أبو عبد الله علیه السلام عن المیت هل یبلی جسده؟ قال: «نعم، حتی لا یبقی لحم و لا عظم، إلّا طینته التي خلق منها؛ فإنّها لا تبلی (١)، تبقى فی القبر مستدیره حتی یخلق منها كما خلق (٢) أوّل مرّه» (٣).

أقول: هذا الخبر ممّا يدلّ بظاهره على أن إعادته المعدوم إنما هی عبارته عن إيجاده بعد انعدامه - كما هو أحد القولین (٤) فی المسأله - لا تألیف أجزاءه و جمعها بعد تفرّقها كما هو القول الآخر (٥). و تفصیل الکلام فی ذلك مذکور فی مطوّلات العلماء، إلّا إنّنا نشیر هنا إلى نبذه من القول فی ذلك، فنقول: اختلف العلماء فی المعاد الجسمانی هل هو عبارته عن إيجاد العالم بعد فناءه، أو جمعه بعد تفرّقه؟ فأكثر متکلمی الإمامیه (٦) على الثانی، و الظواهر من الطرفين متعارضه و إن كان ما يدلّ على الثانی أكثر. و استدللّ على القول الأوّل بوجوه (٧):

- ١- سقط فی «ح».
- ٢- من «ح» و المصدر، و فی «ق»: خلقها.
- ٣- الفقیه ١: ١٢١ / ٥٨٠.
- ٤- أنوار الملكوت فی شرح الیاقوت: ١٩١.
- ٥- المصدر نفسه.
- ٦- قواعد المرام: ١٤٩، أنوار الملكوت فی شرح الیاقوت: ١٩١.
- ٧- مناهج الیقین: ٣٣٩ - ٣٤٠، شرح المقاصد ٥: ١٠٠ - ١٠١.

ص: ٢٣٨

أحدها: قوله تعالى هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ (١)، أى فى الوجود، و لا- يتصوّر ذلك إلّا بانعدام ما سواه، و ليس بعد القيامة- وفاقا- فيكون قبلها.

و اجيب بأنه يجوز أن يكون المعنى هو مبدأ كلّ موجود و غايه كل مقصود، أو المتوحد فى الالهية أو صفات الكمال، كما إذا قيل لك: هذا أول من زارك أم آخرهم؟ فتقول: هو الأول و الآخر، و تريد أنه لا زائر سواه.

و بالجملة، فإنه ليس المراد أنه آخر كلّ شىء بحسب الزمان؛ للاتفاق على أبدية الجنة و من فيها.

و ثانيها: قوله عزّ و جلّ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ (٢)، فإن المراد بالهلاك:

الانعدام.

و اجيب بأن المعنى أنه هالك فى حدّ ذاته؛ لكونه ممكنا لا يستحق الوجود إلّا بالنظر إلى العلّة، أو المراد بالهلاك: الموت، كما فى قوله إنْ أَمْرُهُ هَلَكٌ (٣). أو الخروج عن الانتفاع المقصود به اللائق بحاله، كما يقال: هلك الطعام، إذا لم يبق صالحا للأكل و إن صلح لمنفعه اخرى.

و ثالثها: قوله عزّ و جلّ وَ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ ثُمَّ يُعِيدُهُ (٤)، كَمَا يَدَّأُنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ (٥)، و البدء من العدم، فكذا العود. و أيضا إعادة الخلق بعد إبدائه لا يتصوّر بدون تخلل العدم.

و أجيب بأننا لا نسلم أن المراد بإبداء الخلق: الإيجاد و الإخراج عن العدم، بل:

الجمع و التركيب، كما يشعر به قوله تعالى وَ بَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ (٦)، و لهذا يوصف بكونه مرثيا مشاهدا، كقوله سبحانه أَوَّلَ لَمْ يَزَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ

١- الحديد: ٣.

٢- القصص: ٨٨.

٣- النساء: ١٧٦.

٤- الروم: ٢٧.

٥- الأنبياء: ١٠٤.

٦- السجدة: ٧.

ص: ۲۳۹

(۱)، قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ (۲).

و رابعها: قوله عزّ وجلّ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَإِنَّ (۳)، و الفناء هو العدم.

و اجيب بالمنع، بل هو خروج الشئ عن الصفه التي ينتفع به عندها، كما يقال: فنى زاد القوم، و فنى الطعام و الشراب. و كذا يستعمل فى الموت، مثل (أفناهم الحرب).

و قيل: معنى الآية: كل من على وجه الأرض من الأحياء فهو ميت (۴).

قال الإمام الرازى: (لو سلمنا أن الفناء و الهلاك بمعنى العدم فلا بدّ فى الآيتين من تأويل؛ إذ لو حملناهما على ظاهرهما لزم كون الكلّ هالكا فانما فى الحال، و ليس كذلك. و ليس التأويل بكونه آثلا إلى العدم- على ما ذكرتم- أولى من التأويل بكونه قابلا) (۵).

و أنت خير بآن هذا الكلام مبنى على ما صرح به أئمة العربيه من كون اسم الفاعل و نحوه مجازا فى الاستقبال، و أنه لا- بدّ من الاتصاف بالمعنى المشتقّ منه.

و إنّما الخلاف فى أنه هل يشترط بقاء ذلك المعنى؟ و قد تقدّم تحقيق ذلك فى بعض درر هذا الكتاب.

و قد توهم صاحب (التلخيص) (۶) بأنّه كالمضارع مشترك بين الحال و الاستقبال، فاعترض بأن حمله على الاستقبال ليس تأويلا و صرفا عن الظاهر.

و فيه ما عرفت.

و خامسها: الخبر المذكور، حيث صرح بأنّه يبلى جسده «حتى لا يبقى لحم و لا عظم».

۱- العنكبوت: ۱۹.

۲- العنكبوت: ۲۰.

۳- الرحمن: ۲۶.

۴- بحار الأنوار ۶: ۳۳۴/ ذيل الحديث: ۱۶.

۵- المحصل: ۵۶۰- ۵۶۱.

۶- تلخيص المحصل: ۳۹۶.

ص: ٢٤٠

و أجاب عنه بعض مشايخنا المعاصرين بأن الإبلاء لا يستلزم العدم؛ فإن العرب يقولون: بلى الثوب، يعنى: خلق، و خلق) بمعنى بلى، فلا يكون الإبلاء (١) إلّا تفرّق الأجزاء و تبدّدّها لا عدمها بالمرّة. انتهى.

أقول: الظاهر بعده؛ فإنه لو كان كذلك للزم مثله فى الطينه، فإنّها تتفرّق أيضا، مع أنه عليه السّلام استثنّاها من البلى، فالأظهر أن البلى إنّما هو بمعنى الانعدام كما هو ظاهر الخبر؛ ليتمّ استثناء الطينه من ذلك.

و سادسها: ما رواه الطبرسى فى (الاحتجاج) عن هشام بن الحكم، فى حديث الزنديق الذى سأل الصادق عليه السّلام عن مسائل - و هو طويل - حيث قال فيه: أيتلاشى الروح بعد خروجه عن قلبه، أم هو باق؟ قال: «بل هو باق إلى وقت (٢) ينفخ فى الصور، فعند ذلك تبطل الأشياء و تفنى، فلا حسّ و لا محسوس، ثمّ اعيدت الأشياء كما بدأها مدبرها، و ذلك أربعمائه سنة بين النفختين» (٣). و التأويل ممكن و إن بعد (٤).

و سابعها: قول أمير المؤمنين عليه السّلام فى بعض خطبه المنقولة عنه فى كتاب (نهج البلاغة)؛ «هو المفنى [لها] بعد وجودها، حتى يصير موجودها كمفقودها، و ليس فناء الدنيا بعد ابتدائها بأعجب من إنشائها و اختراعها».

١- فى «ح»: البلاء هنا، بدل: الإيلاء.

٢- فى «ح» بعدها: يوم.

٣- الاحتجاج ٢: ٢٤٥ / ٢٢٣.

٤- أقول: يفهم من هذا الخبر بطلان عالم البرزخ [..] (كلمتان غير مقروءتين)؛ لأن الروح بعد الموت تصير فى العالم البرزخى فى قالب كقالبه فى الدنيا، يتنعمون و يجلسون و يأكلون و يشربون، كما صرّحت به الأخبار (انظر الكافي ٣: ٢٤٥ / ٦، باب آخر فى أرواح المؤمنين). و هذا الخبر يدل على بقاء الروح إلى يوم النفخ فى الصور، ثمّ بعد ذلك تبطل جميع الأشياء و تفنى. و قريب منه كلام أمير المؤمنين عليه السّلام المذكور بعده. و لم أقف على من تنبّه للتصريح بذلك فى هذا المقام نفيا أو إثباتا، و الله العالم. منه رحمه الله، (هامش «ح»).

ص: ٢٤١

إلى أن قال: «وإنه سبحانه يعود بعد فناء الدنيا وحده لا شيء معه، كما كان قبل ابتدائها، كذلك يكون بعد فنائها، بلا وقت ولا مكان، ولا حين ولا زمان. عدمت عند ذلك الآجال والأوقات وزالت السنون والساعات، لا شيء إلا الواحد القهار».

إلى أن قال: «ثم يعيدها بعد الفناء من غير حاجة منه إليها» (١) إلى آخره.

ولا يخفى ما فيه من ظهور الدلالة على فناء جميع المخلوقات عند انقضاء العالم.

واستدل الآخرون القائلون بالقول الثاني أيضا بوجوه:

الأول: أنه لو كان الإعادة إنما هي بالمعنى المذكور أولا لما كان الجزاء به (٢) و أصلا إلى مستحقه، واللازم باطل سمعا؛ للأدلة الدالة على أن الله لا يضيع أجرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا (٣)، وعقلا؛ لوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي.

وبيان اللزوم: أن المنشأ لا يكون (٤) هو المبتدأ، بل مثله؛ لامتناع إعادته المعدوم بعينه.

وردد بالمنع، ولو سلم فلا يقوم حجه على من يقول ببقاء الروح والأجزاء الأصلية وإعدام البواقي ثم إيجادها وإن لم يكن الثاني هو الأول (٥) بعينه، بل هو (٦) مغاير له في صفه الابتداء والإعادة أو باعتبار آخر. ولا شك أن الاعتبار في الاستحقاق هو الروح.

الثاني (٧): الآيات الدالة على كون النشور بالإحياء بعد الموت، والجمع بعد

١- نهج البلاغه: ٣٦٩-٣٧١ / الخطبه: ١٨٦.

٢- ليست في «ح».

٣- إشاره إلى الآية: ٣٠ من سورة: الكهف.

٤- في «ح» بعدها: إلّا.

٥- الثاني هو الأول، من «ح»، وفي «ق»: هو الثاني.

٦- ليست في «ح».

٧- في «ق» بعدها: في، و ما أثبتناه وفق «ح».

ص: ٢٤٢

التفرق، كقوله تعالى وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى (١) الآية.

و كقوله تعالى أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعِيدَ مُوتٍهَا إِلَى قَوْلِهِ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشُرُهَا ثُمَّ نَكْسُوها لَحْمًا (٢). و قوله كَذَلِكَ الشُّورُ (٣)، وَ كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ (٤)، وَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ (٥)، بعد ما ذكر بدء الخلق من الطين و على وجه يرى و يشاهد، مثل:

أَوْ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ (٦). قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ (٧). و كقوله يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ. وَ تَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ (٨).

إلى غير ذلك من الآيات المشعره بالتفريق دون الإعدام.

و اجيب بأننا لا ننفي الإعدام و إن لم تدلّ عليه، و إنما سيقّت لبيان كيفيّة الإحياء بعد الموت و الجمع بعد التفريق، لأن السؤال وقع عن ذلك.

و حاصل هذا الجواب- على ما ذكره بعض الأفاضل- أنه يمكن أن يفنى الله تعالى العالم بأسره و يعدمه (٩)، ثم يوجد الأرض و السماء، ثم يحيى الأحياء بجمع الأجزاء المتفرقة. ففي ذلك جمع بين ما دلّ على الإعدام و ما دلّ على الجمع بعد التفريق و أنهم مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ (١٠) انتهى.

الثالث: ما رواه الثقة الجليل علي بن إبراهيم القمي في تفسيره في الحسن عن جميل بن درّاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أراد الله أن يبعث الخلق أمطر السماء على الأرض أربعين صباحا، فاجتمعت الأوصال و نبتت اللحوم».

١- البقرة: ٢٦٠.

٢- البقرة: ٢٥٩.

٣- فاطر: ٩.

٤- الروم: ١٩.

٥- الأعراف: ٢٩.

٦- العنكبوت: ١٩.

٧- العنكبوت: ٢٠.

٨- القارعة: ٤- ٥.

٩- من «ح»، و في «ق»: و يعذبّه.

١٠- يس: ٥١.

ص: ٢٤٣

و قال: «أتى جبرئيل رسول الله صلى الله عليه وآله فأخرجه إلى البقيع، فأنتهى به إلى قبر فصوّت بصاحبه فقال: قم بإذن الله، فخرج منه رجل أبيض الرأس واللحية يمسح التراب عن وجهه، وهو يقول: الحمد لله و الله أكبر، فقال جبرئيل: عد بإذن الله. ثم انتهى به إلى قبر آخر فقال: قم بإذن الله، فخرج منه رجل مسود الوجه وهو يقول: يا حسرتاه يا ثبوراه.

ثم قال له جبرئيل: عد إلى ما كنت بإذن الله، فقال: يا محمد، هكذا يحشرون يوم القيامة، و المؤمنون (١) يقولون هذا القول، و هؤلاء يقولون ما ترى» (٢).

الرابع: ما رواه الديلمي في (إرشاد القلوب) قال: روت الثقات عن زين العابدين علي بن الحسين عليهما السلام: «إن الصور قرن عظيم».

ثم ساق الخبر - وهو طويل - إلى أن قال عليه السلام: «ثم يأمر الله السماء أن تمطر على الأرض أربعين يوما حتى يكون الماء فوق كلّ شيء [اثني عشر] ذراعا، فتنبت به أجساد الخلائق كما ينبت البقل، فتتدانى (٣) أجزاءهم (٤) التي صارت ترابا إلى بعضها بعضا بقدره العزيز الحميد، حتى إنّه لو دفن في قبر واحد ألف ميت، و صارت لحومهم و أجسادهم و عظامهم النخره كلّها ترابا مختلطه بعضها ببعض، لم يختلط تراب ميت بميت آخر؛ لأنّ في ذلك القبر سعيدا و شقيا، جسد ينعم بالجنة، و جسد يعذب بالنار، نعوذ بالله منها» (٥) الحديث.

الخامس: ما رواه الطبرسي في كتاب (الاحتجاج) في حديث الزنديق المشار إليه آنفا، عن الصادق عليه السلام، حيث قال: أنى للروح بالبعث، و البدن قد بلى و الأعضاء قد تفرقت، فعوضو في بلده تأكله سباعها، و عوضو باخرى تمزقه هوامها، و عوضو قد صار ترابا بنى به مع الطين حائط؟ فقال عليه السلام: «إن الذي أنشأه من غير

١- في المصدر: فالمؤمنون.

٢- تفسير القمي ٢: ٢٥٥-٢٥٦.

٣- في المصدر: فتساق.

٤- من «ح» و المصدر، و في «ق»: أجسادهم.

٥- إرشاد القلوب ١: ١١٩، ١٢١-١٢٢.

ص: ٢٤٤

شیء، و صَوْرَه على غير مثال كان سبق، قادر أن يعيده كما بدأه».

قال: أوضح لي ذلك. قال: «إن الروح مقيم في مكانها، روح المحسنين في ضياء و فسحة، و روح المسيئين في ضيق و ظلمة. و البدن يصير تراباً [كما] منه خلق، و ما تقذف به السباع و الهوام من أجوافها ممّا أكلته و مزّته، كلّ ذلك في التراب محفوظ عند من لا يعزب عنه مثقال ذره في ظلمات الأرض، و يعلم عدد الأشياء و وزنها. [و إن] (١) تراب الروحانيين بمنزلة الذهب في التراب. فإذا كان حين البعث مطرت السماء [ف] (٢) تربو الأرض، ثمّ تمخض مخض السقاء، فيصير تراب البشر كمصير الذهب من التراب إذا غسل بالماء، و الزبد من اللبن إذا مخض، فيجتمع تراب كلّ قالب [إلى قالبه]، فينقل بإذن الله إلى حيث الروح، فتعود الصور بإذن المصوّر كهيئتها، و تلج الروح فيها، فإذا قد استوى لا ينكر من نفسه شيئاً» (٣).

السادس: ما ذكره الإمام العسكري عليه السّلام في تفسيره قال: «إن الله ينزل بين نفختي الصور بعد ما ينفخ النفخة الاولى - من دوين سماء الدنيا، من البحر المسجور الذي قال الله وَ الْبَحْرِ الْمَسْجُورِ (٤)، و هو من منى كمنى الرجال، فيمطر ذلك على الأرض، فيلقى الماء المنى مع الأموات الباليه فينبئون من الأرض و يحيون» (٥).

أقول: و يمكن الجواب عن هذه الأخبار بما اجيب به عن الآيات المتقدمه من أن الغرض من سوقها بيان كيفيّة الإحياء و الإيجاد، و لا سيّما إذا قلنا بفناء العالم كمالاً، كما دلّ عليه كلام أمير المؤمنين عليه السّلام المتقدم.

و توضيحه أنه لا ريب في أن هذه الأجساد تضمحلّ و تتفرّق في التراب، كما وصفه في حديث (الاحتجاج)، و لكن بعد أن يأذن الله سبحانه في فناء العالم -

١- من المصدر، و في النسختين: فإن.

٢- من المصدر، و في النسختين: و.

٣- الاحتجاج ٢: ٢٤٥ - ٢٤٦ / ٢٢٣.

٤- الطور: ٦.

٥- التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السّلام: ٢٨٢ / ١٤٠.

ص: ٢٤٥

من أرض و سماء و جميع ما فيها- يحصل العدم المحض للجميع، ثم بعد ذلك إذا أذن الله عزّ و جلّ في إيجاد ما أفناه أعاد الأرض أولاً بجميع ما أودعه فيها، و أعاد السماء، ثم فعل به ما ذكر في هذه الأخبار.

و بالجمله، فالأدله- كما سمعت- من الطرفين و الأجوبه من الجانبين متعارضه متصادمه، و ما ادّعوه من امتناع إعاده المعدوم لم يأتوا عليه بدليل يركن إليه و لا- برهان يعتمد عليه، و الأمر بالنسبه إلى القدره الإلهيه من الممكنات؛ لأن الله تعالى قادر على جميع المقدورات، محيط علمه بجميع المعلومات من جزئيات و كليّات.

و التمسك بقصور إدراك العقل عن ذلك مع إمكانه بالنسبه إلى القدره الإلهيه ممّا لا يسمن و لا يغنى من جوع؛ فإن كثيرا من أحوال النشأ البرزخيّه و الاخرويّه ممّا يقصر العقل عن إدراكها مع ورود الشرع بها؛ و لهذا أنكرها جملة من العقلاء (١) المستبدّين بعقولهم و المستندين إليها، كمسأله تجسّم الأعمال و نحوها. و لذا أيضا قد أنكر جملة من العقلاء القول بالمعاد (٢)؛ لاعتمادهم في الأحكام على مجرّد العقل، مستندين إلى استلزامه إعاده المعدوم، و زيّفوا ذلك بشبهات واهيه مذكوره في مظانّها.

و الحقّ إلّا إنه لا يمكن الجزم في المسأله بشيء من القولين، إلّا أنه يمكن أن يقال: إنه يكفي في المعاد في المعاد (٣) كونه مأخوذا من الأجزاء الأصلية الباقية

١- و هم كافه الفلاسفه و أكثر الملاحده و لم يقفوا البلاء عليه، بل عكسوا تاره بادعاءات آبيه، و اخرى بشبهات واهيه [مذكوره] (في الأصل: المذكور). في مظانّها. منه رحمه الله، (هامش «ح»).

٢- شرح المقاصد ٥: ٨٨.

٣- في «ح»: و المعاد، بدل: في المعاد، و لكنّها شطب عنها.

ص: ٢٤٦

بعد فناء البدن التي صرح بها عليه السلام في خبر عمار (١) المبحوث عنه؛ إذ مدار اللذات والآلام التي هي الغرض من الإعادة إنما هو على الروح و لو بواسطة الآلات.

و يعضد ما ذكرناه أن القائلين بالهويلى يقولون بانعدام الصورة الجسميه و النوعيه و بقاء الهويلى عند تفرق الجسم، و النافين لها يقولون بعدم انعدام جزء من الجسم عند التفرق.

و يؤكده ما ذكره بعض المحققين من (أن تشخص الشخص إنما هو بأجزائه الأصلية المخلوقه من المنى، و تلك الأجزاء (٢) باقيه فى مدّه حياه الشخص و بعد موته و تفرّق أجزائه) (٣) انتهى.

أقول: لا يخفى أن غايه ما يستفاد من الأخبار المتقدمه الدالّه على الإعادة هو الدلاله على إعادته ذلك الشخص، بمعنى أنه يحكم عليه عرفاً أنه هو هو، كما أنه يحكم على الماء الواحد إذا افرغ فى إناءين أنه هو الماء الذى كان فى إناء واحد عرفاً و شرعاً، و لا يمنع ذلك تشخصه بالوحده التى كان عليها حال كونه فى ذلك الإناء الواحد.

و قد روى عن الصادق عليه السّلام أن ابن أبى العوجاء سأله عن قوله تعالى ﴿كَلِمًا نَفِثَتْ جُلُودُهُمْ يَدْلُوْنَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ (٤) قال: ما ذنب الغير؟

فقال عليه السّلام: «ويحك هي هي، و هي غيرها». قال: فمئل لى [فى] ذلك شيئاً من أمر الدنيا. قال: «نعم، أ رأيت لو أن رجلاً أخذ لبنه فكسرها ثم ردّها فى ملبنها؟ فهى هي، و هي غيرها» (٥)، فإنّ الظاهر أن المعنى فيه أنها هي من حيث الماده، و إنما الاختلاف فى الصفات و العوارض الغير المشخصه، و بذلك صارت غير الاولى.

١- الفقيه ١: ١٢١ / ٥٨٠.

٢- من «ح» و المصدر، و فى «ق»: الأجساد.

٣- بحار الأنوار ٧: ٥١.

٤- النساء: ٥٦.

٥- الاحتجاج ٢: ٢٥٦ / ٢٢٧.

ص: ٢٤٧

و بالجمله، فإن الإدراك و اللذه إنما [يقومان] (١) بالروح و إن كان بواسطه الآلات كما أشرنا إليه آنفا، و إن تشخص الشخص إنما هو بتلك الأجزاء الأصلية، و لذلك يقال للشخص من الصبا إلى الشيخوخه: إنه هو هو بعينه و إن تبدلت الصورة و الهيئات، بل كثير من الأعضاء و الآلات، و لا يقال لمن جنى فى الشباب فعوقب فى المشيب: إنها عقوبه لغير الجانى؛ باعتبار تبدل الصورة و الآلات و الهيئات من الحاله الاولى إلى الحاله الأخيره.

فعلى هذا يقال: إن المعاد فى الآخره هو الشخص الذى كان فى الدنيا بعينه و شخصه، و هذه العيئيه و الشخصيه - كما عرفت - راجعه إلى أجزاء الروح مع تلك الأجزاء الأصلية. و على هذا تتلاءم الأخبار و الآيات و الدلائل الداله على أن المعاد فى الآخره هو عين هذا الجسم، كقوله سبحانه قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ (٢). و الداله على أنه مثله، كقوله تعالى وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ عَلَى أَنْ نَيِّدَلَ أَمْثَلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ (٣)، إلى غير ذلك.

و به تندفع جمله من الإشكالات المورده فى المقام، و منها أنه لو قلنا باستحاله إعاده المعدوم، فإنه يبطل القول بالمعاد، بمعنى جمع الأجزاء المتفرقه أيضا؛ لأن أجزاء بدن الشخص كبدن زيد مثلا لا يكون بدن زيد إلّا بشرط اجتماع خاص و شكل معين، فإذا تفرقت أجزاؤه و انتفى الاجتماع و التشكل المعينان لم يبق بدن زيد، ثم إذا اعيد؛ فإما أن يعاد ذلك الاجتماع و التشكل بعينهما، أو لا. و على الأول يلزم إعاده المعدوم، و على الثانى لا يكون المعاد بعينه هو البدن الأول، بل مثله، و حينئذ يكون تناسخا. و من ثم قيل: ما من مذهب إلّا و للتناسخ فيه قدم راسخ (٤).

١- فى النسختين: يقوم.

٢- يس: ٧٩.

٣- الواقعه: ٦٠ - ٦١.

٤- بحار الأنوار ٧: ٤٩.

ص: ٢٤٨

و الجواب أن يقال: إنما يلزم التناسخ لو لم يكن البدن المحشور مؤلفاً من الأجزاء الأصليّة للبدن الأوّل، أما إذا كان كذلك فلا يستحيل إعاده الروح إليه، وليس ذلك من التناسخ، فإن سُمّي به فهو مجرّد اصطلاح؛ فإن التناسخ الذي دلّ الدليل على منعه و استحالته عبارته عن تعلّق نفس زيد ببدن آخر لا يكون مخلوقاً من أجزاء بدنه، و أمّا تعلّقها بالبدن المؤلف من أجزائه الأصليّة بعينها، مع تشكّلها بشكل مثل الشكل السابق، فهو الذي نعيه بالحشر الجسماني.

و كون الشكل و الاجتماع غير السابق لا يقدر في المقصود، و هو حشر الأشخاص الإنسانيّة بأعيانها؛ لما بيّناه آنفاً من أن زيدا مثلاً شخص واحد محفوظ وحدته الشخصيّة من أوّل عمره - إلى آخره - بحسب العرف و الشرع؛ و لذلك يؤخذ عرفاً و شرعاً بعد التبدّل ما لزمه قبل. و كما لا (١) يتوهم أن في ذلك تناسخاً لا - ينبغي أن يتوهم في هذه الصورة و إن كان الشكل الثاني مخالفاً للشكل الأوّل، كما ورد في الخبر (٢) أنه يحشر المتكبرون كأمثال الذر، و أن ضرس الكافر مثل جبل احد، و أن أهل الجنة جرد مرد مكحولون.

و الحاصل أن المعاد الجسماني عبارته عن عود النفس إلى بدن هو ذلك البدن بحسب الشرع و العرف، و مثل هذه التبدّلات و التغيّرات التي لا تقدح في الوحده بحسب الشرع و العرف لا تقدح في كون المحشور هو المبدأ.

و منها أنه على القول الأوّل من القولين المتقدمين يلزم أنه (لو كانت إعاده المعدوم جائزه لكان إعاده الوقت الذي حدث فيه أولاً جائزه، لكن اللازم باطل، فالملزوم كذلك.

بيان الملازمه: أن الوقت الأوّل من شرائط وجود ذلك الشخص و مشخصاته،

١- سقط في «ح».

٢- بحار الأنوار ٧: ٥٠.

ص: ٢٤٩

فيستحيل وجوده ثانيا بعينه من دون ذلك الشرط.

بيان بطلان اللازم: أنه (١) لو اعيد ذلك الوقت بعينه لكان (٢) ذلك الإيجاد ثابتا له في الوقت الأول، فيكون من حيث هو معاد مبتدأ، هذا خلف).

و على هذا الدليل اقتصر العالم الرباني الشيخ ميثم البحراني - عطر الله مرقدته - على ما نقل عنه في قواعده (٣).

و جوابه بناء على ما عرفت من حصول العينيه و التشخيص بانضمام تلك الأجزاء إلى الروح، حسب ما بيناه و أوضحناه.

و منها أن من تفرق أجزاءه في مشارق الأرض و مغاربها، و صار بعضه في أبدان السباع و بعضه في جدران الرباع، كيف يجمع؟ و أبعد من هذا لو أن إنسانا أكل إنسانا صار أجزاء المأكول في أجزاء الآكل، فإن اعيد؛ فأجزاء المأكول إما أن تعاد إلى بدن الآكل فلا يبقى للمأكول أجزاء تخلق منها أعضاؤه، و إما أن تعاد إلى بدن المأكول منه فلا يبقى للآكل أجزاء.

و الجواب أن في الآكل أجزاء أصليّه و أجزاء فضليّه و كذلك في المأكول، فإذا أكل إنسان إنسانا صار الأصلي من أجزاء المأكول فضليا من أجزاء الآكل، و الأجزاء الأصليّه للآكل هي ما كان له قبل الأكل. و الله بكلّ شيء عليم، يعلم الأصلي من الفضلي، فيجمع الأجزاء الأصليّه للآكل و ينفخ فيها روحه، و يجمع الأجزاء الفضليّه - و هي الأصليّه - للمأكول و ينفخ فيها روحه. و كذلك يجمع الأجزاء المتفرقة في البقاع المتعدّده و الأصقاع المتبدّده بقدرته الكامله و حكمته

١- من هنا إلى قوله: في تفسير الأخبار، الآتي في الصفحة: ١٥٥ من «ح»، و قد وقع هذا الكلام في صفحه مفقوده من مصوّره «ق».

٢- في «ح» بعدها: في.

٣- قواعد المرام في علم الكلام: ١٤٧.

ص: ٢٥٠

الشامله، كما تقدّم في حديث (الاحتجاج) (١) من أدلّه القول الثاني.

و على هذا يحمل ما تقدّم من الأخبار الدالّة على حفظ أجزاء البدن في التراب على خبر عمّار (٢) المذكور الدالّ على اختصاص ذلك بالطينه التي خلق منها، وأن ما عداها يضمحلّ و يبلى.

و أمّا ما ذكره المحدث الكاشاني في (الوافي)، حيث قال بعد نقل الخبر المشار إليه: (لعلّ المراد بطينته التي خلق منها بدنها المثالي البرزخي اللطيف الذي يرى الإنسان نفسه فيه في النوم، و قد مضت الإشارة إليه في الأخبار الماضية).

و استدارتها عبارته عن انتقالها من حال إلى حال، من الدوران بمعنى الحركة.

و يقال: إن حاله في هذه المدّة كحال النطفه في الرحم، و البذر في الأرض، ينبت و يثمر و يختلف عليه [أطوار] النشأ، إلى أن يتولّد يوم القيامة بالنفخه الإسرائيلى (٣)، و يفىق من صعقته، و يخرج من الهيئه المحيطه به كما يخرج الجنين من القرار المكين لَتَزَكَّبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ (٤). فالموت ابتداء البعث (٥) انتهى.

فلا يخفى ما فيه من البعد عن ظاهر الخبر المذكور، بل التعسف البالغ في الظهور؛ لأنه عليه السّلام ذكر أن الطينه تبقى مستديره في القبر - من الاستداره - فكيف يصحّ حملها على البدن المثالي البرزخي، و البدن المثالي البرزخي إنّما هو في وادى السلام و هو في ظهر الكوفه، الذى تنقل إليه أرواح المؤمنين؟ ثمّ إنه أىّ مناسبه بين الطينه التي خلق منها و بين البدن المثالي حتى تحمل عليه؟! و أيضا إن الانتقالات - كما في النطفه - لا تترتب على البدن المثالي؛ بل

١- الاحتجاج ٢: ٢٤٥-٢٤٦ / ٢٢٣.

٢- الفقيه ١: ١٢١ / ٥٨٠.

٣- من «ق» و المصدر، و فى «ح»: الاسرائيلى.

٤- الانشقاق: ١٩.

٥- الوافى ٢٥: ٦٩٠.

ص: ۲۵۱

الظاهر من الخبر الذى لا- يعتریه الشكّ و لا- الإشكال و لا يتطرّق إليه (۱) الريب و لا- الاحتمال إنما هو حمل الطينه على الأجزاء الأصلية التى خلق منها البدن، فإنّها تبقى محفوظة فى القبر إلى أن يخلق منها مرّة اخرى بإنزال المطر الذى دلّت عليه الأخبار (۲) المتقدّمة، و أنه تنمو (۳) به تلك الطينه الأصلية و تنبت كما تنبت الشجرة و تخرج من النواه، و الإنسان من النطفه. هذا هو ظاهر الخبر كما عرفت آنفا.

و لكن هؤلاء- أعنى من اتّسم بالتصوّف- عادتهم فى تفسير الأخبار اختراع المعانى البعيده، و يزعمون أنهم من أهل الحقائق و الباطن، كما لا يخفى على من راجع كتب هذا القائل و أمثاله من علماء الصوفيّه العاميّه، و الله الهادى لمن يشاء.

۱- من «ع».

۲- من قوله السابق: إنه لو اعيد ذلك الوقت، المار فى الصفحه: ۱۵۴ إلى هنا من «ح»، و قد وقع هذا الكلام فى صفحه مفقوده من مصوّره «ق».

۳- من «ق»، و فى «ح»: تيمّن.

ص: ۲۵۳

۵۷ درّه نجفيه في حكم منجزات المريض أنها هل تخرج من الأصل أو الثلث؟ و كذا إقراره

و [هاتان المسألتان] هما من عويصات المسائل و أمّهات المعاضل؛ لوقوع الاختلاف فيهما نصا و فتوى بين علمائنا الأعلام، و قد صارتا منتصلا لسهام النقض و الإبرام. و ها أنا مثبت في هذه الدرّه الفاخره و الجوهره الباهره ما وصل إليه فهمي القاصر، و خطر ببالى الفاتر من أخبار أهل الذكر عليهم السّلام، كاشف عن ذلك نقاب الإبهام، بما تشبّاهه الطباع السليمه و الأفهام المستقيمه، فأقول: إن الكلام هنا يقع في مقصدين:

المقصد الأوّل: في المنجزات. و هى عبارته عن التبرعات المنجزه في مرض الموت المشتمله على المحاباه، كالإبراء و الهبه، و البيع بأقل من ثمن المثل (۱)، و نحو ذلك ممّا فيه نقص على الوارث و إضرار به. و قد اختلف أصحابنا- رضوان الله عليهم- في أن مخرجها من الأصل أو الثلث- و قد اتفق الفريقان على لزوم ذلك لو برئ من مرضه ذلك و لم يمت فيه، و إنّما الخلاف لو مات في مرضه ذلك- على قولين:

۱- في «ح»: مثل بمثل، بدل: ثمن المثل.

ص: ۲۵۴

و الأول: منهما للشيخ المفيد في (المقنعه) (۱)، و الشيخ في (النهايه) (۲)، و ابن البراج (۳) و ابن إدريس (۴)، و إليه مال المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (۵)، و الفاضل المولى محمّد باقر الخراساني في (الكفايه) (۶)، و المحدث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البحراني - قدس الله أرواحهم و نور أشباحهم - و هو الأظهر عندى و المختار.

و الثانى: للشيخ في (المبسوط) (۷)، و الصدوق (۸) و ابن الجنيد (۹)، و هو المشهور بين المتأخرين (۱۰).

فمن الأدله الداله على القول الأول ظاهر قوله عزّ و جلّ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا (۱۱).

و قد روى الشيخ قدس سرّه في الصحيح عن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام - فى حديث - قال: «و قال فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا، و هذا يدخل فيه الصداق و الهبه» (۱۲).

و التقريب فيه أنه دالّ بإطلاقه على ما يشمل الصحه و المرض.

و منها موثقه عمار أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: «صاحب المال أحقّ بماله ما دام

۱- المقنعه (ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد) ۱۴: ۶۷۱.

۲- النهايه: ۶۱۸.

۳- المهذب ۱: ۴۲۰.

۴- السرائر ۳: ۲۲۱.

۵- بدايه الهدايه: ۱۱۶.

۶- كفايه الأحكام: ۱۵۱.

۷- المبسوط ۴: ۴۴.

۸- المقنعه: ۴۸۲.

۹- عنه فى مختلف الشيعة ۶: ۳۶۹/ المسأله: ۱۵۲.

۱۰- جامع المقاصد ۱۱: ۹۴، إيضاح الفوائد ۲: ۵۹۳.

۱۱- النساء: ۴.

۱۲- تهذيب الأحكام ۹: ۱۵۲/ ۶۲۴، الاستبصار ۴: ۱۱۰/ ۴۲۳، و فيهما: فى، بدل: فيه، وسائل الشيعة ۱۹: ۲۳۹، كتاب الهبات، ب ۷، ح

ص: ۲۵۵

فيه شىء من الروح، يضعه حيث يشاء» (۱).

و منها موثقه سماعه، قال: قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: الرجل يكون له الولد، أيسعه أن يجعل ماله لقربته؟ قال: «هو ماله يصنع به ما يشاء إلى أن يأتيه الموت» (۲).

و [و روى] (۳) فى (الكافى) عن أبى بصير مثله، و زاد فيه: «إنّ لصاحب المال أن يعمل بماله ما شاء ما دام حيّاً، إن شاء وهبه، و إن شاء تصدّق به، و إن شاء تركه إلى أن يأتيه الموت. و إن أوصى به فليس له إلّا الثلث، إلّا إن الفضل فى ألّا يضيع من يعول و لا يضرّ بورثته» (۴).

و منها صحيحه أبى شعيب المحاملى (۵) عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «الإنسان أحقّ بماله ما دامت الروح فى بدنه» (۶).

و منها مرسله إبراهيم بن أبى بكر بن أبى السّمّال الأزديّ (۷)، عمّن أخبره عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «الميت أولى بماله ما دام فيه الروح» (۸).

۱- الكافى ۷: ۷ / ۱، باب أنّ صاحب المال أحقّ بماله .. تهذيب الأحكام ۹: ۱۸۶ / ۷۴۸، وسائل الشيعه ۱۹: ۲۹۷ - ۲۹۸، كتاب الوصايا، ب ۱۷، ح ۴.

۲- الكافى ۷: ۸ / ۵، باب أنّ صاحب المال أحقّ بماله .. تهذيب الأحكام ۹: ۱۸۶ / ۷۴۹، وسائل الشيعه ۱۹: ۲۹۶، كتاب الوصايا، ب ۱۷، ح ۱.

۳- فى النسختين: رواه.

۴- الكافى ۷: ۸ - ۱۰ / ۹، باب أنّ صاحب المال أحقّ بماله .. وسائل الشيعه ۱۹: ۲۹۷، كتاب الوصايا، ب ۱۷، ح ۲، و فيهما: فإن أوصى، بدل: و إن أوصى.

۵- من «ح» و تهذيب الأحكام، و فى «ق»: الحاملى، و فى الكافى: أبى المحامل، بدل: أبى شعيب المحاملى، و فى وسائل الشيعه: أبى المحامد.

۶- الكافى ۷: ۸ / ۹، باب أنّ صاحب المال أحقّ بماله .. تهذيب الأحكام ۹: ۱۸۷ / ۷۵۱، وسائل الشيعه ۱۹: ۲۹۹، كتاب الوصايا، ب ۱۷، ح ۸.

۷- فى الكافى: الأسدى، و فى وسائل الشيعه: إبراهيم بن أبى السّمّاك، بدل: إبراهيم بن أبى بكر بن أبى السّمّال.

۸- الكافى ۷: ۷ / ۳، باب أنّ صاحب المال أحقّ بماله .. تهذيب الأحكام ۹: ۱۸۷ / ۷۵۲، وسائل الشيعه ۱۹: ۲۹۷، كتاب الوصايا، ب ۱۷، ح ۳.

ص: ۲۵۶

و منها روايه مرآزم عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السّلام، في الرجل يعطى الشىء من ماله في مرضه، فقال: «إذا أبان فيه فهو جائز، وإن أوصى به فهو من الثلث» (۱).

و الظاهر أن المراد بقوله: «أبان فيه» أى ميّزه و عزله و سلّمه إلى المعطى، و لم يعلّق إعطاءه على الموت.

و منها موثّقه عمّار الساباطى عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: قلت له: الميّت أحقّ بماله ما دام فيه الروح يبيّن به؟ قال: «نعم، فإن أوصى به (۲) فليس له إلّا الثلث». كذا في (الكافي) (۳).

و رواه الشيخ في (التهذيب)، عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «الميّت أحقّ بماله ما دام فيه الروح تبيّن به (۴)، فإن قال: بعدى، فليس له إلّا الثلث» (۵).

و في (الفقيه) - عوض قوله: «فإن قال: بعدى» - «فإن تعدّى» (۶). و ما في (التهذيب) أظهر، و يعضده ما في (الكافي) (۷).

و منها موثّقه عمّار أيضا بروايه المشايخ الثلاثة عن أبي عبد الله عليه السّلام قال:

«الرجل أحقّ بماله ما دام فيه الروح، إن أوصى به كلّهُ فهو جائز» (۸).

۱- الكافي ۷: ۸/ ۶، باب أنّ صاحب المال أحقّ بماله .. وسائل الشيعه ۱۹: ۲۹۸، كتاب الوصايا، ب ۱۷، ح ۶.

۲- في المصدر بعدها: فإن تعدّى.

۳- الكافي ۷: ۸/ ۷، باب أنّ صاحب المال أحقّ بماله .. و في ذيله: فإن تعدّى فليس له إلّا الثلث، وسائل الشيعه ۱۹: ۲۹۹، كتاب الوصايا، ب ۱۷، ح ۷.

۴- من «ح» و المصدر، و في «ق»: فيه.

۵- تهذيب الأحكام ۹: ۷۵۶ / ۱۸۸، وسائل الشيعه ۱۹: ۲۹۹، كتاب الوصايا، ب ۱۷، ح ۷.

۶- الفقيه ۴: ۴۷۷ / ۱۳۷، وسائل الشيعه ۱۹: ۲۹۹، كتاب الوصايا، ب ۱۷، ذيل الحديث: ۷.

۷- يلاحظ أن نسخه الكافي التي بين أيدينا تعضد نسخه الفقيه، انظر الهامش: ۳ أعلاه.

۸- الكافي ۷: ۷/ ۲، باب أنّ صاحب المال أحقّ بماله .. تهذيب الأحكام ۹: ۷۵۳ / ۱۸۷، الفقيه ۴: ۱۵۰ / ۵۲۰، وسائل الشيعه ۱۹: ۲۹۸، كتاب الوصايا، ب ۱۷، ح ۵.

ص: ٢٥٧

أقول: ينبغي حمل هذا الخبر على فقد الوارث، أو إجازة الورثة (١)؛ فإن الوصيه لا تنفذ إلّا من الثلث.

ومنها موثقة عمّار الساباطى أيضا عن أبى عبد الله عليه السّلام، فى الرجل يجعل بعض ماله لرجل [فى مرضه]. قال: «إذا أبانه جاز» (٢).

هذا ما وقفت عليه من الأخبار الدّالة على هذا القول.

و أمّا ما يدلّ على القول (٣) الآخر، فمنه روايه على بن عقبه عن الصادق عليه السّلام، فى رجل حضره الموت فأعتق مملوكا له ليس له غيره، فأبى الورثة أن يجيزوا ذلك، كيف القضاء فيه؟ قال: «ما يعتق منه إلّا ثلثه، و سائر ذلك للورثة (٤) [و الورثة] (٥) أحقّ بذلك، و لهم ما بقى» (٦).

و موثقه سماعة قال: سألته عن عطيه الوالد لولده؟ فقال: «أمّا إذا كان صحيحا فهو له (٧) يصنع به ما يشاء، و أمّا فى مرض فلا يصلح» (٨). و هو دالّ على أنه فى غير الصّحّه لا يصلح.

و صحيحه الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السّلام عن المرأة تبرئ زوجها [من صداقها] (٩) فى مرضها؟ قال: «لا» (١٠).

١- من «ح»، و فى «ق»: الوصيه.

٢- تهذيب الأحكام ٩: ٧٦٤ / ١٩٠، الاستبصار ٤: ١٢١ / ٤٦١، وسائل الشيعه ١٩: ٣٠٠، كتاب الوصايا، ب ١٧، ح ١٠.

٣- فى «ح»: قول.

٤- فى تهذيب الأحكام و وسائل الشيعه: الورثة.

٥- من الاستبصار.

٦- تهذيب الأحكام ٩: ٧٨١ / ١٩٤، الاستبصار ٤: ١٢٠ / ٤٥٥، وسائل الشيعه ١٩: ٢٧٦، كتاب الوصايا، ب ١١، ح ٤.

٧- فهو له، من «ح» و المصدر، و فى «ق»: فقال.

٨- تهذيب الأحكام ٩: ٨٠٠ / ٢٠٠، وسائل الشيعه ١٩: ٣٠٠، كتاب الوصايا، ب ١٧، ح ١١.

٩- من تهذيب الأحكام.

١٠- تهذيب الأحكام ٩: ٨٠٢ / ٢٠١، وسائل الشيعه ١٩: ٣٠١، كتاب الوصايا، ب ١٧، ح ١٥.

ص: ٢٥٨

و موثق سماعه قال: سألت عن الرجل يكون لامرأته عليه الصداق أو بعضه تبرئه منه فى مرضها؟ قال: «لا، ولكنّها إن وهبت له جاز ما وهبت له من ثلثها» (١).

و رواه أبى ولّاد قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يكون لامرأته عليه الدين فتبرئه منه فى مرضها؟ قال: «بل تهبه له، فتجوز هبتها له، و يحسب (٢) ذلك من ثلثها إن كانت تركت شيئا» (٣).

و صحيحه على بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السّلام: ما للرجل من ماله عند موته؟ قال: «الثلث، و الثلث كثير» (٤).

و صحيحه يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يموت، ما له من ماله؟ قال: «له ثلث ماله، و للمرأه أيضا» (٥).

و رواه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «للرجل عند موته ثلث ماله، و إن لم يوص فليس على الورثه إمضاؤه» (٦). هذا ما وقفت عليه من روايات هذا القول.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن ترجيح أخبار القول الأول يظهر من وجوه:

أحدها: اعتضاد تلك الأخبار بظاهر (القرآن) (٧) كما عرفت آنفا.

و ثانيها: أنها مخالفه للعامة، كما نبّه عليه كثير من أصحابنا- رضوان الله

١- تهذيب الأحكام ٩: ٨٠٣/٢٠١، وسائل الشيعه ١٩: ٣٠١، كتاب الوصايا، ب ١٧، ح ١٦.

٢- فى «ح»: و يجب، و فى تهذيب الأحكام: و يحتسب.

٣- تهذيب الأحكام ٩: ٧٨٣/١٩٥، وسائل الشيعه ١٩: ٢٧٨، كتاب الوصايا، ب ١١، ح ١١.

٤- تهذيب الأحكام ٩: ٩٤٠/٢٤٢، وسائل الشيعه ١٩: ٢٧٤، كتاب الوصايا، ب ١٠، ح ٨.

٥- الكافى ٧: ٣/١١، باب ما للإنسان أن يوصى،، الفقيه ٤: ٤٧٣/١٣٦، وسائل الشيعه ١٩: ٢٧٢، كتاب الوصايا، ب ١٠، ح ٢.

٦- تهذيب الأحكام ٩: ٩٣٩/٢٤٢، وسائل الشيعه ١٩: ٢٧٣، كتاب الوصايا، ب ١٠، ح ٧.

٧- النساء: ٤.

ص: ۲۵۹

عليهم - من أن أكثر العامه (۱) على القول بمضمون الأخبار الأخيره.

و من أخبارهم في المسأله - على ما نقله شيخنا الشهيد الثاني في (المسالك) عن صاحبهم (۲) - أن رجلا من الأنصار أعتق ستّه أعبد في مرضه لا مال له غيرهم، فاستدعاهم النبي صلّى الله عليه وآله و جزأهم ثلاثه أجزاء و أقرع بينهم، فأعتق اثنين و أرقّ أربعة (۳).

قال قدّس سرّه: (و على هذه الروايه اقتصر ابن الجنيّد في كتابه (الأحمدى) ..) (۴).

الثالث: أنها صريحه الدلاله على المطلوب و المراد، عاريه عن وصمه الطعن في دلالتها و الإيراد، و لهذا أن المتأخرين إنّما تيسّر لهم الطعن في أساسيّتها بناء على الاصطلاح المحدث، و أمّا من لا يراه و لا يعمل به - كما هو الحقّ الحقيق بالاتباع، و عليه جرى جملة متقدّمي علمائنا: الصدور منهم و الأتباع - فلا مجال للطعن بذلك عنده. بخلاف الأخبار المقابله لها، فإنّها لما هي عليه من الإجمال و سعه دائره الاحتمال غير قابله للاستدلال، مع ما في جملة منها من الاختلال من جهات اخر، و الاعتلال، كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى في المقام بأوضح مقال.

الرابع: اعتضاها بالإجماع على صحّه التصرف، المعتضد بقوله صلّى الله عليه وآله: «الناس مسلّطون على أموالهم» (۵). خرج منه ما خرج من التصرف المعلق على الموت بدليل، و بقي الباقي؛ لعدم الدليل الناص على ذلك، كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى.

الخامس: اتفاق القائلين من الطرفين على لزوم التصرف لو برئ من مرضه،

۱- الحاوى الكبير ۸: ۳۱۹، المحلّى ۹: ۳۵۲، الوجيز ۲: ۲۷۲، الفتاوى الهنديه ۶: ۱۰۹.

۲- مسند أحمد بن حنبل ۴: ۴۲۶، السنن الكبرى ۶: ۴۳۵ / ۱۲۵۵۰.

۳- مسالك الأفهام ۶: ۳۰۷.

۴- مسالك الأفهام ۶: ۳۰۹.

۵- عوالى اللآلى ۲: ۱۳۸ / ۳۸۳.

ص: ٢٦٠

و نفاذه من الأصل، فإنه لا وجه له على القول الآخر إلّا باعتبار أن يكون صحيحا غير لازم، موقوفا على إجازة الوارث إن مات أو البرء، فيكون البرء (١) كاشفا عن الصحّة و اللزوم، و إجازة الوارث و عدمها [كاشفه] (٢) عن اللزوم (٣) و عدمه، بعين ما قالوه في تصرّف الفضولي.

و أنت خبير بأننا لم نظفر لهم في أمثال (٤) هذه المقامات على أزيد من وجوه اعتباريه لا- تصلح لأن تكون مستندا في الأحكام الشرعيّة، كما حقّقنا ذلك بما لا مزيد عليه في بعض فوائدنا في مسأله البيع الفضولي، حيث إن المشهور بينهم صحته؛ لوجوه اعتباريه ذكروها، مع أن الأخبار تمنعها و تردّها كما أوضحناه في الموضع المشار إليه.

ولا- يخفى أن مقتضى الأدلّة كتابا (٥) و سنّه (٦) هو وجوب الوفاء بالعقود و ترتب أثرها عليها من جواز التصرف بجميع أنواع التصرفات، و إبطال ذلك يحتاج إلى دليل قاطع و برهان ساطع، فما خرج بدليل من (كتاب) أو سنّه وجب الوقوف عليه، و ما لم يقدّم عليه دليل فهو باق على مقتضى الأدلّة. و لا ريب أن التصرف في الصورة المفروضة كذلك بمقتضى الأدلّة المتقدّمة.

و بالجملة، فإننا نقول: إن مقتضى العقد هو الصحّة و اللزوم، و جواز التصرف لمن انتقل إليه كيف شاء، و استمرار ذلك في جميع الأزمنة. و تخلف بعض الأفراد في بعض الموارد لقيام دليل لا يقتضى انسحابه فيما لا دليل فيه؛ إذ هو قياس محض.

١- من «ح».

٢- في المخطوط: كاشفا.

٣- و إجازة الوارث و عدمها كاشفا عن اللزوم، سقط في «ح».

٤- من «ح».

٥- المائدة: ١.

٦- تهذيب الأحكام ٧: ٣٧١ / ١٥٠٣، الاستبصار ٣: ٢٣٢ / ٨٣٥، وسائل الشيعة ٢١: ٢٧٦، أبواب المهور، ب ٢٠، ح ٤.

ص: ٢٤١

و حينئذ، فلزوم التصرف بعد البرء من المرض - كما وقع الاتفاق عليه - إنما نشأ من لزوم العقد أولاً في حال المرض كما نقوله و ندّعيه، لا أنه إنما وقع صحيحاً غير لازم كما يدّعون، حتى فرّعوا عليه صحّحه هذا القول.

السادس ما أشرنا إليه آنفاً من عدم صلوحية الروايات المعارضة للمعارضه (١)؛ لما فيها من الاحتمال، بل الاختلال في جملة منها و الاعتدال المانع من صحّحه الاعتماد عليها في هذا المجال. و ها نحن نسوق الكلام فيها روايه روايه:

فمنها روايه على بن عقبه (٢) التي هي أوضح أدلّه أولئك القائلين. و أظهر الوجوه فيها هو الحمل على التقيّه، لمطابقتها - كما عرفت - للروايه العاميه.

و احتمل شيخنا الشهيد الثاني في (المسالك) أيضاً حملها على الوصيّه قال: (لأن حضور الموت قرينه منعه من مباشر العتق، و يجوز نسبه العتق إليه؛ لكونه سببه القوى بواسطه الوصيّه).

قال: (و هذا و إن كان بعيداً إلّا إنه مناسب، حيث لم يبق للروايه عارضه) (٣) انتهى.

و ظنّي أن ما ذكرناه من الحمل على التقيّه هو الأقرب و الأنسب. ثم إنه على تقدير تسليمها فموردها خاصّ، و المدّعى أعمّ من ذلك، و دعوى الأولويّه ممنوعه، بل هو قياس محض، و عدم القائل باختصاص الحكم به لا يسوّغ قياس غيره عليه.

و منها موثّقه سماعه (٤)، و نحوها روايه جراح المدائني (٥).

١- سقط في «ح».

٢- تهذيب الأحكام ٩: ١٩٤ / ٧٨١، الاستبصار ٤: ١٢٠ / ٤٥٥، وسائل الشيعه ١٩: ٢٧٦، كتاب الوصايا، ب ١١، ح ٤.

٣- مسالك الأفهام ٦: ٣٠٨ - ٣٠٩.

٤- تهذيب الأحكام ٩: ١٥٦ / ٦٤٢، وسائل الشيعه ١٩: ٣٠٠، كتاب الوصايا، ب ١٧، ح ١١.

٥- تهذيب الأحكام ٩: ٢٠١ / ٨٠١، وسائل الشيعه ١٩: ٣٠١، كتاب الوصايا، ب ١٧، ح ١٤.

ص: ۲۶۲

و أول ما فيهما (۱): أنه لا قائل بهما على ظاهرهما، لأن ظاهرهما المنع من عطية الوالد لولده في المرض مطلقا، زاد على الثلث أم لم يزد، بل بلغ الثلث أم لم يبلغ، والحمل على معنى أنه لا يصلح من الأصل بل من الثلث وإن كان صحيحا في حد ذاته إلا إنه بعيد من سياق الخبر؛ إذ لا تعرض في شيء منهما للأصل والثلث، وإنما السؤال عن العطية بقول مطلق، فأجاب بأنه في حال الصحة يفعل ما يشاء، وأما في حال المرض فليس له ذلك.

الثاني: أنهما أخص من المدعى، فلا ينهضان حجه على العموم.

الثالث: احتمال حمل العطية على الوصية، ولعله أقرب (۲) في المقام؛ ليحصل به الجمع بين أخبار الطرفين.

وأما الحمل على تخصيص المنع من العطية في المرض بالوارث - كما جرح إليه المحدث الكاشاني في (الوافي) قال: (و سرّه (۳) ما ذكره في (التهذيبين) (۴) من الإيحاش، فإن فعل حسب من الثلث، كما تدل عليه الأخبار) (۵) انتهى - ففيه:

أولا: أن إثبات حكم كلّي بورود ذلك في جزئي خاص - سيما مع عدم الصراحة كما أشرنا إليه - لا يخلو من الإشكال.

و ثانيا: أنه إذا كان متى فعل صحّ وحسب من الثلث فأى (۶) اختصاص بالمنع بالوارث؛ إذ الاحتساب من الثلث ممّا لا نزاع فيه، لوارث كان أو لأجنبي، فلا يظهر لمنع الوارث هنا وجه.

۱- من «ع»، و في النسختين: فيها.

۲- في «ح»: الأقرب.

۳- في «ح»: قدّس سرّه.

۴- تهذيب الأحكام ۹: ۲۰۱ / ۸۰۰، الاستبصار ۴: ۱۲۷ / ۴۸۱.

۵- الوافي ۲۴: ۱۰۹.

۶- سقط في «ح».

ص: ۲۶۳

و منها صحيحه الحلبي (۱)، و ما في معناها من موثقه سماعه (۲)، و روايه أبي ولاد (۳).

فأول ما فيها: ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني قدس سره في (المسالک) من أن مضمونها لا يقول به أحد لأن الإبراء ممّا في الذمه صحيح بالإجماع، دون هبته، فالحكم فيها (۴) بالعكس، فكيف يستند إلى مثل ذلك (۵)؟! الثاني: أنها أخص من المدعى، فلا تنهض حججه على العموم.

الثالث: معارضتها بظاهر الآيه (۶) المفسره في صحيحه زواره (۷) بالصدق، و أنه متى طابت نفسها عنه بإبراء أو هبه حلّ له، في مرض كان أو صحه (۸)، زاد على التلث أو نقص؛ كلّ ذلك لإطلاق الآيه و الخبر المذكور.

فإن قيل: إن إطلاق الآيه و الخبر المفسر لها يجب تخصيصه بهذه الأخبار.

قلنا: هذه الأخبار لما فيها من العله بالمنع من جواز الإبراء الذي لا خلاف و لا إشكال في جوازه يشكل الاعتماد عليها في حكم كما عرفت، فكيف تبلغ قوه في تخصيص الآيه و الصحيحه المذكوره، سيّما أن الآيه و الخبر المذكورين قد اعتضدا بالأخبار الكثيره المتقدّمه في أدله القول الأوّل المختار؟ فالتخصيص لهما تخصيص للجميع (۹)، و هذه الأخبار - للعله المذكوره مع خصوص موردّها

۱- تهذيب الأحكام ۹: ۸۰۲/۲۰۱ و سائل الشيعة ۱۹: ۳۰۱، كتاب الوصايا، ب ۱۷، ح ۱۵.

۲- تهذيب الأحكام ۹: ۸۰۳/۲۰۱ و سائل الشيعة ۱۹: ۳۰۱، كتاب الوصايا، ب ۱۷، ح ۱۶.

۳- تهذيب الأحكام ۹: ۷۸۳/۱۹۵، و سائل الشيعة ۱۹: ۲۷۸، كتاب الوصايا، ب ۱۱، ح ۱۱.

۴- في «ح»: فيهما.

۵- مسالك الأفهام ۶: ۳۰۹.

۶- النساء: ۴.

۷- تهذيب الأحكام ۹: ۶۲۴/۱۵۲، الاستبصار ۴: ۴۲۳/۱۱۰، و سائل الشيعة ۱۹: ۲۳۹، كتاب الهبات، ب ۷، ح ۱.

۸- في «ح» بعدها: كان.

۹- من «ع»، و في «ق»: بالجميع، و في «ح»: الجميع.

ص: ۲۶۴

كما عرفت - لا تبلغ قوه في تخصيص الجميع.

و أمّا ما تكلفه جمع من متأخري متأخري مشايخنا - عطر الله مراقدهم - في الجواب عن الطعن الأول في هذه الروايات - بالحمل على أنه عليه السلام كان يعلم أن حق المرأة لا ينتقل إلى ذمه الرجل، و إنما كان عينا موجوده، فلاجل ذلك منع من الإبراء الذي لا يقع إلّا على ما في الذمه، و أمر بالهبة - فظنني بعده، بل تعسف به؛ لأن هذا المعنى إنما ذكره في توجيه روايه سماعه، و غايه إمكانه قصره على قضيه واحده، مع أن روايه أبي ولاد قد تضمنت الدين، و وقع الجواب بهذا التفصيل فيه، فكيف يكون المراد بذلك العين الخارجيه عمّا في الذمه خاصه؟

و منها صحيحه على بن يقطين (١)، و نحوها صحيحه يعقوب بن شعيب (٢)، و روايه عبد الله بن سنان (٣). و الظاهر من الجميع هو الحمل على ما بعد الموت.

أمّا صحيحه يعقوب بن شعيب فهي كالصريحه في ذلك، حيث قال فيها:

(الرجل يموت فما له من ماله)؟ أي بعد موته، فلا - وجه حيثئذ للاستدلال بها على المنجزات، كما هو محل البحث. و قريب منها الروايتان الاخيرتان؛ لقوله:

(عند موته).

و بالجمله، إن لم يكن ما ذكرناه أظهر فلا أقلّ من أن يكون مساويا، و به يسقط الاستناد إليها في الاستدلال. و يؤيد ما ذكرناه من الحمل على الوصيه تكرر هذا المعنى في الأخبار، و دلاله أن غايه ما للميت الوصيه (٤) به من ماله هو التلث، و أن الأفضل الاقتصار على ما دونه.

١- تهذيب الأحكام ٩: ٢٤٢ / ٩٤٠، وسائل الشيعه ١٩: ٢٧٤، كتاب الوصايا، ب ١٠، ح ٨.

٢- الكافي ٧: ١١ / ٣، باب ما للإنسان أن يوصي ..، الفقيه ٤: ١٣٦ / ٤٧٣، وسائل الشيعه ١٩: ٢٧٢، كتاب الوصايا، ب ١٠، ح ٢.

٣- تهذيب الأحكام ٩: ٢٤٢ / ٩٣٩، وسائل الشيعه ١٩: ٢٧٣، كتاب الوصايا، ب ١٠، ح ٧.

٤- تكرر هذا الوصيه، سقط في «ح».

ص: ۲۶۵

و من ذلك صحيحه محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «كان أمير المؤمنين عليه السّلام يقول: لئن أوصى بخمس مالى أحبّ إليّ من أن أوصى بالربع، و لئن أوصى بالربع أحبّ إليّ من أن أوصى بالثلث، و من أوصى بالثلث فلم يترك فقد بالغ» (۱).

و في حسنه حمّاد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «من أوصى بالثلث فقد أضّرّ بالورثه، و الوصيه بالخمس و الربع أفضل من الوصيه بالثلث، و من أوصى بالثلث فلم يترك» (۲).

إلى غير ذلك من الأخبار التى على هذا المنوال، و إلى ذلك يشير قوله عليه السّلام فى صحيحه على بن يقطين: «و الثلث كثير».

و حينئذ، فلا وجه لنظم هذه الأخبار فى سلك الاستدلال.

و لعلّ وجه الحكمه فى منع الشارع له من الزياده على الثلث فى الوصيه التى يكون تنفيذها بعد الموت، كما صرّحت به هذه الأخبار، و تجويز التصرف له فى ماله حال مرضه مطلقاً، بأن يفعل به ما يشاء و يبيّنه، كما صرّحت به الأخبار التى قدّمناها و اعتمدناها، هو أن المال بعد الموت لمّا كان ينتقل للورثه و يخرج عن ملكه و تصرفه، فإنه يسهل على النفس السخاء به و الجود به، حيث إنه يصير للغير من بعده، فمن أجل ذلك اقتضت الحكمه الربانيه منعه من الزياده فى الوصيه على الثلث، خوف الإضرار بالورثه و التعدى عليهم فى أموالهم، مع حفظه له لمّا كان له، و شحّه عليه و حرصه به.

و هذه الحكمه ليست حاصله فى الحى و إن كان مريضاً، فإن البرء ممكن،

۱- الكافى ۷: ۱۱ / ۴، باب ما للإنسان أن يوصى به.. وسائل الشيعه ۱۹: ۲۶۹، كتاب الوصايا، ب ۹، ح ۱.

۲- الكافى ۷: ۱۱ / ۵، باب ما للإنسان أن يوصى به.. وسائل الشيعه ۱۹: ۲۶۹، كتاب الوصايا، ب ۹، ح ۲.

ص: ۲۶۶

و الشَّحَّ بالمال فى الجملة حاصل، فيكون كتصرف الصحيح فى ماله لا فى مال غيره. و توهم كون [مال] (۱) المريض فى معرض أن يكون للورثه بخلاف الصحيح مطلقاً ممنوع، فربّ مريض عاش، و صحيح سبقه الموت (۲)، كما هو المشاهد بالوجدان فى غير مكان و زمان.

و بالجملة، فإن التصرف فى الصورة الاولى لما كان بعد زمان الموت الذى ينتقل فيه المال للوارث صار كأنه تصرف فى مال الوارث، و التصرف فى الصورة الاخرى لما كان فى الحياه، و لا تعلق له على الموت كان كتصرف الصحيح فى ماله يفعل به ما (۳) يشاء.

و بما شرحناه يظهر لك أن أكثر هذه الأخبار غير ظاهر الدلاله، و ما ربّما يظهر منه ذلك فالظاهر أن سبيله الحمل على التقية التى هى الأصل التام فى اختلاف الأخبار عنهم عليهم السّلام.

و أمّا روايات القول الأول الذى عليه المعوّل فهى صريحه الدلاله، واضحه المقالّه، لا مجال للطعن فى شىء منها إلّا بضعف الأسناد، بناء على هذا الاصطلاح الذى لا تعويل عليه و لا اعتماد. و من أجل ذلك توقّف شيخنا الشهيد الثانى فى (المسالك) (۴) فى ترجيح أحد القولين، و تبعه المحدّث الكاشانى - كما هى عادته غالباً - فى كتاب (المفاتيح)، فقال فى المسأله المذكوره: (و فى منع المريض من التبرعات المنجزه التى تستلزم تفويت المال على الورثه من غير عوض زياده على الثلث من دون إذنهم أو إجازتهم قولان. و فى الأدله من

۱- فى النسختين: حال.

۲- إشاره إلى الشعر المنسوب لأمر المؤمنين عليه السّلام: فكم من صحيح مات من غير علّه و كم من عليل عاش دهرًا إلى دهر ديوان الإمام على عليه السّلام: ۵۰.

۳- فى «ح»: بما، بدل: به ما.

۴- مسالك الأفهام ۶: ۳۱۰.

ص: ۲۶۷

الجانبيين نظراً؛ إذ ما صح سنده غير دال، و ما هو دال غير صحيح و لا- معتبر، إلّا موثق فى طرف الجواز مؤيد بالأصل، و هو: «إنّ صاحب المال أحقّ بماله ما دام حياً» (۱)، لكنّه معارض بالأكثرية و الأشهرية (۲) انتهى.

و حينئذ، فمن لا- ير العمل بهذا الاصطلاح و يحكم بصحة الأخبار جميعاً؛ جرياً على الاصطلاح القديم، تبق عنده تلك الأخبار صحيحة صريحه، فيتعيّن القول بها.

هذا، و لا- يخفى عليك ما فى كلام المحدث المشار إليه من الخروج عن قواعد المحدثين و المنافاه لطريقه الأخباريين، و هو من رءوسهم المعدودين و فرسانهم المشهورين، و لا سيما فى الطعن على المجتهدين فى اصولهم و قواعدهم التى من أعظمها العمل بهذا الاصطلاح.

و لعلّ العذر له، حيث إن تصنيف هذا الكتاب كان فى مبدأ أمره قبل تسنّم ذروه ذلك المقام، كما اعترف به فى بعض مصنفاته فقال: إن تصنيفه هذا الكتاب كان قبل كماله، و أنه تبع فيه (المدارك) و (المسالک) غالباً (۳).

المقصد الثانى فى حكم الإقرار. و قد اختلف أصحابنا- رضوان الله عليهم- فيه على أقوال:

أحدها: أنه يخرج من الأصل. ذهب إليه سَلار (۴) و ابن إدريس (۵)، و لم يفرّقا بين

۱- الكافي ۷: ۸/ ۹، باب أن صاحب المال أحق بماله .. تهذيب الأحكام ۹: ۱۸۷ / ۷۵۱، وسائل الشيعة ۱۹: ۲۹۹، كتاب الوصايا، ب ۱۷، ح ۳، و فيها: الإنسان أحق بماله ما دامت الروح فى بدنه، المار فى الصفحة: ۲۵۵ / الهامش: ۶.

۲- مفاتيح الشرائع ۳: ۲۲۵ / المفتاح: ۱۱۲۸.

۳- مفاتيح الشرائع ۱: ۶، الهامش ۲.

۴- المراسم: ۲۰۱.

۵- السرائر ۳: ۲۱۷.

ص: ۲۶۸

إقراره فى صحته و لا- فى حال مرضه؛ لعموم: «إقرار العقلاء على أنفسهم جائز» (۱)، و لأنه يريد إبراء ذمته من حق عليه فى حال الصحة، و لا- يمكن التوصل إليه إلّا بالإقرار فلو لم يقبل بقيت ذمته مشغولة، و بقى المقر له ممنوعا من حقه، و كلاهما مفسده، فاقتضت الحكمه قبول قوله.

و ثانيها: أنه من الأصل أيضا، لكن مع العدالة و انتفاء التهمه مطلقا، لو ارث كان أو أجنبى، و من الثلث مع انتفاء أحد القيدين. و هو قول الأكثر، و منهم الشيخان (۲)، و المحقق فى (الشرائع) (۳)، و شيخنا الشهيد الثانى فى (المسالك) (۴)، و السيد السند فى (شرح الشرائع)، و الشيخ محمد حسن الحرّ العاملى فى (الوسائل) (۵).

و ثالثها: ما ذهب إليه المحقق فى (النافع) (۶) من التفصيل فى الإقرار بين كونه لأجنبى مع التهمه فمن الثلث، أو مع عدمها فمن الأصل، و أمّا الإقرار للوارث فمن الثلث مطلقا.

و القول الأول قد عرفت دليله، و أمّا الثانى فيدل عليه بالنسبه إلى الأجنبى صحيحه ابن مسكان عن العلاء بئاع السابرى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأه استودعت رجلا مالا، فلما حضرها الموت قالت له (۷): إن المال الذى [دفعته] (۸) إليك لفلانہ .. و ماتت المرأه، فأتى أولياؤها الرجل فقالوا له: إن لصاحبنا مالا و لا نراه إلّا عندك، فاحلف لنا ما [لها] (۹) قبلك شىء. أ يحلف لهم؟ فقال: «إن كانت

۱- عوالى اللآلى ۳: ۴۴۲/ ۵، وسائل الشيعة ۲۳: ۱۸۴، كتاب الإقرار، ب ۳، ح ۲.

۲- المقنعه: ۶۶۲، النهايه: ۶۱۷- ۶۱۸، عنهما فى مختلف الشيعة ۶: ۳۷۱/ المسأله: ۱۵۳، مسالك الأفهام ۱۱: ۹۴- ۹۵، ملاذ الأخيار ۱۵: ۷.

۳- شرائع الإسلام ۳: ۱۱۹.

۴- مسالك الأفهام ۱۱: ۹۶.

۵- وسائل الشيعة ۱۹: ۲۹۱- ۲۹۶، كتاب الوصايا، ب ۱۶، و فيه إلّا أن يكون فى مرض الموت، بدل قيد العدالة.

۶- المختصر النافع: ۲۶۹.

۷- من «ح» و المصدر.

۸- من المصدر، و فى النسختين: أودعته.

۹- من المصدر، و فى النسختين: لنا.

ص: ٢٦٩

مأمونه [عنده] فيحلف لهم، و إن كانت متهمة فلا يحلف و يضع الأمر على ما كان، فإنما (١) لها من مالها ثلثه» (٢).

و بالنسبة إلى الوارث صحيحه منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى لبعض ورثته أن له عليه دينا، فقال: «إن كان الميت مرضيًا فأعطه الذي أوصى له» (٣).

و موثقه أبي أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أوصى لبعض ورثته أن له عليه دينا، فقال: «إن كان الميت مرضيًا فأعطه الذي أوصى له» (٤).

و أما الثالث فبدلّ عليه بالنسبة إلى الأول صحيحه ابن مسكان عن العلاء المذكوره.

و أمّا بالنسبة إلى الثاني فاستدلّ عليه بصحيحه إسماعيل بن جابر قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أقرّ لوارث له و هو مريض بدين عليه؟ قال: «يجوز عليه إذا أقرّ به دون الثلث» (٥).

و قوى جماعه من الأصحاب - منهم شيخنا الشهيد الثاني في (المسالك)، و سبطه السيد السند في (شرح الشرائع) - حمل الروايه المذكوره و ما اشتملت عليه من اعتبار الثلث على حاله التهمه؛ جمعا بينها و بين صحيحه منصور

١- في «ق» بعدها: كان، و ما أثبتناه وفق «ح» و المصدر.

٢- الكافي ٧: ٤٢/٣، باب المريض يقرّ ..، الفقيه ٤: ١٧٠/٥٩٥، وسائل الشيعه ١٩: ٢٩١، كتاب الوصايا، ب ١٦، ح ٢.

٣- الكافي ٧: ٤١-٤٢/٢، باب المريض يقرّ ..، تهذيب الأحكام ٩: ١٥٩/٦٥٦، وسائل الشيعه ١٩: ٢٩١، كتاب الوصايا، ب ١٦، ح ١.

٤- تهذيب الأحكام ٩: ١٦٠/٦٥٧.

٥- الكافي ٧: ٤٢/٤، باب المريض يقرّ ..، وسائل الشيعه ١٩: ٢٩٢، كتاب الوصايا، ب ١٦، ح ٣.

ص: ۲۷۰

المتقدّمه. و زاد فی (المسالك) احتمال أن نفوذه كذلك بغير قيد، و هو لا ینافی توقّف غیره علیه، قال: (مع أن ظاهرها غیر مراد؛ لأنّه اعتبر نقصان المقرّ به عن الثلث، و ليس ذلك شرطاً، إجماعاً) (۱) انتهى.

أقول: و الوجه فیها هو الأول الذی يحصل به الجمع بینها و بین الصحیحه المشار إليها.

و احتمال بعض مشايخنا- عطر الله مراقدهم- أن يكون «دون»- فی الروايه- بمعنی (عند)، أو أن يكون المراد الثلث و ما دون، و يكون الاكتفاء [بالثاني] مبنيًا على الغالب؛ لأن الغالب إمّا زيادته على الثلث أو نقصانه، و كونه بقدر الثلث بغير زياده و لا نقص نادر (۲). انتهى.

أقول: و الحمل الثاني جيّد؛ فقد وقع التعبير بمثل هذه العبارة في جملة من موارد الأحكام، و عليه حمل قوله سبحانه فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ (۳)، أي اثنتين فما فوق.

و قد اتّضح ممّا ذكرنا أن الأصحّ من هذه الأقوال هو القول الثاني، و عليه المعتمد، و به الفتوى.

و في المسأله أقوال اخر لا أعرف عليها دليلاً:

منها الفرق بين المضى من الأصل و الثلث بمجرّد التهمه و انتفائها (۴).

و منها جعل مناط الفرق المذكور العداله (۵).

و منها تعميم الحكم للأجنبي بكونه من الأصل، و تقييد ذلك في الوارث بعدم التهمه (۶).

۱- مسالك الأفهام ۱۱: ۹۶.

۲- ملاذ الأخيار ۱۵: ۹.

۳- النساء: ۱۱.

۴- كفايه الأحكام: ۱۵۱.

۵- تذكرة الفقهاء ۲: ۱۴۸.

۶- كفايه الأحكام: ۱۵۱.

ص: ۲۷۱

و قد ذكر جمع من الأصحاب (۱) - رضوان الله عليهم - أن المراد بالتهمة هنا:

الظن المستند إلى القرائن الحالية و المقاليه الدالّه على أن المقرّر لم يقصد بإقراره الإخبار عن حقّ متقدّم، و إنّما أراد تخصيص المقرّر له بما أقرّ به و حرمان الوارث من حقّه أو بعضه و التبرع به للغير، فلذلك جرى مجرى الوصيّة فى النفوذ من الثلث خاصه.

و الظاهر أن المراد من العداله فى كلامهم هو ما أشار إليه فى صحيحه منصور ابن حازم و موثقه أبى أيوب بقوله عليه السّلام: «مرضيًا»، أى يعتمد على قوله و لا يظنّ به التهمة و قصد حرمان الورثه بإقراره. و هو المراد أيضا من قوله عليه السّلام فى روايه العلاء بياع السابري: «إن كانت مأمونه».

و بالجملة، فإنه لمّا كان الميّت ليس له من ماله بعد الموت إلّا الثلث خاصّه، و ما زاد فهو للوارث، منع من تصرّفه فيه بالوصيّة و نحوها. و حينئذ، فإذا اعترف بالدين الذى مخرجه من حيث هو من الأصل؛ لتعلّقه بالذمّه، و جب التفصيل فيه بما دلّت عليه هذه الأخبار، بأنّه إن كان مرضيًا مأمونا، له ديانته و ورع يحجزه عن مخالفه الحدود الشرعيّه و الأوامر الإلهيّة، و جب العمل بظاهر اعترافه و أخرج من الأصل، و إلّا فإنما يخرج من الثلث.

و بهذا يظهر ما فى كلام جملة من الأصحاب (۲) من أن الإقرار إنّما يكون من الثلث مع ظهور التهمة، و مع الشكّ و الجهل بالحال يرجع فيه إلى أصاله عدمها فيجب الخروج من الأصل؛ فإنه خلاف ظاهر الخبرين المذكورين، حيث إنهما صريحان فى كون الإخراج من الأصل مشروطا بكون المقرّر مرضيًا مأمونا، و مقتضاه أنه مع الجهل و عدم العلم بوجود الشرط أو العلم بعدم وجوده يكون

۱- كفایه الأحكام: ۱۵۱.

۲- مسالك الأفهام ۱۱: ۹۷.

ص: ۲۷۲

الإخراج من التلث؛ لعدم وجود الشرط، الموجب لانتفاء المشروط.

و هذا التحقيق يرجع (۱) في الحقيقة إلى القول المتقدم بأن مناط الفرق المذكور العدالة، كما هو منقول (۲) عن العلامة في (التذكرة)، و أنها (۳) هي الدافعه للتهمة.

و هذا هو ظاهر الأخبار المتقدمه.

و يظهر الفرق بين هذا القول و القول الثاني ما لو كان المقرّ على ظاهر العدالة، و قامت القرائن الحاليه و المقاليه على التهمة، فعلى الاكتفاء بظاهر العدالة يكون الإخراج من الأصل و لا يلتفت إلى ما دلّت عليه القرائن، و على تقدير المشهور من ضمّ عدم التهمة إلى العدالة و جعلهما شرطين أنه يكون الإخراج من التلث؛ لانتفاء أحد الشرطين.

و أنت خبير بأن اعتبار انتفاء التهمة منفردا أو منضمّا إلى شرط العدالة لا يعرف له مستند من الأخبار، إلّا ما يفهم من شرط الأمانه و كونه مرضيّا، الذي هو عبارته عن العدالة عندهم بالتقريب الذي قدّمناه.

اللهم إلّا أن يقال: إن قيام القرائن بالتهمة الموجهه لظنها ينافي العدالة المذكوره و لا يجامعها، و هو غير بعيد و إن صرح في (المسالك) بخلافه، و جوّز اجتماعهما؛ بناء على أن العدالة المبتيه على الظاهر لا تزول بالظنّ (۴). و فيه منع ظاهر، فإن العدالة إنّما تبنى على الظنّ، فقد تقابل الظنّان، و ترجيح أحدهما على الآخر يحتاج إلى مرجح.

و الظاهر أنه لما قد (۵) ذكرناه ذهب صاحب (الكفايه) إلى قول آخر في المسأله، بعد أن فسّر التهمة بما أشرنا إليه آنفا، فقال: (و الأقوى أن التهمة بالمعنى

۱- من «ح».

۲- مسالك الأفهام ۱۱: ۹۶.

۳- في «ح»: و إنّما.

۴- مسالك الأفهام ۱۱: ۹۶-۹۷.

۵- ليست في «ح».

ص: ۲۷۳

المذكور توجب المضى من الثلث مطلقا، و كون المقر ممن يوجب قوله الظن بصدقه - لكونه أمينا مصدقا - يوجب المضى من الأصل. و في غير ذلك تأمل).

و محلّ التأمل في كلامه ما لو انتفى الوصفان، كما في غير العدل أو المجهول العدالة التي لم يظهر قرائن التهمة معه. و قد عرفت آنفا - بناء على ظواهر الأخبار الدالة على اشتراط كونه مرضيا في الخروج من الأصل - أنه متى فقد الشرط في هذه الصورة وجب انتفاء المشروط، إلّا إن ما ذكره قدس سرّه من التأمل في هذه المواضع لا يخلو من وجه.

هذا، و قد صرح جملة من الأصحاب - منهم العلامة في (التذكرة) (۱) و الشهيدان (۲) - بأنه لو برئ المريض فالظاهر نفوذ إقراره من الأصل؛ تمسّكا بأن «إقرار العقلاء على أنفسهم جائز» (۳) السالم عما يصلح للمعارضه؛ فإن روايه العلاء مفروضة في الإقرار الواقع في مرض الموت، و غيرها لا عموم فيه بحيث يتناول من برئ بعد المرض. و هو جيّد، و إليه مال أيضا السيّد السند في (شرح الشرائع).

بقي في المسألة روايات اخر، لا بأس بإيرادها و الكلام فيها: فمنها صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يقرّ لوارث بدين؟ فقال: «يجوز إذا كان مليئا» (۴).

و صحيحته الاخرى قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل أقّر لوارث بدين في مرضه، أ يجوز ذلك؟ قال: «نعم، إذا كان مليئا» (۵) (۶).

۱- تذكره الفقهاء ۲: ۵۱۸ (حجری).

۲- الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ۶: ۳۸۷-۳۸۸.

۳- عوالي اللآلي ۳: ۴۴۲/۵، وسائل الشيعه ۲۳: ۱۸۴، كتاب الإقرار، ب ۳، ح ۲.

۴- الكافي ۷: ۴۱/۱، باب المريض يقرّ ..، وسائل الشيعه ۱۹: ۲۹۲-۲۹۳، كتاب الوصايا، ب ۱۶، ح ۵.

۵- و صحيحته الاخرى .. مليا، سقط في «ح».

۶- تهذيب الأحكام ۶: ۴۰۵/۱۹، وسائل الشيعه ۱۹: ۲۹۳، كتاب الوصايا، ب ۱۶، ح ۷.

ص: ۲۷۴

و ضمیر اسم «كان» یحتمل رجوعه إلى الوارث الذی أقرّ له، و الغرض من ذکر ملاءته كون ذلك قرینه علی صدق المقرّ فی إقراره له. و یحتمل عوده إلى المقرّ، و یجعل ذلك کنایه عن صدقه و أمانته. و علی هذین الاحتمالین یكون مخرجه من الأصل. و یحتمل رجوعه إلى المقرّ أيضاً، و یكون المراد التخصیص بالثلث فما دونه بأن تبقى ملاءته بالثلثین.

و حاصل الجواب أنه یجوز إقراره فی الثلث خاصّه، فیکون مخرجه منه دون الأصل.

و یمکن تأیید هذا المعنی بموثّقه سماعه قال: سألته عمّن أقرّ للورثه (۱) بدین علیّه و هو مریض؟ قال: «یجوز علیّه ما أقرّ به إذا كان قليلاً» (۲) بحمل القلیل علی الثلث فما دونه، بمعنی أن مخرج هذا الذی أقرّ به من الثلث خاصّه.

و حیثئذ، فتكون هذه الروایات مطابقه لمذهب المحقّق فی (الشرائع (۳) (۴)، إلّا أن تؤوّل بالتهمه، كما تقدّم فی صحیحہ إسماعیل بن جابر (۵).

و کیف كان، فلاستناد إلى هذه الأخبار- مع ما هی علیّه من الإجمال الموجب لانتساع دائره الاحتمال- لا یخلو من الإشکال.

و منها صحیحہ أبی ولّاد قال: سألت أبا عبد الله علیه السّلام عن رجل مریض أقرّ عند الموت لوارث بدین له علیّه، قال: «یجوز ذلك» (۶) الحدیث.

۱- من «ح» و المصدر، و فی «ق»: الورثه.

۲- تهذیب الأحکام ۹: ۶۵۸ / ۱۶۰، الاستبصار ۴: ۴۲۸ / ۱۱۱، وسائل الشیعه ۱۹: ۲۹۴، کتاب الوصایا، ب ۱۶، ح ۹.

۳- من «ح»، و فی «ق»: النافع.

۴- شرائع الإسلام ۳: ۱۱۹.

۵- الکافی ۷: ۴۲ / ۴، باب المریض یقرّ ..، وسائل الشیعه ۱۹: ۲۹۲، کتاب الوصایا، ب ۱۶، ح ۳.

۶- الکافی ۷: ۴۱ / ۱، باب المریض یقرّ ..، وسائل الشیعه ۱۹: ۲۹۲، کتاب الوصایا، ب ۱۶، ح ۴.

ص: ۲۷۵

و ينبغي تقييد إطلاق هذا الخبر بكون المقرّ مرضياً، كما تضمّنته صحيحه منصور بن حازم (۱)، و موثقه أبى أيوب (۲) المتقدّمتان. و هذه الرواية إن اخذت مطلقه أو مقيدة بما ذكرنا فهي صريحه فى الردّ لما ذهب إليه المحقّق فى (الشرائع (۳)) من أن الإقرار للوارث مخرجه الثلث مطلقاً.

و منها صحيحه سعد بن سعد عن الرضا عليه السّلام قال: سألته عن رجل مسافر حضره الموت فدفع مالا إلى رجل من التجار فقال له: إن هذا المال لفلان بن فلان ليس لى فيه قليل و لا كثير، فادفعه إليه يصرفه حيث شاء، فمات و لم يأمر فيه صاحبه الذى جعله له بأمر، و لا يدرى صاحبه ما الذى حمّله على ذلك، كيف يصنع؟ قال: «يضعه حيث شاء» (۴).

قال بعض مشايخنا- رضوان الله عليهم-: (قوله: «يضعه حيث شاء»، أى هو ماله يضعه حيث شاء؛ إذ ظاهر إقراره أنه أقرّ له بالملك، و يكفى ذلك فى جواز تصرّفه، فلا يلزمه بيان سبب الملك. و يحتمل أن يكون المراد أنه أوصى إليه بصرف هذا المال فى أى مصرف شاء، فهو مختير فى الصرف فيه مطلقاً أو فى وجوه البرّ) (۵) انتهى.

أقول: لا يخفى أن سياق الرواية المذكورة ظاهر فى أن اعتراف الرجل بذلك المال لذلك الشخص الذى سمّاه ليس له أصل بالكلية، و لهذا أن الرجل المسمّى لم يقبض المال و لم يأمر فيه بأمر، بل تعجّب من ذلك و لم يدر ما الذى حمل ذلك الرجل على الاعتراف له به، مع أنه يعلم أنه لا يستحقّ فى ذمته مالا بالكلية.

۱- الكافى ۷: ۴۱/ ۲، باب المريض يقرّ .. تهذيب الأحكام ۹: ۱۵۹/ ۶۵۶، وسائل الشيعة ۱۹: ۲۹۱، كتاب الوصايا، ب ۱۶، ح ۱.

۲- تهذيب الأحكام ۹: ۱۶۰/ ۶۵۷.

۳- من «ح»، و فى «ق»: النافع.

۴- تهذيب الأحكام ۹: ۱۶۰- ۱۶۱/ ۶۶۲، وسائل الشيعة ۱۹: ۲۹۳، كتاب الوصايا، ب ۱۶، ح ۶.

۵- مرآة العقول ۲۳: ۱۰۳.

ص: ۲۷۶

و حينئذ، فقريته التهمه فى هذا الاعتراف ظاهره، فيجب أن يكون مخرجه من الثلث خاصه، و ظاهره أن المال باق فى يد الأمين.

و حينئذ، فيحمل جوابه عليه السلام بأن ذلك المال له يضعه حيث شاء؛ إمّا على عدم وجود وارث لذلك الرجل المقرّ، أو على أن ذلك المال يخرج من الثلث، أو على أن الغرض من الجواب بيان صحّح الانتقال و التملّك بمجرد هذا الاعتراف (۱) مع قطع النظر عن هذه المسأله بالكليه.

و كيف كان، فظاهر الخبر - لما فيه من الإجمال - لا يخلو من الاشكال.

و منها روايه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل معه مال مضاربه فمات و عليه دين، و أوصى أن هذا الذى ترك لأهل المضاربه، أيجوز ذلك؟ قال: «نعم إذا كان مصدّقاً» (۲).

و هذا الخبر ممّا ينتظم فى سلك أخبار القول الثانى، و التعبير بقوله: «إذا كان مصدّقاً»، مثل قوله فى تلك الأخبار: «مرضياً» (۳)، و «و مأمونا» (۴).

و منها روايه السكونى عن جعفر عن أبيه عن علىّ عليهم السلام، أنه كان يردّ النحله فى الوصيه، و ما أقرّ عند موته بلا ثبت و لا بينه ردّه (۵).

و الظاهر أن المراد من (۶) قوله: «يردّ النحله فى الوصيه»، أى يردّها إلى الوصيه (۷)، يعنى يجعلها داخله فى الوصيه و من قبيلها، فيكون الجار و المجرور

۱- من «ح»، و فى «ق»: الا.

۲- تهذيب الأحكام ۹: ۱۶۷ / ۶۷۹، وسائل الشيعه ۱۹: ۲۹۶، كتاب الوصايا، ب ۱۶، ح ۴.

۳- تهذيب الأحكام ۹: ۱۶۰ / ۶۵۷.

۴- الكافى ۷: ۴۲ / ۳، باب المريض يقرّ ..، الفقيه ۴: ۱۷۰ / ۵۹۵، وسائل الشيعه ۱۹: ۲۹۱، كتاب الوصايا، ب ۱۶، ح ۲، و فيها: مأمونه، بدل: مأمونا.

۵- تهذيب الأحكام ۹: ۱۶۱ / ۶۶۳، الاستبصار ۴: ۱۱۲ / ۴۳۲، وسائل الشيعه ۱۹: ۲۹۵، كتاب الوصايا، ب ۱۶، ح ۱۲.

۶- المراد من، من «ح».

۷- أى يردّها إلى الوصيه، من «ح».

ص: ۲۷۷

متعلّقاً ب «يردّ». و أمّا احتمال تعلّقه ب «النحله»، فإنه يقتضى ردّ النحله مطلقاً، و هو مخالف لظاهر الأخبار المتقدّمة و غيرها.

و المراد بقوله: «و ما أقرّ عند موته» - إلى آخره - ما ذكره الشيخ فى كتابى الأخبار من الحمل على ما إذا كان غير مرضى، بل متّهما على الورثة (۱). فيكون معنى ردّه يعنى: من الأصل و إن اخرج من الثلث، و ظاهر الخبر ردّه مطلقاً، إلّا إنه يكون مخالفاً لما تقدّم من الأخبار، فالواجب حمله على ما ذكره الشيخ قدّس سرّه.

و منها روايه محمّد بن عبد الجبار قال: كتبت إلى العسكرى عليه السّلام: امرأة أوصت إلى رجل و أقرّت له بدين ثمانية آلاف درهم، و كذلك ما كان لها من متاع البيت من صوف و شعر و شبه و صفر و نحاس، و كلّ مالها أقرّت به للموصى إليه، و أشهدت على وصيّتها، و أوصت أن يحجّ عنها من هذه التركة حجّتان، و يعطى مولاتها أربعمائه درهم، و ماتت المرأة و تركت زوجاً، فلم ندر كيف الخروج من هذا، و اشتبه علينا الأمر. و ذكر كاتب أن المرأة استشارته فسألته أن يكتب لها ما يصحّ لهذا الوصى، فقال: لا تصحّ تركتك لهذا الوصى إلّا بإقرار له بدين يحيط بتركتك بشهادة الشهود، و تأمرينه بعد أن ينفذ ما توصينه به. فكتبت له الوصى على هذا و أقرّت للوصى بهذا الدين، فأرىك - أدام الله عزّك - فى مسأله الفقهاء قبلك عن هذا، و تعرّفنا ذلك لنعمل به إن شاء الله.

فكتب عليه السّلام بخطّه: «إن كان الدين صحيحاً معروفاً مفهوماً فيخرج الدين من رأس المال إن شاء الله، و إن لم يكن الدين حقّاً أنفذ لها ما أوصت به من ثلثها، كفى أو لم يكف» (۲).

۱- تهذيب الأحكام ۹: ۱۶۱ / ذيل الحديث: ۶۶۳، الاستبصار ۴: ۱۱۲ / ذيل الحديث: ۴۳۲.

۲- تهذيب الأحكام ۹: ۱۶۱ / ۶۶۴، الاستبصار ۴: ۱۱۳ / ۴۳۳، وسائل الشيعة ۱۹: ۲۹۴ - ۲۹۵، كتاب الوصايا، ب ۱۶، ح ۱۰.

ص: ۲۷۸

أقول: لمّا كان ظاهر سياق هذه الحكايه أن المرأه المشار إليها قاصده بهذا الإقرار حرمان الوارث لم يترتب الحكم فيها على عداله المقرّ و كونه مرضياً؛ لأنّ المعلوم من السياق خلافه، بل رتبّه على ثبوت الدين و معلوميه صحّته، و هو نظير ما تقدّم فى روايه السكونى من قوله عليه السّلام: «بلا- ثبت و لا- بينه ردّه»، بناء على ما ذيلناها به من التأويل بأنّه إذا كان متّهما احتيج فى إخراجّه من الأصل إلى البينه الموجهه لثبوتّه، و إلّا فمن التّلت.

و أمّا قوله فى الخبر المذكور: فرأيك- أدام الله عزّك- فى مسأله الفقهاء قبلك، فقال المحدث الكاشانى فى (الوافى): (يعنى: ما رأيك، أو: أعلمنا رأيك فى سؤالنا الفقهاء الذين يكونون عندك من شيعتك عن هذا، و فى تعرّفنا ذلك منهم (۱)؛ إذ ليس لنا إليك وصول. و كان غرضه الاستيذان فى مطلق سؤالهم عن المسائل) (۲) انتهى.

أقول: الظاهر أنّه لا يخلو من بعد.

و قال شيخنا المجلسى قدّس سرّه فى حواشيه على كتب الأخبار: (لعلّ المراد بالفقهاء الأئمّه عليهم السّلام، أى نطلب رأيك أو نتبعه، أو إن رأيت المصلحه فى أن تعرّفنا ما أجاب به الأئمّه المتقدمه عليك عند سؤالهم عن هذه المسأله. فعلى الأخير يكون: (و تعرّفنا) معطوفاً على (مسأله) تفسيرا لها. و يحتمل أن يكون المراد السؤال عن فقهاء البلد و تعريف الجواب، بأن يقرأ (قبلك) بكسر القاف و فتح الباء.

و على التقديرين يكون هذا النوع من الكلام الغير المعهود من أصحابهم للتقيّه، و على الثانى لنهايه التقيّه.

و يمكن أن يكون المراد: ما رأيك فى مسأله سألنا الفقهاء قبل أن نسألك،

۱- فى المصدر: عنهم.

۲- الوافى ۲۴: ۱۶۴.

ص: ۲۷۹

يعنى فقهاء بلد السائل (۱) انتهى.

أقول: و الذى يظهر لى أن المراد من العبارة المذكوره: عرّفنا رأيك فى هذه المسأله التى سئل بها الفقهاء قبلك، لنعمل ما تعرّفنا به دون ما قاله اولئك الفقهاء فيها. و حينئذ يكون المراد بالفقهاء: فقهاء العامه.

و منها روايه مسعده بن صدقه عن جعفر بن محمّد عن أبيه عليهما السّلام قال: قال على عليه السّلام: «لا وصيّيه لوارث و لا إقرار بدين» (۲).

يعنى: إذا أقر المريض لأحد من الورثه بدين فليس له ذلك. و حمله الشيخ فى الكتابين تاره على التقيّه، و اخرى على المتهم و ما زاد على التلث (۳). و هو قريب من خبر السكونى المتقدّم، و قد عرفت الكلام فيه، و الكلام هنا كذلك، و الله العالم بحقائق أحكامه و نوابه القائمون بمعالم حلاله و حرامه.

۱- ملاذ الأخيار ۱۵: ۱۳.

۲- تهذيب الأحكام ۹: ۱۶۲ / ۶۶۵، الاستبصار ۴: ۱۱۳ / ۴۳۴، وسائل الشيعه ۱۹: ۲۹۵-۲۹۶، كتاب الوصايا، ب ۱۶، ح ۱۳.

۳- تهذيب الأحكام ۹: ۱۶۲ / ذيل الحديث: ۶۶۵، الاستبصار ۴: ۱۱۳-۱۱۴ / ذيل الحديث: ۴۳۴.

ص: ٢٨١

٥٨ درّه نجفیه فی حکم استبراء المرأة إن مات ولد لها من غير زوجها

قال شيخنا العلامة أبو الحسن الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني - نور الله تعالى مرقده - في كتاب (أزهار (١) الرياض): (روى الثقة الجليل عبد الله بن جعفر الحميري في كتاب (قرب الإسناد) عن السندی بن محمد البزاز عن أبي البختری وهب بن وهب القرشي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عليهم السلام: أن عليًا عليه السلام كان ينهي الرجل إذا كان له امرأة لها ولد من غيره فمات ولدها أن يمسها حتى تحيض حيضه و تستبين، أ حامل هي أم لا؟ (٢).

قال جامع الكتاب - عفا الله عنه -: سألت عن هذا الخبر شيخنا المحقق صدر جريده الأماجد الشيخ محمد بن ماجد - روح الله روحه - سنة خمس و مائه و ألف من الهجرة، فأطال التفكير فيه ثم قال رحمه الله - و كان في غايه بعيده من الورع و الإنصاف -: (لم يظهر لي معناه).

ثم بعد موته - عطر الله مرقده - وجدت من طرق المخالفين نحوه، كما رواه الشيخ الحموي في (فرائد السمطين) عن ابن عباس قال: كنّا في جنازه، فقال علي بن أبي طالب عليه السلام لزوج أم الغلام: «أمسك عن امرأتك». فقال عمر: و لم يمسك

١- من «ع»، و في «ق»: أنوار، و في «ح»: اظهر.

٢- قرب الإسناد ١٤١/٥٠٤، مسندا عن أبي البختری عن جعفر عن أبيه عليهما السلام.

ص: ٢٨٢

عن امرأته؟ أخرج ما جئت به. قال: «نعم يا أمير المؤمنين، نريد أن يستبرئ رحمها لا يلقي فيه شيئاً فيستوجب به الميراث من أخيه ولا ميراث له». فقال: أعوذ بالله من معظله لا عليّ لها (١).

و في (المناقب) للشيخ الجليل رشيد الدين محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني عن [عمر بن داود] (٢) عن الصادق عليه السلام قال: «كان لفاطمه عليهما السلام جاريه يقال لها: فضة، فصارت بعدها إلى علي عليه السلام، فزوجه من أبي ثعلبه الحبشي فأولدها ابناً، ثم مات عنها أبو ثعلبه، و تزوجه من بعده سليك (٣) الغطفاني، ثم توفي ابنها من أبي ثعلبه، فامتنعت من سليك (٤) أن يقربها، فاشتكاها إلى عمر - و ذلك في أيامه - فقال لها عمر: ما يشتكي سليك (٥) منك يا فضة؟ فقالت: أنت تحكم في ذلك و ما يخفى عليك.

قال عمر: ما أجد لك رخصه. قالت: يا أبا حفص، ذهبت بك المذاهب، إن ابني من غيره مات فأردت أن أستبرئ نفسي بحيضه، فإذا أنا حضت علمت أن ابني قد مات و لا أخ له، و إن كنت حاملاً كان الذي في بطني أخاه. فقال عمر: شعره من آل أبي طالب أفقه من عدّي (٦).

و بهذين الخبرين اللذين ذكرناهما ظهر معنى الخبر الأول، إلّا إنه إنما يتجه على مذاهب العامه، و الخبر هاهنا خارج مخرج التقيّه، أو مطرح لموافق العامه، مع أن راويه أبا البختری من الكذابين كما ذكره الخاصه (٧) و العامه (٨). و ليت الشيخ كان حياً فأهدى ذلك إليه و اوقفه على ما غاب عنه و ذهب عليه (٩) انتهى كلام شيخنا المذكور، [متعه] (١٠) الله تعالى بالبهجه و الحبور.

١- فرائد السمطين ١: ٣٤٨ / ٢٧٢.

٢- من المصدر، و في النسختين: عمران.

٣- في المصدر: أبو مليك.

٤- في المصدر: أبو مليك.

٥- في المصدر: أبو مليك.

٦- مناقب آل أبي طالب ٢: ٤٠٢ - ٤٠٣.

٧- رجال النجاشي: ٤٣٠ / ١١٥٥.

٨- لسان الميزان ٧: ٣٤٤ - ٣٤٩ / ٩١٤٧.

٩- أزهار الرياض: ١٧٠ - ١٧١.

١٠- في النسختين: منحه.

ص: ٢٨٣

أقول: روى شيخ الطائفة قدس سره في كتاب (التهذيب) عن الحسن (١) بن محمد (٢) ابن سماعه عن محمد بن زياد عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة كان لها زوج ولها ولد من غيره وولد منه، فمات ولدها الذي من غيره، فقال: «يعتزلها زوجها ثلاثه أشهر حتى يعلم ما في بطنها ولد أم لا». قال: «فإن كان في بطنها ولد ورث» (٣).

و روى فيه أيضا عنه - يعني عن ابن سماعه - عن وهيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولها ولد من غيره فمات الولد وله مال، قال:

«ينبغي للزوج أن يعتزل المرأة حتى تحيض حيضه تستبرئ رحمها، أخاف أن يحدث بها حمل فيرث من لا ميراث له» (٤).

قال في (التهذيب) - بعد نقل الحديث الأول - ما صورته: (قال أبو علي: هذا خلاف الحق ليس يعمل به) (٥).

و قال أيضا بعد نقل الحديث الثاني: (قال أبو علي: وهذا أيضا خلاف الحق لا يؤخذ به، وإنما الميراث لام الميت) (٦).

و الشيخ قد أورد ذلك في باب الزيادات من كتاب الميراث في (التهذيب)، والعجب أن شيخنا المذكور لم يقف عليه، وليته كان حيا فأهديه إليه.

و المراد بأبي علي في كلام الشيخ هو الحسن بن محمد بن سماعه، فإنها كنيته

١- الحسن بن محمد، من «ح» و المصدر.

٢- في «ح» بعدها: عن.

٣- تهذيب الأحكام ٩: ٣٩٤/١٤٠٤، وسائل الشيعة ٢٦: ١٥٠-١٥١، أبواب ميراث الإخوة والأجداد، ب ١، ح ١٤.

٤- تهذيب الأحكام ٩: ٣٩٤/١٤٠٥، وسائل الشيعة ٢٦: ١٥١، أبواب ميراث الإخوة والأجداد، ب ١، ح ١٥.

٥- تهذيب الأحكام ٩: ٣٩٤/ ذيل الحديث: ١٤٠٤، وفيه: يؤخذ، بدل: يعمل.

٦- تهذيب الأحكام ٩: ٣٩٤/ ذيل الحديث: ١٤٠٥.

ص: ۲۸۴

كما ذكره الشيخ في أصحاب الإمام الكاظم من كتاب (الرجال) (۱). وقد حمل في (الاستبصار) (۲) هذين الخبرين على التقية.

قال في (الوافي) بعد نقل ذلك عنه: (و أجاد. و الوجه فيه أنه على تقدير تشريك الإخوة و الأخوات مع الام في الإرث - كما هو مذهبهم - إنما يرث منهم من كان موجودا حين الموت و لو كان في البطن، لا من سيوجد فيه بعد ذلك) (۳) انتهى. و هو جيد.

و بالجملة، فإنه لا ريب في أن هذه الأخبار مخالفه لأصول المذهب، فلا يعمل عليها و لا يلتفت إليها، فبقى الكلام فيما تحمل عليه، و قد ذكر شيخنا المقدّم ذكره، و الشيخ في (الاستبصار) - و استجوده المحدث المشار إليه - حملها على التقية.

و أنت خبير بأن إجراء هذا الحمل في قضيه فضّه المرويه في كتاب ابن شهر آشوب، و كذا في الروايه العاميه المنقوله عن الحموي، لا يخلو عن الإشكال (۴)؛ لكون ما تضمنه الخبران من الحكم المذكور في زمان عمر و خلافته، و هو وإن كان أصل البدع و الإحداث في الدين و منشأ التقية أولا و آخر، لكن الخبران صريحان في كونه كان جاهلا بالحكم المذكور جهلا ساذجا، كما يدلّ عليه قوله في الحديث العامي أولا: (و لم يمسك عن امرأته؟ أخرج ما جئت به). و قوله ثانيا:

(أعوذ بالله من معضله لا- على لها)، و قوله في الحديث الآخر - بعد أن نبهته فضّه على المسألة -: (شعره من آل أبي طالب أفقه من عدي).

و حينئذ، كيف يحمل كلام أمير المؤمنين عليه السّلام على التقية؟ و ممّن اتقى و الحال

۱- رجال الطوسي: ۲۴ / ۳۴۸.

۲- الاستبصار ۴: ۸۴۸ / ذيل الحديث: ۵۵۶ - ۵۵۷.

۳- الوافي ۲۵: ۷۴۸.

۴- في «ح»: إشكال.

ص: ٢٨٥

كما ترى، وفضه التي هي جاريه أمير المؤمنين و حاضره في بلده يومئذ، ممّن اتقت حتى فعلت مع زوجها هذا الفعل الذي شكّاها به إلى عمر، و أمير المؤمنين عليه السّلام موجود عندها و حاضر لديها؟ و من الظاهر الاحتمال أنها إنما فعلت لذلك لأخذها ذلك عنه.

و بالجمله، فإنّ الحمل على التقيه في هذين الخبرين لا- أعرف له وجهها وجيها؛ لما عرفت، و إن أمكن إجراؤه في الأخبار الباقية لإجمالها.

و العجب أن شيخنا المشار إليه آنفا قد نقل هذين الخبرين و جعلهما مفسّرين لخبر وهب بن وهب، و حملة كذلك على التقيه، و لم يتفطن لما في ذلك من الإشكال الذي ذكرناه.

و لا يخفى أن هذه الأخبار قد اشتملت على ما يخالف القواعد الشرعيه المتفق عليها بين الإماميه من وجهين:

أحدهما: من حيث الحكم بميراث الأخ مع وجود الام.

و ثانيهما: من حيث توريث الحمل قبل وجوده و حياته في بطن امه، بل بمجرد كونه نطفه و إن صار بعد ذلك ولدا.

و يمكن الجواب عن الأول بحمل الام على ما إذا كانت أمه؛ فإنّها لا ترث.

و أمّا الإشكال الثاني فلا يحضرني الآن الجواب عنه، و الحمل على التقيه قد عرفت ما فيه، و الله العالم.

ص: ٢٨٧

٥٩ دَرّہ نجفیه فی الفرق بین المجتہدین و الأخباریین

اعلم- أيدك الله تعالى بتأييده- أنه قد كثرت الأسئلة من الطلبة عن الفرق بين المجتهدين و الأخباريين، و أكثر المسؤولين من وجوه الفروق في ذلك، حتى إن شيخنا المحدث الصالح الشيخ عبد الله ابن الحاج صالح البحراني قدس سره في كتاب (منه الممارسين في أجوبه الشيخ ياسين) (١) قد أنهاها إلى ثلاثه و أربعين، حيث كان من عمد الأخباريين المتصلين.

و قد كنت في أول الأمر من الجارين على هذه الطريقه، و قد أكثرت البحث في ذلك مع بعض مشايخنا المعاصرين من المجتهدين، و قد أودعت كتابي الموسوم ب (المسائل الشيرازيه) مقالته مبسوطه مشتمله على جملة من الأبحاث الشافيه و الأخبار الكافيه المتعلقه بذلك و المؤيده لما هنالك.

إلّا إن الذي ظهر لي بعد إعطاء التأمل حقه في المقام، و إمعان النظر في تلك الفروق التي ذكرها أولئك الأعلام، هو سدّ هذا (٢) الباب، و إرخاء الستر دونه و الحجاب و إن كان قد فتحه أقوام، و أوسعوا فيه دائره النقض و الإبرام.

أمّا أولاً: فلاستلزامه القدر في علماء الطرفين، و الإزراء بفضلاء الجانبين، كما

١- منه الممارسين: ٩٠-١١٢. و قد عدّ منها أربعين وجهها.

٢- من «ح».

ص: ٢٨٨

قد طعن به كل من علماء الطرفين على الآخر، بل ربما انجرّ إلى القدح في الدين، ولا سيما من الخصوم المعاندين، كما شنع عليهم به الشيعة في انقسام مذهبهم و دينهم إلى المذاهب الأربعة، بل شنع به كل من أرباب المذاهب الأربعة على الآخر.

و أمّا ثانيا: فلأن ما ذكره في وجوه الفرق بين الفرقتين، و جعلوه مائزا بين الطائفتين، جلّه، بل كلّه - عند التأمل بعين الإنصاف، و تجنّب جانب التعصّب و الاعتساف - لا يوجب فرقا على التحقيق، كما سنوضح لك ذلك في المقام بأوضح بيان تشناقه الطباع السليمة و الأفهام.

و لقد كان العصر الأول مملوءا من المحدثين و المجتهدين، مع أنه لم (١) يرتفع بينهم صيت هذا الاختلاف، و لم يطعن منهم أحد على الآخر بالاتصاف بهذه الأوصاف، و إن ناقش بعضهم بعضا في جزئيات المسائل، و اختلفوا في تطبيق تلك الدلائل، بل كما هو شأن العلماء من كل قبيل، و الأمر الدائر بينهم جيلا بعد جيل.

و حينئذ، فالأولى، و الأليق بذوى التقوى، و الأخرى في هذا المقام و الأقوى، هو أن يقال: إن علماء الفرقة المحقّقه، و فضلاء الشريعة الحقّه - رفع الله تعالى درجاتهم، و ألحقهم بساداتهم - سلفا و خلفا إنّما يجرون على مذهب أئمتهم المعصومين و طريقتهم التي أوضحوها لديهم؛ فإنّ جلاله شأنهم و سطوع برهانهم و ورعهم و تقواهم المشهور، بل المتواتر على ممّر الأيام و الدهور، يمنعهم من الخروج عن تلك الجادة القويمه و الطريقه المستقيمه، و لكن ربّما حاد بعضهم - أخباريا كان أو مجتهدا - عن الطريق؛ غفله أو توهمّا أو لقصور اطلاع أو

١- من «ح»، و في «ق»: لا.

ص: ٢٨٩

قصور فهم، أو نحو ذلك في بعض المسائل، فهو لا يوجب تشييعا ولا قدحا في أصل الاجتهاد.

و جميع تلك الامور التي جعلوها مناط الفرق إنما هي من هذا القبيل، فإما أن تكون من جملة المسائل التي اختلفت فيها الأنظار، و تصادمت فيها الآراء و الأفكار، أو أن ذلك القول كان ناشئا عن بعض هذه الأشياء المذكورة، أو نحو ذلك، كما سيظهر لك إن شاء الله تعالى.

و أنت تعلم أن كلاً من المجتهدين و الأخباريين يختلفون في آحاد المسائل، بل و ربّما خالف أحدهم نفسه، مع أنه لا يوجب تشييعا و لا-قدحا. و قد ذهب رئيس الأخباريين الصدوق رحمه الله إلى جملة من المذاهب الغريبة (١)، بل (٢) النادره التي لم يوافقه عليها أخباري و لا مجتهد، مع أنه لم يوجب ذلك طعنا عليه و لا قدحا في علمه و فضله.

و لم يرتفع صيت هذا الخلاف و لا- ارتكاب هذا الاعتساف إلّا من زمن (٣) صاحب (الفوائد المدنية)- سامحه الله تعالى و عامله برحمته المرضيّة- فإنه قد جرّد لسان التشنيع على الأصحاب، و أسهب في ذلك أيّ إسهاب، و أكثر من التعصبات التي لا تليق بمثله من العلماء الأطياب، و هو و إن أصاب الصواب في بعض ما ذكر في ذلك الكتاب، إلّا إنّها لا تخرج عمّا ذكرناه من سائر الاختلافات، بل هي داخله فيما ذكرناه من التوجيهات.

١- منها تشييعه على من زاد في الأذان: أشهد أن عليا ولي الله (مرتين). انظر الفقيه ١: ١٨٨/ ذيل الحديث: ٨٩٧. و منها نسبته السهو إلى النبي صلى الله عليه و آله. انظر الفقيه ١: ٢٣٤/ ذيل الحديث: ١٠٣١. و نسب الأول و إنكار الثاني إلى ابتداع المفوضه.

٢- من «ح».

٣- من «ح».

ص: ٢٩٠

و كان الأنسب بمثله حملهم على محامل السداد و الرشاد إن لم يجد ما يدفع به عن كلامهم الفساد، فإنهم - رضوان الله عليهم - لم يألوا جهداً في إقامة الدين و إحياء شريعته سيّد المرسلين، و لا سيما آية الله العلامة الذي قد أكثر من الطعن عليه و الملامه (١)، فإنه بما ألزم به علماء الخصوم و المخالفين من الحجج القاطعه و البراهين - حتى آمن بسببه الجَم الغفير، و دخلوا في هذا الدين الكبير و الصغير، و الشريف و الحقير، و صنّف من الكتب المشتمله على غوامض العلوم و التحقيقات، حتى إنّ من تأخر عنه لم يلتقط إلّا من درر نثاره، و لم يغترف إلّا من زواجر بحاره - قد صار له من اليد العليا عليه و على غيره من علماء الفرقه الناجيه ما يستحق به الثناء الجميل، و مزيد التعظيم و التبجيل، لا الذم و النسبه إلى تخريب الدين، كما اجترأ به قلمه عليه و على غيره من المجتهدين.

إذا عرفت ذلك، فاعلم أنّ ما ذكره شيخنا الصالح المتقدّم ذكره من الفروق، و أطال به من الشقوق، كثير منه بل أكثره تطويل بغير طائل، و ترديد لا يرجع إلى حاصل. و نحن نذكر هنا ما هو المعتمد عندهم و الأقوى، بما صرّح به هو (٢) و غيره في دليل تلك الدعوى، و هو وجوه:

أحدها: أنّ أدله الأحكام الشرعيّه عند المجتهدين أربعة: (الكتاب)، و السنّه، و الإجماع، و دليل العقل. و أمّا عند الأخباريين فليس إلّا (الكتاب) و السنّه، بل اقتصر بعضهم (٣) على السنّه، بناء على أنّ (الكتاب) لا يجوز تفسيره و العمل بما فيه إلّا بما ورد التفسير عن أهل البيت - صلوات الله عليهم - و هذا الوجه من أقوى وجوه الفروق عندهم.

١- الفوائد المدنيّه: ٦٣، ١٥٨ - ١٥٩.

٢- منيه الممارسين: ٩٠ - ١١٢، و بخصوص الوجه الأول، انظر: هدايه الأبرار: ٢٥٨.

٣- منيه الممارسين: ٨٩.

ص: ٢٩١

و الجواب أنه لا يخفى أن المجتهدين وإن عدّوا الإجماع في الأدلة الشرعيّة في كتب الاصول، و ربّما استسلفوه في الكتب الاستدلالية أيضا، إلّا إنّ المحقّقين منهم في مقام التحقيق و البحث في المسائل بالفكر الدقيق ينازعون في تحقيق الإجماع المذكور غاية النزاع، و يطعنون فيه و يمزّقونه تمزيقا لا يرجي له الاجتماع، كما لا يخفى على من راجع كتبهم الاستدلالية، ككتاب (المعتبر) (١) و (المسالك) (٢) و (المدارك) (٣) و (الذكرى) (٤) و (الذخيرة) (٥) للفاضل الخراساني، و غيرها. و هذا بحمد الله تعالى ظاهر لمن تتبع الكتب المذكورة.

و حينئذ فليس مسأله الاحتجاج بالإجماع و جعله دليلا شرعيا إلّا من جمله المسائل الخلافية بين العلماء، مجتهدا كان أو أخباريا، فلا يصلح لأن يكون فرقا في المقام.

و أمّا دليل العقل الذي هو عبارته عن البراءة الأصليّة و الاستصحاب، فالخلاف في حجّيته بين المجتهدين موجود في غير موضع، و المحققون منهم على منعه.

و قد فصل المحقّق في أوّل كتاب (المعتبر) (٦)، و المحقّق الشيخ حسن في كتاب (المعالم) (٧) - و غيرهما في غيرهما - الكلام في البراءة الأصليّة و الاستصحاب على وجه يدفع تمسك الخصم به في هذا الباب. و بعض - كالسيد السند في (المدارك) - جوّز العمل بالبراءة الأصليّة (٨)، و منع العمل على الاستصحاب.

و سيأتيك ما فيه تأييد الكلام في المقام.

و حينئذ، فهذه المسأله أيضا من جمله المسائل الخلافية بين العلماء، فلا

١-المعتبر ١: ٣١.

٢-مسالك الأفهام ٦: ٢٩٩.

٣-مدارك الأحكام ١: ٢٧٥.

٤-ذكرى الشيعة ١: ٤٩-٥٢.

٥-ذخيره المعاد: ٥٠.

٦-المعتبر ١: ٣١-٣٢.

٧-معالم الاصول: ٣٢٢-٣٢٣.

٨-مدارك الأحكام ١: ٤٣.

ص: ٢٩٢

تصلح لأن كون وجه فرق في المقام، كما لا يخفى على ذوى الأفهام.

و ثانيها: أن الأشياء عند الأخباريين مبنية على التثليث حلال بين، و حرام بين، و شبهات بين ذلك. و أمّا عند الاصوليين فليس إلّا الأولان.

و الجواب أن فيه:

أولاً: أن هذا الاختلاف متفرّع على جواز العمل على البراءة الأصلية و عدمه، فمن اعتمد عليها و قال بها فالأشياء عنده إمّا حلال، أو حرام. و من منع العمل عليها اتّجه عنده القول بالتثليث. فهذا الوجه راجع إلى الوجه الأول، فليس فيه إلّا تكثير الأعداد و إضاعه المداد.

و ثانياً: أنه قد تقدّم في الدرّة (١) الموضوعه في مسأله البراءة الأصلية أن مذهب الشيخ و شيخه مفيد الطائفة الحقّه و رئيس الفرقه المحقّقه - كما تقدّم نقله عن كتاب (العهده) (٢) - هو القول بالتثليث كما هو المنقول عن الأخباريين، و هذان الشيخان عمدتا المجتهدين، و مثلهما أيضا المحقّق في (المعتبر) (٣) كما تقدّم نقله ثمّه. و حينئذ، فلا يكون هذا القول مختصّا بالأخباريين.

و كلام الصدوق - في كتاب (الاعتقادات) صريحاً، و في كتاب (من لا يحضره الفقيه) (٤) ظاهراً - ممّا ينادى بالقول بالتثنيه كما هو المنقول عن الاصوليين.

قال في كتاب (الاعتقادات): (باب الاعتقاد في الحظر و الإباحه. قال الشيخ رضى الله عنه: اعتقادنا في ذلك أن الأشياء كلّها مطلقه حتى يرد في شىء منها نهى) (٥) انتهى.

فالأشياء عنده إمّا حلال، أو حرام. و الصدوق هو عمده الأخباريين

١- انظر الدرر ١: ١٥٥ - ١٨٦ / الدرّة: ٦.

٢- العده في اصول الفقه ٢: ٧٤١ - ٧٤٢.

٣- و فيه إشاره إلى ذلك، المعتبر ١: ٣٢.

٤- الفقيه ١: ٢٠٨ / ٩٣٧.

٥- الاعتقادات (المطبوع ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد) ٥: ١١٤.

ص: ٢٩٣

و مستندهم في هذه الطريقه. و بذلك يظهر لك أن هذا الوجه لا يصلح لأن يكون فرقا، بل هو من المسائل الخلافية بين العلماء كما قدّمنا ذكره.

و ثالثها: أن المجتهدين يوجبون الاجتهاد عينا أو تخيرا، و الأخباريين يحرمونه، و يوجبون الأخذ بالرواية، إمّا عن المعصوم، أو من روى عنه و إن تعددت الوسائط. كذا قرّره شيخنا الصالح المشار إليه آنفا في كتابه المذكور (١).

و الجواب أنه لا-ريب أن الناس في وقت الأئمة عليهم السلام مكلفون بالرجوع إليهم و الأخذ عنهم مشافهه أو بواسطه أو وسائط، و هذا ممّا لا-خلاف فيه بين كافة العلماء من أخباري و مجتهد. و أمّا في زمان الغيبة- كزماننا هذا و أمثاله- فإنّ الناس فيه إمّا عالم أو متعلّم. و بعبارة أخرى: إمّا فقيه، أو متفقّه. و بعبارة ثالثة (٢):

إمّا مجتهد، أو مقلّد.

و قد حقّقنا في الفائدة الرابعة (٣) من الفوائد التي في شرح مقبولة عمر بن حنظله (٤) أنّ هذا العالم و الفقيه الذي يجب على من عداه الرجوع إليه لا بدّ أن يكون له ملكه الاستنباط للأحكام الشرعيّة من الأدلة التفصيلية؛ إذ ليس كلّ أحد من الرعية و العامة ممن يمكنه تحصيل الأحكام من تلك الأدلة و استنباطها منها- كما هو ظاهر لكلّ ناظر- كما حقّقناه في الموضع المشار إليه.

و الاجتهاد الذي أوجبه المجتهدون إنّما هو عبارة عن بذل الوسع في تحصيل الأحكام من أدلتها الشرعيّة و استنباطها منها بالوجوه المقررة و القواعد المعتمدة، و لا ريب أن من كان قاصرا عن هذه المرتبة العلية و الدرجة السنية فلا يجوز الأخذ عنه و لا الاعتماد على فتواه. و بذلك يظهر لك ما في قوله: إن الأخباريين

١- منه الممارسين: ٩٠.

٢- من «ح».

٣- انظر الدرر ١: ٢٦٢-٢٨٨.

٤- الكافي ١: ٦٧-٦٨ / ١٠، باب اختلاف الحديث.

ص: ٢٩٤

يُوجِبُونَ الْأَخْذَ بِالرَّوَايَةِ، فَإِنَّهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ مَمْنُوعٌ؛ لَمَّا عُرِفَتْ مِنَ التَّفْصِيلِ؛ إِذْ أَخَذَ عَامَهُ النَّاسُ بِالرَّوَايَةِ فِي زَمَنِ الْغَيْبِ أَمْرٌ ظَاهِرُ الْبَطْلَانِ وَ غَنَى عَنِ الْبَيَانِ.

وَ كَيْفَ لَا، وَ الرِّوَايَاتُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِطْلَاقِ وَ التَّقْيِيدِ وَ الْإِجْمَالِ وَ الْاِشْتِبَاهِ مُتَصَادِمَةٌ فِي جَمْلَةِ الْأَحْكَامِ، وَ اسْتِنْبَاطُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ مِنْهَا يَحْتَاجُ إِلَى مَزِيدٍ قُوَّةٍ وَ مَلَكَةٍ رَاسِخَةٍ (١) قَدْسِيَّةٍ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمَوْضِعِ الْمَشَارِإِلَيْهِ آنَفًا؟

فَأَتَى لِلْعَامِيِّ بِاسْتِعْلَامِ ذَلِكَ؟ فَلَا بَدَّ الْبَتَّةَ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى عَالَمٍ لَهُ تِلْكَ الْمَلَكَةُ الْمَذْكُورَةُ.

نَعَمْ، بَقِيَ الْكَلَامُ فِي أَمْرٍ آخَرَ وَ هُوَ أَنَّ ذَلِكَ الْفَقِيهَ إِنْ اسْتَدَّ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ إِلَى (الْكِتَابِ) وَ السَّنَةِ فَهَذَا مِمَّا وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَيْهِ، وَ إِنْ كَانَ إِنَّمَا اسْتَدَّ إِلَى أَدْلِهِ أُخْرَى مِنْ إِجْمَاعٍ أَوْ دَلِيلٍ عَقْلٍ أَوْ نَحْوِهِمَا، فَهَذَا هُوَ (٢) الَّذِي مَنَعَهُ الْأَخْبَارِيُّونَ وَ شَنَّعُوا بِهِ عَلَى الْمَجْتَهِدِينَ.

وَ حِينَئِذٍ يَرْجِعُ هَذَا الْوَجْهَ إِلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَ لَيْسَ فِي عَدِّهِ وَجْهًا عَلَى حَدِّهِ إِلَّا مَجْرَدُ [التَّهْوِيلِ] (٣) بِتَكْثِيرِ الْأَعْدَادِ وَ إِضَاعَةِ الْمَدَادِ.

عَلَى أَنَّكَ قَدْ عُرِفَتْ فِي جَوَابِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ الْخِلَافُ بَيْنَ الْمَجْتَهِدِينَ فِي الْأَدْلَةِ الزَّائِدَةِ (٤) عَلَى (الْكِتَابِ) وَ السَّنَةِ، وَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ لِأَنَّهُ يَكُونُ وَجْهًا فَارِقًا بَيْنَ الْفَرَقَتَيْنِ، بَلْ هُوَ مِنْ سَائِرِ الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَةِ الْجَارِيَةِ فِي الْبَيْنِ.

وَ رَابِعُهَا: أَنَّ الْمَجْتَهِدِينَ يَجُوزُ أَنْ أَخَذَ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ بِالظَّنِّ، وَ الْأَخْبَارِيِّينَ يَمْنَعُونَهُ وَ لَا يَقُولُونَ إِلَّا بِالْعِلْمِ؛ وَ الْعِلْمُ عِنْدَهُمْ: قَطْعِيٌّ وَ هُوَ مَا وَافَقَ نَفْسَ الْأَمْرِ، وَ عَادِيٌّ وَ أَصْلِيٌّ وَ هُوَ مَا وَصَلَ عَنِ الْمَعْصُومِ ثَابِتًا، وَ لَمْ يَجُوزُوا فِيهِ الْخَطَأَ عَادَةً،

١- من «ح».

٢- من «ح».

٣- في النسختين: التهوير.

٤- في «ح»: أدله الزائد، بدل: الأدله الزائدة.

ص: ٢٩٥

و أنّ الشارع و أهل اللغة و العرف يسمّونه علما. و أنّ الظنّ ما كان بالاجتهاد و الاستنباط بدون روايه، و أنّ الأخذ بالروايه لا يسمّى ظنا. و لهم بالمنع من العمل بالظن أدله من (الكتاب) و السنّه.

و الاعتراض بأنّ العامل بالأخبار لا يخرج عن العمل بالظنّ ممنوع؛ لأنّه لا يسمّى ظنا لغه و لا عرفا و لا شرعا، و تجويز احتمال النقيض (١) فيه لا- يخرجّه عن ذلك؛ لأنّ العلم الشرعى إنّما هو ما لا يجوز احتمال النقيض فيه عرفا و عادة لا مطلقا؛ لورود الإذن بالأخذ من الرواه، مع النهى عن الظنّ، و التناقض فى كلامهم غير جائز. هكذا قرّره شيخنا المشار إليه فى كتابه المذكور آنفا (٢).

و الجواب عمّا ذكره هنا يؤخذ ممّا حققناه فى الفائده الخامسه عشره (٣) من الفوائد التى فى شرح مقبوله عمر بن حنظله، و من الدرّه الموضوعه فى البحث مع صاحب (الفوائد المدينه) فى هذه المسأله، فلا حاجه إلى الإطاله هنا بإعادته، فارجع إليه يتضح لك ما فى هذه الدعوى، و يظهر لك ما هو الأرجح و الأقوى.

و خامسها: أنّ المجتهدين ينوّعون الأحاديث إلى أربعة أنواع: صحيح، و حسن، و موثّق، و ضعيف، و الأخباريين إلى صحيح، و ضعيف. و التحقيق: أنّ غير الصحيح من الحسن و الموثّق إن جاز العمل به فهو صحيح، و إلّا فهو ضعيف. فالاصطلاح مربع لفظا، و مثبّى معنى.

و سادسها: أنّ المجتهدين يفسّرون الصحيح بما رواه الإمامى العدل الثقه عن مثله إلى المعصوم، و الحسن: ما كان رواه أو أحدهم إماميا ممدوحا غير منصوص عليه بالتوثيق. ثم ذكر قسم الموثّق و الضعيف باصطلاحهم.

١- فى «ح» بعدها: هو.

٢- منيه الممارسين: ٩٠-٩١.

٣- انظر الدرر ١: ٣١٥-٣٢٦.

ص: ٢٩٦

إلى أن قال: (و الأخباريين يفسرون الصحيح بما صحَّ عن المعصوم و ثبت، و مراتب الصحة [و الثبوت] تختلف، فتارة بالتواتر، و تارة بأخبار الآحاد المحفوفة بالقرائن التي تشهد بصحة الخبر) (١). ثم ذكر القرائن الموجبة لصحة الأخبار كما ذكره الشيخ في (العدَّة) (٢) و غيره.

و الجواب عن هذين الوجهين أنه و إن جعلهما وجهين لتكثير العدد، إلّا إنَّ مرجعهما إلى أمر واحد كما لا يخفى على المتأمل، و مع هذا فيرد عليه:

أولاً: أن هذا الاصطلاح باتِّفاق الكل إنَّما حدث من عصر العَلَّامة - عَظَرُ اللَّهِ مَرْقَدَهُ - فهو اصطلاح محدث من مجتهدي المتأخرين (٣)، و أمّا مجتهدو المتقدمين - كالشيخ الطوسي، و شيخه المفيد، و السيد المرتضى، و أتباعهم و أتباعهم إلى عصر العَلَّامة - فطريقهم في الأخبار بالنسبة إلى الوجهين المذكورين إنَّما هو طريق الأخباريين. فكيف يصلح هذا وجهاً فارقاً بين المجتهدين مطلقاً و الأخباريين، و أساطين المجتهدين المعتمدين لم يروا هذا الاصطلاح (٤) و لم يذكره بالكلية؟ ما هذا إلّا خلط واضح و عثار فاضح.

و لو تَمَّت هذه الدعوى بالنسبة إلى بعض المجتهدين لجاز للخصم أن يغلبها عليه، فيقول: إن المجتهدين و الأخباريين متفقون على عدم هذا الاصطلاح.

و بطلان ما يتفرَّع عليه باعتبار ما عليه متقدِّموهم الذين عليهم المعوّل.

و ثانياً: أن أصحاب هذا الاصطلاح و إن صرّحوا به كما نقل، إلّا إنك ترى أكثرهم في كتب الاستدلال لا يخرجون من كلام المتقدمين من العمل بالأخبار الضعيفة باصطلاحهم، و يتسترون عن مخالفه ذلك الاصطلاح بأعذار؛ منها قبول

١- منيه الممارسين: ٩٣.

٢- العدَّة في اصول الفقه ١: ١٤٣-١٥٥.

٣- انظر مشرق الشمسين: ٣١-٣٢.

٤- ليست في «ح».

ص: ٢٩٧

مراسیل ابن ابی عمیر و مثله مَمَّنْ أَجْمَعَتِ الْعَصَابَهُ عَلَى تَصْحِيحِ مَا يَصَحُّ عَنْهُ، فَإِنَّهُمْ لَا يَرْسُلُونَ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ.

و منها تصحیح الحدیث المشتمل علی بعض مشایخ الإجازة و إن لم ینصَّ علیه بتوثیق.

و منها کون الخبر مرویا فی کتاب (من لا یحضره الفقیه)، بناء علی ما ضَمَّنَه صاحبه فی صدر کتابه (١).

و منها کون ذلك الرجل الذي به ضعف الحديث من أصحاب الاصول.

و منها کون الحديث مجبورا بالشهره.

و منها کونه متفقا علی العمل بمضمونه.

و أمثال ذلك ممَّا یقف علیه المتبع لکلامهم.

و بالجمله، فَإِنَّكَ إِذَا تَبَعْتَ كَلَامَهُمْ وَجَدْتَ أَنَّهُمْ لَا يَخْرُجُونَ عَنْ طَرِيقِهِ الْمُتَقَدِّمِينَ إِلَّا نَادِرًا. وَ حِينَئِذٍ فَمَجْرَدُ ذِكْرِهِمْ هَذَا التَّقْسِيمُ وَ الْإِصْطِلَاحُ كَمَا شَنَعَ بِهِ - مَعَ كَوْنِ عَمَلِهِمْ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ - لَا يُوْجِبُ فَرْقًا مَعْنَوِيًّا حَقِيقِيًّا.

و بالجمله، فَكَلَامُهُ قَدَّسَ سِرَّهُ هُنَا مِمَّا لَا مُحَصِّلَ لَهُ عِنْدَ ذَوِي التَّحْصِيلِ إِلَّا مَجْرَدُ تَكْثِيرِ الْقَالَ وَ الْقِيلِ.

و سابعها (٢): أَنَّ الْمُجْتَهِدِينَ يَحْصِرُونَ الرِّعِيَّةَ فِي صَنَفَيْنِ: مُجْتَهِدٍ، وَ مُقَلِّدٍ، وَ الْأَخْبَارِيِّينَ يَقُولُونَ (٣): إِنَّ الرِّعِيَّةَ كُلَّهَا مُقَلِّدَةُ الْمُعْصُومِ وَ لَا مُجْتَهِدُ أَصْلًا.

الجواب أنك قد عرفت في جواب الوجه الثالث أن الناس في زمن الغيبة لا يخرجون عن القسمين المذكورين، سواء عبر عن ذينك القسمين بلفظ (مجتهد)

١- الفقيه ١: ٣.

٢- منه الممارسين: ٩٣-٩٤.

٣- سقط في «ح».

ص: ٢٩٨

و (مقلّد)، أو لفظ (عالم) و (متعلّم)، أو لفظ (فقيه) و (متفقّه)؛ إذ لا- مشاخّه في التسميه إذا كان المعنى واحدا. و إنما يظهر (١) الخلاف و النزاع فيما إذا كان العالم و الفقيه و المجتهد يستند في استنباط الأحكام إلى غير (الكتاب) و السنّه، و إلّا فمتى كان أدلته التي يستنبط منها الأحكام مخصوصه بهذين الدليلين فهو ممّا لا خلاف في وجوب اتباعه إذا استكمل باقي الشروط من [العلم] (٢) و التقوى و الزهد و نحوها، إن سمّيته مجتهدا أو سمّيته أخباريا. و حينئذ فمرجع هذا الوجه إلى الوجه الأول كما لا يخفى.

و أمّا قوله: (إن الرعيه كلّها مقلّده المعصوم)، فهو على إطلاقه محلّ نظر؛ لأن التقليد- كما عرّفوه- عباره عن قبول قول الغير من غير دليل (٣)، و هذا المعنى لا يتّم بالنسبه إلى العامي، بل بالنسبه إلى الفقيه الأخباري فيما إذا احتاج الحكم إلى استنباط و مزيد تأمل في الأدله؛ لما حققناه في الدرّه (٤) الموضوعه في البحث مع صاحب (الفوائد المدنيّه) من تفاوت الأفهام في مراتب الإدراك، و أن جلّ الاختلافات بين العلماء إنّما نشأت من ذلك؛ و لهذا اختلف الأخباريون في المسائل كما قد اختلف المجتهدون، كما فصّلنا جملته من ذلك في الدرّه المشار إليها.

و حينئذ، فالعامي إنّما أخذ بقول هذا الأخباري الذي أفاته بناء على ما فهمه من الأخبار، و أن الحكم في تلك المسأله كذلك، فكيف يكون مقلّدا للإمام، و الأخباري الآخر يفتى بخلافه باعتبار ما أدّى إليه فهمه و وصل إليه إدراكه؟

و حينئذ، فكيف يمكن أن يقال: إن هؤلاء العلماء الأخباريين مع اختلافهم

١- من «ع»، و في النسختين: مظهر.

٢- في النسختين: العمل.

٣- الوافيه: ٢٩٩، الإحكام في اصول الأحكام ٤: ٤٤٥، تقريب الوصول إلى علم الاصول: ١٥٨.

٤- انظر الدرر ٢: ٧- ٣٢/ الدرّه: ١٩.

ص: ٢٩٩

كَلِّهِمْ (١) مَقْلَدُونَ لِلْإِمَامِ، وَ أَتْبَاعُهُمْ أَيْضًا مَقْلَدُونَ لِلْإِمَامِ؟ مَا هَذَا إِلَّا تَعْسَفٌ ظَاهِرٌ.

وَ ثَانِيهَا: أَنَّ الْمُجْتَهِدِينَ يَقُولُونَ: طَلَبُ الْعِلْمِ فِي زَمَنِ الْغَيْبِ بِطَرِيقِ الْجَهْدِ، وَ فِي زَمَنِ الْحُضُورِ بِالْأَخْذِ مِنَ الْمَعْصُومِ وَ لَوْ بِالْوَسَائِطِ، وَ لَا يَجُوزُ الْجَهْدُ حِينَئِذٍ، وَ هُوَ طَرِيقُ الْأَخْبَارِيِّينَ، وَ الْأَخْبَارِيِّينَ لَا يَفَرِّقُونَ بَيْنَ زَمَنِ الْغَيْبِ وَ الْحُضُورِ، بَلْ «حَلَالٌ مُحَمَّدٌ حَلَالٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَ حَرَامُهُ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (٢) لَا يَكُونُ غَيْرُهُ وَ لَا يَجِيءُ غَيْرُهُ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ.

وَ الْجَوَابُ أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ أَيْضًا يَرْجِعُ إِلَى الْاِخْتِلَافِ فِي الْأَدْلَى، فَإِنَّهُ مَتَى كَانَ ذَلِكَ الْعَالَمُ - إِنْ سَمِيَ مُجْتَهِدًا أَوْ أَخْبَارِيًا - إِنَّمَا اسْتَنَدَ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَى (الْكِتَابِ) وَ السُّنَنِ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي صِحَّتِهِ مَا بَنَى عَلَيْهِ، وَ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الْأَخْذِ عَنْهُ وَ الْعَمَلِ بِقَوْلِهِ.

وَ أَمَّا أَنَّ زَمَانَ الْغَيْبِ وَ زَمَانَ الْحُضُورِ وَاحِدٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرَّعِيَّةِ فَهُوَ غَلَطٌ مُحْضٌ؛ لَمَا عَرَفْتَ فِي جَوَابِ الْوَجْهِ الثَّالِثِ. وَ الْإِيرَادُ بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ إِنَّمَا يَتَجَهَّزُ لَوْ قُلْنَا بِجَوَازِ الْجَهْدِ عَلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ مِنَ الْاِسْتِنَادِ إِلَى الْآرَاءِ وَ الْأَقْيَاسِ وَ الْعُقُولِ؛ لِاِخْتِلَافِهَا وَ اضْطِرَابِهَا.

نَعَمْ، رُبَّمَا يَتَّفَقُ ذَلِكَ أَيْضًا مَعَ الْاِسْتِنَادِ إِلَى (الْكِتَابِ) وَ السُّنَنِ فِي مَقَامِ اِخْتِلَافِ الْأَفْهَامِ وَ تَفَاوُتِ الْأَنْظَارِ، كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي جَمْلَةِ الْأُمُصَارِ؛ مِنْ مُجْتَهِدٍ وَ أَخْبَارِيٍّ، كَمَا أَوْضَحْنَا ذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ (٣) الْمَوْضُوعَةِ فِي الْبَحْثِ مَعَ صَاحِبِ (الْفَوَائِدِ الْمَدْنِيَّةِ)، وَ إِنْ كَانَ الْأَخْبَارِيُّونَ يَنْكُرُونَ ذَلِكَ، وَ يَدَّعَوْنَ أَنَّ اِخْتِلَافَ الْوَاقِعِ بَيْنَهُمْ إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ اِخْتِلَافِ الْأَخْبَارِ، إِلَّا إِنَّا قَدْ أَوْضَحْنَا فِي الدَّرَجَةِ الْمَشَارِ

١- فِي النِّسَخَتَيْنِ: فَكُلَّهُمَا.

٢- الْكَافِي ١: ٩، وَ سَائِلُ الشَّيْعَةِ ٣٠: ١٩٦ / الْفَائِدَةُ السَّادِسَةُ.

٣- انْظُرِ الدَّرَجَةَ ٢: ٧-٣٢ / الدَّرَجَةُ ١٩.

ص: ٣٠٠

إليها ما يردّ هذه الدعوى، وبيّنا أن الاختلاف الواقع بينهم على حسب الاختلاف الواقع بين المجتهدين، من أنه ربّما نشأ من اختلاف الأخبار، و ربّما نشأ من اختلاف الأفهام، الذي هو السبب التام في أكثر الأحكام.

و بالجملة، فإن كلامه يدور في جميع هذه الوجوه على الاجتهاد بمعنى الأخذ بالآراء و الظنون المستنده إلى غير (الكتاب) و السنّة، و هو حق لو كان إطلاق الاجتهاد مخصوصا بهذا المعنى، و إلّا فالاجتهاد - على ما عرّفوه - إنّما هو عبارة عن استفراغ الوسع في تحصيل الأحكام من أدلتها الشرعيّة (١).

و الخلاف بين المجتهدين و الأخباريين هاهنا - في التحقيق - يرجع إلى تلك الأدلة، فالأخباريون يخصّونها ب (الكتاب) و السنّة، أو بالسنّة (٢) وحدها على رأى بعضهم (٣). و المجتهدون يفسّرونها في الاصول بالأربعة المشهورة، و إن كانوا في الكتب الاستدلالية يناقشون فيما عدا (الكتاب) و السنّة، كما تقدم ذكره في المقام و في غير موضع من الدرر المتقدّمة في هذا الكتاب.

و حينئذ، فتعريف الاجتهاد صادق على من اقتصر في استنباط الأحكام على (الكتاب) و السنّة و إن كان الأخباريون يتحاشون عن التعبير به؛ للطعن على المجتهدين، و هو في غير محلّه كما لا يخفى على المنصف.

و كيف كان، فمع فرض خروج بعض المجتهدين في بعض جزئيات الأحكام عن الأخذ ب (الكتاب) و السنّة و العمل بالاستنباطات الظنيّة المحضه، فهو لا يوجب طعنا في أصل الاجتهاد بالمعنى الذي ذكرناه، كما أن بعض الأخباريين لو خرج في فهمه الخبر عن كاهه أفهام العلماء الأعلام، بحيث يصير ذلك غلطا

١- معارج الاصول: ١٧٩، مبادئ الوصول إلى علم الاصول: ٢٤٠-٢٤١، الوافية: ٢٤٣.

٢- في «ح»: السنّة.

٣- منه الممارسين: ٨٩.

ص: ۳۰۱

ظاهرًا لجميع ذوی الأفهام، فإنّه لا یوجب طعنًا علی طریقہ أهل الأخبار، كما وقع للصدوق قدّس سرّه فی غیر موضع من الأحکام (۱)، والله العالم.

۱- منها فی خطبه الجمعة، حیث ذهب إلى أن محلّها بعد صلاة الجمعة و أن تقدیمها بدعه عثمانیه (الفقیه ۱: ۲۷۸ / ۱۲۶۳، علل الشرائع ۱: ۳۰۹ / ب ۱۸۲، ح ۹). و هذا ممّا لم یذهب إليه أحد من المتقدمین و لا المتأخّرين، و بدعه عثمان إنما هی فی صلاة العیدین، كما فی الأخبار (الکافی ۳: ۴۶۰ / ۳، باب صلاة العیدین و الخطبه فیهما، تهذیب الأحکام ۳: ۲۸۷ / ۸۶۰، وسائل الشیعه ۷: ۴۴۰-۴۴۱، أبواب صلاة العید، ب ۱۱، ح ۱-۲)، و علیه اتفاق علمائنا، رضوان الله علیهم. و منها منعه أولاد الأولاد المیراث إذا اجتماعا مع الأبویین أو أحدهما (الفقیه ۴: ۱۹۶-۱۹۷ / ب ۱۴۱). و منها قوله فی إرث الولاء بأن المعتقد یرث من أعتقه، و کذا بالعکس، فیجعل میراث الولاء مثل میراث النسب فی التوارث (الفقیه ۴: ۲۲۴ / ب ۱۵۱). من الطرفين. و هذا مما لم یذهب إليه أحد سواه. إلى غیر ذلك من المذاهب الشاذّه النادره. منه رحمه الله، (هامش «ح»).

ص: ۳۰۳

۶۰ درّه نجفیه فی بیان حدیث آنّ للصلاه اربعه آلاف مدّ أو باب

روی المشایخ الثلاثه- عطر الله مراقدهم- عن الصادق علیه السلام فی الصحيح من (الكافی) (۱) و (التهذیب) (۲)، و مرسلا فی (الفقیه) (۳) قال: «الصلاه لها اربعه آلاف حدّ».

و روی الصدوق فی (الفقیه) (۴) مرسلا، و فی (العیون) (۵)، و (العلل) (۶) مسندا عن الرضا علیه السلام قال: «الصلاه لها اربعه آلاف باب».

و قد قیل فی بیان هذه الحدود و الأبواب المنطبقه على هذا العدد وجوه من الاحتمالات و ضروب من المقالات، منها ما صرح به شیخنا الشہید- رفع الله درجته- فی رسالته (النقلیه) حیث قال: (أمّا بعد، فإنّی لما وقفت على الحدیثین المشهورین عن أهل بیت النبوه). ثمّ ذکر الحدیثین المذكورین، ثمّ قال: (و وفق الله سبحانه لإملاء (الرساله الألفیه) فی الواجبات، ألحقت بها بیان المستحبات، و أفردت منها ما یزید على ثلاثه آلاف؛ تیمنّا بالعدد تقریبا و إن كان المعدود لم

۱- الکافی ۳: ۲۷۲/۶، باب فرض الصلاه، و فیه: للصلاه اربعه آلاف حدّ.

۲- تهذیب الأحکام ۲: ۲۴۲/۹۵۶، و فیه ما فی الکافی.

۳- الفقیه ۱: ۱۲۴/۵۹۹.

۴- الفقیه ۱: ۱۲۴/۵۹۸.

۵- عیون أخبار الرضا ۱: ۲۵۵/۷.

۶- لم نثر علیه فی (علل الشرائع)، و هو موجود بهذا السند فی الخصال: ۶۳۸/۱۲، حدیث أربعمائیه.

ص: ۳۰۴

يقع فی الخلد تحقیقا، فتّمّت الأربعه من نفس المقارنات، و اضيف إليها سائر المتعلّقات (۱). إلى آخر كلامه، زيد فی مقامه.

و فی ثبوت جمیع ما ذكره قدّس سرّه، أو استفادته من النصوص إشکال، كما لا يخفى علی من راجع الرسالتين.

و منها أن المراد: الفرائض و الآداب و السنن فعلا و ترکا، كما ذكر، إلّا إن التعبير بهذا العدد إنّما خرج من باب الکنايه عن الكثير، فإنّ التعبير عن الشیء الكثير بالألف شائع، فکما أن الصلاه فرائض و نوافل، و لها محرّمات و مکروهات، و هی حدودها و أبوابها، فلها أربعه آلاف حدّ باعتبار کثره کلّ من هذه الأربعه المذكوره. ذکر ذلك المحدث الکاشانی فی کتابه (الوافی) (۲)، و هو محتمل غیر بعيد.

و منها أن المراد بالحدود و الأبواب: المسائل المتعلّقه بالصلاه، قيل: و هی تبلغ أربعه آلاف بلا تکلف. نقله شيخنا المجلسی (۳) عن والده قدّس سرّهما.

أقول: هذا الوجه راجع فی الحقیقه إلى الوجه الأول المنقول عن شيخنا الشهيد رحمه الله.

و منها أن المراد: أسباب الربط إلى جناب قدسه تعالى، فإنه لا- يخفى علی العارف أنه من حين توجهه إليه تعالى و شروعه فی مقدّمات الصلاه إلى أن يفرغ منها يفتح له من أبواب المعارف ما لا يحصيه إلّا الله سبحانه. و هذا الوجه أيضا نقله شيخنا المتقدّم ذكره (۴) عن والده، و لا يخفى بعده، بل الحديث الآتی یردّه.

و منها أن المراد بالحدود: المسائل، و بالأبواب: أبواب الفيض و الفضل؛ فإن

۱- الفوائد الملیه لشرح الرساله النفلیه: ۶- ۷ (المتن).

۲- الوافی ۸: ۸۲۷- ۸۲۸.

۳- بحار الأنوار ۷۹: ۳۰۳.

۴- بحار الأنوار ۷۹: ۳۰۳.

ص: ۳۰۵

الصلّاء معراج المؤمن (۱). نقله شیخنا المشار إليه (۲) أيضا عن والده، ولا يخفى بعده.

و منها أن المراد بالأبواب: أبواب السماء التي ترفع منها إليها الصلاه كلّاً من باب، أو الأبواب (۳) على التعاقب، فكلّ صلاه تمرّ على كلّ الأبواب. ذكره شیخنا (۴) المشار إليه احتمالاً في الخبر، ولا يخفى بعده.

و منها أن أقلّ المراتب من المفروض ألف و من المسنون ألف، و يتبع الأول ألف حرام و الأخير ألف مكروه، على ما ذكره غير واحد من المحقّقين (۵) أن كلّ واجب ضدّه العام حرام، و كلّ مندوب ضدّه العام مكروه، فيكمل نصاب العدد حينئذ.

ذكره العلّامة العماد المير محمد باقر الداماد (۶).

و اورد عليه: أن الأمر الواحد لا يعدّ مرتّين باعتبارين.

و منها أن مسائل أبواب العبادات من الطهاره و الصلاه و الزكاه و الصوم و الحج و الجهاد و الأمر بالمعروف و النهی عن المنکر و فروعها تبلغ ذلك المبلغ و تجاوزه على التضاعف، و جميع العبادات قد نیط بها قبول الصلاه، من قبلت صلاته قبلت سائر أعماله، و من ردّت عليه صلاته ردّت عليه سائر أعماله (۷)، فقد رجع جميع ذلك إلى حدود الصلاه. ذكره العلّامة الداماد أيضا (۸).

۱- بحار الأنوار ۷۹: ۲۴۸، ۳۰۳/۲، و ۸۱: ۲۵۵.

۲- بحار الأنوار ۷۹: ۳۰۳.

۳- فی «ح»: كل باب من الابواب، و فی المصدر: من كل باب أو الأبواب.

۴- بحار الأنوار ۷۹: ۳۰۳-۳۰۴.

۵- ذكری الشیعه ۳: ۱۲۹، مسالك الأفهام ۲: ۱۸۴-۱۸۵، روض الجنان: ۱۶۵.

۶- عنه فی بحار الأنوار ۷۹: ۳۰۴.

۷- الفقیه ۱: ۱۳۴/۶۲۶، وسائل الشیعه ۴: ۳۴، أبواب أعداد الفرائض، ب ۸، ح ۱۰.

۸- عنه فی بحار الأنوار ۷۹: ۳۰۴-۳۰۵.

ص: ۳۰۶

و لا يخفى بعده؛ فإن المتبادر من الخبرين المتقدمين أن المراد من تلك الأبواب و الحدود: ما يكون له مدخل في صحه الصلاه و تمامها و كمالها، و الأمر هنا بالعكس، بمعنى أن قبول تلك الأعمال متوقف على قبول الصلاه، فهي لا مدخل لها في كمال الصلاه، بل كمال الصلاه مكمل لها كما عرفت.

و منها أن أبواب الصلاه هي أبواب عروجها و طرق صعود الملائكه الموكّله عليها بها، و هي السماوات إلى السماء الرابعه، و الملائكه السماويه في كلّ سماء بوابون و موكلون على الرد و القبول، و هم كثيرون لا يحصيهم كثرة إلّا الله سبحانه كما في التنزيل و مَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ (١)، فالتعبير عن ملائكه كلّ سماء- و هم أبواب نقد الصلاه الصاعده إليهم و التفتيش عنها- روم لبيان التكثير لا تعيين للمرتبه العددية بخصوصها. و هذا الوجه أيضا ذكره العلامة (٢) المشار إليه، و لا يخفى بعده.

و منها ما نقله السيّد ذو المناقب و المفاخر رضى الدين بن طاوس في كتاب (فلاح السائل و نجاح المسائل) عن الكراجكى في كتاب (كنز الفوائد) (٣) قال:

(جاء الحديث أن أبا جعفر المنصور خرج في يوم جمعه متوكئا على يد الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام، فقال رجل يقال له: رزام مولى خالد بن عبد الله: من هذا الذي بلغ من خطره ما يعتمد أمير المؤمنين على يده؟ ف قيل له: هذا أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق. فقال: إني و الله ما علمت، لوددت أن خدّ أبى جعفر موضع لنعل (٤) جعفر.

١- المدّثر: ٣١.

٢- عنه في بحار الأنوار ٧٩: ٣٠٥-٣٠٦.

٣- لم نثر عليه في نسخه كنز الفوائد التي بين أيدينا، و قد ورد في ذيل النسخه المطبوعه ٢: ٢٢٣ (ضمن نصوص مفقوده من هذه النسخه) نقلا عن الأنوار البهيه للشيخ عباس القمي.

٤- في المصدر: نعل، بدل: موضع لنعل.

ص: ٣٠٧

ثم قام فوقف بين يدي المنصور فقال له: أسأل يا أمير المؤمنين؟ فقال له المنصور: سل هذا، فقال: إني أريدك بالسؤال، فقال له المنصور: سل هذا، فالتفت رزام إلى الإمام جعفر بن محمد عليهما السلام فقال له: أخبرني عن الصلاه و حدودها، فقال له الصادق عليه السلام: «لصلاه أربعة آلاف حد، لست تؤاخذ بها».

فقال: أخبرني عما لا يحل تركه و لا تتم الصلاه إلّا به.

فقال أبو عبد الله عليه السلام: «لا تتم الصلاه إلّا لذي طهر سابغ، و تمام بالغ، غير نازغ و لا زائغ، عرف (١) فوقف، و أحببت فثبت، و هو واقف بين اليأس و الطمع، و الصبر و الجزع، كأن الوعد له صنع، و الوعيد به وقع، بذل عرضه و يمثل (٢) غرضه، و بذل في الله المهجه، و تنكب إليه المحجّه، غير مرتغم بارتغام يقطع علائق الاهتمام بغير (٣) من له قصد و إليه وفد و منه استرفد، فإذا أتى بذلك كانت هي الصلاه التي [بها] امر و عنها خبر، و أنها هي الصلاه التي تنهى عن الفحشاء و المنكر».

فالتفت المنصور إلى أبي عبد الله عليه السلام فقال: يا أبا عبد الله، لا نزال من بحرك نغترف، و إليك نزدلف، تبصّر من العمى، و تجلو بنورك الطّخياء، فنحن نعوم في سباحات قدسك و طامى بحرك (٤).

و هذا الخبر و إن كان مجملا- بالنسبه إلى بيان تلك الأربعة آلاف، إلّا إنه صريح في كونها من الآداب و السنن، و ليس ممّا يتعلّق عليها صحه الصلاه و لا قبولها.

و هذا الخبر يدلّ على بطلان جميع الوجوه المتقدمه كما لا يخفى.

بيان: «غير نازغ» مأخوذ من قوله عزّ و جلّ و إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ*

١- من «ح» و المصدر.

٢- في المصدر: تمثل، و هو ما سيشير إليه المصنف بعد قليل من أن في بعض النسخ: تمثل.

٣- في المصدر: بعين، و هو ما سيشير إليه المصنف من أنه على بعض النسخ. على أن المصنف في شرح ألفاظ الحديث أشار إليها بلفظ (بعين) و الظاهر أنها هنا تصحيف من الناسخ، و أن مراد المصنف: بعين.

٤- فلاح السائل ٢٣- ٢٥.

ص: ۳۰۸

(۱)، ای وسوسه. قال فی (القاموس): (نزغہ - کمنعه -: طعن فیہ و اغتابه، و بینهم: أفسد و أغرى و وسوس) (۲).

«و لا زائع»، مأخوذ من قوله تعالى فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ (۳)، ای میل عن الحق.

«عرف»، ای عرف الله حق معرفته «فوقف»، ای بین یدیه، أو المراد: فوقف على المعرفة و ثبت على مقتضاها، «و أخبت»، ای خضع، «فثبت»، ای على خشوعه.

«بذل عرضه»، فی بعض النسخ بالباء بصیغه الماضی، و فی بعضها بالياء المثناه بصیغه المستقبل. و فی (القاموس): (العرض - بالتحریک -: حطام الدنيا، و ما كان من مال و الغنیمه، و الطمع، و اسم لما لا دوام له) (۴).

و یحتمل أكثر تلك الوجوه، و بأن يكون العرض: الإعراض عن تلك الأغراض الدنیویّه، و أن يكون بضمّ الأول و فتح الثانی جمع (عرضه) و هو بمعنى المانع، ای ما یمنعك من الحضور و الإخلاص. و كونه جمع العارض - بمعنى الخدّ - بعيد لفظاً، و أن يكون بكسر الأول و سکون الثانی بمعنى الجسد أو النفس، أو بالمعنى المعروف، و بالتحریک بأحد معانیه أنسب.

«و یمثل غرضه»، ای یجعل مقصوده من العبادہ نصب عینیه.

و فی بعض النسخ (۵): «تمثل» بصیغه الماضی، و «عرضه» بالعين المهمله، ای تمثل فی نظره معروضه و ما یرید أن یرضه به من المقاصد. و الأول أظهر.

«و تنكب إليه المحبّه»، التنكب إذا عدی ب (عن) فهو بمعنى التجنب (۶)، و إذا

۱- الأعراف: ۲۰۰.

۲- القاموس المحيط ۳: ۱۶۶ - نزغہ.

۳- آل عمران: ۷.

۴- القاموس المحيط ۲: ۴۹۳ - عرض.

۵- كما هي نسخه المصدر التي بين أيدينا.

۶- مختار الصحاح: ۶۷۸ - نكب.

ص: ۳۰۹

عدّی ب (الی) فهو بمعنى الميل، فی (النهايه): (فی حدیث حجه الوداع: فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكبها إلى الناس، أي يميلها إليهم) (۱) انتهى.

و يحتمل أن يكون «إليه» متعلّقاً ب «المحجه»، أي تنكب فی السيل إليه عمن سواه.

«غير مرتغم بارتغام»، المراهقه: الهجران و التباعد و المغاضبه، أي لا يكون سجوده و إيصال أنفه إلى الرغام على وجه يوجب بعده من الملك العلّام، أو على وجه السخط و عدم الرضا فقوله عليه السّلام: «يقطع علائق الاهتمام» مستأنف، أي الاهتمام بالدنيا، و يحتمل أن يكون صفه ل «ارتغام»، فالمراد: الاهتمام بالعباده.

«بعين (۲) من له قصد»، أي يعلم أنه مطّلع عليه. و فی بعض النسخ: «بغير من له قصد» فهو متعلّق بالاهتمام، أي يقطع علائق الاهتمام بغيره تعالى.

و الاسترفاد: طلب الرشد و العطاء. و الازدلاف: القرب. و الطخياء: الليله المظلمه، و من الكلام: ما لا يفهم. و العوم: السباحه.

و (سبحات قدسك)، أي أنواره، أو محاسن قدسك؛ لأنك إذا رأيت الشیء الحسن قلت: سبحان الله.

و طما الماء: علا، و البحر: امتلاً. كذا أفاده شيخنا غوّاص (بحار الأنوار) (۳)، ألحقه الله بأئمته الأطهار.

۱- النهايه فی غريب الحديث و الأثر ۵: ۱۱۲- نكب.

۲- كذا فی النسختين، و قد مرّ أنه فی الحديث: بغير.

۳- بحار الأنوار ۸۱: ۲۵۱- ۲۵۲.

ص: ۳۱۱

٦١ درّه نجفیه فی حکم المتطهر من الحدث و علی بدنه نجاسه

لو توضأ أو اغتسل و علی بدنه نجاسه فهل یصحّ غسله و الحال هذه - أعمّ من أن يكون قد زالت النجاسه بماء الطهاره أم لم تزل - أم لا؟

ظاهر المشهور - سیما بین المتأخرین - أنه لا تصحّ الطهاره، بل لا بدّ من إزاله النجاسه الخبیثه أولاً، ثمّ الطهاره بعد ذلك.

و قال الشیخ فی (المبسوط) بالأول، و تبعه بعض المتأخرین (١)، و هذه صورته عبارته فی (المبسوط): (و إن كان علی بدنه نجاسه أزالها ثمّ اغتسل، و إن (٢) خالف و اغتسل أولاً ارتفع حدث الجنابه، و علیه أن یزیل النجاسه إن كانت لم تزل [بالغسل]، و إن زالت بالاغتسال فقد أجزأه عن غسلها) (٣) انتهى.

و هو كما ترى يدلّ علی أمرین:

أحدهما: أن طهاره المحلّ لیست شرطاً فی الغسل.

الثانی: أن الغسل الواحد یجزی عن رفع الحدث و الخبث معاً.

و استظهر هذا القول الفاضل المحقق الخونساری فی شرحه علی (الدروس)، و استدللّ له بالنسبه إلی الأول بأن الأمر بالاغتسال مطلق، و التقييد بطهاره المحلّ

١- مشارق الشموس: ١٨٢.

٢- فی المصدر: فإن.

٣- المبسوط ١: ٢٩.

ص: ٣١٢

خلاف الظاهر. ثم قال: (نعم، لا بدّ من وصول الماء إلى بشره، فيجب ألا يكون للنجاسة عين تمنع من الوصول، فأما إذا لم يكن لها عين أو كان ولم تكن مانعه فلا- دليل على البطلان وإن لم يطهر بصبّ الماء للغسل، كما إذا كان لها عين غير مانع ولم تزل، أو لم يكن لها عين لكن لا بدّ من الصبّ مرتين مثلاً.

و الظاهر أن مراد الشيخ من عدم زوالها بالغسل ما ذكرنا، لا أن يكون عين النجاسة مع منعها عن الوصول باقية؛ إذ لا شك في اشتراط وصول الماء إلى البشرة).

و استدللّ له بالنسبة إلى الثاني بمثل ذلك أيضاً من (أن الأمر بالاغتسال مطلق و كذا الأمر بالتطهير، فإذا صبّ الماء على العضو فقد امتثل الأمرين، فلو كانت النجاسة ممّا يكفيه صبّ واحد فقد ارتفع الحدث و الخبث معا و إن لم يكفها صبّ واحد (١)، كما إذا كانت بولا يجب فيه المَرَّتَانِ فيجب صبّ آخر، و لكن النجاسة الحكمية ارتفعت بالصبّ الأول (٢) انتهى كلامه زيد مقامه.

و بذلك يظهر لك ما في كلام العلامة في (المختلف)، حيث قال بعد نقل عبارته (المبسوط): (و الحق عندى أن الحدث لا يرتفع إلّا بعد إزاله النجاسة؛ لأنّ النجاسة (٣) إذا كانت عينية و لم تزل عن البدن لم يحصل إيصال الماء إلى جميع البدن فلا يزول حدث الجنابه، و إن كانت حكميّة زالت بتيه غسل الجنابه (٤) - انتهى - فإن صحه الغسل مع بقاء النجاسة لا ينحصر في بقاء عين النجاسة على البدن لا صقه به مانعه من وصول ماء الغسل إليه، حتى إنه قدس سرّه يمنع من (٥) ارتفاع الحدث إلّا بعد ارتفاع النجاسة؛ من جهة أن النجاسة إذا كانت عينية .. إلى آخر

١- فقد ارتفع .. واحد، من «ح»، و المصدر.

٢- مشارق الشموس: ١٨٢-١٨٣.

٣- لأنّ النجاسة، من «ح» و المصدر.

٤- مختلف الشيعة ١: ١٧٤ / المسألة: ١٢١.

٥- ليست في «ح».

ص: ٣١٣

ما ذكره، بل من الممكن ما فرضه ذلك الفاضل المتقدم من بقاء النجاسة على وجه لا تكون مانعه من إيصال ماء الغسل، و حينئذ فيطهر البدن من النجاسة الحديثه و إن بقيت الخبيثه.

و قال الشهيد في (الدروس): (و لو قام على مكان نجس غسل ما نجس، ثم أفاض عليه الماء للغسل، و لا يجزى غسل النجاسة عن رفع الحدث على الأصح) (١) انتهى.

و قال المحقق الثاني في (الرساله الجعفريه): (و لو قام المغتسل على مكان نجس طهر المتنجس، ثم أفاض عليه الماء للغسل) (٢).

قال الشارح الجواد (٣) في شرح الرسالة في تعليل ذلك ما صورته: (ليرد الغسل على محل طاهر). ثم قال: (و كأن أفراد المصنّف هذا البحث مع ذكره في حكم الوضوء - حيث اشترط طهاره المحل فيه في الغسل - متابعه للشهيد في (الدروس)، و للتنصيص على الحكم انتهى).

أقول: و الظاهر أنه أشار بالنص إلى صحيحه حكم بن حكيم، حيث قال عليه السلام فيها: «و أفض على رأسه و جسده فاغتسل، و إن (٤) كنت في مكان نظيف فلا يضرك ألا تغسل رجلك، و إن كنت في مكان ليس بنظيف فاغسل رجلك» (٥).

و هو ظاهر الدلالة في عدم الاكتفاء بماء الغسل لإزاله النجاسة الخبيثه، بل لا بدّ من إزالتها أولاً ثم إجراء ماء الغسل.

و يمكن أن يقال: إنه ليس بصريح، بل و لا ظاهر في وجوب تقديم إزاله

١- الدروس ١: ٩٧.

٢- الرسالة الجعفريه (ضمن رسائل المحقق الكركي) ١: ٩٠.

٣- من «ح».

٤- في المصدر: فإن.

٥- تهذيب الأحكام ١: ١٣٩ / ٣٩٢، وسائل الشيعة ٢: ٢٣٣ - ٢٣٤، أبواب الجنابه، ب ٢٧، ح ١.

ص: ٣١٤

الخبثية كما يدَّعون، بل غايته الدلالة على وجوب غسل آخر. و من المحتمل أن يكون ذلك بعد كمال الغسل أولاً، بأن لم تزل النجاسة الخبثية به، فيجب الغسل ثانياً لإزالتها، كما تدلّ عليه عبارته (المبسوط).

و قال المحقق المشار إليه أيضاً في بحث الوضوء: (و يشترط طهارته المحلّ خاصه) (١).

قال الشارح الجواب: (أى محلّ الطهارة من الأعضاء، فلا يكفي غسل واحد للعضو من النجاسة الخبثية و الحدثية، لتغاير السبب و أصله عدم التداخل، و لأنّ الماء إذا ورد على النجاسة تنجّس بها فلا يقوى على رفع الحدث عن ذلك المحلّ، فلا بدّ من طهارته أولاً؛ ليرد الماء على محلّ طاهر فيرتفع به الحدث) انتهى.

و قال أبو الصلاح في كتابه (الكافي): (و يلزم مريد الغسل الاستبراء .. و غسل ما على الجسم من النجاسة) (٢).

و قال الشهيد في رسالته (الألفيه): (التاسع: طهاره الماء و طهوريته و طهاره المحلّ) (٣).

قال الشارح الشهيد الثاني: (و هو الأعضاء المغسولة و الممسوحة من الخبث، بمعنى طهاره كلّ عضو و جزء منه قبل الشروع في غسله للوضوء، فلا يكفي غسل واحد [لهما] (٤) لتغاير السبب) (٥) انتهى.

و قال العلّامة في (القواعد): (لا يجوز غسل النجس من البدن عن غسله من

١- الرسالة الجعفرية (ضمن رسائل المحقق الكركي) ١: ٨٨.

٢- الكافي في الفقه: ١٣٣.

٣- الألفيه في الصلاة اليومية: ٣٢.

٤- من المصدر، و في النسختين: لها.

٥- المقاصد العلية: ١٠٦، و فيه: أو جزء، بدل: و جزء.

ص: ٣١٥

الجنابه، بل يجب إزاله النجاسه أولاً، ثم الاغتسال ثانياً (١).

و استدلل له المحقق الشيخ على في الشرح بأنه (إنما وجب ذلك لأنهما سببان، فوجب تعدد حكمهما؛ لأن التداخل خلاف الأصل، و لأن ماء الغسل لا بد أن يقع على محل طاهر، و إلّا لأجزأ الغسل مع بقاء عين النجاسه، و لانفعال الماء القليل، و ماء الطهاره يشترط أن يكون طاهر إجماعاً) (٢) انتهى.

و اورد عليه: (أنا لا نسلم أن اختلاف السبب يقتضي تعدد المسبب؛ لأن مقتضى التكليف وجود المسبب عند حصول السبب، أما كونه شيئاً مغايراً للأمر المسبب عن السبب الآخر فتكليف زائد يحتاج إلى دليل، و الأصل عدمه. فما ذكر من أن التداخل خلاف الأصل ضعيف) (٣) انتهى، و هو كلام متين.

و اورد عليه- بالنسبه إلى ما ذكره من أن ماء الغسل لا- بد أن يقع على محل طاهر- أنه ممنوع، و ما استدلل به عليه من لزوم أجزاء الغسل مع بقاء عين النجاسه، إن أراد مع بقائها بحيث يكون مانعه من وصول الماء فبطلان الثاني مسلّم، لكن الملازمه ممنوعه؛ لجواز وقوع الغسل على محل النجس بشرط عدم المنع، كما تقدم.

و ما ذكره من انفعال الماء القليل و اشتراط طهاره الماء إجماعاً؛ فإن اريد به الإجماع على طهارته قبل الوصول إلى العضو فمسلّم، لكن لا ينفعه، و إن اريد به الإجماع على الطهاره حال الوصول فممنوع. على مذهب العلّامه [من] أنه حال الوصول أيضاً طاهر، و إنما ينجس بعد الانفصال.

و قال العلّامه في (النهايه) في تعداد سنن الغسل: (الرابع: البدأ بغسل ما على جسده من الأذى و النجاسه؛ ليصادف ماء الغسل محلاً طاهراً فيرتفع الحدث. و لو

١- قواعد الأحكام ١: ٢١١.

٢- جامع المقاصد ١: ٢٧٩.

٣- ذخيره المعاد: ٥٧.

ص: ۳۱۶

زالت النجاسه به طهر المحل قطعاً، و الأقرب حصول رفع الحدث أيضاً إن كان في ماء كثير. و لو أجرى الماء القليل عليه، فإن كان في آخر العضو فكذا ذلك، و إلّا فالوجه عدمه؛ لانفعاله بالنجاسه (۱) انتهى.

و قد اورد على عبارته المذكوره مناقشات ليس في التعرض لها كثير فائده. إلّا إنّ المحقق الشيخ على بعد أن نقلها في (شرح القواعد) قال: (و التحقيق أن محل الطهاره إن لم تشترط طهارته أجزأ الغسل مع وجود عين النجاسه و بقائها في جميع الصور، و لا حاجه إلى التقيّد بما [ذكره] (۲)، خصوصاً على ما اختاره من أن القليل الوارد إنما ينجس بعد الانفصال. و إن اشترط طهاره المحل لم تجزئ غسله واحده؛ لفقد الشرط. و الشائع على ألسنه الفقهاء هو الاشتراط، فالمصير إليه هو الوجه (۳) انتهى.

و أنت خير بأن غايه ما اعتمد عليه في هذا المقام هو مجرّد الشهرة، و لا يخفى ما فيه من المجازفه.

و يمكن أن يستدل على ما ذكره الأصحاب من الاشتراط بما ورد في روايات الغسل من الأمر بإزاله النجاسه أولاً، كقوله عليه السّلام في صحيحه ابن حكيم: «ثم اغسل ما أصاب جسدك من أذى، ثم اغسل فرجك و أفض على رأسك» (۴) الحديث.

و قوله عليه السّلام في صحيحه يعقوب بن يقطين: «ثم يغسل ما أصابه من أذى، ثم يصبّ على رأسه» (۵).

و قوله في صحيحه محمّد بن مسلم: «ثم تغسل فرجك، ثم تصب على رأسك»

۱- نهايه الإحكام ۱: ۱۰۹.

۲- من المصدر، و في النسختين: ذكره.

۳- جامع المقاصد ۱: ۲۸۰.

۴- تهذيب الأحكام ۱: ۱۳۹ / ۳۹۲، وسائل الشيعة ۲: ۲۳۳ - ۲۳۴، أبواب الجنابه، ب ۲۷، ح ۱.

۵- تهذيب الأحكام ۱: ۱۴۲ / ۴۰۲، وسائل الشيعة ۲: ۲۴۶، أبواب الجنابه، ب ۳۴، ح ۱.

ص: ۳۱۷

ثلاثاً» (۱). و نحوها غيرها من الروايات الكثيرة الواردة في المقام.

و ربّما يقال: (إنه يشكل الاعتماد في ذلك على هذه الأخبار؛ لتضمنها جملة من المستحبات كغسل اليدين و الاستنشاق و نحوهما، فحمل الأمر فيها على الوجوب في هذا الحكم غير متيقّن إلّا بدليل من خارج، و ليس فليس.

على أن القائلين بوجوب الإزالة لا يقولون به قبل غسل جميع الأعضاء (۲)، و إنّما يقولون [به] في كلّ جزء اريد غسله، فلا يمكنهم حمل الأوامر المذكورة على الوجوب؛ و لهذا صرح العلامة في (النهاية) - كما تقدّم في عبارته - بأن ذلك من مستحبات الغسل.

ثمّ لو سلّم الدلالة على الوجوب بالدليل أخص من المدّعى، و التعدى عن موضع النص إلى غيره يحتاج إلى دليل).

و فيه نظر من وجوه:

أحدها: قوله: (إنّ هذه الأخبار قد تضمنت جملة من المستحبات)؛ فإنّ فيه:

أنها أيضا قد تضمنت جملة من الواجبات.

فإن قال: إن هذه الواجبات قام الدليل على وجوبها من خارج.

قلنا: هذه المستحبات أيضا قد قام الدليل على استحبابها من خارج، و نحن إنّما قلنا بالوجوب في المقام من حيث الأمر الذي هو حقيقة في الوجوب عندهم، و إخراجها عن حقيقته يحتاج إلى دليل، فالاستحباب هو المحتاج إلى الدليل لا الوجوب كما زعمه هذا القائل.

و ثانيها: قوله: (على أن القائلين بوجوب الإزالة) - إلى آخره - فإنّ فيه أن وجوب الإزالة عندهم من قبيل الواجب الموسّع، و إنّما يتضيق في الصورة التي

۱- الكافي ۳: ۴۳/ ۱، باب صفه الغسل ..، وسائل الشيعه ۲: ۲۲۹، أبواب الجنابه، ب ۲۶، ح ۱.

۲- في «ح»: الأجزاء.

ص: ٣١٨

ذكرها، و على ذلك يحمل حكم العَلَمَهِه فِي (النهايه) بالاستحباب؛ فَإِنَّ الاستحباب إِنَّمَا هو من حيث التقديم و إن كان واجبا من حيث اشتراط طهاره المحل قبل الغسل.

و ثالثها: قوله: (إِنَّ الدليل أخص من الدعوى، و إن التعدى عن موضع النص يحتاج إلى دليل)، فَإِنَّ فيه أنه من المقرّر فى كلامهم فى أمثال هذا المقام و غيره من الأحكام هو التعديه بطريق تنقيح المناط القطعى، إَلَّا أن يعلم الخصوصيه فى ذلك الحكم فيخصّ بموضعه. و الخصوصيّه هنا غير معقوله كما لا يخفى؛ فيجب التعديه.

و أما ما ذكره بعض محققى متأخرى المتأخرين بعد أن احتمل الاستدلال على ذلك بالأخبار المشار إليها، حيث قال ما لفظه: (و لقائل أن يقول: كثير من الأخبار الواردة فى بيان كيفيّه الغسل خال عن هذا، و حمل هذه الأخبار على الاستحباب الشائع فى الأخبار، أو الحمل على الغالب من عدم حصول إزاله المنى بالغسله الواحد، أهون من ارتكاب التقييد فى الأخبار الكثيره. و يرجّح الأول الأصل و قرب التأويل، و الثانى وجوب تحصيل البراءه اليقنيه من التكليف الثابت).

و بالجملة، المقام محلّ التردد، و الاحتياط فى تقديم التطهير (١) - انتهى - [ف] فيه (٢) أن خلوّ الأخبار الوارده فى بيان كيفيه الغسل عن إزاله النجاسه التى هى خارجة عن الكيفيّة لا يدل على عدم توقف صحّه الغسل على الإزاله بمفهوم و لا - منطوق، إَلَّا بمفهوم اللقب، و هو ليس بحجه عند هذا القائل (٣)، بل و لا عند

١- ذخيره المعاد: ٥٨.

٢- فى النسختين: و فيه.

٣- ذخيره المعاد: ٢٨٠.

ص: ٣١٩

أحد من أصحابنا (١)؛ إذ لا دليل عليه. و بذلك يظهر أن الأخبار الداله على إزاله النجاسه قبل الغسل ليست مقيده للأخبار الداله على كيفية الغسل الخاليه عن ذكر إزاله النجاسه، و يظهر ضعف ما توهمه من لزوم ارتكاب التقييد في الأخبار الكثيره لو لا الحمل على ما ذكره.

إذا عرفت ذلك، فالتحقيق في هذا المقام أن يقال: إن ما ادَّعوه من وجوب إزاله النجاسه الخبيثه أولا، ثم إجراء ماء الغسل بعد ذلك، و أن ماء الغسل لا يجزى لرفعهما معا لا دليل عليه، و ما علَّوه به من أن اختلاف السبب يقتضى اختلاف (٢) المسبب، و أن الأصل عدم التداخل، فكلام شعري لا يجدى نفعا في مقام التحقيق. و قد حققناه في مسأله تداخل الأغسال من كتابنا (الحدائق الناضره) (٣) ما يقطع حجه الخصم في ذلك.

نعم، وجه الإشكال في ذلك هو أنَّهم قد أجمعوا إلَّا الشاذ منهم على نجاسه الماء القليل بالملاقاه، و عليه دلَّت الأخبار المستفيضه كما حققناه في رسالتنا (قاطعہ القول و القيل في نجاسه الماء القليل). و المشهور بينهم أيضا القول بنجاسه الغساله.

ولا- ريب أنه بناء على هاتين المقدمتين متى اغتسل و على بدنه نجاسه لم تزل عينها بالغسل (٤) و إن كانت لا- تمنع وصول الماء للجسد، أو زالت عينها و اضمحلت من ذلك الموضع الذي هي فيه و لكن تعدَّت غسالتها إلى موضع آخر من الجسد طاهر قبل ذلك، و لم تنفصل من موضع النجاسه إلى خارج البدن، فالقول بصحة الغسل هنا مشكل جدًّا بناء على ما قلناه، و ذلك أن الماء بملاقاته

١- ذكرى الشيعة ١: ٢١٦، مجمع الفائدة و البرهان ١١: ٤٥٣، مشارق الشموس: ٢٧٣، هدايه الأبرار: ٢٩٦.

٢- من «ح»، و في «ق»: خلاف.

٣- الحدائق الناضره ٢: ١٩٦-٢٠٥.

٤- في «ح»: بماء الغسل، بدل: بالغسل.

ص: ٣٢٠

النجاسة فلا إشكال في تنجسه كما هو الأشهر الأظهر. وحينئذ، فالماء وإن طهر ذلك الموضع الذي فيه النجاسة - إذ لا منافاه عندنا بين نجاسته بالملاقاه و تطهيره ذلك الموضع، كما أوضحناه بما لا مزيد عليه في رسالتنا المشار إليها آنفا - إلا إنه بعد التعدى عن ذلك الموضع إلى موضع آخر خال من النجاسة يكون نجسا منجسا لما يلاقيه، و الماء النجس لا يرفع حدثا مع العمد نصا (١) و اتفاقا.

و على هذا تحمل (٢) الأخبار الواردة في كيفية غسل الجنابه، و ذلك، فإن المفروض فيها كون الغسل من تلك الأواني الصغار المستعمله يومئذ، و أنه يغسل كلاً من جنبه بثلاثه أكف (٣) أو أربعة أكف (٤)، كما تضمنته جملة من تلك الأخبار.

و من الظاهر أن الغسل على هذا التقدير إنما هو بإجراء اليد بالماء المغسول به من موضع إلى آخر. و حينئذ، فلو كان هناك نجاسة للزم تنجس ذلك الماء بها، و تعدى النجاسة إلى سائر ما لاقاه ذلك الماء و اليد المصاحبه له، فمن ثم أمروا عليهم السلام احترازاً عن ذلك (٥) بإزاله النجاسة أولاً.

و من ذلك يظهر أن هذه الأخبار لا تقوم حجه على الاشتراط مطلقاً، فالظاهر الذي ينبغي العمل عليه في هذه المسألة هو القول بصحة الغسل و الوضوء في الصورة المفروضة؛ لعدم دليل يدل على وجوب تقديم الإزالة.

١- وسائل الشيعة ١: ١٦٩ - ١٧٠، أبواب الماء المطلق، ب ١٣.

٢- في «ح»: الحمل.

٣- الكافي ٣: ٤٣/٣، باب صفه الغسل ..، ووسائل الشيعة ٢: ٢٣٠، أبواب الجنابه، ب ٢٦، ح ٢، تهذيب الأحكام ١: ١٣٧/٣٨٤، ووسائل الشيعة ٢: ٢٤١، أبواب الجنابه، ب ٣١، ح ٦.

٤- لم ترد روايه الأربعة الأكف في كيفية غسل الجنابه، بل وردت في استحباب النضح لمن اغتسل بالماء القليل و خشى عوده الغساله إلى الماء، انظر وسائل الشيعة ١: ٢١٦ - ٢١٨، ب ١٠.

٥- في «ح» بعدها: الماء.

ص: ۳۲۱

نعم، ينبغي تقييده بأن يكون على وجه لا- تتعدى الغساله إلى سائر أجزاء البدن الطاهره. و عبارتاً (النهايه) (١) و (المختلف) (٢) صريحاً الدلاله على صحّ الطهاره على هذا الوجه. و ما أفهمته عبارته (المبسوط) (٣) من صحّ الطهاره مع بقاء عين النجاسه- بأن يكون قد حصل الغسل في بعض أجزاء البدن بماء نجس- ممّا لا- يمكن التزامه؛ لما نقلناه من الإجماع على بطلان الطهاره بالماء النجس عمداً، و دلاله الأخبار على ذلك.

و ما ذكره ذلك الفاضل- المتقدم ذكره- في الاستدلال بالنسبه إلى الأمر الأول من أنّ الأمر بالاغتسال مطلق، و التقييد بطهاره المحل خلاف الظاهر (٤)، فكلام مجمل؛ فإنه إن أراد بذلك الإطلاق هو الحكم بصحه الغسل- أعمّ من أن يكون ذلك الماء المغتسل به طاهراً أو نجساً- فهو ظاهر البطلان، و إن أراد غيره فهو خارج عن محل البحث، فلا يجدي نفعا.

و هكذا قوله: (و التقييد بطهاره المحل خلاف الظاهر)، إن أراد به التقييد بطهاره المحل قبل الغسل فمسلم (٥)، و لكنّه ليس هو مراده، و إن أراد به بعد الغسل، بحيث يكون المحل بعد الغسل طاهراً من النجاسه الخبيثه، فهو ليس بخلاف الظاهر، بل هو الظاهر كما عرفت.

و بالجملة، فإنه متى قلنا بنجاسه القليل بالملاقاه، و قلنا أيضاً بنجاسه الغساله، فالحكم بصحه الغسل فيما إذا كانت النجاسه على البدن و لم تزل بماء الغسل، أو زالت و لكن تعدّت نجاستها إلى سائر أجزاء البدن، بعيد غايه البعد؛ لوقوع الغسل حينئذ بماء نجس، و قد قام الدليل القطعي على بطلان الطهاره بالماء النجس

١- نهايه الأحكام ١: ١٠٩.

٢- مختلف الشيعه ١: ١٧٤/ المسأله: ١٢١.

٣- المبسوط ١: ٢٩.

٤- مشارق الشموس: ١٨٢.

٥- من «ح»، و في «ق»: فممنوع.

ص: ۳۲۲

عمدا. و بذلك يتضح لك ما في قوله أخيراً: (فلا دليل على البطلان و إن لم يطهر بصبّ الماء للغسل) (۱) إلى آخره.

و إنّما قيّدنا بطلان الطهاره بالماء النجس بالعمد و إن كان المشهور البطلان مطلقاً؛ لما سيأتى فى الدرّه الآتیه إن شاء الله تعالى.

۱- مشارق الشموس: ۱۸۲.

ص: ٣٢٣

٦٢ درّه نجفیه فی الطهاره بالماء النجس عمدا

أجمع الأصحاب - رضوان الله عليهم - على تحريم الطهاره بالماء النجس عمدا، وقد اختلفت كلماتهم في المعنى المراد من التحريم هنا؛ فالعلماء في (النهايه) على أن المراد به: عدم الاعتداد بالطهاره و عدم إجرائها لا الإثم (١).

و اختار (٢) جماعه من الأصحاب - منهم الشيخ على قدس سرّه في شرح (القواعد) (٣)، و السيد السند في (المدارك) (٤)، و جدّه الشهيد الثاني في (الروض) (٥) - أن المراد به المعنى المتعارف، و وجهه بأن استعمال المكلف الماء النجس فيما يسمّى طهاره في نظر الشارع أو إزاله نجاسه مع اعتقاد شرعيته يتضمن إدخال ما ليس من الشرع فيه فيكون حراما. و المراد: التحريم على تقدير استعماله و الاعتداد به في الصلاه؛ إذ الاعتداد به محرّم لذلك، فتكون الوسيله إليه محرّمه. ثم احتمل بعضهم (٦) المعنى الأول أيضا.

و الظاهر من كلامهم أن الطهاره به نسيانا في حكم العمد، و أمّا الطهاره به جهلا

١- نهايه الإحكام ١: ٢٤٦.

٢- من «ع»، و في النسختين: و اختاره.

٣- جامع المقاصد ١: ١٤٩.

٤- مدارك الأحكام ١: ١٠٦.

٥- روض الجنان: ١٥٥.

٦- نهايه الإحكام ١: ٢٤٦، مدارك الأحكام ١: ١٠٦ - ١٠٧.

ص: ٣٢٤

فالمشهور بينهم أنه كالأول، و يجب على المتطهر به كذلك الإعادة في الوقت و الخارج.

و قال الشيخ في (المبسوط): يعيد في الوقت لا في خارجه، و هذه عبارته في الكتاب المذكور: (إن استعمل النجس في الوضوء أو غسل الثوب عالما أعاد الوضوء و الصلاة، و إن لم يكن علم أنه نجس نظر؛ فإن كان الوقت [باقيا] أعاد الوضوء و الصلاة، و إن كان خارجا لم يجب إعادته الصلاة و يتوضأ لما يستأنف من الصلاة) (١). و مثل ذلك عبارته في (النهاية) (٢).

و ظاهره كما ترى وجوب الإعادة مع النسيان وقتا و خارجا، و وجوبها مع الجهل وقتا لا خارجا.

و قال ابن البراج: الماء النجس إن تطهر به مع علمه أو سبق علمه أعاد في الوقت و خارجه، و إن لم يسبقه العلم أعاد في الوقت دون خارجه (٣).

و هو صريح في الإعادة وقتا و خارجا مع العمد و النسيان، و عدم الإعادة خارجا مع الجهل.

و قال ابن الجنيد: (إذا تيقن الإنسان أنه غسل ثوبه أو تطهر بالماء النجس من البئر أو غيره غسل الثوب بماء طاهر و أعاد الطهارة، و غسل ما أصاب ثوبه و بدنه، و أعاد الصلاة ما كان في الوقت) (٤) انتهى.

و كلامه كالظاهر في عدم الفرق بين المعتمد و الناسي و الجاهل في أنهم يعيدون في الوقت دون خارجه.

و قال ابن إدريس: إن توضأ أو اغتسل أو غسل الثوب بالماء النجس أعاد

١- المبسوط ١: ١٣.

٢- النهاية: ٨.

٣- المهدب ١: ٢٧.

٤- عنه في مختلف الشيعة ١: ٧٦/ المسألة: ٤١.

ص: ۳۲۵

الوضوء و الغسل و الصلاه، و غسل الثوب إن كان عالماً أو سبقه العلم، و إن لم يسبقه لم يجب عليه إعادته الصلاه و لا الطهاره، بل غسل الثوب سواء كان الوقت باقياً أو لم يكن على الصحيح من المذهب و الأقوال. و قال المفيد: يجب عليه إعادته الصلاه (۱). و هو الذى يقوى فى نفسى و افتى به (۲)، انتهى.

و أول كلامه صريح فى وجوب الإعادته على العاقد و الناسى مطلقاً، و عدم الإعادته على الجاهل لا فى الوقت و لا فى خارجه، و آخر كلامه ظاهر فى خلافه. و عبارة جلّ علمائنا المتقدمين مطلقه فى وجوب الإعادته من غير تفصيل فى [وجوبها (۳)] (۴) بين العاقد و الناسى و الجاهل، و لا فى الوقت أو خارجه.

و قال العلامة فى (المختلف) بعد نقل جملة من عبارة الأصحاب فى هذا الباب: (و الوجه عندى إعادته الصلاه و الوضوء و الغسل إن وقعا بالماء النجس، سواء كان الوقت باقياً أو لا، سبقه العلم أو لا) (۵) انتهى.

أقول: و لم ينقل منهم أحد الاستدلال على ما ذهب إليه سوى العلامة و الشهيد فى (الذكرى)، فإنّهما استدلاً على ذلك، فاستدل فى (المختلف) على ما ذهب إليه بورود الأخبار بالنهى عن الوضوء بالماء النجس، مثل صحيحه حرير عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «إذا تغيّر الماء و تغيّر الطعم فلا تتوضأ» (۶).

و صحيحه الفضل البقباق عنه عليه السّلام، و قد سأله عن أشياء حتّى انتهى إلى الكلب، فقال: «رجس نجس، لا تتوضأ بفضله و اصبب ذلك الماء» (۷).

۱- المقننه (ضمن سلسله مؤلفات الشيخ المفيد) ۱۴: ۶۶.

۲- السرائر ۱: ۸۸-۸۹.

۳- فى وجوبها، ليس فى «ح».

۴- فى «ح» وجوب الإعادته.

۵- مختلف الشيعة ۱: ۷۷/ المسأله: ۴۱.

۶- الكافى ۳: ۴/ ۳، باب الماء الذى يكون .. وسائل الشيعة ۱: ۱۳۷، أبواب الماء المطلق، ب ۳، ح ۱.

۷- تهذيب الأحكام ۱: ۲۲۵/ ۶۴۶، وسائل الشيعة ۱: ۲۲۶، أبواب الأسرار، ب ۱، ح ۴.

ص: ۳۲۶

قال: (و النهی يدلّ على الفساد .. فيبقى في عهده التكليف .. لعدم الإتيان بالمأمور به). ثمّ قال: (لا يقال: هذا لا يدلّ على المطلوب لاختصاصه بالعالم؛ فإنّ النهی مختص به؛ لأنّنا نقول: لا نسلم الاختصاص؛ فإنّه إذا كان نجسا لم يكن مطهّرا لغيره) (۱).

ثمّ استدلّ أيضا بما رواه معاوية في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «لا يغسل الثوب، ولا تعاد الصلاة ممّا وقع في البئر إلّا أن يتنن، فإنّ أنتن غسل الثوب و أعاد الصلاة» (۲)، و قال: (و هذا مطلق، سواء سبقه العلم أم لا) (۳).

و قال الشهيد في (الذكرى): (يحرم استعمال الماء النجس و المشتبه في الطهاره مطلقا؛ لعدم التقرب بالنجاسه، فيعيدها مطلقا و ما صلّا و لو خرج الوقت؛ لبقاء الحدث، و عموم «من فاتته صلاه فليقضها» (۴) يقتضى وجوب القضاء (۵) (۶) انتهى.

هذا ما وقفت عليه ممّا حضرني من كلامهم، و الذى يقتضيه النظر في الأدله الشرعيه و الأخذ بما يستفاد منها من الضوابط المرعيه و القواعد الكلّيه هو وجوب الإعادة على العالم و الناسى مطلقا، و عدم وجوب الإعادة على الجاهل مطلقا، لا في الوقت و لا في خارجه.

أمّا الأول، فلما ذكره العلّامة في (المختلف) من الروايات، و مثلها غيرها أيضا مما هو مذكور في مظانه، ممّا يدلّ على ذلك بعمومه.

و يدلّ على خصوص ما نحن فيه موثّقه عمار الساباطى عن أبي عبد الله عليه السلام

۱- مختلف الشيعة ۱: ۷۷، ۷۸/ المسأله: ۴۱.

۲- تهذيب الأحكام ۱: ۲۳۲ / ۶۷۰، وسائل الشيعة ۱: ۱۷۳، أبواب الماء المطلق، ب ۱۴، ح ۱۰.

۳- مختلف الشيعة ۱: ۷۸/ المسأله: ۴۱.

۴- عوالى اللآلى ۳: ۱۰۷ / ۱۵۰.

۵- و عموم .. القضاء، ليس في المصدر.

۶- ذكرى الشيعة ۱: ۱۱۰.

ص: ٣٢٧

في الرجل يجد في إنائه فأره و قد توضأ من ذلك الإناء مرارا، و غسل منه ثيابه و اغتسل منه، و قد كانت الفأره منسلخه؟ فقال: «إن كان رآها في الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم فعل ذلك بعد ما رآها في الإناء فعليه أن يغسل ثيابه و يغسل كل ما أصابه من ذلك (١)، و يعيد الوضوء و الصلاة، و إن كان إنما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله فلا يمَسُّ من الماء شيئا، و ليس عليه شيء، لأنه لا يعلم متى سقطت فيه».

ثم قال: «لعله إنما سقطت تلك الساعة التي رآها» (٢).

وجه الاستدلال: أن ظاهر قوله عليه السلام: «إن كان رآها في الإناء» إلى قوله: «ثم فعل ذلك بعد ما رآها»، يشمل العائد و الناسي. و ظاهر قوله: «يعيد الوضوء و الصلاة» من دون تفصيل، يشمل الإعادة في الوقت و خارجه، سيما و سؤال الراوي - حيث قال: و توضأ من ذلك الماء مرارا - يدل على خروج وقت (٣) بعض الصلوات كما لا يخفى.

و أمّا الثاني، فلعدم الدليل عليه، بل قيام الدليل على عدمه، و ما استدلوا به من عموم تلك الروايات فغير مسلم؛ لما قرروه في غير موضع من عدم توجه النهي إلى الجاهل، لامتناع تكليف الغافل. و أنت خير بأن ما نحن فيه من ذلك القبيل.

و لهذه المسألة نظائر في الأحكام الشرعية قد اتفقوا فيها على الصحة مع الجهل، منها الصلاة في الثوب المغصوب جاهلا بالغصب.

و منها الصلاة في المكان المغصوب كذلك، فإنه لا خلاف بينهم في الصحة؛ و حجتهم في ذلك ما أشرنا إليه من عدم توجه النهي الوارد إلى الجاهل؛ لقبح تكليف الغافل.

١- في المصدر: ذلك الماء، بدل: من ذلك.

٢- الفقيه ١: ١٤ / ٢٦، تهذيب الأحكام ١: ٤١٨ / ١٣٢٢، وسائل الشيعة ١: ١٤٢، أبواب الماء المطلق، ب ٤، ح ١.

٣- ليست في «ح».

ص: ٣٢٨

قال المحقق فی (المعتبر) فی بحث الساتر: (لو جهل الغصب لم تبطل الصلاه؛ لارتفاع النهی) (١).

وقال شيخنا الشهيد الثاني فی (الروض) فی تعلیل جواز الصلاه فی المكان المغصوب جاهلا- ما صورته: (أمّا جوازها مع الجهل بالأصل فظاهر؛ لأن الناس فی سعه إذا (٢) لم يعلموا) (٣).

وقال فی مبحث الساتر- حیث قال المصنّف: (فلو صلّى فی المغصوب عالما بالغصب) (٤)- ما صورته أيضا: (وقيد العالم بالغصب يخرج الجاهل به فلا تبطل صلاته؛ لارتفاع النهی) (٥).

وقال السيد السند صاحب (المدارك) فی مبحث المكان: (أمّا صحه صلاه الجاهل بالغصب فموضع وفاق من العلماء؛ لأن البطلان تابع للنهی، و هو إنّما يتوجه إلى العالم) (٦).

وقال فی مبحث الساتر أيضا: (و لا- يخفى أن الصلاه إنّما تبطل فی الثوب المغصوب مع العلم بالغصب، فلو جهله لم تبطل الصلاه؛ لارتفاع النهی) (٧).

و بالجمله، فعبارتهم- رضوان الله عليهم- كلّها على هذا المنوال.

و منها صحّه صلاه الجاهل بالنجاسه حتّى صلّى، فإن المشهور بينهم- و هو الذى دلّت علیه (٨) الأدله الصحیحه الصریحه (٩)- عدم وجوب الإعادة مطلقا.

و القائل بوجوب الإعادة فی الوقت لا دلیل له، بل جزم جماعه من أفاضل

١-المعتبر ٢: ٩٢.

٢- فی المصدر: ممّا.

٣- روض الجنان: ٢١٩.

٤- إرشاد الأذهان ١: ٢٤٦.

٥- روض الجنان: ٢٠٥.

٦- مدارك الأحكام ٣: ٢١٩.

٧- مدارك الأحكام ٣: ١٨٢.

٨- من «ع».

٩- وسائل الشیعه ٣: ٤٧٤-٤٧٧، أبواب النجاسات، ب ٤٠.

ص: ٣٢٩

متأخري المتأخرين منهم المحقق المولى أحمد الأردبيلي (١)، و تلميذه السيد السند فى (المدارك) (٢)، و الفاضل المحدث الأمين الأسترابادى (٣)، و المحدث الكاشانى (٤)، و شيخنا المجلسى (٥)، و السيد المحدث السيد نعمه الله الجزائرى، و شيخنا أبو الحسن الشيخ سليمان البحرانى (٦) - نور الله تعالى مراقدهم - بتعديه ذلك إلى جاهل الحكم فى جميع مواضعه، فقالوا بمعذوريته، و لم يوجبوا عليه الإعادة فيما يجب فيه ذلك لو لا العذر المذكور؛ لعين ما ذكر من عدم توجه الخطاب إليه.

قال فى (المدارك) فى بحث المكان: (أمّا الجاهل بالحكم فقد قطع (٧) بأنه غير معذور، لتقصيره فى التعلم. و قوى بعض مشايخنا (٨) المحققين إلحاقه بجاهل الغضب؛ لعين ما ذكر. و لا يخلو من قوه) (٩).

و قال فى بحث الساتر أيضا - بعد أن ذكر العبارة المتقدمه فى جاهل أصل الغضب -: (و لا يبعد اشتراط العلم بالحكم أيضا؛ لامتناع تكليف الغافل، فلا يتوجه إليه النهى المقتضى لفساده (١٠) (١١)، انتهى).

أقول: و هذا القول هو الظاهر عندى على التفصيل الذى تقدم فى الدرّه (١٢) الموضوعه فى هذه المسأله، و بذلك يظهر أنه لا وجه لحكمهم بالبطلان هنا، و العلّه واحده. و حينئذ فصحه العباده هنا و سقوط القضاء هو الموافق للقاعده المذكوره.

١- مجمع الفائده و البرهان ١: ٣٤٢.

٢- مدارك الأحكام ٢: ٣٤٨.

٣- الفوائد المدنيه: ١٦٤.

٤- مفاتيح الشرائع ١: ١٠٦ / المفتاح: ١٢٠.

٥- بحار الأنوار ٨٠: ٢٧٣.

٦- رساله وجيزه فى واجبات الصلاه: ٣٠.

٧- فى المصدر: قطع الأصحاب.

٨- من «ح» و المصدر.

٩- مدارك الأحكام ٣: ٢١٩.

١٠- فى المصدر: للفساد.

١١- مدارك الأحكام ٣: ١٨٢.

١٢- انظر الدرر ١: ٧٧ - ١١٩ / الدرّه: ٢.

ص: ٣٣٠

و ما ذكره في (المختلف) من أنه إذا كان نجسا لم يكن مطهرا لغيره (١) كلام مجمل؛ فإنه إن أراد به: ما كان نجسا في نظر المكلف فما ذكره مسلم و لكنه ليس بمحل البحث، و إن أراد به: ما كان كذلك في الواقع و إن لم يكن معلوما للمكلف فهو ممنوع، بل هو أول المسألة.

نعم، بعد انكشاف الأمر و حصول العلم بالنجاسة يجب الاجتناب.

و كذلك ما ذكره في (الذكرى) من تعليقه عدم ارتفاع الحدث بأنه ماء نجس و لا يحصل به الطهارة (٢) - إلى آخر ما ذكره - فإننا نقول: إن ذلك كله لا - يجرى إلّا في العالم، و يوضحه أنه لا ريب أنّا مكلفون من الشارع بالطهارة بهذا الماء مثلا بشرط عدم العلم بنجاسته، لا بشرط العلم بعدمها؛ لاستلزام ذلك الحرج المنفى بالآية (٣) و الرواية (٤). و من أجل ذلك لم يجعل التكليف منوطا بنفس الأمر في ماله من المواد و لا حكم من الأحكام، لعلمه بتعذره عينا، و إنّما كلفنا بالنظر إلى علمنا؛ لقوله عليه السلام: «الناس في سعه ما لم يعلموا» (٥)، و قوله: «لا - ابالي أبول أصابني أم ماء إذا لم أعلم» (٦). و قوله: «كلّ ماء طاهر حتى تعلم أنه قذر» (٧). إلى غير ذلك من الأخبار.

و حينئذ، فالمكلف إذا توضأ بهذا الماء الطاهر في نظره و اعتقاده و إن كان

١- مختلف الشيعة ١: ٧٨ / المسألة: ٤١.

٢- ذكرى الشيعة ١: ١١٠.

٣- الحج: ٧٨.

٤- الكافي ٣: ٢ / ٤، باب الماء الذي تكون فيه قله ..، وسائل الشيعة ١: ١٥٢، أبواب الماء المطلق، ب ٨، ح ٥.

٥- الكافي ٦: ٢٩٧ / ٢، نوادر كتاب الأطعمة، وسائل الشيعة ٣: ٤٩٣، أبواب النجاسات، ب ٥٠، ح ١١، و فيهما: هم، بدل: الناس.

٦- الفقيه ١: ١٦٦ / ٤٢، تهذيب الأحكام ١: ٧٣٥ / ٢٥٣، وسائل الشيعة ٣: ٤٦٧، أبواب النجاسات، ب ٣٧، ح ٥.

٧- تهذيب الأحكام ١: ٢٨٤ - ٨٣٢ / ٢٨٥، وسائل الشيعة ٣: ٤٦٧، أبواب النجاسات، ب ٣٧، ح ٤، و فيهما: كلّ شيء نظيف، بدل: كلّ ماء طاهر.

ص: ۳۳۱

نجسا فی الواقع فطهارته شرعیّه صحیحّه مجزیه اتفاقا، و صلاته ایضا بتلك الطهارة صحیحّه مجزیه إجماعا. و أمّا بعد معلومیّه النجاسه و انکشاف الأمر بذلك، فوجوب قضاء تلك العبادات التي مضت على ظاهر الصحة أولا و إعادتها يحتاج إلى دليل، و ليس فليس.

و صدق الفوات على هذه العبادات - كما ادّعاها في (الذكری) (۱) غیر مسلّم، کیف، و قد فعل المأمور به شرعا، و امتثال الأمر يقتضى الإجزاء و الصحة، كما حقّق في محلّه؟

و بالجملة، فإنّهم صرّحوا في مواضع عديده بأن القضاء يحتاج إلى أمر جديد.

و نحن نقول: إن هذا المكلف لَمّا كان الواجب عليه إنّما هو البناء على الظاهر، و قد دخل عليه الوقت و أتى بالصلاه المفروضه عليه كامله بشروطها الواجبه عليه في ظاهر التكليف، و لا- ريب أن صلاته صحیحّه مجزیه، فلو ظهر الخطأ بعد ذلك في اعتقاده بالإتيان بشرط من تلك الشرائط و أنه لم يكن كذلك فالحكم بالإبطال يحتاج إلى دليل.

و قد دلّت الأدله في بعض تلك المواضع و الشروط على الصحة و الحال كذلك، كما إذا ظهر له نجاسه جسده (۲) أو ثوبه (۳)، أو غصب مكانه أو لباسه، أو انحرافه إلى غير جهه القبلة (۴) على تفصيل فيه، و نحو ذلك ممّا يكون مبطلا مع العلم به

۱- ذكری الشیعه ۱: ۱۱۰.

۲- تهذیب الأحکام ۱: ۴۲۶ / ۱۳۵۵، الاستبصار ۱: ۱۸۴ / ۶۴۳، وسائل الشیعه ۳: ۴۷۹، أبواب النجاسات، ب ۴۲، ح ۱.

۳- تهذیب الأحکام ۱: ۴۲۳ / ۱۳۴۵، الاستبصار ۱: ۱۸۳ / ۶۴۲، وسائل الشیعه ۳: ۴۸۰، أبواب النجاسات، ب ۴۲، ح ۳.

۴- تهذیب الأحکام ۲: ۴۸ / ۱۵۸، الاستبصار ۱: ۲۹۷ / ۱۰۹۶، وسائل الشیعه ۴: ۲۱۴، أبواب القبلة، ب ۱۰، ح ۳.

ص: ٣٣٢

أولاً- و فی بعضها علی الإبطال، كما إذا كان جاهلاً بالجنابة و توضأ و صَلَّى ثم علم الجنابة (١)، و نحو ذلك. و فی بعضها لم يدل عليه دليل.

ففيما قام الدليل عليه يجب العمل على مقتضى الدليل، و ما لم يقدّم عليه دليل يبقى على أصل الصحة، كما لا يخفى.

و ما استدللّ به العلامة رحمه الله على العموم من صحّحه معاويه، حيث قال بعد نقلها:

(و هذا مطلق، سواء سبقه العلم أو لا) (٢)، فهو محل نظر؛ كيف، و ليس فيها حكاية الطهارة بماء البثر بالكلية؟ و لعلّ المراد بها باعتبار ملاقاته الثوب أو البدن، و مع ذلك فالعمل بها على إطلاقها غير ممكن، بل لا بدّ من تقييدها بالروايات الواردة في عدم إعادته الجاهل بالنجاسة.

و أمّا ما ذكر الشيخ (٣)- في (النهاية) و (المبسوط)- و ابن البراج (٤) من الإعادة في الوقت دون خارجه فلم نقف له على دليل، و لعلهما قاسا ذلك على الصلاة بالنجاسة، فإن الشيخ (٥) في (النهاية) و (المبسوط) ذهب إلى وجوب الإعادة على من صَلَّى في النجاسة جاهلاً في الوقت دون الخارج.

و لم أقف على مذهب ابن البراج في ذلك، و لا يبعد أن يكون مذهبه ذلك أيضاً فإنه كثيراً ما يقتفى أثر الشيخ، و يجوز أن يكون قد بنى على أنه ما دام في الوقت لم تبرأ الذمة من عهده التكليف حتّى يأتي بما كلف به واقعا، و أمّا خارج الوقت فلا بدّ له من دليل من خارج. و ما ذكره ابن الجنيّد (٦) أيضاً لم نقف له على مستند.

و أنت خير بأن كلامهم- رضوان الله عليهم- في هذه المسألة مبني على

١- تهذيب الأحكام ٢: ٣٦٠ / ١٤٩١، وسائل الشيعة ٣: ٤٧٦، أبواب النجاسات، ب ٤١، ح ٨.

٢- مختلف الشيعة ١: ٧٨ / المسألة: ٤١.

٣- النهاية: ٨، المبسوط ١: ١٣.

٤- المهدّب ١: ٢٧.

٥- النهاية: ٨، ٥٢، المبسوط ١: ١٣.

٦- عنه في مختلف الشيعة ١: ٧٦ / المسألة: ٤١.

ص: ۳۳۳

ما قدّمنا نقله عنهم فی الدرّه الخامسه (۱) من درر الکتاب، و هو أن من صلّى بالنجاسه جاهلا فصلاته و إن كانت صحيحه ظاهرا إلّا إنّها باطله واقعا، فلو استمرّ به الجهل حتّى مات فصلاته التي صلّاها على تلك الحال كلّها باطله لا يستحقّ عليها ثواب الصلاه الموعود به و إن كان غير مؤاخذ بحسب الظاهر لجهله. و قد قدّمنا تحقيق الحال فی تلك المسأله بما يؤيد ما اخترناه هنا، و الله العالم.

 ۱- انظر الدرر ۱: ۱۴۷-۱۵۴.

ص: ۳۳۵

۶۳ دره نجفيه فيما ورد في إمامه الاثنى عشر من طرق أهل السنه

قد ورد من طرق مخالفينا في الإمامه - وفقنا الله تعالى و إياهم للهدايه إلى ما يوجب السلامه و الكرامه - ما يدل على إمامه الأئمه الاثنى عشر؛ فمن ذلك ما رواه البخارى في صحيحه في الجزء الثالث من أجزاء ثمانيه، بإسناده إلى جابر بن سمره، قال: سمعت النبي صلى الله عليه و آله يقول: «يكون بعدى اثنا عشر أميرا». فقال كلمه لم أسمعها، فقال أبى: إنه قال: «كلهم من قریش» (۱).

و منها في حديث يرفعه البخارى في صحيحه بإسناده إلى ابن عيينه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «لا يزال أمر الناس ماضيا ما وليهم اثنا عشر رجلا». ثم تكلم بكلمه خفيت على، فسألت أبى: ما ذا قال رسول الله صلى الله عليه و آله؟ قال: قال: «كلهم من قریش» (۲).

و [منها] ما رواه مسلم في صحيحه في الجزء الرابع من أجزاء سته قال: عن النبي صلى الله عليه و آله: «إن هذا الأمر لا ينفضى حتى يمضى فيهم اثنا عشر خليفه». قال (۳): ثم تكلم بكلمه خفيت على، فقلت [لأبى]: ما ذا قال؟ فقال: «كلهم من قریش» (۴).

۱- صحيح البخارى ۶: ۶۷۹۶ / ۲۶۴۰.

۲- عنه في عمده عيون صحاح الأخبار: ۸۵۷ / ۴۱۶.

۳- من المصدر، و في النسختين: فقال.

۴- صحيح مسلم ۳: ۱۱۵۴ / ۱۸۲۱.

ص: ۳۳۶

و [منها ما] رواه مسلم في صحيحه (۱) من طريق آخر مثل روايه البخاري عن ابن عيينه بألفاظه.

و منها ما رواه مسلم في صحيحه أيضا: روايه سَمَاك بن حرب، يرفعه إلى النبي صَلَّى الله عليه و آله أنه قال: «لا يزال أمر (۲) الإسلام عزيزا إلى اثني عشر خليفه». ثم قال كلمه لم يسمعها الراوي، فسأل عنها من سمع الحديث عن النبي صَلَّى الله عليه و آله، فقال: إِنَّ النبي صَلَّى الله عليه و آله قال: «كلهم من قريش» (۳).

و من ذلك في روايه سعد بن أبي وقاص في صحيح مسلم، أن النبي صَلَّى الله عليه و آله قال يوم [جمعه] عَشِيَّه رَجَمَ السُّلَمِي (۴): «لا يزال الدين قائما حتى تقوم الساعة، و يكون عليهم اثنا عشر خليفه كلهم من قريش» (۵).

و [منها ما] في روايه عامر بن سعد من (صحيح مسلم) مثل هذه الروايه (۶).

و منها من كتاب (الجمع بين الصحاح الستة) في بابِ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ (۷) بإسناده، أن النبي صَلَّى الله عليه و آله قال: «إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفه» و قال: «كلهم من قريش» (۸).

و من الكتاب المذكور: قال النبي صَلَّى الله عليه و آله: «لا يزال الإسلام عزيزا إلى اثني عشر خليفه، كلهم من قريش» (۹).

و منها في صحيح أبي داود من الجزء الثاني من جزءين بإسناده إلى النبي صَلَّى الله عليه و آله

۱- صحيح مسلم ۳: ۱۱۵۵ / ۱۸۲۱.

۲- ليست في المصدر.

۳- صحيح مسلم ۳: ۱۱۵۵ / ۱۸۲۱.

۴- في المصدر: الأسلمي.

۵- صحيح مسلم ۳: ۱۱۵۵ / ۱۸۲۲، و فيه: أو يكون عليكم، بدل: و يكون عليهم.

۶- صحيح مسلم ۳: ۱۱۵۶ / ۱۸۲۲.

۷- الحجرات: ۱۳.

۸- عنه في عمده عيون صحاح الأخبار: ۴۲۱ - ۴۲۲ / ۸۸۰ الطرائف ۱: ۲۵۳ / ۲۶۶.

۹- عنه في عمده عيون صحاح الأخبار: ۴۲۲ / ۸۸۱ الطرائف ۱: ۲۵۳ / ۲۶۷.

ص: ۳۳۷

قال: «لا يزال الدين ظاهرا حتى تقوم الساعة، ويكون عليهم اثنا عشر خليفه كلهم من قريش» (۱).

و من ذلك روايه الحميدى فى (الجمع بين الصحيحين) لهذه الأحاديث من طريق عبد الملك بن عمر (۲)، و طريق شعبه، و طريق ابن عيينه، و طريق عامر بن سعد، و طريق سَمَاك بن حرب، و طريق عدى بن حاتم، و طريق عامر الشعبي (۳)، و طريق حصن (۴) بن عبد الرحمن. و جميع هذه الطرق يتضمن أن عدّتهم اثنا عشر خليفه أو أمير، كلهم من قريش (۵).

أقول: لا يخفى على المنصف أنه لا وجود لهذا العدد إلّا على مذهب الإماميه الاثنى عشرية؛ و لهذا اضطربت آراء مخالفينا- هدام الله تعالى- فى بيان هذه الاثنى عشر المذكوره فى هذه النصوص، و تاهت أفكارهم فى المراد بها على الخصوص. فقال بعضهم: هم الخلفاء بعد رسول الله صلى الله عليه و آله، و كان اثنا عشر منهم و لاه الأمر إلى ثلاثمائه سنه، و بعدها وقع الفتن و الحوادث. فيكون المعنى: أن أمر الدين عزيز مده خلافه اثني عشر، كلهم من قريش.

أقول: و يرد عليه:

أولاً: أنه مع الإغماض عن المناقشه فى خلافه المتقدمين، فعّد معاويه المحارب لعلّى عليه السّلام فى صفين، و المعلن بسبّه و سبّ أولاده على رءوس المنابر، حتى صار سنّه أمويّه بين البادى و الحاضر، و يزيد ابنه المعلن بشرب الخمر و الفجور، قاتل الحسين عليه السّلام و أهل بيته، و هادم الكعبه، و صاحب وقعه الحرّه،

۱- سنن أبى داود ۴: ۱۰۶ / ۴۲۷۹، و هو عنه بنصه فى الطرائف ۱: ۲۵۳ / ۲۶۸.

۲- فى المصدر: عمير.

۳- فى المصدر: عامر بن الشعبي.

۴- فى المصدر: حصين، و فى «ح»: حضر.

۵- عنه فى الطرائف ۱: ۲۵۳ / ذيل الحديث: ۲۶۸.

ص: ۳۳۸

و واضح السیف فی أهل المدينه: المهاجرين و الأنصار (۱)، و الوليد الزنديق الذي جعل (القرآن) العزيز غرضا للشباب (۲)، و أمثالهم ممن يتّهم العدد من فراعنه الامويه و العباسيه، لا يخفى ما فيه على من قابل الإنصاف و جانب الاعتساف.

و هل يدّعى مسلم يؤمن بالله و رسوله أن هؤلاء خلفاء الله في أرضه و الحافظون لسنّته و فرضه؟

و ثانيا: أنّهم قد رووا عنه صلّى الله عليه و آله أن الخلافه بعدى ثلاثون سنه، ثم تكون ملكا عضوضا (۳)، فكيف يدّعى هذا القائل امتداد الخلفاء الاثنی عشر إلى ثلاثمائه سنه، و إن الفتن و الحروب إنّما هي بعدها؟

و ثالثا: أنّه يلزم أن تكون الأحكام بعد تلك المده التي ذكرها- و أنّ بها تنقضى خلافه الخلفاء الاثنی عشر- معطله، و الشرائع إلى يوم القيامة مهمله، مع أن جملة من الأخبار المتقدمه دلّت على أن أمر الدين عزيز إلى يوم القيامة، و أن خلافه الاثنی عشر ممتده إلى يوم القيامة.

و قال بعضهم: إن صلحاء الخلفاء من قريش اثنا عشر، و هم الخلفاء الراشدون و هم خمسهم، و عبد الله بن الزبير، و خمسهم اخر من خلفاء بنى العباس، فيكون هذا إشاره إلى الصلحاء من الخلفاء القرشيه.

أقول: فيه:

أوّلا: ما عرفت من أنّهم قد رووا عنه صلّى الله عليه و آله من أن الخلافه بعده تكون ثلاثين سنه، ثم يصير ملكا عضوضا، و الثلاثون قد كملت بخلافه الحسن عليه السّلام الذي هو

۱- الكامل فی التاريخ ۴: ۱۱- ۱۲۰.

۲- مروج الذهب ۳: ۲۴۰، تاريخ الخميس ۲: ۳۲۰، حياه الحيوان ۱: ۱۰۳.

۳- فتح الباری ۱۵: ۱۲۶/ شرح الحديث: ۷۲۲۲- ۷۲۲۳، و المصنف رحمه الله سيصرّح في الصفحه التاليه بأنه أخذه عن (مطالب السؤل).

ص: ۳۳۹

الخامس عندهم، كما نبه عليه الشيخ كمال الدين بن طلحه الشامي في كتابه، حيث قال - بعد ذكر موت الحسن عليه السلام - ما صورته: (و كان بانقضاء الشهور التي ولي فيها عليه السلام [الخلافه] انقضاء خلافه النبوه؛ فإن بها كان استكمال ثلاثين سنه، و هي التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه و آله فيما نقل عنه: «الخلافه بعدى ثلاثون سنه، ثم تصير ملكا عضوضا»، و هو كما قال عليه السلام) (۱).

و من هذا الخبر حيثئذ يعلم أن ملك معاويه و من بعده ليس من الخلافه في شيء، و إنما هو من الملك العضوض.

و ثانيا: أن عد ابن الزبير من صلحاء الخلفاء - مع أنه رأس الفتنه في حرب الجمل و إراقه دماء المسلمين، و من جمله المجاهرين في أيام خلافته بعداوه أهل البيت عليهم السلام، حتى نقل عنه كما ذكره ابن أبي الحديد في (شرح النهج) (۲)، و غيره (۳) أنه كان في وقت خلافته يترك الصلاه على النبي صلى الله عليه و آله في خطبته، حتى قيل له في ذلك، فقال: إن له أهيل سوء إذا ذكر شمشوا بانوفهم - تعصب صرف و عناد محض.

و يؤيد ما ذكرناه أيضا ما صرح به ابن عبد البر في كتاب (الاستيعاب) بعد ذكره قال: (كان فيه خلال لا يصلح معها للخلافه؛ لأنه كان بخيلا، ضيق العطن (۴)، سيئ الخلق، حسودا، كثير الخلاف، أخرج محمد بن الحنفية و نفى عبد الله بن العباس إلى الطائف. و قال على بن أبي طالب رضى الله عنه: «ما زال الزبير منا أهل البيت حتى نشأ عبد الله.» (۵)، انتهى كلام ابن عبد البر.

و قال عز الدين بن أبي الحديد في (شرح النهج) في صدر شرحه في ذكر

۱- مطالب السؤل ۲: ۴۵.

۲- شرح نهج البلاغه ۴: ۶۲.

۳- مروج الذهب ۳: ۹۳.

۴- في المصدر: العطاء.

۵- الاستيعاب ۳: ۴۰ / ۱۵۵۳.

ص: ۳۴۰

البغاه: (و كان شيخنا أبو القاسم البلخي رحمه الله إذا ذكر عنده عبد الله بن الزبير يقول: لا خير فيه. و قال مره: لا يعجبني صلاته و صومه، و ليسا بنافعين له، مع قول رسول الله صلى الله عليه و آله لعلی علیه السلام: «لا يبغضك إلا منافق».

قال أبو عبد الله البصري: ما صحّ عندي أنه تاب من يوم الجمل، و لكنّه استكثر ما كان عليه (۱) انتهى.

و ثالثا: أنه يلزم خلوّ الأزمنه الفاصله بين الخليفين الصالحين، و كذا بعد تمام العدد و انقضائه، من الخليفه و الإمام على الأنام، و فی ذلك فساد الإسلام و اختلال النظام إلى يوم القيام، مع أن الأخبار المتقدمه تنطق بخلافه كما عرفت.

أقول: و فی (الصواعق المحرقة) لابن حجر- بعد نقله الجمله من هذه الأخبار- ما صورته: (قال القاضي عياض: لعلّ المراد بالاثني عشر فی هذه الأحاديث و ما شابهها أنهم يكونون فی عزه الخلافه، و قوه الإسلام، و استقامه اموره، و الإجماع على من يقوم بالخلافه، و قد وجد هذا فيمن اجتمع عليه الناس، إلى أن اضطرب أمر بني اميّه و وقعت منهم [الفتنه] (۲) فی زمن الوليد بن يزيد، فاتصلت تلك الفتن منهم إلى أن قامت الدوله العباسيه فاستأصلوا أمرهم.

قال شيخ الإسلام فی (فتح الباری): (كلام القاضي هذا أحسن ما قيل فی هذا الحديث و أرجحه؛ لتأييده بقوله فی بعض طرقه الصحيحه: «كلّهم يجتمع عليه الناس» (۳). و المراد باجتماعهم: انقيادهم لبيعته، و الذي اجتمعوا عليه هم الخلفاء الثلاثة، ثمّ على، إلى أن وقع أمر الحكمين فی صفين فتسمّى معاويه يومئذ بالخلافه، ثمّ اجتمعوا عليه عند صلح الحسن، ثمّ على ولده يزيد، و لم ينتظم للحسين أمر، بل قتل قبل ذلك، ثمّ لما مات يزيد اختلفوا، إلى اجتمعوا على عبد

۱- شرح نهج البلاغه ۱: ۱۰.

۲- من المصدر، و فی النسختين: الفسقه.

۳- فتح الباری ۱۵: ۱۲۸.

ص: ۳۴۱

الملك بعد قتل ابن الزبير، ثم على أولاده الأربعة: الوليد، فسلیمان، فیزید، فهشام.

و تخلّل بين سليمان و يزيد عمر بن عبد العزيز، فهؤلاء سبعة بعد الخلفاء الراشدين، و الثاني عشر الوليد بن يزيد بن عبد الملك، اجتمعوا عليه لَمّا مات عمّه هشام، فولى نحو أربع سنين، ثم قاموا عليه فقتلوه، و انتشرت الفتن من يومئذ، و لم يتفق أن يجتمع الناس على خليفه بعد ذلك؛ لوقوع الفتن بين من بقى من بنى اميه، و لخروج المغرب الأقصى من العباسيين بتغلب المروانيين على الأندلس إلى أن تسموا بالخلافه، [و انفرط] (۱) الأمر إلى أن لم يبق [من] (۲) الخلافه إلّا الاسم (۳).

و قيل: المراد وجود اثني عشر خليفه في جميع مده الإسلام إلى يوم القيامة، يعملون بالحق و إن لم يتولّوا. و يؤيده قول أبي الخلد (۴): كلهم يعمل بالهدى و دين الحق، منهم رجالان من أهل بيت محمد.

فعليه المراد بالهرج: الفتن الكبار كالدجال و ما بعده، و بالاثني عشر: الخلفاء الأربعة و الحسن و معاويه و ابن الزبير و عمر بن عبد العزيز. و قيل: يحتمل أن يضمّ إليهم المهدي العباسي، لأنه في العباسيين كعمر بن عبد العزيز في الامويين، و الطاهر العباسي أيضاً؛ لما اوتيه من العدل. و يبقى الاثنان المنتظران، أحدهما المهدي، لأنه من أهل بيت المصطفى (۵) انتهى كلام صاحب (الصواعق).

و قال القاضي نور الله الشوشتری في كتاب (الصوارم المهرقه) بعد ردّه لاحتمالاته المذكوره: (و لقد أنصف حيث شهد بما ذكرنا المولى العلامة فصيح الدين الاستيياضي (۶) الذي كان استاذ الأمير على شیر (۷) المشهور، في رسالته

۱- من المصدر، و في النسختين: انقرض.

۲- من المصدر، و في النسختين: في.

۳- فتح الباری ۱۵: ۱۲۸-۱۲۹.

۴- في المصدر: أبي الجلد.

۵- الصواعق المحرقة: ۲۰-۲۱.

۶- في «ح»: الاستيياطي.

۷- في «ح»: شیر على، بدل: على شیر.

ص: ۳۴۲

الموسومه ب (إلجام العصاه و إلزام الغلاه)، حيث قال: (و قد اشكل على مفهوم الحديث الصحيح الذى رواه مسلم، و هو قوله صلى الله عليه و آله: «إنّ هذا الأمر لا ينقضى حتّى يمضى فيهم اثنا عشر خليفه، كلّهم من قريش» (۱)، و فى روايه: «لا يزال الإسلام عزيزا إلى اثني عشر خليفه، كلّهم من قريش» (۲).

و قال فى شرح (المشارك) و (المصابيح): يريد ب «هذا الأمر»: الخلافه.

و أمّا العدد فقليل: إنّه ينبغي أن يحمل على العادلين منهم، فإنّهم إذا كانوا على سنن الرسول و طريقته يكونون خلفاء، و إلا فلا، و لا يلزم أن يكون على الولاء.

هذا ما قالوه، و لكن لا- مقنع فيه، و الله أعلم بما المراد منه) انتهى كلام الفصيح، و كفى به نصح النصيح لمن سلك الاعوجاج الفصيح.

و ممّا ينبغي أن يتّبه عليه أن قوله: (و لكن لا- مقنع فيه)، قد وقع على سبيل رعايه الأدب مع أصحابه، و إلّا فبطلانه ظاهر جدا كما عرفت.

و الحاصل أنه إن اعتبر خلافه الاثنى عشر على الولاء يلزم أن يكون معاويه الباغي و جروه الغاوى، و الوليد الزنديق المريد المستهدف للمصحف المجيد (۳)، و أمثالهم من الخلفاء و الأئمّه الذين يكون بهم الإسلام عزيزا، و هذا ممّا لا يتفوّه به مسلم.

و أيضا يلزم أن تكون الأحكام المنوطه على آراء الخلفاء- خصوصا على مذهب الشافعى - معطله بعد انقضاء هؤلاء الاثنى عشر إلى يوم الدين، و إن لم يعتبر ذلك و اعتبر انتخاب العادلين منهم، فمع لزوم خطئهم فى بعض الانتخاب يلزم خلوّ الأزمنه الفاصله بين الخليفتين العادلين منهم من الخليفه و الإمام، مع

۱- صحيح مسلم ۳: ۱۱۵۴ / ۱۸۲۱.

۲- صحيح مسلم ۳: ۱۱۵۵ / ۱۸۲۱.

۳- مروج الذهب ۳: ۲۴۰، تاريخ الخميس ۲: ۳۲۰، حياه الحيوان ۱: ۱۰۳.

ص: ۳۴۳

ما يلزم ذلك من تعطيل الاحكام كما مرّ انتهى كلامه زيد مقامه.

و بذلك يظهر (۱) أن لا محمل لهذه (۲) الأخبار إلّا على الأئمّه الاثنی عشر على مذهب الإمامیه، فإنه لا تعتریه شبهه الإیراد، و لا يزاحمه الفساد.

و أمّا ما ذكره صاحب كتاب الردّ على كتاب (كشف الحق و نهج الصدق)، حيث قال بعد أن ادّعى عدم جواز الحمل على الأئمّه الاثنی عشر: (لأنّه إن ارید بالخلافه وراثه العلم و المعرفه و إيضاح الحجّه و القيام بإتمام منصب النبوه، فلا مانع من الصحه، و يجوز هذا المحمل بل يحسن، و إن ارید به الزعامه الكبرى و الإیاله (۳) العظمی فهذا أمر لا یصحّ، لأن من الأئمّه الاثنی عشر اثنين كانا هما [صاحبی] (۴) الزعامه الكبرى، و هما على و الحسن - رضی الله عنهما - و الباقر لم يتصدّوا للزعامه الكبرى.

و لو قال الخصم: إنهم كانوا خلفاء و لكن منعهم الناس من حقهم.

قلت (۵): سلّمْتُ أنّهم لم يكونوا خلفاء بالفعل، بل بالقوه و الاستحقاق، و ظاهر مراد الحديث أن يكونوا خلفاء قائمين بالزعامه و الولایه، و إلّا فما الفائدة في خلافتهم في إمامه الدين؟ و هذا ظاهر، و الله أعلم) - انتهى كلامه - فیرد علیه:

أولاً: أنّ الخلافه و الإمامه رئاسه عامه في امور الدين و الدنيا (۶) نیابه عن النبی، و فعليتها إنّما تكون بالنص و التعيين من الله سبحانه و رسوله، فكلّ من حصل النص علیه كان الخليفه و الإمام، سواء مضى حكمه و تصرّفه في الخلق أم لا. هذا

۱- في «ح» بعدها: لك.

۲- من «ع»، و في «ق»: من، و في «ح» على هذه.

۳- الإیاله: السياسه. الصحاح ۴: ۱۶۲۸ - أول.

۴- في النسختين: صاحب.

۵- في «ح»: قلنا.

۶- من «ح».

ص: ۳۴۴

عند الإمامیه (۱)، و عند أهل السنه (۲) أنّها كذلك أيضا، إلّا إنّها منوطه باختيار الائمّه، فكلّ من اختاروه و قدّموه فيها كان خليفه، سواء نفذ حكمه و تمّ تصرّفه أم لا.

فحصول الملك و الإياله و نفوذ الأمر و النهي لا- مدخل له في حقيقتها على المذهبين؛ أمّا على مذهب الإماميه فظاهر، و أمّا على مذهب أهل السنّه فلاّنه لو لم يكن كذلك للزم ألا يكون أبو بكر خليفه لما امتنع الأعراب من أداء الزكاه إليه و لو بالنسبه إليهم (۳)، و لما كان عثمان وقت محاصرته خليفه أيضا، و لما كان على عليه السّلام خليفه عند خروج الفرق الثلاث عليه و لو بالنسبه إليهم، مع أن الأمر عند أهل السنّه ليس كذلك اتفاقا.

و ثانيا: أنّه لو كانت الخلافه منوطه بالملك و الرئاسة و التصرف بالفعل للزم ذلك في جانب النبوه؛ إذ هي نائبه عنها و حاله محلّها، و به يلزم بطلان نبوه الأنبياء كلّهم أو جلّهم و لو في بعض الأوقات؛ لتكذيب قوم كلّ نبى له و استكبارهم عن طاعته.

و لله در الوزير السعيد الأربلى في كتاب (كشف الغمه)، حيث قال- بعد نقل قوله صلى الله عليه و آله للحسن و الحسين عليهما السّلام: «ابنای هذان إمامان قاما أو قعدا»- ما صورته: (و لا يقدح في مرادنا كونهم منعوا الخلافه و المنصب الذى اختاره الله لهم و استبد غيرهم به؛ إذ لم يقدح في نبوه الأنبياء عليهم السّلام تكذيب من كذبهم، و لا وقع الشكّ فيهم لانحراف من انحراف عنهم، و لا شوه وجوه محاسنهم تقييح من قبحها، و لا نقص شرفهم خلاف من عاداهم (۴) و نصب لهم العداوه و جاهرهم بالعصيان.

۱- شرح الأخبار في فضائل الأئمّه الأطهار ۲: ۱۲۲، كشف الغمه ۱: ۵۹.

۲- انظر شرح المواقف ۸: ۳۴۵.

۳- انظر الملل و النحل ۱: ۳۳، فتح البارى ۱: ۱۰۸.

۴- في المصدر: عاندهم، و في «ح»: عنادهم.

ص: ۳۴۵

و قد قال علی علیه السلام: «و ما علی المؤمن من غضاضه فی أن یكون مظلوما ما لم یکن شاکّا فی دینه و لا مرتابا فی یقینه» (۱).

و قال عمار بن یاسر رضی الله عنه: و الله لو ضربونا حتی [یبلغونا] (۲) سعفات هجر لعلنا أنّا علی الحق و أنّهم علی الباطل. و هذا واضح لمن تأمله (۳) انتهى.

و حینئذ، فقول ذلك القائل - فی جواب ما أورده من جانب الخصم -: (قلنا:

سَلَّمْتُ أنّهم لم یكونوا خلفاء بالفعل بل بالقوه) مغالطه لا تروج إلّا عند ناقصی الأذهان من البله و النساء و الصبیان.

و ثالثا: أنّ ما زعمه من له انتفاء الفائده فی خلافتهم مع عدم تصرفهم؛ فإنّ فیهِ ما ذكره أفضل المحقّقین فی (التجريد) بقوله: (و وجوده لطف، و تصرفه لطف آخر، و عدمه (۴) منّا) (۵) یعنی أنّ وجود الإمام لطف، سواء تصرف أم لا.

و یعضده ما نقل عن أمير المؤمنین علیه السلام أنه قال: «لا تخلو الأرض من قائم لله بحجه، إمّا ظاهر مشهور، أو خائف مغمور؛ لئلا تبطل حجج الله و بیّناته» (۶).

و یعضده أيضا ما رواه أحمد بن حنبل فی (المسند) قال: قال رسول الله صلّى الله علیه و آله:

«التّجوم أمان لأهل السماء، فإذا ذهبت ذهبوا، و أهل بیتی أمان لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بیتی ذهب أهل الأرض» (۷).

و بالجملة، فإنّ منعهم من التصرف لا یمنع من اللطفیه (۸) المقصوده من إیجادهم و إمامتهم.

۱- فی المصدر: بیقینه، بدل: فی یقینه.

۲- من المصدر، و فی النسختين: بلغونا.

۳- كشف الغمه ۱: ۵۹.

۴- فی المصدر: غیبته، غیر أنّ فی نسخه كشف المراد: ۳۶۲، و نسخه شرح القوشجی: ۴۰۰ وردت العبارة بلفظ: عدمه.

۵- تجريد الاعتقاد: ۲۲۱.

۶- نهج البلاغه: ۶۸۶-۶۸۷/ الکلام: ۱۴۷.

۷- مسند أحمد بن حنبل ۴: ۳۹۹.

۸- من «ح»، و فی «ق»: اللطفیه.

ص: ۳۴۶

و رابعا: أن ما ذكره من قوله: (إن أريد بالخلافه وراثه العلم) - إلى آخره - إنما هو قول باللسان، و إلا فلو كان ذلك عن صحه و اعتقاد فكيف عدلوا عن علوم اولئك الأئمه الأمجاد إلى العمل بالقياس و الاستحسان و الأخذ عن غيرهم، بل لم يساووهم بغيرهم، و لم ينقلوا عنهم حكما من الأحكام في حلال و لا حرام، كما هو بحمد الله سبحانه ظاهر لذوى الأفهام؟

إذا عرفت ذلك، فاعلم أن هذه الأخبار التي قدّمناها و إن كانت مجمله - كما عرفت - إلا إن هاهنا أخبارا مستفيضه من طرق القوم أيضا، صريحه في المراد، سالمه من الإيراد، فمنها ما يدل صريحا و تفصيلا على أسامي الأئمه الأمجاد، و منها ما يدل إجمالا و لكن لا كذلك الإجمال، بل هي صريحه في الاختصاص بهم عليهم السلام من حيث التعبير فيها بلفظ (العترة) و (الذريه) و نحوهما ممّا لا يدخل فيه غيرهم.

فمنها ما رواه صدر الأئمه أخطب خطباء خوارزم موفق بن أحمد المكي في كتابه قال: حدّثنا فخر القضاة نجم الدين أبو منصور محمد (۱) بن الحسين بن محمد البغدادي فيما كتب إلى من همدان قال: أنبأنا الإمام الشريف نور الهدى أبو طالب الحسن بن محمد الزبيبي قال: أخبرنا إمام الأئمه محمد بن أحمد (۲) بن شاذان قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عبد الله الحافظ قال: حدّثنا محمد بن سنان الموصلي عن أحمد بن محمد بن صالح عن سلمان بن محمد عن زياد بن مسلم عن عبد الرحمن بن زيد بن جابر عن سلامه عن أبي سليمان (۳) راعى [إبل] رسول الله صلى الله عليه و آله قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: «ليله اسرى بى إلى السماء

۱- في النسختين بعدها: بن محمد، و ما أثبتناه وفق الطرائف.

۲- حدّثنا فخر القضاة .. محمد بن أحمد ليس في المصدر.

۳- في المصدر: أبي سلمى.

ص: ۳۴۷

قال لی الجلیل جلّ جلاله آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ (۱). فقلت:

و المؤمنون. قال: صدقت یا محمد، من خلّفت فی أمتک؟ [قلت] (۲): خیرها. قال: علی ابن أبی طالب؟ قلت: نعم. قال: یا محمد، إننی اطّلت إلى الأرض اطّلاعه فاخترتک منها فشققت لک اسما من أسمائی، فلا اذکر فی موضع إلّا ذكرت معی، فأنا المحمود و أنت محمد. ثمّ اطّلت ثانیه فاخترت منها علیا و شققت له اسما من أسمائی، فأنا الأعلى و هو علی.

یا محمد، إننی خلقتک و خلقت علیا و فاطمه و الحسن و الحسین و الأئمّه من ولده من [سنخ] نور من نوری، و عرضت ولایتکم علی أهل السماوات و الأرض، فمن قبلها کان عندی من المؤمنین، و من جحدھا کان عندی من الکافرين.

یا محمد، لو أن عبدا من عبیدی عبدنی حتی ينقطع أو یصیر كالشن البالی، ثمّ أتانی جاحدا لولایتکم، ما غفرت له حتی یقرّ بولایتکم.

یا محمد، أ تحبّ أن تراهم؟ قلت: نعم یا ربّ. فقال لی: التفت عن یمین العرش.

فالتفت، فإذا علی (۳) و فاطمه و الحسن و الحسین و علی بن الحسین و محمد بن علی و جعفر بن محمد و موسی بن جعفر و علی بن موسی و محمد بن علی و علی بن محمد و الحسن بن علی و محمد بن الحسن (۴) المهدي فی ضحضاح من نور، قیام یصلّون و هو فی وسطهم - یعنی المهدي - کأنّه کوکب درّی.

و قال: یا محمد، هؤلاء الحجج، و هو الثائر من عترتک، و عزّتی و جلالی إنه الحجه الواجبه لأولیائی، المنتقم من أعدائی» (۵).

۱- البقره: ۲۸۵.

۲- من المصدر، و فی النسخین: قال.

۳- فی المصدر: فإذا أنا بعلی، بدل: فإذا علی.

۴- محمد بن الحسن، لیس فی المصدر.

۵- مقتل الحسین علیه السلام ۱: ۱۴۶-۱۴۷/۲۳.

ص: ۳۴۸

إلى الحسن بن علي الموصلي إلى أبي سليمان (۱).

و بالإسناد عن محمد بن أحمد بن علي بن شاذان قال: حدّثنا محمد بن علي ابن الفضل عن محمد بن القاسم عن عباد بن يعقوب عن موسى بن عثمان عن الأعمش قال: حدّثني أبو إسحاق عن الحرث و سعيد [بن] (۲) بشير عن علي بن أبي طالب عليه السّلام قال: «قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: أنا واردكم [على الحوض] و أنت يا علي السّاقى، و الحسن الذائد، و الحسين الأمر، و علي بن الحسين الفارط، و محمد بن علي النّاشر، و جعفر بن محمد السّائق، و موسى بن جعفر محصى المحبين و المبغضين و قانع المناقين، و علي بن موسى مزين المؤمنين، و محمد بن علي منزل أهل الجنه فى (۳) درجاتهم، و علي بن محمد خطيب شيعته و مزوّجهم الحور العين، و الحسن بن علي سراج أهل الجنه يستضيئون به، و المهدي شفيعهم يوم القيامة، حيث لا يأذن الله إلّا لمن يشاء و يرضى». انتهى ما فى كتاب الخطيب المذكور. و قد وقفت على الروايه الاولى و الثانيه أيضا بالسند و اللفظ المذكورين هنا فى كتابه المشتمل على مقتل الحسين (۴) و أخذ ثاره و جملة من الفصول فى الفضائل.

و منها ما رواه الكنجى الشافعى فى كتاب (كفايه الطالب) - و هو من أجله علماء القوم و محدّثيهم - قال: حدّثنا أبو الحسن علي بن الحسن بن محمد، و حدّثنا أبو محمد هارون بن موسى سنه إحدى و ثمانين و ثلاثمائه، و حدّثنا أبو علي محمد بن أشعث بن همام، و حدّثنا عامر بن كثير البصرى: قال هارون:

حدّثنا جرير بن نعيم السمرقندى قال: حدّثنا أبو النظر محمد بن مسعود العياشى

۱- عنه فى بحار الأنوار ۳۶: ۲۱۶- ۱۸/ ۲۱۷، و فيه: عن علي بن سنان الموصلي عن أحمد بن محمد الخليلي عن محمد بن صالح الهمداني عن سليمان بن أحمد.

۲- من المصدر، و فى النسختين: عن.

۳- ليست فى المصدر.

۴- انظر فى الحديث الأوّل مقتل الحسين ۱: ۱۴۶- ۲۳/ ۱۴۷، و فى الحديث الثانى مقتل الحسين ۱: ۱۴۴- ۲۱/ ۱۴۵.

ص: ۳۴۹

عن (۱) یوسف بن إسحاق البصری عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر بن هشام بن زید عن الحسين بن محمد عن أبي شعيب عن مسكين بن بكير أبي بسطام عن شعبه بن سعد بن الحجاج عن هشام بن يزيد عن أنس بن مالك قال:

كنت أنا و أبو ذر و سلمان و زيد بن ثابت و زيد بن أرقم عند النبي صَلَّى الله عليه و آله إذ دخل الحسن و الحسين، فقبلهما رسول الله صَلَّى الله عليه و آله، و قام أبو ذر فأكبَّ عليهما و قبل يديهما و رجع فقعدهما معنا، فقلنا له سرا: يا أبا ذر، ما رأينا شيخنا من أصحاب رسول الله صَلَّى الله عليه و آله يقوم إلى صبيّين من بني هاشم فينكبّ عليهما و يقبل يديهما؟

فقال: نعم، لو سمعتم ما سمعت لفعلتم بهما أكثر ممّا فعلت. فقلنا: و ما سمعت فيهما من رسول الله صَلَّى الله عليه و آله؟ قال: سمعته يقول لعلی و لهما: «و الله لو (۲) أن عبداً صَلَّى و صام حتّى يصير كالشن البالي إذن ما نفعه صلاته و صومه إلّا بحبكم و البراءة من عدوّكم. يا علی، من توسل إلى الله بحقكم فتحّ على الله ألما يرده خائباً؛ يا علی، من أحبكم و تمسّك بكم فقد تمسّك بالعروة الوثقى».

قال: ثمّ قام أبو ذر فخرج، فتقدّمنا إلى رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و قلنا: يا رسول الله صَلَّى الله عليه و آله:

أخبرنا أبو ذر بكيت و كيت، فقال: «صدق أبو ذر، و الله ما أظلت الخضراء و لا (۳) أقلت الغبراء على ذی لهجه أصدق من أبي ذر».

ثمّ قال صَلَّى الله عليه و آله: «خلقني الله سبحانه و تعالى و أهل بيتي من نور واحد قبل أن يخلق الله آدم بسبعة آلاف عام، ثمّ نقلنا في صلبه في أصلاب الطاهرين إلى أرحام المطهّرات».

قلت: يا رسول الله، و أين كنتم و على أيّ شأن كنتم؟ فقال صَلَّى الله عليه و آله: «كنّا أشباحاً من نور تحت العرش نسبح الله و نقدّسه».

۱- فی «ح» بعدها: أبو.

۲- من «ح».

۳- أظلت الخضراء و لا، من «ح».

ص: ۳۵۰

ثم قال صَلَّى الله عليه وآله: «لَمَّا عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ وَبَلَغْتَ إِلَى سِدْرِهِ الْمُنْتَهَى رَدَّ عَنِّي جِبْرِيلُ، فَقُلْتُ: يَا حَبِيبِي جِبْرِيلُ، فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ تَفَارِقُنِي؟ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي لَا أَجُوزُ هَذَا الْمَوْضِعَ فَتَحْتَرِقَ أَجْنَحَتِي».

ثم قال: «فَزَجَّ بِي مِنَ النُّورِ إِلَى النُّورِ مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيَّ:

يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي أَطْلَعْتُ إِلَى الْأَرْضِ أَطْلَاعَهُ فَاخْتَرْتُكَ مِنْهَا وَجَعَلْتُكَ نَبِيًّا. ثُمَّ أَطْلَعْتُ ثَانِيًا فَاخْتَرْتُ مِنْهَا عَلِيًّا فَجَعَلْتَهُ وَصِيكَ وَوَارِثَ عِلْمِكَ وَإِمَامًا بَعْدَكَ، وَاخْرَجَ مِنْ أَصْلَابِكُمُ الذَّرِّيَّةَ الطَّاهِرَةَ وَالْأَثَمَةَ الْمُعْصُومِينَ خَزَانَ عِلْمِي، وَلَوْلَاكُمْ مَا خُلِقَتِ الدُّنْيَا وَلَا الْآخِرَةُ وَلَا الْجَنَّةُ وَلَا النَّارُ. أَتَحِبُّ أَنْ تَرَاهُمْ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ يَا رَبِّ. فَنُودِيَ: ارْفَعْ رَأْسَكَ. فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا أَنَا بِأَنْوَارِ عَلِيٍّ وَالحَسَنِ وَالحُسَيْنِ وَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ وَ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ وَ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى وَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ وَ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَ الْحُجَّةَ بْنِ الْحَسَنِ يَتَلَأَلُّ مِنْ بَيْنِهِمْ كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ دَرَى.

فَقُلْتُ: يَا رَبِّ، مِنْ هَؤُلَاءِ وَمِنْ هَؤُلَاءِ؟ فَقَالَ سُبْحَانَهُ: هَؤُلَاءِ الْأَثَمَةُ مِنْ بَعْدِكَ الْمُطَهَّرُونَ مِنْ صُلْبِكَ، وَ هَذَا هُوَ الْحُجَّةُ الَّذِي يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَ عَدْلًا كَمَا مَلَأْتَ جُورًا وَ ظُلْمًا، وَ يَشْفِي صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ».

فَقُلْنَا: يَا بَائِنَا وَ امْهَاتِنَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَقَدْ قُلْتَ عَجَبًا! قَالَ: «وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا أَنْ قَوْمًا يَسْمَعُونَ هَذَا مِنْ أَمْتِي ثُمَّ يَرْجِعُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمُ اللَّهُ، وَ يُؤْذِنُنِي فِيهِمْ، لَا أَنَالَهُمُ اللَّهُ شَفَاعَتِي» (۱).

وَقَالَ صَاحِبُ كِتَابِ (مَقْتَضِبِ الْأَثَرِ): وَ مِنْ أَعْجَبِ الرِّوَايَاتِ فِي أَعْدَادِ الْأَثَمَةِ وَ أَصَابِيهِمْ مِنْ طَرِيقِ الْمُخَالَفِينَ مَا أَسْنَدَهُ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنِ كَرَمِ الطُّشِي إِلَى دَاوُدَ بْنِ كَثِيرِ الرُّقِيِّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى الصَّادِقِ فَقَالَ: «مَا أَبْطَأَكَ يَا دَاوُدُ؟». قُلْتُ: عَرَضَتْ

ص: ۳۵۱

حاجه بالكوفه قال: «ما رأيت بها؟» قلت: رأيت زيدا يدعو إلى نفسه قال: «يا سماعه، ايتني بتلك الصحيفة» فجاء بها فدفعتها إليه، و قال: «هذه ممّا أخرج إلينا أهل البيت، بشّر به كابر عن كابر من لدن رسول الله صلّى الله عليه وآله». فقرأتها فإذا هي فيها سطران:

«لا إله إلا الله، محمد رسول الله»، و السطر الثاني إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ (۱) على بن أبي طالب و الحسن و الحسين و على بن الحسين و محمد بن على و جعفر بن محمد و موسى بن جعفر و على بن موسى و محمد بن على و على بن محمد و الحسن بن على و الخلف منهم الحجه لله، أ تدرى يا داود أين كان؟ و متى كان مكتوباً؟» قلت: الله و رسوله أعلم و أنتم. فقال: «قبل خلق آدم، فأين يتاه يزيد و يذهب به» (۲) الحديث.

هذا ما يدلّ من الأخبار على ما قدّمنا من ذكر أسمائهم عليهم السّلام تفصيلاً.

و أما ما يدلّ على ذلك إجمالاً- فأخبار كثيره لا- يأتى عليها قلم الإحصاء فى المقام، إلا إنّنا نذكر ما تيسر؛ إقامه للحجه و إظهارا للمحجه، فمنها ما ذكره الخطيب الخوارزمى فى كتاب (المناقب) على أثر الحديثين المتقدمين، و علّق إسناده على ما فى سند الأوّل منهما، قال: و بالإسناد السابق عن ابن شاذان قال: حدّثنا أبو محمد الحسن بن محمد (۳) العلوى الطبرى عن أحمد بن أبى عبد الله (۴)، حدّثنى جدّى أحمد بن محمد عن أبيه عن حمّاد بن عيسى عن عمر (۵) بن اذينه قال:

حدّثنا أبان بن عيّاş (۶) عن سليم بن قيس الهلالي عن سلمان المحمدي قال:

دخلت على النّبي صلّى الله عليه وآله و إذا الحسين على فخذه و هو يقبل عينيه و يلثم فاه، و هو

۱- التوبه: ۳۶.

۲- عنه فى الصراط المستقيم ۲: ۱۵۷-۱۵۸.

۳- فى المصدر: على، بدل: محمد.

۴- فى المصدر: عبد الله، بدل: أبى عبد الله

۵- فى المصدر: عمرو.

۶- فى المصدر: أبى عيّاş، بدل: عيّاş.

ص: ۳۵۲

يقول: «أنت سيد ابن سيد أبو الساده، أنت إمام ابن إمام أبو الأئمه، أنت حجه ابن حجه أبو حجج تسعه من صلبك، تاسعهم قائمهم»
(۱).

و مثله روى فى كتاب (المقتل و الفضائل) (۲) الذى قدّمنا الإشارة إليه.

و منها ما رواه الخطيب فى كتاب (المقتل و الفضائل) المذكور بسنده فيه إلى ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «أنا ميزان [العلم]، و على كفتاه، و الحسن و الحسين خيوطه، و فاطمه علاقته، و الأئمه من امتى عموده، يوزن فيه أعمال المحبين لنا و المبغضين لنا» (۳).

و روى فى الكتاب المذكور بسنده فيه إلى الحسين بن على عليهما السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: فاطمه بهجه قلبى (۴)، و ابناها ثمره فؤادى، و بعلها نور بصرى، و الأئمه من ولدها امناء ربى و حبله الممدود بينه و بين خلقه، من اعتصم بهم نجا، و من تخلف عنهم هوى» (۵)، ثم قال: (و ذكر محمد بن شاذان هذا) (۶).

و رواه أيضا الزمخشري فى (الفائق) (۷) عن محمد بن أحمد بن شاذان، إلى آخر السند و المتن الذى نقله الخطيب.

و روى الخطيب أيضا فى الكتاب المذكور بسنده فيه إلى الحسين عليه السلام قال:

«سمعت جدى رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: من أحب أن يحيا حياتى و يموت موتى و يدخل

۱- مقتل الحسين عليه السلام: ۷/۲۱۲.

۲- مقتل الحسين عليه السلام: ۷/۲۱۲: ۱.

۳- مقتل الحسين عليه السلام: ۱/۱۶۰: ۶۰.

۴- من «ح» و المصدر، و فى «ق»: منى.

۵- مقتل الحسين عليه السلام (الخوارزمى) ۱/۹۹: ۲۱.

۶- مقتل الحسين عليه السلام ۱/۹۹: ۲۲، كذا فى النسخه المحققه من المقتل، حيث وضع هذه العبارة فى أول كل حديث يراد ان تكون فى الحديث الذى قبله، و الظاهر أنه اشتباه من المحقق؛ إذ الأوفق أن تلحق هذه العبارة بالحديث السابق لها لا أن توضع فى أول الحديث التالى لها كما فعله المحقق فى عامه الكتاب.

۷- عنه فى بحار الأنوار ۲۳: ۱۶/۱۱۰.

ص: ۳۵۳

الجنه التي وعدني ربي فليتولّ على بن أبي طالب و ذرّيته الطاهرين، أيمه الهدى و مصاييح الدجى، فإنّهم لن يخرجوك من باب الهدى إلى باب الضلالة».

إلى غير ذلك من الأخبار التي يقف عليها المّطلع على كتبهم المصنّفه في المناقب. و العجب كلّ العجب من ناقلی هذه الأخبار كيف أغمضوا عمّا فيها من الدلالة الصريحه على إمامه الأئمّه المعصومين، و بما ذا غدا يجيئون بين یدی ربّ العالمين؟

و الظاهر أن السبب في ذلك هو ما روى عندهم من الأخبار التي وضعتها الامويه في فضائل الخلفاء، و تقديم العمل بتلك الأخبار، و ارتكاب التأويل في جانب هذه. و عسى أن نذكر ذلك في بعض درر الكتاب إن شاء الله تعالى، و الله الهادي لمن يشاء.

٦٤ درّه نجفیه فی خطبه فاطمه علیهما السلام فی مطالبته بفدک و عند الموت

خطبتها علیها السلام لما منعت میراثها

خطبه سیدتنا و سیده نساء العالمین فاطمه الزهراء علیها السلام لما منعت میراثها قد ذکرها جمله من علماء الخاصه و العامه (١)، و قد نقلها ابن أبی الحدید فی (شرح نهج البلاغه) عن أبی بکر أحمد بن عبد العزیز الجوهری فی کتاب (السقیفه و فدک) و ما وقع من الاختلاف و الاضطراب عقیب وفاه النبی صلی الله علیه و آله.

قال ابن أبی الحدید: (و أبو بکر هذا عالم محدث كثير الأدب، ثقه ورع، أثنى عليه المحدثون و رووا عنه مصنفاته و غیر مصنفاته (٢)). (٣).

أقول: و رواها عن الجوهری أيضا الوزير السعيد علی بن عیسی الأربلی فی (كشف الغمه) (٤)، و رواها الطبرسی - من علمائنا - فی (الاحتجاج) (٥)، و رواها أيضا محمد بن عمران المرزبانی - من أعظم المؤرخین و نقله الأخبار - عن عروه عن عائشه (٦)، و رواها الشيخ أسد بن سقروه فی (الفائق) عن الحافظ أبی بکر أحمد بن موسی بن مردويه بسنده إلى الزهری عن عروه عن عائشه.

١- لیست فی «ح».

٢- و غیر مصنفاته، لیس فی المصدر.

٣- شرح نهج البلاغه ١٦: ٢١٠.

٤- كشف الغمه ٢: ١٠٨-١١٤.

٥- الاحتجاج ١: ٢٥٣-٢٨٤/٢٨٩.

٦- شرح نهج البلاغه ١٦: ٢٤٩.

ص: ٣٥٦

و نحن نقلها بروايه ابن أبي الحديد (١) عن الجوهرى فى كتاب (السقيفه) (٢)، قال أبو بكر: فحدثني محمد بن زكريا، قال: حدثني جعفر بن محمد بن عماره الكندى قال: حدثني أبي عن الحسين بن صالح بن حى قال: حدثني رجلان من بنى هاشم، عن زينب بنت على بن أبي طالب.

قال: و قال جعفر بن محمد بن على بن الحسين عن أبيه عليه السلام.

قال أبو بكر: و حدثني عثمان بن عمران العجيفى، عن نايل بن نجيع عن عمرو (٣) بن شمر، عن جابر الجعفى، عن أبي جعفر محمد بن على عليه السلام.

قال أبو بكر: و حدثني أحمد بن محمد بن يزيد، عن عبد الله بن محمد بن سليمان، عن أبيه، عن عبد الله بن حسن بن الحسن.

قالوا جميعا: لما بلغ فاطمه عليها السلام إجماع أبي بكر على منعها فذك لا ثلث خمارها، و أقبلت فى لمة من حفدتها و نساء قومها تطأ فى ذيلها، ما تحرم مشيتها مشيه رسول الله صلى الله عليه و آله، حتى دخلت على أبي بكر و قد حشد الناس من المهاجرين و الأنصار، فضرب بينها و بينهم ريطه (٤) بيضاء - و قال بعضهم: قبضه - ثم أتت أنه أجهد لها القوم بالبكاء، ثم أمهلت طويلا حتى سكنوا من فورتهم، ثم قالت: «أبتدئ بحمد من هو أولى بالحمد و الطول و المجد، الحمد لله على ما أنعم، و له الشكر بما ألهم، و الثناء (٥) بما قدّم، من عموم نعم ابتداها و سبوغ آلاء أسداها

١- يشار إلى أن ابن أبي الحديد لم ينقلها بتمامها. انظر الهامش: ٧، من هذه الصفحة.

٢- السقيفه و فذك: ٩٨-١٠٢.

٣- فى المصدر: عمير.

٤- الريطه: الملاء إذا كانت قطعه واحده. مختار الصحاح: ٢٦٦- ريط.

٥- من قولها: و الثناء، إلى قولها الآتى: إخلاصا للربوبية، الآتى فى الصفحة: ٣٥٩، ليس فى شرح نهج البلاغه، بل فيه بدله: و ذكر خطبه طويله جيده، قالت فى آخرها: فاتقوا الله ..، و قد ورد هذا الكلام فى الاحتجاج ١: ٢٥٣- ٢٨٤ / ٤٩، و كشف الغمّه ٢: ١٠٩- ١١٤، و قد ضبطنا بعض ألفاظ الخطبه على الاحتجاج.

ص: ٣٥٧

و إحسان (١) منن أولاهها، جمّ عن الإحصاء عددها، و نأى عن الجزاء أمدّها، و تفاوت عن الإدراك أبدّها، و ندبهم لاستزادتها بالشكر لاتصالها، و استحمد إلى الخلائق بإجزالها، و ثنى بالندب إلى أمثالها.

و أشهد أن لا- إله إلّا الله وحده لا- شريك له، كلمه جعل الإخلاص تأويلها، و ضمّن القلوب موصولها، و أنار في الفكر معقولها، الممتنع من الأبصار رؤيته، و من الألسن صفته، و من الأوهام الإحاطه به (٢).

أبدع الأشياء لا من شىء كان قبلها، و أنشأها بلا احتذاء أمثله امتثلها، كوّنها بقدرته، و ذرأها بمشيئته، من غير حاجه منه إلى تكوينها، و لا فائده له في تصويرها إلّا تثبيتاً لحكمته و تنبيهاً على طاعته، و إظهاراً لقدرته، و تعبداً لبريئته، و إعزازاً لدعوته. ثم جعل الثواب على طاعته، و وضع العقاب على معصيته، زياده لعباده عن نقمته، و حياشه لهم إلى جنّته.

و أشهد أنّ أبى محمد بن عبد الله عبده و رسوله، اختاره قبل أن يجتبله، و اصطفاه قبل أن يبتعثه (٣)، و سمّاه قبل أن يستجيبه، إذ الخلائق بالغيب مكنونه، و بستر الأهويل مصونه، و بنهايه العدم مقرونه، علما من الله بمآل الامور، و إحاطه بحوادث الدهور، و معرفه (٤) بمواقع المقدور. ابتعثه إتماماً لأمره، و عزيمه على إمضاء حكمه، و إنفاذاً لمقادير حتمه (٥)، فرأى الامم فرقا في أديانها، عابده لأوثانها، عكفا على نيرانها منكروه لله مع عرفانها، فأنازل الله بأبى صلى الله عليه و آله ظلمها، و فرّج عن القلوب بهمها، و جلا عن الأبصار غممها، و قام في الناس بالهدايه، و أنقذهم من الغوايه، و بصّره من العمايه، و هداهم إلى

١- في «ح»: و تمام.

٢- في «ح»: كيفيته، بدل: الإحاطه به.

٣- في «ح»: يبعثه.

٤- في «ح» بعدها: منه.

٥- من «ح» و الاحتجاج، و في «ق»: حكمه، و في كشف الغمه: حقه.

ص: ٣٥٨

الدين القويم، و دعاهم إلى الطريق المستقيم (١).

ثم قبضه الله قبض رأفه و اختيار، و رغبه و إثار بمحمد صلى الله عليه و آله عن تعب هذه الدار، موضوعا عنه أعباء الأوزار، محفوقا بالملائكة الأبرار، و رضوان الرب الغفار، و جوار الملك الجبار، فصلّى الله على أبي - نبيه و (٢) أمينه بالوحى و خيرته من الخلق و رضيته - و رحمه الله و بركاته.

ثم التفتت إلى أهل المجلس و (٣) قالت: «و أنتم عباد الله نصب أمره و نهيه، و حمله كتاب الله و وحيه، و أمناء الله على أنفسكم و بلغاؤه إلى الامم حولكم (٤)، لله فيكم عهد قدّمه إليكم، و بقيه استخلفها عليكم: كتاب الله بينه بصائره، و آى (٥) منكشفه سرائره، متجليه ظواهره، قائد إلى الرضوان أتباعه، و مؤدّ إلى النجاه استماعه، فيه تبيان حجج الله المنيره، و مواعظه المكزّره و محارمه المحذوره، و أحكامه الكافيه، و بيناته الجاليه، و جملة الشافيه، و شرائعه المكتوبه، و رخصه الموهوبه.

ففرض الله الإيمان تطهيرا لكم من الشرك، و الصلاه تنزيها لكم من الكبر، و الزكاه تزييدا لكم فى الرزق، و الصيام تثبيتا للإخلاص، و الحج تشييدا للدين، و العدل تنسكا للقلوب، و طاعتنا نظاما للمله، و إمامتنا أمانا من الفرقه، و الجهاد عزّا للإسلام، و الصبر معونه على استيجاب الأجر (٦)، و الأمر بالمعروف مصلحه للعامة، و البر بالوالدين وقايه من السخط، و صله الأرحام منسأه (٧) فى العمر و منماه للعدد، و القصاص حقنا للدماء، و الوفاء بالنذر تعريضا للمغفره، و توفيه المكايل و الموازين تغييرا للبخره، و اجتناب

١- و قام فى الناس .. المستقيم، من «ح».

٢- أبى نبيه و، من «ح».

٣- ثم التفتت إلى أهل المجلس و، من «ح».

٤- فى «ح»: و زعمتم حق لكم، بدل: حولكم.

٥- شطب عنها فى «ح».

٦- على استيجاب الأجر، من «ح»، و فى «ق» بدله: للاستيجاب.

٧- النسأه: التأخير. الصحاح ١: ٧٦- نسأ.

ص: ٣٥٩

قَذَفَ الْمُحَصَّنَاتِ حِجَابًا مِنَ اللَّعْنَةِ، وَ الْإِنْتِهَاءَ عَنْ شَرْبِ الْخَمْرِ تَنْزِيهَاً مِنَ الرَّجْسِ، وَ مَجَانِبَهُ السَّرْقَةِ إِجَابًا لِلْعَفَّةِ، وَ التَّنَزُّهَ عَنْ أَكْلِ أَمْوَالِ الْيَتَامِ وَ الْإِسْتِثَارَ بِفَيْئِهِمْ إِجَارَهُ مِنَ الظُّلْمِ، وَ الْعَدْلَ فِي الْأَحْكَامِ إِيْنَسَا لِلرَّعِيَّةِ، وَ التَّبَرُّيَّ مِنْ صِفَةِ الشَّرْكِ إِخْلَاصًا لِلرَّبُّوبِيَّةِ (١).

فَاتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَ أَطِيعُوهُ فِيمَا أَمَرَكُمْ بِهِ فَإِنَّهُ إِذَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ (٢) وَ أَحْمَدُوا اللَّهَ الَّذِي بَعْظَمْتَهُ وَ نُوْرَهُ يَبْتَغِي مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ، وَ نَحْنُ وَسِيلَتُهُ فِي خَلْقِهِ، وَ نَحْنُ خَاصَّتُهُ وَ مَحَلُّ قُدْسِهِ، وَ نَحْنُ حُجَّتُهُ فِي غِيْبِهِ، وَ نَحْنُ وَرَثَةُ أَنْبِيَائِهِ.

ثُمَّ قَالَتْ: «أَنَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، أَقُولُ عَوْدًا عَلَى بَدْءٍ، وَ مَا أَقُولُ ذَلِكَ سُرْفًا وَ لَا شَطَطًا، فَاسْمَعُوا (٣) بِأَسْمَاعِ وَاعِيهِ، وَ قُلُوبِ رَاعِيهِ، لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ (٤) فَإِنْ (٥) تَعَزَّوْهُ تَجِدُوهُ أَبِي دُونَ آبَائِكُمْ، وَ أَخَا ابْنِ عَمِّ دُونَ رِجَالِكُمْ، فَبَلِّغِ الرِّسَالَةَ صَادِعًا بِالْإِنْدَارَةِ، مَائِلًا- عَنْ سَنَنِ الْمُشْرِكِينَ، آخِذًا بِأَكْثَامِهِمْ، يَدْعُو إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ بِالْحُكْمَةِ وَ الْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، يَهْشِمُ الْأَصْنَامَ، وَ يَفْلِقُ الْهَامَ، حَتَّى انْهَزَمَ الْجَمْعُ وَ وَلَّوْا الدَّبَرَ، وَ حَتَّى تَعْرِى اللَّيْلُ عَنْ صَبْحِهِ، وَ أَسْفَرَ الْحَقُّ عَنْ مُحَضِّهِ، وَ نَطَقَ زَعِيمُ الدِّينِ، وَ خَرَسَتْ شَقَائِقُ الشَّيَاطِينِ، وَ تَمَّتْ كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ، وَ كُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرِهِ مِنَ النَّارِ، نَهْزَهُ الطَّامِعُ، وَ مَذْقَهُ الشَّارِبُ، وَ قَبْسَهُ الْعَجَلَانُ، وَ مَوِطِئُ الْأَقْدَامِ، تَشْرَبُونَ الطَّرْقَ، وَ تَقْتَاتُونَ الْوَرَقَ؛ أَذْلَهُ خَاسِئِينَ، تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِكُمْ، حَتَّى أَنْقَذَكُمْ اللَّهُ بِرَسُولِهِ (٦) بَعْدَ اللَّتْيَا وَ التِّي، وَ بَعْدَ أَنْ مَنَى بِهِمُ الرِّجَالُ وَ ذُؤْبَانَ الْعَرَبِ وَ مَرَدَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ، كُلُّكُمْ أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ

١- مِنْ قَوْلِهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ السَّابِقُ: وَ الثَّنَاءُ بِمَا قَدَّمَ الْمَارُ فِي الصَّفْحَةِ: ٣٥٦ إِلَى هُنَا لَيْسَ فِي شَرْحِ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ.

٢- فَاطِمَةُ: ٢٨.

٣- فِي «ح» بَعْدَهَا: إِلَى.

٤- التَّوْبَةُ: ١٢٨.

٥- مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهَا: وَ وَخَزَ السَّنَانُ فِي الْحِشَاءِ، الْآتَى فِي الصَّفْحَةِ: ٣٦٠، وَرَدَتْ فِي شَرْحِ النَّهْجِ: ١٦: ٢٥٠-٢٥١.

٦- مِنْ «ح»، وَ فِي «ق»: وَ رَسُولُهُ.

ص: ٣٦٠

(١)، أو نجم قرن للشيطان، أو فغرت فاغره للمشركين قذف أخاه في لهواتها. فلا ينكفي حتى يطا صماخها بأخمصه، و يطفئ عاديه لهبها بسيفه، مكدودا في ذات الله، و أنتم في رفاهيه آمنون فاكهون وادعون.

حتى إذا اختار الله لنبيه دار الأنبياء ظهرت حسيكه النفاق، و سمل جلباب الدين، و نطق كاظم الغاوين، و نبغ خامل الأقلين، و هدر فنيق المبطلين، فخطر في عرصاتكم، و أطلع الشيطان رأسه صارخا بكم، فدعاكم و ألفاكم لدعوته مستجيبين، و للغره فيه ملاحظين. ثم استنهضكم فوجدكم خفافا، و أحمشكم فألفاكم غضابا، فوسستم غير إبلكم، و اوردتم غير شربكم. هذا و العهد قريب، و الكلم رحيب، و الجرح لما يندمل.

زعمتم خوف الفتنة، [□]ألا في الفتنة سقطوا [□]وإن جهنم لمحيطة بالكافرين (٢).

فهيئات! و أنى بكم و أنى تؤفكون، و كتاب الله بين أظهركم؛ زواجه بينه، و شواهد لائحته، و أوامره واضحة. أرغبه عنه تريدون، أم بغيره (٣) تحكمون؟ بس للظالمين بدلا و من يتبع غير الإسلام دينا فلن يقبل منه و هو في الآخر من الخاسرين (٤).

ثم لم تلبثوا إلما ريث أن تسكن نفرتها و يسلس قيادها، ثم أخذتم تورون وقديتها، و تهيجون جمرتها، تسرون حسوا في ارتغاء، و تمشون لأهله و ولده في الخمر و الضراء، و نصبر منكم على مثل حرّ المدى، و وخز السنان في الحشا (٥)، و أنتم الآن تزعمون أن لا إرث لنا؟ أفحكم الجاهليّة يغنون و من أحسن من الله حكما لقوم يوقنون (٦).

يا بن أبي قحافه، أترث أباك و لا أترث أبي؟ لقد جئت شيئا فريا، فدونها مخطومه مرحوله، تلقاك يوم حشرك، فنعم الحكم الله و الزعيم محمد، و الموعد القيامة، و عند

١- المائدة: ٦٤.

٢- التوبة: ٤٩.

٣- من «ح»، و في «ق»: لغيره.

٤- آل عمران: ٨٥.

٥- من قولها عليها السلام: فإن تعزوه تجدوه أبي، المار في الصفحة: ٣٥٩ إلى هنا، ورد في شرح نهج البلاغه ١٦: ٢٥٠-٢٥١.

٦- المائدة: ٥٠.

ص: ٣٦١

الساعة يخسر المبطلون، و لِكُلِّ نَبِيٍّ مُسْتَقَرٌّ (١)، و فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَ يَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ* (٢).

قال: ثم التفتت إلى قبر أبيها فتمثلت بقول هند بنت أئاثه (٣):

قد كان بعدك أنباء و هنبه لو كنت شاهدا لم تكثر الخطب (٤)

أبدت رجال لنا فحوى صدورهم لما قضيت و حالت دونك الترب

تجهمتنا رجال و استخف بنا إذ غبت عنا فنحن اليوم نغتصب

قال: و لم ير الناس أكثر باك و لا باكية منهم يومئذ. ثم (٥) عدلت إلى مسجد الأنصار- و في نسخه: ثم رمت بطرفها نحو الأنصار- فقالت: «يا معشر الشيعة (٦) و أعضاء الملة و حصنه الإسلام، ما هذه الفترة عن نصرتي، و السنة عن ظلامتي؟ أما كان رسول الله صلى الله عليه و آله [يقول]: المرء يحفظ في ولده؟ سرعان ما أحدثتم! و عجلان ما أتيتم! ألا إن مات رسول الله صلى الله عليه و آله أمتم دينه؟ ها إن موته لعمرى خطب جليل استوسع و هيه، و استنهر (٧) فتقه، و فقد راتقه، و أظلمت (٨) الأرض له، و خشعت الجبال، و أكدت الآمال، و اضيع بعده الحريم، و هتكت الحرمه، و أذيلت المصونه، و تلك نازله أعلن بها كتاب الله قبل موته، و أنبأكم بها فقال و مَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَ مَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا وَ سَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ (٩).

١- الأنعام: ٦٧.

٢- إشاره إلى الآية: ٣٩ من سورة هود.

٣- هند بنت أئاثه بن عباد بن المطلب بن عبد مناف. السيره النبويه (ابن هشام) ٣: ٥٤.

٤- شرح نهج البلاغه ١٦: ٢٥٠-٢٥١، و ذكر البيت الأخير في الصفحه: ٢٥٣.

٥- من هنا إلى نهايه الخطبه ليس في شرح النهج و قد ورد في الاحتجاج باختلاف، غير أنه جاء فيه قبل أبيات الشعر التي استشهدت بها، سلام الله عليها.

٦- في «ح»: البقيه.

٧- في «ح»: و استبهر.

٨- من «ح»، و في «ق»: اطلت.

٩- آل عمران: ١٤٤.

ص: ۳۶۲

أیها بنی قیلہ، اہتضم تراث أبی، و أنتم بمرأی و مسمع؛ تبلغکم الدعوه، و یشملکم الصوت، و فیکم العدّہ و العدد، و لکم الدار و الجنن، و أنتم نخبہ اللہ الّتی انتخب، و خیرتہ الّتی اختار؟ بادیتم العرب، و بادهتم الامور، و کافحتم البہم حتّی دارت بکم ریح الإسلام، و درّ حلبہ، و خبت نیران الحرب، و سکنت فورہ الشّرک، و هدأت دعوه الهرج، و استوسق (۱) نظام الدین، أفتأخّرتم بعد الإقدام، و نکصتہم بعد الشدہ، و جبنتہم بعد الشجاعہ، عن قوم نکثوا أیمانہم من بعد عہدہم و طعنوا فی دینکم؟! فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْکُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ (۲).

ألا و قد أری أن قد أخلّدتہم إلی الخفض، و رکنتم إلی الدعہ، فجحدتم الذی وعیتم، و دسعتہم الذی سوّغتم، و إنْ تَکْفُرُوا أَنْتُمْ وَ مَنْ فِی الْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ (۳).

ألا و قد قلت لکم ما قلت علی معرفہ منّی بالخذلہ الّتی خامرتکم، و خور القنا (۴).

فدونکموها فاحتقبوها، دبرہ الظہر، ناقبہ الخفّ، باقیہ العار، موسومہ بالشنار، موصولہ بنار اللہ الموقدۃ الّتی تَطْلُعُ عَلَی الْأَفْنَدِہ. فبعین (۵) اللہ ما تعملون وَ سَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ (۶) «(۷).

أقول: قال ابن أبی الحدید فی (شرح النهج): (قال المرتضی رضی اللہ عنہ: و أخبرنا أبو عبد اللہ المرزبانی قال: حدّثنی علی بن ہارون قال: أخبرنی عبید اللہ بن أحمد ابن أبی طاہر عن أبیہ قال: ذكرت لأبّی الحسین زید بن علی بن الحسین بن علی ابن أبی طالب علیہ السلام کلام فاطمہ علیہا السلام عند أبی بکر و مطالبته إیاءہ فحدک، و قلت: إن

۱- فی المصدر: و استوثق.

۲- التوبہ: ۱۲.

۳- إبراهیم: ۸.

۴- فی المصدر: القناه.

۵- من «ح» و المصدر، و فی «ق»: فبغیر.

۶- الشعراء: ۲۲۷.

۷- شرح نهج البلاغہ ۱۶: ۲۱۱-۲۱۳.

ص: ۳۶۳

هؤلاء يزعمون أنه مصنوع، وأنه من كلام أبي العيناء؛ لأنّ الكلام منسوق البلاغه.

فقال لي: رأيت مشايخ آل أبي طالب يروونه عن آبائهم و يعلمونه أولادهم، وقد حدّثني [به] أبي عن جدّي يبلغ [به] (۱) فاطمه عليها السلام على هذه الحكايه، وقد رواه مشايخ الشيعة، و تدارسوه قبل أن يوجد جدّ أبي العيناء).

ثم قال أبو الحسين زيد: (و كيف ينكرون هذا من كلام فاطمه، و هم يروون من كلام عائشه عند موت أبيها ما هو أعجب من كلام فاطمه عليها السلام و يحققونه لو لا عداوتهم لنا أهل البيت؟).

ثم ذكر الكلام بطوله على نسقه، و زاد في الأبيات بعد البيتين الأولين:

(ضاق عليّ بلادي بعد ما رحبت و سيم سبطاك خسفا فيه لي نصب

فليت قبلك كان الموت صادفنا قوم تمنّوا فأعطوا كل ما طلبوا

تجهّمنا رجال و استخفّ بنا مذ غبت عنّا و كلّ الإرث قد غصبوا) (۲)

بيان ما لعله يحتاج إلى البيان في هذه الخطبة العلية الشأن

(إجماع أبي بكر) أي إحكامه التّيه و العزيمه على منعها.

(في لمه من حفدتها)، اللّمه - بضم اللام و تخفيف الميم -: الجماعه. قال في (النهايه الأثيريه): (في حديث فاطمه عليها السّلام، أنّها خرجت في لمه من نسائها) هي ما بين الثلاثه إلى العشره، و قيل: اللّمه (۳): المثل في السن و التّرب.

قال الجوهري: (الهاء عوض عن الهمزه الذاهبه من وسطه) (۴). و هو ممّا

۱- من المصدر، و في النسختين: بها.

۲- شرح نهج البلاغه ۱۶: ۲۵۲-۲۵۳، و الأبيات من البسيط.

۳- في «ق» بعدها: في، و ما أثبتناه وفق «ح» و المصدر.

۴- الصحاح ۵: ۲۰۲۶-لأم.

ص: ۳۶۴

اخذت عينه ك (سه) و (مذ)، و أصلها فعله من الملاءمه و هي الموافقه (۱) انتهى.

قال بعض مشايخنا: (و يحتمل أن تكون بتشديد الميم) (۲).

و قال في (القاموس): (اللّمه - بالضمّ -: الصاحب و الأصحاب في السفر، و المؤنس، للواحد و الجمع) (۳).

و الحفده - بالتحريك - : الأعوان و الخدم.

(تطأ ذبولها)، حيث كانت أثوابها طويله تستر قدميها.

(لا تخرم مشيتها)، أي ما ينقص مشيتها من مشيته صلى الله عليه و آله شيئا.

(حشد الناس): اجتمعوا.

(ريطه بيضاء): الريطه - بالفتح - : كلّ ملأه إذا كانت قطعه واحده و ليست لفقتين أي قطعتين.

(قبطيه): هي ثياب رقيقه تجلب من مصر نسبه إلى القبط - بالكسر - و هم أهل مصر.

(أجهش لها القوم)، الجهش: أن يفرع الإنسان إلى غيره، و هو مع ذلك يريد البكاء، كالصبي يفرع إلى أمّه و قد تهيأ للبكاء.

(فورتهم)، فوره الشئ: شدته.

«بلا احتذاء أمثله»، احتذى مثاله: اقتدى به، أي لم يخلقها على وفق صنع غيره.

«زياده لعباده عن نعمته، و حياشه لهم إلى جنته»، الذود و الزياده - بالذال المعجمه -: السّوق و الطرد و الدفع. وحشت الصيد أحوشه:

إذا جئته من حواليه [لأصرفه] (۴) إلى الجباله.

۱- النهايه في غريب الحديث و الأثر ۴: ۲۷۳-۲۷۴- لمه

۲- بحار الأنوار ۲۹: ۲۴۸.

۳- القاموس المحيط ۴: ۲۵۰- لمه.

۴- في النسختين: لتصرفه.

ص: ۳۶۵

«قبل أن يجتبله»، الجبل: الخلق، يقال: جبلهم الله، أي خلقهم، و جبله على الشيء، أي طبعه عليه.

«بمحمد صلى الله عليه وآله عن تعب هذه الدار»، قال بعض مشايخنا- رضوان الله عليهم:-

(لعل الظرف متعلق بالإيثار بتضمين معنى العفه و نحوها. و في بعض النسخ:

«محمّد» بدون الباء، فتكون الجملة استثنائية أو مؤكدة للفقرة السابقة، أو حاله بتقدير الواو. و في بعض كتب المناقب القديمه: «فمحمد»، و هو أظهر. و في روايه (كشف الغمه): «رغبه بمحمد صلى الله عليه وآله عن تعب هذه الدار» (۱). و في روايه أحمد بن أبي طاهر «بأبي صلى الله عليه وآله عزّت هذه الدار». و هو أظهر. و لعلّ المراد بالدار: دار القرار، و لو كان المراد: الدنيا تكون الجملة معترضه. و على التقادير لا يخلو من تكلف (۲) انتهى.

«نصب أمره و نهيه»، أي نصبكم الله لأمره و نهيه.

«أقول عودا على بدء»، و في بعض النسخ الاخر: «عودا أو بدءا» و المعنى واحد، أي أولا و آخرا.

«فإن تعزوه»، يقال: عزوته إلى أبيه، أي نسبته إليه، أي عرفتم نسبه، «تجدوه أبي».

«صادعا بالنداره»، صدعت بالحق: إذا تكلمت به جهارا قال الله تعالى:

فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ (۳) و النداره- بالكسر:- الإنذار، و هو الإعلام على وجه التخويف.

«آخذنا بأكظامهم»، الكظم- بالتحريك- مخرج النفس من الحلق، و هو كناية عن مزيد التمكن، و أنه لا يبالي بكثرتهم و اجتماعهم.

۱- كشف الغمه ۲: ۱۱۰.

۲- بحار الأنوار ۲۹: ۲۵۶-۲۵۷.

۳- الحجر: ۹۴.

ص: ۳۶۶

«نهزه الطامع، و مذقه الشارب، و قبسه العجلان»، النهزه- بالضم-: الفرصه، أى محلّ نهزته. و المذقه- بضم الميم أو فتحها-: الشربه من اللبن الممزوج بالماء.

و القبسه- بالضم-: شعله من نار يقتبس من معظمها، و المراد: أنكم كنتم أذلاء قليلين يتخطفكم الناس بسهولة.

«تشربون الطّرق، و تقتاتون الورق»، الطرق- بالفتح-: ماء السماء الذى تبول فيه الإبل و تبعر. و الورق- بالتحريك-: ورق الشجر، و فيه وصف لهم بخبائه المشرب و جشوبه المأكّل.

«بعد اللتيا و التى»، اللتيا- بفتح اللام و تشديد الياء-: تصغير (التى)، و جوّز بعضهم (۱) فيه ضم اللام، و هما كنايةتان عن الداهيه الصغيره و الكبيره.

«و بعد أن منى بهم الرجال و ذؤبان العرب و مرده أهل الكتاب»، يقال: منى بكذا- على صيغه المجهول-: أى ابتلى. و بهم الرجال- ك (صرد)-: الشجعان منهم؛ لأنهم لشده بأسهم لا يدرى من أين يؤتون. و ذؤبان العرب: لصوصهم و صعاليكهم الذين لا مال (۲) لهم و لا اعتماد عليهم. و المرده: العتاه و المتكبرون.

«أو نجم قرن للشيطان، أو فغرت فاغره للمشرّكين، قذف أخاه فى لهواتها»، نجم الشىء- ك (نصر) نجوما: ظهر و طلع. و قرن الشيطان قال فى (القاموس): (و قرن الشيطان و قرناؤه: امته و المتبعون لرأيه، أو قوّته و انتشاره و تسلّطه) (۳).

و فغر فاه أى فتحه. و فغرفوه أى انتفح، يتعدّى و لا- يتعدى. و الفاغره من المشرّكين: الطائفه العاديه منهم تشبيها بالحيّه أو السبع. و القذف: الرمى، و يستعمل فى الحجاره. و اللّهوات: جمع [لهاه] (۴)، و هى اللحمه فى أقصى سقف الفم.

۱- انظر لسان العرب ۱۲: ۲۳۴- لتأ.

۲- من «ح»، و فى «ق»: يقال.

۳- القاموس المحيط ۴: ۳۶۵- القرن.

۴- فى النسختين: لها.

ص: ۳۶۷

و المعنى: أنه كلما قصده طائفه من المشركين أو عرضت له داهيه بعث عليّا عليه السّلام لدفعها و عرضّه للمهاالك.

«فلا- ينكفى حتى يطاء صماخها بأخمصه»، انكفأ- بالهمزة- أى رجع. و الصّماخ- بالكسر-: خرق الاذن؛ و الاذن نفسها، كما فى (القاموس) (۱)؛ و الأخمص: ما لا يصيب الأرض من باطن القدم عند المشى، و وطئ الصماخ بالأخمص كناية عن القهر و الغلبة على أبلغ وجه.

و نحوه قولها: «و يطفى عاديه لهبها بسيفه».

«مكدودا فى ذات الله»، الكدّ: التعب. و ذات الله: أمره و دينه و كلّ ما يتعلق به سبحانه.

«آمنون فاكهون وادعون» قال الجوهري: (الفكاهه- بالضم-: المزاح، و- بالفتح-: مصدر فكّه الرجل، إذا كان طيّب النفس مزّاحا) (۲). و قال: (الدعه:

الخفض، تقول: ودع الرجل فهو وديع، أى ساكن) (۳). و المعنى: أنكم آمنون ناعمون فى راحه و سلامه.

«ظهرت حسيكه النفاق، و سمل جلباب الدين»، الحسيكه: [الضغن] (۴)، قال الجوهري: (و قولهم: فى صدره علىّ حسيكه و حساكه، أى ضغن و عداوه) (۵).

و سمل الثوب- ك (نصر)- صار خلقا؛ و الجلباب- بالكسر- الملحفه، و قيل:

(ثوب واسع للمرأة غير الملحفه) (۶)، و قيل: (هو كالمقنعه تغطى به المرأة رأسها و ظهرها و صدرها) (۷).

۱- القاموس المحيط ۱: ۵۲۱- الصماخ.

۲- الصحاح ۶: ۲۲۴۳- فكّه.

۳- الصحاح ۳: ۱۲۶۵- ودع.

۴- فى النسختين: النفاق.

۵- الصحاح ۴: ۱۵۷۹- حسك.

۶- القاموس المحيط ۱: ۱۷۳- جلباب.

۷- لسان العرب ۲: ۳۱۷- جلب.

ص: ۳۶۸

«و نطق كاظم الغاوين، و نبغ خامل الأقلين، و هدر فنيق المبطلين»، الكظوم:

السكوت. و نبغ الشىء - ك (منع) و (نصر) - أى ظهر. و الخامل: من خفى ذكره و صوته و كان ساقطا لا نباهه له. و المراد بالأقلين: الأذلون.

و فى روايه (الكشف): «فنطق كاظم، و نبغ خامل، و هدر فنيق (۱) الكفر» (۲).

و الهدر: ترديد البعير صوته فى حنجرتة. و الفنيق - بالفاء ثم النون ثم الياء ثم القاف - الفحل المكرم من الإبل الذى لا يركب و لا يهان؛ لكرامته على أهله.

«و أحمشكم فوجدكم (۳) غضابا». أحمشت الرجل - بالحاء المهله - : أغضبته.

و المعنى: حملكم الشيطان على الغضب فوجدكم مغضبين لغضبه أو من عند أنفسكم.

«ثم لم تلبثوا إلّا ريث أن تسكن نفرتها و يسلس قيادها»، ريث - بالفتح - : بمعنى قدر، و هى كلمه يستعملها أهل الحجاز كثيرا، و ربّما يستعمل مع (ما) يقال: لم يلبث إلّا ريثما فعل كذا. و نفره الدابه: ذهابها و عدم (۴) انقيادها. و السلس - بكسر اللام - : السهل اللين الانقياد، و ضمير المؤنث يرجع إلى فتنه و فاه الرسول صلى الله عليه و آله؛ أى لم تصبروا إلى ذهاب أثر تلك المصيبه.

«و تسرون حسوا فى ارتغاء، و تمشون لأهله و ولده (۵) فى الخمر و الضراء، و نصبر منكم على مثل حرّ المدى و وخز السنان فى الحشا»، الإسرار: ضد الإعلان. و الحسو - بفتح الحاء و سكون السين المهملتين - : شرب المرق و غيره شيئا بعد شىء.

و الارتغاء: شرب الرغوه، و هو زبد اللبن، قال الجوهري: (الرغوه - مثلثه - : زبد

۱- فى «ح»: فسق.

۲- كشف الغمه ۲: ۱۱۱.

۳- كذا فى النسختين، و الذى أورده المصنّف فى الحديث آنفا، و ورد فى المصدر أيضا: فألفاكم. نعم، ورد بذلك اللفظ فى كشف الغمه ۲: ۱۱۱.

۴- من «ح»، و فى «ق»: لعدم.

۵- من «ح».

ص: ۳۶۹

اللبن .. و ارتغیت: شربت الرغوه. و فی المثل: یسرّ حسوا فی ارتغاء، یضرب لمن یظهر أمرا و یرید غیره (۱).

قال أبو زید و الأصمعی: (أصله الرجل یؤتی باللبن فیظهر أنه یرید الرغوه خاصه و لا یرید غیرها فیشربها، و هو فی ذلك ینال من اللبّن، یضرب لمن یریک أنه یعینک و إنّما یجر النفع إلى نفسه) (۲).

و الخمر- بالتحریک-: ما واراک من شجر و غیره، یقال: تواری الصيد عنی فی خمر الوادی. و منه قولهم: دخل فلان فی خمار الناس- بالضم- أی ما یواریه منهم. و الضراء- بالضاد المفتوحه و الرءاء المخففه-: الشجر الملتف فی الوادی، و یقال لمن ختل صاحبه و خادعه: یدبّ له الضراء و یمشی له الخمر.

و قال الميدانی: (قال ابن الأعرابی: الضراء: ما انخفض من الأرض) (۳).

و الحز- بفتح الحاء المهمله-: القطع، أو قطع الشیء من غیر إبانة. و المدى- بالضم-: جمع (مدیه)، و هی السکین و الشفره. و الوخز: الطعن بالرمح و نحوه لا یكون نافذا.

«فدونکها مخطومه مرحوله» قال بعض مشایخنا: (الضمیر راجع إلى فدک المدلول علیه بالمقام و الأمر بأخذها للتهديد .. شبّهتها علیها السّلام- فی کونها مسلّمه له، لا یعارضه فی أخذها أحد (۴)- بالنّاقه المنقاده المهیأه للركوب (۵) (۶).

أقول: من المحتمل قریبا- بل لعلّه الأقرب- أن الضمیر إنّما هو للخلافه، فإنّ إشارات الخطبه و عباراتها کلّها إنّما ترجع إلى ذلك، و هذا الحمل أنسب بقولها علیها السّلام:

«تلقاک یوم حشرک».

۱- الصحاح ۶: ۲۳۶۰- رغا.

۲- مجمع الأمثال ۳: ۵۲۵ / ۴۶۸۰.

۳- مجمع الأمثال ۳: ۵۲۴ / ۴۶۷۶.

۴- من «ح» و المصدر.

۵- من «ح» و المصدر.

۶- بحار الأنوار ۲۹: ۲۸۰- ۲۸۱.

ص: ۳۷۰

و الخطام- بالكسر- كلّ ما يوضع في أنف البعير ليقاد به. و الرّجل- بالفتح- للناقه كالسرج للفرس.

«أنباء و هنبته»، قال في (النهايه): (الهنبته: واحده الهنابث، و هي الامور الشداد المختلفه، و الهنبته: الاختلاط في القول). و ذكر في الكتاب المذكور أن فاطمه عليها السّلام قالت بعد موت النّبي صلّى الله عليه و آله: «قد كان بعدك أنباء» و ذكر البيتين (۱).

«ما هذه الفتره عن نصرتي و السّينه عن ظلامتي»، «الفتره»- بالفاء المفتوحه و التاء الساكنه- و هو السكون. و «السّنه»- بالكسره، مصدر (و سن يوسن) ك (علم يعلم)، و سنا و سنه: أول النوم أو النوم الخفيف، و الهاء عوض عن الواو. و الظلامه- بالضم- كالمظلمه- بالكسر:- ما أخذه الظالم منك فتطلبه عنده.

«سرعان ما أحدثتم، و عجلان ما أتيتم»، سرعان- مثلثه السين- و عجلان- بفتح العين:- كلاهما من أسماء الأفعال، بمعنى (سرع) و (عجل)، و فيهما معنى التعجّب، أى ما أسرع و أعجل! «استوسع و هيه، و استنهر فقه»، الوهى- كالرمى:- الشق و الخرق، يقال: و هى الثوب إذا بلى و تخرق. و استنهر- استفعل:- من النهر بالتحريك قال في (القاموس): (و النهر- محرکه:- السعه) (۲). و حينئذ، فالمراد: أى اتسع فقه، و الفتق: الشق، و الضميران يرجعان إلى الخطب.

«و أكدت الآمال، و اضيع بعده الحريم، و هتكت الحرمه، و اذيلت المصونه»، يقال: أكدى فلان: إذا بخل و قلّ خيره. و حريم الرجل: ما يحميه و يقاتل عنه، و الحرمه: ما لا يحلّ انتهاكه. و الإذاله: الإهانه قال في (القاموس): (و أذلته:

۱- النهايه في غريب الحديث و الأثر ۵: ۲۷۷-۲۷۸- هنبث.

۲- القاموس المحيط ۲: ۲۱۱- النهر.

ص: ۳۷۱

أهنته، و لم أحسن القيام عليه (١) انتهى.

و في الحديث: «نهى عن إذاله الخيل» (٢)، أى امتهانها.

«أيها بنى قيله» - بفتح الهمزة و التنوين -: بمعنى هيهات. و بنو قيله: الأوس و الخزرج قبيلتا الأنصار، و قيله - بالفتح -: اسم أم لهم قديمه، بالقاف ثم الياء المثناه من تحت، و هى قيله بنت كاهل (٣).

«بادهتُم الامور، و كافحتُم البهم» قال فى (القاموس): (بدهه بأمر: استقبله به، أو بدأه به، و باديه به مباديه و بداها: فاجأه به) (٤). و المراد هنا: الكنايه عن ممارسه الامور و مزاولتها. و البهم: الشجعان. و المكافحه: التعرض لدفعها.

«أن قد أخلدتم إلى الخفض، و ركنتم إلى الدعه»، أخلد إليه: ركن و مال. و الخفض - بالفتح - سعه العيش؛ و الدعه: الراحة و السكون.

«و دسعتُم الذى سَوَّغْتُم»، و الدسع - كالمنع -: الدفع و القىء، و ساغ الشراب - يسوغ سوغاً -: إذا سهل مدخله فى الحلق.

«بالخذله التى خامرتكم، و خور القنا» «الخذله»: ترك النصر. و «خامرتكم»: أى خالطتكم. و الخور - بالفتح و التحريك -: الضعف. و «القنا»: جمع قناه، و هى الرمح.

و لعلّ المراد ب «خور القنا»: ضعف ما يعتمد عليه فى النصر على العدو.

«فدونكموها فاحتقبوها، دبره الظهر، ناقبه الخف، باقيه العار»، الحقب - بالتحريك -: حبل يشدّ به الرجل إلى بطن البعير. يقال: احقبت الرجل، أى شدته

١- القاموس المحيط ٣: ٥٥٧- الذيل.

٢- النهايه فى غريب الحديث و الأثر ٢: ١٧٥- ذيل، و فيه: بات جبريل يعاتبني فى إذاله الخيل.

٣- النهايه فى غريب الحديث و الأثر ٤: ١٣٤- قيل.

٤- القاموس المحيط ٤: ٤٠٠- بدهه.

ص: ۳۷۲

به. قال بعض مشایخنا- عطر الله مراقدهم:- (الأنسب فی هذا المقام: أحقبوها- بصیغه الإفعال- أى شدّوا علیها ذلك و هیئوها للركوب، و لكن فیما وصل إلینا من الروایات على بناء الافتعال) (۱).

و الدبر- بالتحريك:- الجرح فی ظهر البعیر. النّقب- بالتحريك:- رقه خفّ البعیر.

۱- بحار الأنوار ۲۹: ۳۰۰.

ص: ٣٧٣

في خطبتها عليها السلام عند موتها

خطبه اخرى لها- صلوات الله عليها- عند موتها، نقلها الجوهري أيضا في كتاب (السقيفه) (١).

قال الشيخ عز الدين بن أبي الحديد في (شرح النهج): (قال أبو بكر: وحدثنا محمد بن زكريا). ثم ساق سنده إلى عبد الله بن حسن بن الحسن عن امه فاطمه بنت الحسين عليه السلام: (قالت: لما اشتد بفاطمه بنت رسول الله صلى الله عليه وآله الوجع)، وثلثت في علتها اجتمع عندها نساء من نساء المهاجرين والأنصار، فقلن لها: كيف أصبحت يا بنت رسول الله؟ قالت: «أصبحت والله عائفه لديناكم، قاله لرجالكم، لفظتهم بعد أن عجمتهم، وشتتهم بعد أن سبرتهم، فقبحا لفلول الحد و خور القنا و خطل الرأي، و بئسما قدّمت لهم أنفسهم أن سيخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون (٢). لا جرم قد (٣) قلدتهم ربقتها (٤)، و شنت عليهم غارتها، فجدا و عقرا، و سحقا للقوم الظالمين.

ويحهم! أين زححوها عن رواسي الرساله و قواعد النبوه و مهبط الوحي الأمين، و الظنينين (٥) بأمر الدنيا و الدين؟! ألا ذلك هو الخسران المبين. و ما الذي نعموا من أبي الحسن؟ نعموا منه- و الله- نكير سيفه و شدّه و طأته، و نكال وقعته، و تنمره في ذات الله، و لو تكافؤوا عن زمام نبذه إليه رسول الله صلى الله عليه وآله لا اعتقله، و سار بهم (٦) سيرا سجحا، لا

١- السقيفه و فدك: ١١٧-١١٨.

٢- إشاره إلى الآية: ٨٠ من سوره المائده.

٣- في «ح»: لقد.

٤- من «ح» و المصدر، و في «ق»: رتقها.

٥- في المصدر: و الطيين.

٦- في المصدر: و لسار إليهم.

ص: ۳۷۴

یکلم حشاشه، و لا یتعتع راکبه، و لأوردہم منہلا نمیرا [فضفاضا] (۱) تطفح ضفتاہ، و لأصدرہم بطانا، قد تحیر بہم [الرأی] (۲) [غیر متحلّ بطائل، إلّا بغمر الناهل، و ردعہ سورہ الساعب و لفتحت علیہم برکات من السماء و الأرض، و سیأخذہم اللہ بما کانوا یکسبون. ألا ہلم فاستمع، و ما عشت أراک الدھر عجبہ، و إن تعجب فقد أعجبک الحادث، إلى أی لجأ استندوا، و بأی عروہ تمسکوا، لبئس المولی و لبئس العشیر، و لبئس للظالمین بدلا، استبدلوا و اللہ الذنابی بالقوادم، و العجز بالکاهل، فرغما لمعاطس قوم یحسبون أنهم یحسنون صنعا إلّا إنَّہم هُم المفسدون و لکن لا یَشْعُرُونَ (۳).

و یحہم! أ فَمَنْ یَهْدِی إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ یُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا یَهْدِی إِلَّا أَنْ یُھْدِیَ فَمَا لَکُمْ کَیْفَ تَحْکُمُونَ (۴).

أما لعمر اللہ لقد لقحت، فنظرہ ریثما تنتج، ثم احتلبوها طلاع العقب دما عیطا و ذعاقا ممقرا هنالك یُخَسِرُ الْمُبْطِلُونَ (۵)، و یعرف التالون غبّ ما أسس الأولون. ثم طیبوا عن أنفسکم نفسا، و اطمئنوا للفتنہ جأشا، و ابشروا بسیف صارم، و ہرج شامل، و استبداد من الظالمین یدع فیئکم زہیدا، و جمعکم حصیدا، فیا حسرہ علیکم، و أتئی لکم و قد عمیت علیکم؟ أ نُلْزِمُکُمُوهَا وَ أَنْتُمْ لَهَا کَارِهُُونَ (۶)، و الحمد للہ رب العالمین، و صلاتہ علی محمد خاتم النبیین، و سید المرسلین [(۷)] (۸).

۱- من المصدر، و فی النسختین: فضاضا.

۲- من المصدر، و فی «ق»: الری، و فی «ح»: الرمی.

۳- البقرہ: ۱۲.

۴- یونس: ۳۵.

۵- إشارہ إلى الآیہ: ۷۸، من سورہ: غافر.

۶- ہود: ۲۸.

۷- لیست فی «ح»، و فی مصوّره «ق» فقرہ کاملہ غیر واضحہ الکلمات، و قد نقلناہا من شرح نہج البلاغہ. و یؤیدہ شرح ألفاظ الخطبہ حیث نقل فی الشرح عین الألفاظ الواردہ فی النص المضاف من شرح نہج البلاغہ إلى المتن.

۸- شرح نہج البلاغہ ۱۶: ۲۳۳.

ص: ۳۷۵

أقول: قد روى هذه الخطبة الشريفه أيضا شيخنا الصدوق - عطر الله مرقدہ - في (معاني الأخبار) بسنده إلى محمد بن زكريا الذي روى عنه أبو بكر الجوهري، ثم ساق بقیه السند الذي ذكره الجوهري. و رواها بسند آخر إلى علي عليه السلام قال: «لما حضرت فاطمه عليها السلام الوفاه دعنتی، فقالت: أ منفذ أنت وصيتي وعهدي؟ قلت: بلى انفذها. فأوصت إلي، وقالت: إذا مت فادفني ليلا، ولا تؤذن رجلين ذكرتهما».

قال: «فلما اشتدت علتها اجتمع إليها نساء المهاجرين والأنصار، فقلن: كيف أصبحت يا بنت رسول الله صلى الله عليه وآله» (۱) الحديث.

ثم قال شيخنا الصدوق رحمه الله: (قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله: سألت أبا أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري عن معنى هذا الحديث، فقال: أما قولها - صلوات الله عليها - «عائفه»، العائفه: الكارهه، يقال: عفت الشيء، إذا كرهته، أعافه. والقاليه: المبغضه، يقال: قليت فلان، إذا أبغضته. وفي كتاب الله عز وجل:

مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ (۲).

وقولها: «لفظتهم»، هو طرح الشيء من الفم؛ كراهه له.

وقولها: «بعد أن أعجمتهم» (۳). يقال: عجمت الشيء، إذا عضضت عليه، و عود معجوم: إذا عضّ.

«و شئتهم»: أبغضتهم، والاسم منه الشئان.

وقولها: «سبرتهم»، أي امتحنتهم.

وقولها: «و قبحا لفلول الحدّ..»، يقال: سيف مفلول، إذا انثلم حدّه. و الخور:

۱- معاني الأخبار: ۳۵۵-۳۵۶/ ذيل الحديث: ۱، باب معاني قول فاطمه عليها السلام.

۲- الضحى: ۳.

۳- كذا في النسختين، و الذي أورده المصنف في الحديث: عجمتهم، و هو الموافق للمصدر.

ص: ۳۷۶

الضعف، و الخطل: الاضطراب.

و قولها: «لقد قلدتہم ربقتہا»، الربقه: ما يكون فى عنق الغنم و غيرها من الخيوط، و الجمع: الربق.

«و شئت»، يقال: شنت الماء، إذا صببته.

و «جدعا»: اسم من جدع الأنف.

«و عقرا»، من قولك: عقرت الشىء.

«و سحقا»، أى بعدا. و «زحزحوها»، أى نَحَوها.

و الرواسى: الاصول الثابتة، و كذلك القواعد. «و الظنين» (۱): العالمين.

«و ما نعموا (۲) من أبى الحسن؟»، أى ما الذى أنكروا عليه؟

«و تنمره» أى غضبه، يقال: تنمر [الرجل]، إذا غضب و تشبه بالنمر.

و قولها: «تكافوا»، أى كفوا أيديهم عنه، و الزمام مثل فى هذا.

«لاعتلقه»: لأخذه بيده.

و السَّجح: السير السهل.

«لا يكلم» لا يجرح و لا يدمى.

و الحشاش: ما يكون فى أنف البعير من الخشب.

«و لا يتعتع»، أى لا يكره و لا [يقلق] (۳).

و المنهل: مورد الماء.

و النمير: الماء النامى فى الجسد. [و الفضفاض] (۴): الكثير. و الضفتان: جانبا النهر.

۱- فى المصدر: و الطبين.

۲- كذا فى النسختين و المصدر، و اللفظ الوارد فى الحديث آنفا هو: و ما الذى نعموا.

۳- من المصدر، و فى النسختين: يعلق.

۴- من المصدر، و فى النسختين: الفضاض.

ص: ۳۷۷

و البطان: جمع بطين، و هو الريان.

«غير متحلّ منه (۱) بطائل»، أى كان لا يأخذ من مالهم قليلا و لا كثيرا.

«إلا بغمر الماء»، أى كان يشرب بالغمر، و الغمر: القدح الصغير.

«و ردعه سوره الساعب»، أى كان يأكل من ذلك قدر ما يردع ثوران الجوع.

«و الذنابى»: ما يلى الذنب من الجناح.

و «القوادم»: ما تقدّم منه.

«و العجز» معروف.

و المعاطس: الانوف.

و قولها: «فنظره»، أى انتظروا.

«ريثما تنتج»، تقول: حتّى تلد.

«ثم احتلبوا طلاع القعب» أى ملء القعب. و القعب: العسّ من الخشب.

و الدم العبيط: الطرى.

و الزعاف: السم.

[و الممقر] (۲): المر.

الهرج: القتل.

و الزهيد: القليل (۳) انتهى.

۱- ليست فى المصدر.

۲- من المصدر، و فى النسختين: المحقر.

۳- معانى الأخبار: ۳۵۶- ۳۵۷.

٦٥ درّه نجفیه فی عیسی و یحیی علیهما السّلام و تقدّم أمدھما علی الآخر

وجدت بخط بعض الفضلاء الأجلاء ما صورته: (سؤال للسید الجلیل الأعظم الأفخم جمال الدین أحمد ابن المقدّس السید زین العابدین: فی الحدیث:

«و أوصی عیسی بن مریم إلی شمعون بن حمّون الصفا، و أوصی شمعون إلی یحیی بن زکریا» (١). هذا بظاہره ینافی ما فی (الکافی) بقوله: علی بن محمد عن بعض أصحابنا عن علی بن الحکم [عن ربیع بن محمد] عن عبد الله بن سلیم العامری عن أبی عبد الله علیه السّلام قال: «إنّ عیسی بن مریم جاء إلی قبر یحیی بن زکریا، و کان سأل ربّه أن یحیی یحیی له، فدعاه فأجابه، و خرج له من القبر فقال: ما تريد منی؟ فقال: ارید أن تؤنسنی كما كنت فی الدنیا، فقال له: یا عیسی، ما سكنت عنی حراره الموت، و أنت تريد أن تعیدنی [إلی الدنیا]، و تعود إلی حراره الموت؟ فترکه، فعاد إلی قبره» (٢).

وجه دفع التناقض - بما وصل إلیه فهم أحمد بن عبد السلام البحرانی، لا زالت فضائلکم مشهوره و بیوتکم بأنوار الإفاده معموره:- علی تقدیر تسلیم الحدیثین، و أنّهما خارجان من آفاق الصدق، و بازغان من مطالع الحق، یمکن دفع التناقض المفهوم من ظاهرها بأن عیسی علیه السّلام حیث کان باقیا بنشأته الصوریة فی عالم

١- الأمالی (الطوسی): ٩٩١ / ٤٤٣، و فیه: حمّون، بدل: حمّون، بحار الأنوار ١٧: ٤٣ / ١٤٨.

٢- الکافی ٣: ٣٧ / ٢٦٠، باب نوادر کتاب الجنائز.

الأفلاك إلى آخر الزمان كانت الوصيه الصادره من عيسى إلى شمعون عليهما السّلام من عند خروجه بقالبه الصوري إلى السماء، و سؤاله من ربّه أن يحيى له يحيى بعد وصيه شمعون عليه السّلام (١) إليه، و شهادته على يد الأشقياء. و لا محذور في ذلك، بل لو لا ذلك لوقع التنافي في الحديث الثاني بعضه ببعض، كما يظهر لك أخيراً.

إن قيل: هذا الكلام يخالف الظاهر في الحديث الثاني: أن عيسى بن مريم جاء إلى قبر يحيى بن زكريا؛ لأنّ الظاهر من ذلك أن وقوع ذلك يوم إذ كان عيسى عليه السّلام في العالم العنصري قبل عروجه للعالم الفلكي.

فالجواب أنّ عروجه إلى العالم الفلكي غير مانع من ذلك، فإن المفهوم من الروايات أنه يزور قبور الأنبياء و الأئمّه عليهم السّلام (٢)، و لا- استحاله في ذلك؛ إذ مجيئه عليه السّلام لقبور شركائه في النبوه و الولايه أقرب مدركاً من الحكم بمجيء الأرواح المفارقة لأجسامها في هذه النشأه، مع ثبوت ذلك بالروايات الصحيحه الصريحه على الظاهر من الحديث أن المجيء إلى القبر مجيء روحاني أو مثالي لا صوري.

و كذا إجابته يحيى عليه السّلام و خروجه من القبر إليه؛ إذ لو كان ذلك محمولاً على هذه النشأه العنصريه و الحياه الفانيه لم يكن لاستعفاء يحيى عليه السّلام من العود المتعلّق بالقلب الصوري وجه يركن إليه، و لم يكن لتعليقه عدم قبوله إلى التعلّق الجسماني بالخوف من حراره الموت محلّ يعتمد عليه؛ لأنّ حمله على ظاهره يستدعي وقوع التعلّق الجسماني و حصول المغايره التي كانت موجوده قبل الموت، فكيف يتحقّق الاستعفاء ممّا وقع؟ أم كيف يعلّل طلب الاستعفاء بالخوف من لحوق حراره الموت الذي لا بدّ من وقوعه على تقدير عوده إلى حالته التي

١- من عند خروجه .. شمعون، سقط في «ح».

٢- كامل الزيارات: ٣٣٤ / ٥٥٨.

ص: ٣٨١

كان عليها من المفارقة الواقعة قبل طلب عيسى عليه السلام؟

فعلما من ذلك كله أنّ سؤال عيسى و إجابته يحيى عليهما السلام و خروجه كلّ ذلك إمّا في عالم الأرواح، أو عالم المثال. و حينئذ، فلا يتحقّق التنافي بين الحديثين.

و هذا ما وعدنا به سابقا من قولنا: كما يظهر لك أخيرا، و الله أعلم بالصواب.

و في الحديثين بحث طويل لا يسع المقام ذكره، و السلام عليكم.

و المأمول من الألفاظ الأحمديه- دامت فيوضها- أن يجري العبد الكاتب دائما على صفحات باله الشريف و خياله المقدّس المنيف، خصوصا عند ظهور لوازم إشراقاته و تأرجح نفحات أنفاسه. كتب المحب- أقل عباده علما و عملا- أحمد بن عبد السلام البحراني انتهى.

أقول: و هذا الشيخ المجيب كان من أجلاء فضلاء بلاد البحرين، و كان هو الخطيب لشيخنا علامه الزمان الشيخ علي بن سليمان القدي البحراني يوم الجمعة؛ لأنه كان خطيبا مصقعا (١)، و كان الشيخ بعد فراغه من الخطبه يحتاط بالإتيان بخطبه خفيفه، كما سمعته من والدي، قدّس الله نفسه و نور رسمه.

ثمّ أقول: لا- يخفى أن الأخبار الواردة في هذا المقام بالنسبه إلى عيسى و يحيى عليهما السلام لا تخلو من تدافع و تناقض لا يكاد يرجي به الالتئام، وها أنا أنقل لك جملة ما وقفت عليه من الأخبار في هذا الباب، فمنها ما في كتاب (تفسير الإمام العسكري عليه السلام)- في حديث طويل- قال: «و أمّا الحسن و الحسين [ف] سيّدا شباب أهل الجنّه، إلّا ما كان [من] ابني الخاله عيسى و يحيى».

إلى أن قال عليه السلام: «قال الله عزّ و جلّ فَمَآدَتُهُ الْمَلَأَتْكَ يَعْنِي نَادَتْ زَكْرِيَا وَ هُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ (٢)، قال:

١- مصقع: بليغ. الصحاح ٣: ١٢٤٤- صقع.

٢- آل عمران: ٣٩.

ص: ۳۸۲

مُصَدِّقًا، یعنی یصدّق یحیی بعیسی. قال: و كان أوّل تصدیق یحیی بعیسی أن زکریا كان لا یصعد إلى مریم فی تلك الصومعه غیره، یصعد إليها بسلم، فإذا نزل قفل علیها الباب (۱)، ثم فتح لها من فوق الباب کَوْه صغیره یدخل منها الريح. فلَمَّا وجد مریم و قد حبلت، ساءه ذلك و قال فی نفسه: ما كان یصعد إلى هذه أحد غیری و قد حبلت، الآن أفتضح فی بنی إسرائيل، لا یشکون أنّی أحبلتها. فجاء إلى امرأته فقال لها ذلك، فقالت: یا زکریا لا تخف؛ فإنّ الله لا یصنع بک إلّا خیرا، و اتنی بمریم أنظر إليها و أسألها عن حالها، فجاء بها زکریا إلى امرأته.

فکفی الله مریم الجواب عن السؤال، فإنّھا دخلت إلى اختها- و هی الکبری و مریم الصغری- فلم تقم إليها امرأه زکریا، فأذن الله لیحیی و هو فی بطن أمّه، فضرب یدیه فی بطنها و أزعجها، و نادى بأنّه تدخل إليك سيّده نساء العالمین مشتمله على سيد رجال العالمین، فلا- تقومین إليها؟ فانزعجت و قامت إليها، و سجد یحیی و هو فی بطن أمّه لعیسی بن مریم، فذلك أول تصدیقه له» (۲) الحديث.

□
قال أمين الإسلام الطبرسی فی کتاب (مجمع البيان)- فی تفسیر قوله عزّ و جلّ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ:- أی مصدقا بعیسی علیه السلام، و علیه جمیع المفسرین و أهل التأویل).

إلى أن قال: (و كان یحیی أكبر سنّا من عیسی علیهما السّلام بستة أشهر، و کلف التصدیق به، فكان أوّل من صدّقه و شهد أنه کلمه الله و روحه) (۳) انتهى.

أقول: و فی هذا الخبر ما یؤید ما ذکره قدّس سرّه.

و منها ما رواه الصدوق فی (إكمال الدين و إتمام النعمه) عن محمد بن علی بن

۱- لیست فی «ح».

۲- التفسیر المنسوب إلى الإمام العسکری علیه السلام: ۶۵۹- ۶۶۱/ ۳۷۴.

۳- مجمع البیان ۲: ۵۶۱.

موسی عن أبيه عن آبائه عن الحسين عليهم السّلام، في حديث طويل قال فيه: واشتدت البلوى على بني إسرائيل حتّى ولد يحيى بن زكريا عليه السّلام و ترعرع، فظهر و له سبع سنين، فقام في الناس خطيبا، فحمد الله و أثنى عليه و ذكّرهم بأيام الله، و أخبرهم أن محن الصالحين إنّما كانت لذنوب بني إسرائيل و أنّ العاقبة للمتقين، و وعدهم الفرج بقيام المسيح عليه السّلام بعد نيف و عشرين سنه من هذا القول. فلما ولد المسيح أخفى الله عزّ و جلّ ولادته و غيّب شخصه؛ لأنّ مريم لما حملته انتبذت به مكانا قصيا. ثمّ إنّ زكريا و خالتها أقبلا يقصان أثرها حتّى هجما عليها، و قد وضعت ما في بطنها، و هي تقول: يا ليتني مت قبل هذا و كنت نسيا منسيا. فأطلق الله تعالى ذكره لسانه بعذرها و إظهار حجتها» (۱) الحديث.

و ظاهر هذا الحديث - كما ترى - هو تقدّم ولاده يحيى على عيسى عليهما السّلام بمده مديده؛ لأنه عليه السّلام وقت خطبته كان ابن سبع سنين و عيسى عليه السّلام لم يولد يومئذ، و إنّما و عدهم بقيامه بعد نيف و عشرين سنه من وقت ذلك القول. و ظاهر الخبر الأول - كما حكينا عن أمين الإسلام - أن يحيى عليه السّلام إنّما كان أكبر سنّا من عيسى عليه السّلام بستة أشهر. و كيف كان، فالخبر صريح في أنّهما حال دخول مريم عليها السّلام على أختها فالحمل في بطن كلّ منهما.

و منها ما رواه الصدوق في (الفقيه) مرسلا قال: قال الصادق عليه السّلام: «إنّ رجلا جاء إلى عيسى بن مريم عليه السّلام فقال: يا روح الله، إني زنيت فظهرني، فأمر عيسى أن ينادى في الناس لا يبقى أحد إلّا خرج لتطهير فلان، فلما اجتمع و اجتمعوا [و صار] (۲) الرجل في الحفرة نادى [الرجل] (۳): لا يحذنني من لله تعالى في جنبه حدّ. فانصرف كلّهم إلّا يحيى و عيسى عليهما السّلام، فدنا منه يحيى فقال له: يا مذنب عظمي. فقال: لا تخلّين بين نفسيك

۱- كمال الدين: ۱۷/۱۵۸.

۲- من المصدر، و في النسختين: فصار.

۳- من المصدر، و في النسختين: مناد.

ص: ۳۸۴

و هواها فتردى. قال: زدنى. قال: لا تعيرن خاطئا بخطيئته. قال: زدنى. قال: لا تغضب.

قال: حسبى» (١).

و فى هذا الخبر - كما ترى - دلالة صريحه على اصطحابهما عليهما السَّلام فى أيام الحياه، و ربَّما أشعر هذا الخبر بعدم وجود زكريا عليه السَّلام يومئذ.

و منها ما رواه فى (الكافى) فى باب: حالات الأئمة عليهم السَّلام فى السنّ، رواه فى الصحيح عن يزيد الكناسى قال: سألت أبا جعفر عليه السَّلام: أكان عيسى بن مريم عليه السَّلام حين تكلم فى المهد حجه الله على أهل زمانه؟ فقال: «كان يومئذ نبيا حجه الله غير مرسل، أما تسمع لقوله حين قال إني عبدُ الله أتاني الكتابُ وجعلني نبيا.

و جعلني مباركا أين ما كنتُ و أوصاني بالصَّلاه و الزَّكاهِ ما دُمْتُ حيا (٢)؟». قلت:

و كان يومئذ حجه الله على زكريا عليه السَّلام فى تلك الحال و هو فى المهد؟ فقال: «كان عيسى فى تلك الحال آيه للناس و رحمه من الله لمريم حين تكلم فعبر عنها، و كان نبيا حجه على من سمع كلامه فى تلك الحال، ثم صمت فلم يتكلم حتى مضت له سنتان، و كان زكريا الحجه لله عز و جلّ على الناس بعد صمت عيسى بسنتين، ثم مات زكريا، فورثه ابنه يحيى الكتاب و الحكمه و هو صبى صغير، أما تسمع لقول الله عزّ و جلّ يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَ آتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا (٣) فلما بلغ عيسى سبع سنين تكلم بالنبوه و الرساله حين أوحى الله إليه، فكان عيسى الحجه على يحيى و على الناس أجمعين» (٤) الحديث.

أقول: ظاهر هذا الخبر، بل صريحه أن زكريا عليه السَّلام مات قبل يحيى، و أن يحيى عليه السَّلام ورث منه الكتاب الذى هو (التوراه) و هو صبى إلى أن بلغ عيسى عليه السَّلام

١- الفقيه ٤: ٢٤ / ٥٣.

٢- مريم: ٣٠ - ٣١.

٣- مريم: ١٢.

٤- الكافى ١: ٣٨٢ / ١، باب حالات الأئمة عليهم السَّلام.

سبع سنين. و المشهور المذكور في القصص و التواريخ - بل الظاهر أنه مروى أيضا - أن يحيى عليه السلام قتل في زمن أبيه.

و يعضده ما رواه الصدوق في كتاب (إكمال الدين و إتمام النعمه) في حديث أحمد بن إسحاق و سعد بن عبد الله، و جواب صاحب الزمان عليه السلام و هو صبي - و هو طويل - قال فيه: قلت: فأخبرني يا بن رسول الله عن تأويل كهيعص (۱). قال:

«هذه الحروف من أنباء الغيب، أطلع الله عليها عبده زكريا، ثم قصّٰها على محمد صلّى الله عليه و آله، و ذلك أن زكريا عليه السّلام سأل ربّه أن يعلّمه أسماء الخمسه، فأهبط عليه جبرئيل فعلمه إياها، فكان زكريا إذا ذكر محمدا و عليّا و فاطمه و الحسن سرى عنه همّه و انجلى كربه، و إذا ذكر الحسين عليه السّلام خنقته العبره و وقعت عليه البهره، فقال ذات يوم: إلهي، ما بالي إذا ذكرت أربعة منهم تسليت بأسمائهم من همومي، و إذا ذكرت الحسين تدمع عيني و ثور زفرتي؟ فأنبأه الله تبارك و تعالى عن قصّٰته فقال كهيعص. فالكاف: اسم كربلا، و الهاء: هلاك العتره، و الياء: يزيد و هو ظالم الحسين، و العين: عطشه، و الصاد: صبره.

فلما سمع بذلك زكريا عليه السّلام لم يفارق مسجده ثلاثه أيام، و منع فيها الناس من الدخول عليه، و أقبل على البكاء و النحيب، و كانت ندبته: إلهي، أ تفجع خير خلقك بولده؟ إلهي أ تنزل بلوى هذه المصيبه بفنائهم؟ إلهي أ تلبس عليا و فاطمه ثياب هذه المصيبه؟ إلهي أ تحلّ كربه هذه الفجيعة بساحتهم؟

ثمّ كان يقول: اللهمّ ارزقني ولدا تقرّ به عيني عند الكبر و اجعله وارثا وصيا، و اجعل محلّه متى محلّ الحسين عليه السّلام، فإذا رزقته فافتنى بحبّه، ثم افجعني به كما فجعت محمدا حبيبك بولده. فرزقه الله يحيى عليه السّلام و فجعه به، و كان حمل يحيى سته أشهر و حمل الحسين عليه السّلام كذلك» - و له قصه طويله (۲) - إلى آخر الحديث.

۱- مریم: ۱.

۲- کمال الدین: ۴۶۱ / ۲۱.

ص: ٣٨٦

فإن ظاهر الخبر أنَّ الفجيعه به كانت في حياه أبيه، و لا ينافيه قوله: «وارثا وصيا»؛ لإمكان الحمل على جعله من أصحاب هذه المرتبه، إلَّا إن تطرَّق الحمل على كون الفجيعه بعد الموت ممكن قياسا على فجيعه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَام.

و قد يُؤَيِّدُ (١) ما دلَّ عليه الخبر المتقدم بظاهر قوله عزَّ و جلَّ حكاية عن زكريا عليه السَّلَام فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا. يَرِثُنِي (٢)، و لا سيَّما على القراءه المشهوره و هي رفع يَرِثُنِي و ما بعده، فإنه يتعيَّن كونه صفه الولي المسؤول، و يلزم على تقدير موت يحيى قبله عدم استجابته دعائه عليه السَّلَام، مع أنَّ ظاهر قوله إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى (٣) - إلى آخره - دال على الاستجابته.

و كذا تتحقَّق الدلاله في الجملة على قراءه الكسائي و ابى عمرو البصري، و هو جزم يَرِثُنِي، خلافا لجماعه (٤)، و ذلك لأنَّ الفعل حينئذ جواب الدعاء، و ظاهر أنَّه يفهم من ذكر الجواب بعد السؤال على النحو المذكور [أنَّ] المسؤول هو الولي الوارث. و هذا هو قضيه السياق كما لا يخفى على أرباب الأذواق.

و منها ما رواه الصدوق في (الفقيه) (٥) و (الأمالى) (٦)، و فيه: «و أوصى آصف إلى زكريا، و دفعها زكريا إلى عيسى عليه السَّلَام، و أوصى عيسى إلى شمعون بن (٧) حمون الصفا، و أوصى شمعون إلى يحيى بن زكريا».

و هذا الخبر هو الذى أشار إليه السائل المتقدم ذكره، و هو ظاهر في كون زكريا قد دفع الوصيه إلى عيسى عليه السَّلَام، مع أنَّ ظاهر صحيحه الكناسى المتقدمه أنه إنما دفعها إلى يحيى عليه السَّلَام، و أن يحيى عليه السَّلَام بعد أن بلغ عيسى عليه السَّلَام سبع سنين فَوَضَّعَهَا إِلَيْهِ،

١- في «ح»: يؤكّد.

٢- مريم: ٥- ٦.

٣- مريم: ٧.

٤- مجمع البيان ٦: ٦٤٧.

٥- الفقيه ٤: ١٢٩ / ٤٥٣.

٦- الأمالى: ٤٨٧ - ٤٨٨ / ٦٦١.

٧- شمعون بن، من «ح».

ص: ۳۸۷

لأنّ ظاهر سياق الخبر المذكور أن عيسى عليه السّلام بعد أن صمت كان الحجه على الناس زكريا عليه السّلام، ثمّ مات زكريا عليه السّلام فورثه ابنه يحيى عليه السّلام الكتاب و الحكمه، و لا معنى لميراثه الكتاب و الحكمه إلّا الوصيه، و أن عيسى عليه السّلام بقى صامتا إلى أن بلغ سبع سنين (۱)، ثمّ كان بعد ذلك الحجه على يحيى عليه السّلام و على الناس أجمعين.

و لا يخفى ما بين الخبرين من المدافعه و المنافاه، و يمكن حمل دفع زكريا عليه السّلام إلى عيسى عليه السّلام فى حديث الصدوق بكون دفعه بواسطه يحيى عليه السّلام كما فى خبر الكناسى، و أنّ شمعون عليه السّلام دفعها مره اخرى إلى يحيى عليه السّلام. هذا غايه ما يمكن الجمع به بين الخبرين المذكورين.

بقى الكلام فى المدافعه التى بين حديث الصدوق المذكور و بين خبر (الكافى) الدال على طلب عيسى عليه السّلام لإحياء يحيى عليه السّلام بعد قتله، و لا مناص عن الجواب بما ذكره الشيخ المتقدم ذكره و إن كان فيه ما فيه.

۱- من «ح».

۶۶ دره نجفیه فی وضع الآحادیث زمن معاویه

اشاره

قال الشيخ عز الدين بن أبي الحديد المعتزلي في كتاب (شرح نهج البلاغه) في الجزء الحادي عشر: (روى أبو الحسن (۱) على بن محمد بن أبي سيف المدائني في كتاب (الأحداث) قال: كتب معاوية نسخه واحده إلى عمّاله بعد عام الجماعة أن برئت الذمه ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب و أهل بيته، فقامت الخطباء في كلّ كوره و على كلّ منبر يلعنون علياً عليه السلام و يبرءون منه و يقعون فيه و في أهل بيته.

و كان أشدّ الناس بلاء حينئذ أهل الكوفه؛ لكثرة من (۲) فيها من شيعه على عليه السلام، فاستعمل عليهم زياد بن [سميه] (۳) و ضمّ إليه البصره، فكان يتبع الشيعه، و هو بهم عارف، لأنه كان منهم أيام على عليه السلام، فقتلهم تحت كلّ حجر و مدر، و أخافهم و قطع الأيدي و الأرجل، و سمل العيون، و صلبهم على جذوع النخل، و طردهم و شرّدهم من العراق فلم يبق بها معروف منهم.

و كتب معاوية - لعنه الله - إلى عماله في جميع الآفاق ألاّ يجيزوا لشيعه على و أهل بيته شهاده. و كتب إليهم أن انظروا من قبلكم من شيعه عثمان و محبيه و أهل

۱- في النسختين بعدها: المدائني، و ما أثبتناه وفق المصدر.

۲- من «ح» المصدر، و في «ق»: ما.

۳- من المصدر، و في النسختين: اميه.

ص: ۳۹۰

ولایت، و الذین یروون فضائله و مناقبه، فآدنوا مجالسهم و قربوهم و أكرمهم، و اکتبوا إلى بکلّ ما یروی کلّ رجل منهم و باسمه و اسم أبیه و عشیرته. ففعلوا ذلك حتی أكثروا فی فضائل عثمان و مناقبه، لما یبعثه إلیهم معاویه من الصّیلات و الکساء و الحباء و القطائع، فی العرب منهم و الموالی، فکثر ذلك فی کلّ مصر، و تنافسوا فی المنازل و الدنیا.

ثمّ کتب إلى عماله أن الحدیث فی عثمان قد کثر و فشا فی کلّ مصر و فی کلّ وجه و ناحیه، فإذا جاء کم کتابی هذا فادعوا الناس إلى الروایه فی فضائل الصحابه و الخلفاء الأوّلین، و لا تترکوا خبرا یرویه أحد من المسلمین فی أبی تراب إلّا و انتونی بمناقض له فی الصحابه؛ فإن هذا أحب إلیّ و أقرّ لعینی و أدحض لحجه أبی تراب و شیعته، و أشدّ علیهم من مناقب عثمان و فضله.

فقرئت کتبه علی الناس، فرویت أخبار کثیره فی مناقب الصحابه مفتعله لا حقیقه لها، و جدّ الناس فی روایه ما یجرى فی هذا المجرى، حتّى أشادوا بذكر ذلك علی المنابر، و القی إلى معلّی [الکتاب] (۱) فعلموا صبیانهم و غلمانهم من ذلك الكثير الواسع، حتی رووه و تعلّموه كما يتعلّمون (القرآن)، و حتّى علّموه بناتهم و نساءهم و خدمهم و حشمهم، فلبثوا بذلك ما شاء الله.

ثمّ کتب إلى عماله نسخه واحده إلى جمیع البلدان: انظروا من قامت علیه البینه أنه من شیعه علی و أهل بیته فامحوه من الدیوان و أسقطوا عطاءه و رزقه.

و شفع ذلك بنسخه اخرى: من اتهمتموه بموالاه القوم فنکّلوا به و اهدموا داره. فلم یکن البلاء أشدّ و لا أكثر منه بالعراق و لا سیما الکوفه، حتّى إن الرجل من شیعه علی لیأتیه من یثق به فیدخل بیته فیلقی إلیه سرّه، و یخاف من خادمه و مملوکه،

۱- من المصدر، و فی النسختين: الكتاب.

ص: ٣٩١

و لا یحدّثه حتی یأخذ علیه الأیمان المغلّظه لیکنمن علیه.

فظهر حدیث کثیر موضوع و بهتان منتشر، و مضی علی ذلک الفقهاء، و القضاء و الولاة، و کان أعظم الناس فی ذلک بلیه القراء المراءون المستضعفون الذین یظهرون الخشوع و النسک فیفتعلون الأحادیث؛ لیحفظوا بذلک عند ولائهم، و یقربوا مجالسهم، و یصیبوا به الأموال و الضیاع و المنازل. حتی انتقلت تلك الأخبار و الأحادیث إلى أیدی الدیّانین الذین لا یستحلون الکذب و البهتان، فرووها و هم یظنون أنّها حق، و لو علموا أنّها باطل لما رووها و لا تدینوا بها.

فلم یزل الأمر کذلک حتی مات الحسن، فازداد البلاء و المحنة فلم یبق أحد من هذه القبيلة إلا [و هو] خائف علی دمه و طریده فی الأرض. ثمّ تفاقم الأمر بعد قتل الحسین، و ولی عبد الملك بن مروان فاشتد علی الشیعة، و ولی علیهم الحجاج بن یوسف، فتقرب إلیه أهل النسک و الصلاح بیغض علی بن أبی طالب و موالاه أعدائه، فأکثروا فی الروایه من فضلهم و سوابقهم و مناقبهم، [و أكثروا] (١) من النقص من علی بن أبی طالب (٢) و عیبه و الطعن فیهِ و الشنآن له، حتی إن إنسانا وقف للحجاج - و یقال: إنه جدّ الأصمعی عبد الملك بن قریب - فصاح به:

أيها الأمير، إن أهلی عقّونی فسمّونی علیا، و إنی فقیر بائس، و إنی إلی صله الأمير محتاج. فتضاحک له الحجاج - لعنه الله - و قال: للطف ما توسلت به قد ولّیتک موضع کذا.

و قد روی ابن عرفة المعروف بنفطویه - و هو من أكابر المحدثین و أعلامهم - فی تاریخه ما یناسب هذا الخبر، و قال: إنّ أكثر الأحادیث الموضوعه فی فضائل الصحابه افتعلت فی أيام بنی امیه؛ تقرّبا إلیهم بما یظنون أنهم یرغمون به أنف بنی

١- من المصدر، و فی «ح» فأکثروا.

٢- و موالاه أعدائه .. أبی طالب، من «ح» و المصدر.

ص: ٣٩٢

هاشم) (١) انتهى كلام ابن أبي الحديد بحروفه و ألفاظه.

أقول: انظر إلى هذا الخبر بعين البصيرة، و تأمل فيما اشتمل عليه بمقله غير حسيره، يظهر لك ما فيه من العجائب و الغرائب التي لا تخفى على الموفق (٢) الصائب. و قد روى نظيره من طريق الشيعة أيضا كما سند كره إن شاء الله تعالى، و حينئذ - و هو متفق عليه بين الفريقين - فلا مجال للطعن فيه.

كيف كان، فلا بد من الإشارة إلى ما في الخبر من الفوائد؛ فمنها أن فيه ردًا لما ادّعه جملته من علماء القوم و صرّحوا به من أن مذهب الشيعة لا أصل له قديما، و إنّما أحدثه ابن الراوندي و هشام بن الحكم و نحوهما من المتأخرين عن العصر الأول، و ما صرّح به الشارح ابن أبي الحديد في (شرح النهج) (٣) من أن المراد بالشيعة في الأخبار التي وردت من طرق أهل السنة بتفضيل (٤) الشيعة و مدحهم، إنّما هم التفضيلية، أي القائلين بتفضيل علي بن أبي طالب عليه السلام على من تقدّمه، مع قولهم بإمامه المتقدمين، كما هو مذهب جملته من المعتزلة، منهم الشارح المذكور (٥)، فإنه لو صحّ ما يدّعون، فأى وجه يحمل عليه فعل معاويه و بنى أميه بالشيعة من هذه الأفعال الشنيعة، و المجاهره ببغض علي عليه السلام و أهل بيته و سبهم و ثلبهم؟! و هذا بحمد الله ظاهر لا يستتره سائر.

و منها الدلالة على ما كان عليه معاويه و بنو أميه من التظاهر ببغض علي و أولاده و أهل بيته، مع ما ورد في حقهم بروايات أهل السنّة المتفق عليها: أن حب علي إيمان، و بغضه كفر و نفاق (٦)، و هي مستفيضة، مع أن معاويه و بنى أميه

١- شرح نهج البلاغه ١١: ٤٤-٤٦.

٢- في «ح» بعدها: المصيب.

٣- شرح نهج البلاغه (ابن أبي الحديد) ١: ٧-٩.

٤- في «ق» بعدها: أهل، و ما أثبتناه وفق «ح».

٥- شرح نهج البلاغه ١: ٩.

٦- مسند أحمد بن حنبل ٦: ٢٩٢، صحيح مسلم ١: ٨٤ / ١٣١.

ص: ٣٩٣

من الخلفاء و الأئمة في الدين عندهم.

و يعضد هذا الخبر ما اتفق عليه أهل السير من مضي معاويه و بنى أميه على سب على عليه السلام على المنابر ثمانين [سنه] (١) إلى أن قطعه عمر بن عبد العزيز (٢)، فانظر في هذه الامور التي يضيق لها متسع الصدور.

و منها ما كشف عن أحوال أهل السنّه يومئذ من العلماء القضاة و الخطباء و أصحاب النسك و الورع و الولاء، فضلا عن الرعاة، من أنّهم باعوا إيمانهم على معاويه بأبخس الأثمان بما سارعوا إليه من إحداث الزور و البهتان، مع قرب العهد و معرفتهم بما عليه أهل البيت من الفضائل التي دَوَّنَها متأخرو علمائهم في شأن أهل البيت، كلّ ذلك في طمع حب الدنيا الدنيه. فهذه أحوال السلف منهم الذين قد اتفق من تأخّر عنهم على أخذ الدين عنهم، و منعوا من الطعن فيهم و الذم لهم، و جعلوا أقوالهم و أفعالهم حججا شرعيه يتعبدون بها، و يقابلون الله تعالى بها، نعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا و قبائح أعمالنا.

و منها أنه إذا كانت هذه الأخبار الموضوعه في حق الخلفاء الثلاثة و الصحابه قد بلغت هذا المبلغ في الكثره و شاعت هذا الشيعه، حتى انتقلت إلى الديانين الذين لا يستحلّون الكذب، فتدّينوا بها و صتّفوها في كتبهم و ضبطوها و اعتنوا بها و صححوها، و استمرت على هذا الحال الأعصار خلفا بعد سلف في جملة الأمصار، فلو أن خصماءهم قالوا لهم: إنه ليس لأولئك الخلفاء و الأصحاب شيء من الفضائل و الممادح، و كلّ ما تروونه فإنّما هو من هذا البحر الاجاج المالح، فأنّى لهم بالجواب؟

و لو ادعوا أن تزوير بنى أميه أخبارا في فضائل الخلفاء و الصحابه لا يقتضى ألّا يكون لهم فضائل سواها.

١- في النسختين: شهرا.

٢- تاريخ الخميس ٢: ٣١٧.

ص: ۳۹۴

قيل لهم: ميزوا لنا الصادق منها من الكاذب، و الصحيح من العاطب، ليتّم لكم الاستدلال بها على ما أردتم من المطالب. و كيف و أنى و متى، و خبركم هذا قد صرّح بما صرّح، و أفصح بما أفصح؟

و غايه ما يمكن معرفته عند من أنصف منهم بعض الإنصاف، و ساعف إلى الرجوع إلى الحق بعض الإسعاف هو معرفه بعض الأخبار المشتمله على الغلو في تفضيل بعض اولئك الخلفاء، كما اعترف به الفيروزآبادي صاحب (القاموس) في كتاب (سفر السعاده)، حيث قال: (أشهر المشهورات من الموضوعات أن الله يتجلّى للناس عامه، و لأبى بكر خاصه، و حديث: «ما صب الله في صدرى شيئا إلّا صببته في صدر أبى بكر»، و حديث: «أنا و أبو بكر كفرسى رهان»، و حديث: «إن الله لما اختار الأرواح اختار روح أبى بكر»، و أمثال هذا من المفتریات المعلوم بطلانها ببيده العقل).

و قال أيضا في الكتاب المذكور: إنه لم يصحّ في صلاه الضحى حديث (۱).

و قال أيضا في حديث الصلاه خلف كلّ برّ و فاجر: (إنّه لم يصح فيه شىء) (۲) انتهى.

و قال الإمام عبد الرزاق الصنعاني في كتاب (الدر الملتقط): (من الموضوعات ما زعموا أن النبى صلّى الله عليه و آله قال: «إنّ الله يتجلّى للخلائق يوم القيامة عامه، و يتجلّى لك يا أبا بكر خاصه»، و أنه قال: «حدّثنى جبرئيل عليه السّلام قال: إنّ الله لما خلق الأرواح اختار

۱- صرّح في الموضع المذكور: ۲۸۲ بأن ذلك في صلاه التسبيح و أنها لم يصح فيها حديث، أما صلاه الضحى فقد عقد لها بابا نقل فيه أحاديث من صحاح أهل السنه و سننهم، و لم يشر إلى ضعف هذه الأحاديث كما هي عادته في الإشاره إلى ذلك في بقيه الأبواب. انظر سفر السعاده: ۶۹-۷۳.

۲- سفر السعاده: ۲۸۰-۲۸۱، ۲۸۲.

ص: ٣٩٥

روح أبی بکر من بین الأرواح» (١)، و أمثال ذلك كثير.

ثم قال: (و أنا أنتسب إلى عمر و أقول فيه الحق، لقول النبي صَلَّى الله عليه و آله: «قولوا الحق و لو على أنفسكم أو الوالدين و الأقربين» (٢)، فمن الموضوعات ما روى أن أول من يعطى كتابه يمينه عمر بن الخطاب، و له شعاع كشعاع الشمس، قيل: و أين أبو بكر؟ قال: سرقة الملائكة. و منها: «من سب أبا بكر و عمر قتل، و من سب عليا و عثمان جلد الحد». إلى غير ذلك من الأحاديث المختلفة).

ثم ساق جملة من الأحاديث الموضوعه من غير هذا الباب، مثل حديث (٣) «زر غنبا تردد حبا»، و نحو ذلك.

و اعترف الفاضل ابن أبی الحديد في (شرح النهج): بأن حديث: «لو كنت متخذا خليلا لاتخذت أبا بكر» وضعوه في مقابله حديث الإخاء، و أن حديث سد الأبواب كان لعلی عليه السلام، فقلبتة البكرية إلى أبی بكر، و حديث: «ايتوني بدواه و بيضاء» (٤) لأكتب لأبى بكر [كتابا] لا يختلف عليه اثنان. ثم قال: «يأبى الله و المسلمون إلّا أبا بكر» وضعوه في مقابله الحديث المروى عنه في مرضه «ايتوني بدواه و بيضاء» (٥) أكتب لكم ما لا تضلون بعده أبدا»، فاختلفوا عنده. و نحو حديث:

١- المصدر غير موجود لدينا، لكن ذكر محمد بن حبان في المجروحين: ١٤٣، أن راويه أحمد بن محمد اليمامي، و هو يروى أشياء مقلوبة، و ذكر أنه لا- يعجبه الاحتجاج بما ينفرد به. و كذا ذكره الخطيب البغدادي في تاريخه ٢: ٣٨٨ مشيرا إلى أنه حديث موضوع وضعه محمد بن عبد بن عامر سندا و متنا، و ذكر أن له أحاديث مشابهة تدل على سوء حاله. كما ذكره كل من ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان ١: ٨٤٧ / ٤٢٣ و الذهبى في ميزان الاعتدال ١: ٥٥٨ / ٢٨٧، و أشارا إلى تجريح الدارقطنى و ابن عدى له، ثم روى الحديث المذكور أيضا.

٢- شرح الكافي (المازندراني) ٢: ٣٧٩، بحار الأنوار ٣٠: ٤١٤، و قد أوردها ضمن نقلهما لنص كلام الصنعاني هذا.

٣- من «ح».

٤- في المصدر: بياض.

٥- في المصدر: بياض.

ص: ٣٩٦

«أنا راض عنك، فهل أنت عني راض» (١) انتهى.

و بذلك يظهر ما فى المقام من الإشكال و الداء العضال، فأنتى لهم بإثبات حديث يدعون صحتة لتقوم به الحجة على خصومهم، و الحال كما ترى؟

و يؤكد ما قلناه أيضا ما نقله ابن أبى الحديد فى الشرح المتقدم، ذكره عن شعبه إمام المحدثين، أنه قال: تسعه أعشار الحديث كذب. و عن الدارقطنى أنه قال: (ما الحديث الصحيح فى الحديث إلا كالشعره البيضاء فى الثور الأسود).

روايات الخاصة فى وضع الأحاديث

هذا، و أما ما ورد من طريق الشيعة فى هذا الباب فهو ما رواه سليم بن قيس فى كتابه- و كان من أصحاب على عليه السلام (٢)- فى حديث طويل، نحن ننقله بطوله لجوده محصولة: (أبان بن عياش عن سليم بن قيس و عمر بن أبى سلمة قالاً: قدم معاوية حاجا فى خلافته المدينة، فإذا الذى استقبله من قريش أكثر من الأنصار، فسأل عن ذلك، فقيل: إنهم محتاجون ليس لهم دواب. فالتفت معاوية إلى قيس ابن سعد بن عباد فقال: يا معشر الأنصار، ما لكم لا تستقبلونى مع إخوانكم من قريش؟ فقال قيس- و كان سيد الأنصار و ابن سيدهم-: أقعدنا يا أمير المؤمنين أن لم يكن لنا دواب. فقال معاوية: فأين النواضح؟ فقال قيس: أفيناها يوم بدر و يوم احد و ما بعدهما فى مشاهد رسول الله صلى الله عليه و آله، حين ضربناك و أباك على الإسلام حتى ظهر أمر الله و أنتم كارهون. قال معاوية: اللهم غفرا. قال قيس: أما إن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: «سترون بعدى إثره».

ثم قال: يا معاوية تعيرنا بنواضحنا، و الله لقد لقيناكم عليها يوم بدر و أنتم جاهدون على إطفاء نور الله، و أن تكون كلمه الشيطان هى العليا، ثم دخلت أنت

١- شرح نهج البلاغه ١١: ٤٩.

٢- من «ح».

ص: ۳۹۷

و أبوک کرها فی الإسلام الذی ضربناکم علیه.

فقال معاویه: کأنکم تمّنون علينا بنصرکم إيانا، فلله و لقريش بذلك المن و الطول، أ لستم تمنون علينا- یا معشر الأنصار- بنصرکم رسول الله و هو من قريش، و هو ابن عمنا و منّا، فلنا المن و الطول أن جعلکم الله أنصارنا و أتباعنا فهذاکم الله بنا.

فقال قیس: إن الله بعث محمدا صلّى الله علیه و آله رحمه للعالمین، فبعثه إلى الناس کافه و إلى الجن و الإنس و الأحمر و الأسود و الأبيض، اختاره لنبوته و اختصه لرسالته (۱)، فكان أول من صدّقه و آمن به ابن عمه علی بن أبی طالب، و أبوه أبو طالب یذب عنه و یمنعه، و یحول بین کفار قريش و بین أن یروّعوه و یؤذوه، و أمره أن یبلغ رساله ربه، فلم یزل ممنوعا من الضیم و الأذى حتی مات عمه أبو طالب، و أمر ابنه بموازرته، فوازره و نصره و جعل نفسه دونه فی کلّ شديده (۲) و کلّ ضیق و کلّ خوف، و اختص الله علیا بذلك (۳) من بین قريش و أکرمه من بین جمیع العرب و العجم، فجمع رسول الله صلّى الله علیه و آله جمیع بنی عبد المطلب، فیهم أبو طالب و أبو لهب، و هم یومئذ أربعون رجلا، فدعاهم رسول الله صلّى الله علیه و آله و خادمه علی علیه السلام، و رسول الله صلّى الله علیه و آله فی حجر عمه أبی طالب، فقال: «أیکم یتدب أن یکون أخی و وزیری و وصیی و خلیفتی فی امتی و ولی کلّ مؤمن بعدی؟». فسکت القوم، حتی أعادها ثلاثا، فقال علی علیه السلام: «أنا یا رسول الله». فوضع رأسه فی حجره و تفل فی فيه و قال: «اللهم املأ- جوفه علما و فهما و حکما»، ثم قال لأبى طالب: «اسمع الآن لابنک و أطمع، فقد جعله الله من نبیه بمنزله هارون من موسى». و أخی رسول الله صلّى الله علیه و آله بین علی و بین نفسه.

۱- فی «ح»: برسالته.

۲- فی «ح»: شده.

۳- فی «ح»: بذلك علیا.

ص: ۳۹۸

فلم يدع قيس شيئاً من مناقبه إلّا ذكرها واحتج بها (۱)، وقال: منهم جعفر بن أبي طالب الطيار في الجنة بجناحين، اختصه الله بذلك من بين الناس، ومنهم حمزه سيد الشهداء، ومنهم فاطمه سيدة نساء أهل الجنة. فإذا وضعت من قريش رسول الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته وعترته الطيبين، فنحن والله خير منكم يا معشر قريش، وأحب إلى الله ورسوله إلى أهل بيته منكم. لقد قبض رسول صلى الله عليه وآله فاجتمعت الأنصار إلى أبي، ثم قالوا: نبايع سعداً، فجاءت قريش فخاصمونا بحجة على وأهل بيته، وخاصمونا بحقه وقرابته، فما يعدو قريش أن يكونوا ظلموا الأنصار أو ظلموا آل محمد؟ ولعمري ما لأحد من الأنصار ولا لقريش ولا لأحد من العرب والعجم في خلافه حق مع علي بن أبي طالب عليه السلام ولده من بعده.

فغضب معاويه وقال: يا بن سعد، عمن أخذت هذا؟ وعمن رويته؟ وعمن سمعته؟ أبوك أخبرك بذلك وعنه أخذته؟ فقال قيس: سمعته وأخذته ممن هم خير من أبي وأعظم عليّ حقاً من أبي. قال: من هو؟ قال: علي بن أبي طالب عالم هذه الامه وصديقها الذي أنزل الله فيه قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب (۲)، فلم يدع آية في علي إلّا ذكرها.

قال معاويه: فإن صدّيقها أبو بكر، و فاروقها عمر، و الذي عنده علم (الكتاب) عبد الله بن سلام.

قال قيس: احقّ بهذه الأسماء الذي أنزل الله فيه أفمن كان على بينه من ربه ويثبته شاهد منه (۳)، و الذي نصبه رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله بغدير خم فقال: «من كنت (۴) أولى به من نفسه فعلى أولى به من نفسه». و قال في غزوه تبوك: «أنت مني بمنزله

۱- من «ح» و المصدر.

۲- الرعد: ۴۳.

۳- هود: ۱۷.

۴- في «ع» بعدها: مولاه، و ما أثبتناه وفق «ح» و المصدر.

ص: ۳۹۹

هارون من موسی، إلا إنه لا نبی بعدی».

و كان معاويه يومئذ بالمدينه، فعند ذلك نادى مناديه، و كتب بذلك نسخه إلى عمّاله: ألا برئت الذمه ممن يروى (۱) حديثا في مناقب علي و أهل بيته. و قامت الخطبه على المنابر في كلّ مكان بلعن علي بن أبي طالب و البراءه منه، و الوقيعه في أهل بيته بما ليس فيهم.

ثم إنّ معاويه مرّ بحلقه من قريش، فلما رأوه قاموا إليه غير عبد الله بن العباس، فقال: يا بن عباس، ما منعك من القيام كما قام أصحابك إلّا لموجده عليّ بقتالي إياكم يوم صفين! يا بن عباس، إن ابن عمي عثمان قتل مظلوما.

قال ابن عباس: فعمر قتل مظلوما، فسلم الأمر إلى ولده، و هذا ابنه. قال: إن عمر قتله مشرك. قال ابن عباس: فمن قتل عثمان؟ قال: قتله المسلمون. قال:

فذلك أدحض لحجتك و أحلّ لدمه، إن كان المسلمون قتلوه و خذلوه فليس إلّا بحق. قال: فإنّا كتبنا إلى الآفاق ننهي عن ذكر مناقب علي و أهل بيته، فكفّ لسانك يا بن عباس، و اربع على ظلعك (۲).

قال: فتنهانا عن قراءه (القرآن)؟ قال: لا. قال: فتنهانا عن تأويله؟ قال: نعم.

قال: فنقرؤه و لا- نسأل عما عني الله به؟ قال: نعم. قال: فأیما أوجب قراءته أو العمل به؟ قال: العمل به قال: فكيف نعمل حتى نعلم ما عني الله بما أنزل علينا؟

قال: يسأل (۳) عن ذلك من يتأوله على غير ما تتأوله أنت و أهل بيتك.

قال: إنّما نزل (القرآن) على أهل بيتي، فاسأل عنه آل أبي سفيان و آل أبي معيط و اليهود و النصارى و المجوس. قال: فقد عدلتني بهؤلاء، فقال: لعمرى ما

۱- في المصدر: روى.

۲- في المصدر: نفسك، و يراد به: ارفق على نفسك فيما تحاوله. و الربع: الرفع، و الظلع: العرج.

۳- في المصدر: سل.

ص: ۴۰۰

أعدلك بهم إلّا إذا نهيت الامه أن يعبدوا الله ب (القرآن) و ما فيه من أمر أو نهى، أو حلال أو حرام، أو ناسخ أو منسوخ، أو عام أو خاص، أو محكم أو متشابه. و إن لم تسأل الامه عن ذلك هلکوا و اختلفوا و تاهوا.

قال معاويه: فاقروا (القرآن) و لا ترووا شيئا ممّا أنزل الله فيكم و ما قال رسول الله، و ارووا ما سوى ذلك.

قال ابن عباس: قال الله تعالى في (القرآن) يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلّا أَنْ يُنِيرَ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ (۱).

قال معاويه: يا بن عباس، اكفني نفسك و كف عني لسانك، و إن كنت لا بدّ فاعلا فليكن سرا، و لا يسمعه أحد علانيه. ثم رجع إلى منزله فبعث إليه بخمسين ألف درهم، و في روايه اخرى: مائه ألف درهم.

ثم اشتد البلاء بالأمصار كلّها على شيعه على و أهل بيته، و كان أشد الناس بلاء أهل الكوفه؛ لكثره من بها من الشيعه، و استعمل عليهم زيادا و ضمّ إليه البصره، و جمع له العراقيين، و كان يتبع الشيعه و هو بهم عالم؛ لأنه كان منهم قد عرفهم و سمع كلامهم أوّل شيء، فقتلهم تحت كلّ كوكب، و تحت كل حجر و مدر، و أخافهم، و قطع الأيدي و الأرجل منهم، و صلبهم على جذوع النخل، و سمل أعينهم، و طردهم و شرّدهم حتى انتزحوا عن العراق، فلم يبق أحد منهم إلّا مقتول أو مصلوب أو طريد أو هارب.

و كتب معاويه إلى عماله و ولاته في جميع الأرضين و الأمصار إلّا يجيزوا لأحد من شيعه على و أهل بيته و لا من أهل ولايته الذين يروون فضله و يتحدثون بمناقبه شهاده. و كتب إلى عماله: انظروا من قبلكم من شيعه عثمان

ص: ٤٠١

و محبيه و أهل بيته و أهل ولايته الذين يروون فضله و يتحدثون بمناقبه، فأدنوا مجالسهم و أكرمواهم و قربوهم و شرفوهم، و اكتبوا إلى بما يروى كل واحد منهم فيه باسمه و اسم أبيه، و ممن هو.

ففعّلوا ذلك، حتى أكثروا في عثمان الحديث، و بعث إليهم بالصّلات و الكسى، و أكثر لهم القطائع من العرب و الموالى، فكثروا في كلّ مصر، و تنافسوا في المنازل و الضياع، و اتسعت عليهم الدنيا، فلم يكن أحد يأتي عامل مصر من الأمصار و لا قرية فيروى في عثمان منقبه أو يروى له فضيله إلّا كتب اسمه و قرب و شفع، فلبثوا بذلك (١) ما شاء الله.

ثمّ كتب إلى عماله: أنّ الحديث قد كثر في عثمان و فشا في كلّ مصر و من كلّ ناحيه، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعواهم إلى الروايه في أبي بكر و عمر، فإنّ فضلهم و سوابقهما أحب إلى و أقرّ لعيني، و أدحض لحجه أهل هذا البيت، و أشد عليهم من مناقب عثمان و فضله.

فقرأ كلّ قاض و أمير من ولاته كتابه على الناس، و أخذ الناس في الروايه فيهما و في مناقبهما. ثمّ كتب نسخه جمع فيها جميع ما روى فيهم من المناقب و الفضائل، و أنفذها إلى عماله و أمرهم بقراءتها على الناس في كلّ كوره و في كلّ مسجد، و أمرهم [أن] ينفذوها إلى معلّمى [الكتاتيب] (٢) أن يعلموها صبيانهم، حتى يرووها و يتعلّموها كما يتعلّمون (القرآن)، حتى علّموها بناتهم و نساءهم و خدمهم و حشمهم، فلبثوا بذلك ما شاء الله.

ثمّ كتب إلى عماله نسخه واحده إلى جميع البلدان: انظروا (٣) من قامت عليه اليّنه أنه يحب عليّاً و أهل بيته، فامحوه من الديوان، و لا تجيزوا له شهاده.

١- من «ح» و المصدر.

٢- من المصدر، و في النسختين: المكاتب.

٣- في «ق» بعدها: إلى، و ما أثبتناه وفق «ح» و المصدر.

ص: ٤٠٢

ثم كتب كتابا آخر: من اتهمتموه و لم تقم عليه البيّنه فاقتلوه. فقتلوههم على التهم و الظن و الشبهه تحت كلّ كوكب، حتى لقد كان الرجل يسقط بالكلمه فتضرب عنقه.

و لم يكن ذلك البلاء في بلد أكثر و لا أشدّ منه بالعراق و لا سيمّا الكوفه، حتى إن الرجل من شيعة على و ممّن بقي من أصحابه بالمدينه و غيرها يأتيه من يثق به فيدخل بيته، ثم يلقي عليه سرّه فيخاف من خادمه و مملوكه، فلا يحدّثه حتى يأخذ عليه الأيمان المغلّظه ليكتمن عليه.

و جعل الأمر لا يزداد إلا شدّه، و كثر عددهم، و أظهروا أحاديثهم الكاذبه في أصحابهم من التزوير و البهتان، فنشأ الناس على ذلك، و لا يتعلّمون إلّا منهم، و مضى على ذلك قضاتهم و ولاّتهم و فقهاؤهم.

و كان أعظم الناس في ذلك بلاء و فتنه القراء المراءون المتصنعون الذين يظهرون لهم الحزن و الخشوع و النسك، و يكذبون و يعلمون الأحاديث؛ ليحفظوا بذلك عند ولاّتهم، و يدنوا [بذلك] (١) مجالسهم، و يصيبوا بذلك الأموال و القطائع و المنازل، حتى صارت أحاديثهم تلك و رواياتهم في أيدي من يحسب أنّها حقّ و أنّها صدق، فرووها و قبلوها و تعلّموها، و أحبّوا عليها و أبغضوا، و صارت بأيدي الناس المتدينين الذين لا يستحلّون الكذب و يبغضون عليه أهله، فقبلوها و هم يرون أنّها حق، و لو علموا أنّها باطل لم يرووها و لم يتدينوا بها. فصار الحق في ذلك الزمان باطلا، و الباطل حقا، و الصدق كذبا، و الكذب صدقا.

و قد قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: «لتشملنكم فتنه يربو فيها الوليد و ينشأ فيها الكبير، يجرى الناس عليها و يتخذونها سنّه، إذا غيّر منها شيء قالوا: أتى الناس منكرا غيرت السنّه».

١- من المصدر، و في النسختين: لذلك.

ص: ٤٠٣

فلما مات الحسن بن (١) على عليهما السلام لم تزل الفتنة و البلاء يعظمان و يشتدان، فلم يبق ولي لله إلا خائفا على دمه أنه مقتول، و إلا طريدا أو شريدا، و لم يبق عدو لله إلا مظهرا الحجه غير مستتر ببدعته و ضلالته.

فلما كان قبل موت معاويه بسنه حج الحسين عليه السلام و عبد الله بن العباس و عبد الله بن جعفر، فجمع الحسين عليه السلام بنى هاشم رجالهم و نساءهم و مواليهم و من حج منهم، و من الأنصار ممن يعرفه الحسين عليه السلام و أهل بيته، ثم أرسل رسلا: «لا تدعوا أحدا ممن حج العام من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله المعروفين بالصلاح و النسك إلا اجمعوهم لي».

فاجتمع إليه بمنى أكثر من سبعمائى رجل، و هم فى سرادقه، عامتهم [من التابعين]، و نحو من مائتى رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله، فقام فيهم خطيبا، فحمد الله و أثنى عليه، ثم قال: «أما بعد، فإن هذا الطاغية فقد فعل بنا و بشيعتنا ما قد رأيتم و علمتم و شهدتم، و إنى أريد أن أسألكم عن شىء، فإن صدقت فصديقى، و إن كذبت فكذبنى (٢)، فأسالكم بحق الله عليكم و حق رسوله صلى الله عليه و آله و قرابتي من نبيكم عليه و آله السلام، لما سيرتم مقامى و وصفتهم مقالتي، و اكتبوا قولى، ثم ارجعوا إلى أمصاركم و قبائلكم، فمن أمتتم من الناس و وثقتهم به فادعوهم إلى ما تعلمون من حقنا، فإننى أتخوف أن يدرس هذا الأمر و يذهب الحق و يغلب، و الله متم نوره و لو كره الكافرون».

و ما ترك شيئا مما أنزله الله فيهم من (القرآن) إلا تلاه و فسرّه، و لا شيئا مما قاله رسول الله صلى الله عليه و آله فى أبيه و أخيه و أمّه و فى نفسه و أهل بيته إلا رواه، و فى كلّ ذلك يقول أصحابه: اللهم نعم قد سمعناه و شهدناه، و يقول التابع: قد حدثنى به من اصدقّه و ائتمنه من الصحابه.

١- فى «ق»: و، و ما أثبتناه وفق «ح» و المصدر.

٢- فى «ح» بعدها: قال.

ص: ۴۰۴

ثم قال (۱): «أنشدكم الله إلاً ما حدثتم به من تثقون به و بدینه».

قال سليم: (فكان فيما ناشدهم الحسين عليه السلام أن قال: «أنشدكم [الله] تعلمون أن علي بن أبي طالب كان أخا رسول الله» (۲).

ثم نقل سليم في الخبر جملة وافر من هذا القبيل، أعرضنا عن نقله خوف التطويل.

۱- في «ح» و المصدر؛ فقال: بدل: ثم قال.

۲- كتاب سليم بن قيس: ۱۹۹-۲۰۷.

درباره مرکز

بسمه تعالی

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

آیا کسانی که می‌دانند و کسانی که نمی‌دانند یکسانند؟

سوره زمر / ۹

مقدمه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان، از سال ۱۳۸۵ هـ.ش تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن فقیه امامی (قدس سره الشریف)، با فعالیت خالصانه و شبانه روزی گروهی از نخبگان و فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

مرامنامه:

موسسه تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان در راستای تسهیل و تسریع دسترسی محققین به آثار و ابزار تحقیقاتی در حوزه علوم اسلامی، و با توجه به تعدد و پراکندگی مراکز فعال در این عرصه و منابع متعدد و صعب الوصول، و با نگاهی صرفاً علمی و به دور از تعصبات و جریانات اجتماعی، سیاسی، قومی و فردی، بر مبنای اجرای طرحی در قالب «مدیریت آثار تولید شده و انتشار یافته از سوی تمامی مراکز شیعه» تلاش می نماید تا مجموعه ای غنی و سرشار از کتب و مقالات پژوهشی برای متخصصین، و مطالب و مباحثی راهگشا برای فرهیختگان و عموم طبقات مردمی به زبان های مختلف و با فرمت های گوناگون تولید و در فضای مجازی به صورت رایگان در اختیار علاقمندان قرار دهد.

اهداف:

۱. بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البيت عليهم السلام)
۲. تقویت انگیزه عامه مردم بخصوص جوانان نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی
۳. جایگزین کردن محتوای سودمند به جای مطالب بی محتوا در تلفن های همراه ، تبلت ها، رایانه ها و ...
۴. سرویس دهی به محققین طلاب و دانشجو
۵. گسترش فرهنگ عمومی مطالعه
۶. زمینه سازی جهت تشویق انتشارات و مؤلفین برای دیجیتالی نمودن آثار خود.

سیاست ها:

۱. عمل بر مبنای مجوز های قانونی
۲. ارتباط با مراکز هم سو
۳. پرهیز از موازی کاری
۴. صرفاً ارائه محتوای علمی
۵. ذکر منابع نشر

بدیهی است مسئولیت تمامی آثار به عهده ی نویسنده ی آن می باشد .

فعالیت های موسسه :

۱. چاپ و نشر کتاب، جزوه و ماهنامه
۲. برگزاری مسابقات کتابخوانی
۳. تولید نمایشگاه های مجازی: سه بعدی، پانوراما در اماکن مذهبی، گردشگری و...
۴. تولید انیمیشن، بازی های رایانه ای و ...
۵. ایجاد سایت اینترنتی قائمیه به آدرس: www.ghaemiyeh.com
۶. تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و...
۷. راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی
۸. طراحی سیستم های حسابداری، رسانه ساز، موبایل ساز، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک، SMS و...
۹. برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم (مجازی)
۱۰. برگزاری دوره های تربیت مربی (مجازی)
۱۱. تولید هزاران نرم افزار تحقیقاتی قابل اجرا در انواع رایانه، تبلت، تلفن همراه و... در ۸ فرمت جهانی:

JAVA.۱

ANDROID.۲

EPUB.۳

CHM.۴

PDF.۵

HTML.۶

CHM.۷

GHB.۸

و ۴ عدد مارکت با نام بازار کتاب قائمیه نسخه :

ANDROID.۱

IOS.۲

WINDOWS PHONE.۳

WINDOWS.۴

به سه زبان فارسی ، عربی و انگلیسی و قرار دادن بر روی وب سایت موسسه به صورت رایگان .

در پایان :

از مراکز و نهادهایی همچون دفاتر مراجع معظم تقلید و همچنین سازمان ها، نهادها، انتشارات، موسسات، مؤلفین و همه بزرگوارانی که ما را در دستیابی به این هدف یاری نموده و یا دیتا های خود را در اختیار ما قرار دادند تقدیر و تشکر می نمایم.

آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان - خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آباده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی - پلاک ۱۲۹/۳۴ - طبقه اول

وب سایت: www.ghbook.ir

ایمیل: Info@ghbook.ir

تلفن دفتر مرکزی: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

دفتر تهران: ۸۸۳۱۸۷۲۲ - ۰۲۱

بازرگانی و فروش: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور کاربران: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹



اصفهان

گامی



برای داشتن کتابخانه های تخصصی
دیگر به سایت این مرکز به نشانی

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

مراجعه و برای سفارش با ما تماس بگیرید.

۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹